المملكة العربيَّة السُّعوديَّة

وزارة التَّعليم

جامعة الإمام عبد الرَّحمن بن فيصل

كليَّة الآداب بالدمَّام

عمادة الدِّراسات العليا

دور المعنى في إنصاف ما وقع في شواهد سيبويه من ضرائر شعريَّة

رسالة

مقدَّمة إلى قسم اللُّغة العربيَّة استكمالًا لمتطلَّبات الحصول على درجة (**الماجستير**) في الدِّراسات اللُّغويَّة

(النَّحو والصَّرف)

إعداد :

لولوة بنت عادل بن محمَّد الحسين

سنة : ١٤٤٠ هـ **الموافق : ٢٠١٨ م**

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

(" دور المعنى في إنصاف ما وقع في شواهد سيبويه من ضرائر شعريَّة ")

أعدتها / الطالبة

(لولوة بنت عادل بن محمد الحسين)

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 3/24 /1440هـ وتم إجازتها .

المشرف

أ.د فائزة بنت عمر المؤيد

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم	التوقيع
1. أ.د فائزة بنت عمر المؤيد	
2. أ.د هانئ عبدالمقصود الفرنواني	
3. د. عائدة بنت عبدالرحمن الأنصاري	

الشُّكر والتَّقدير

الحمد لله أوَّلًا وآخرًا ، وظاهرًا وباطنًا ، على أن يسَّر لي سبل البحث ، وسهَّل ابتداءه ، وأتمَّ انتهاءه ، حتَّى استوى على سوقه ، وآتى حصاده ، فله الحمد على اكتمال النِّعمة وتمام المنَّة حمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه .

ثمَّ الشُّكر لـمَنْ هما أهله ، والديَّ الكريمين اللَّذين ما فتئا يغرسان في قلبي حبَّ العلم ، ويشحذان همَّتي وعزيمتي لأواصل المسير ، ويتعاهداني بالسُّؤال والتَّوجيه ، وما زالت دعواتهما الكريمة تحيطني وتشدُّ من أزري حتَّى وصلت إلى ما وصلت إليه ، فجزاهما الله خير ما جزى والدًا عن ولده ، وألبسهما لباس الصِّحة والعافية ، ورفع درجتهما في الدُّنيا والآخرة .

ثمَّ الشُّكر لرفيق دربي ، زوجي الَّذي تحمَّل انشغالي ، وغفر انقطاعي ، وما انفكَّ يشدُّ من أزري ويشعل فتيل عزمي ويُعلي من همَّتي ويذلِّل لي كلَّ عسيرٍ ، حتَّى تجاوزت معه العقبات ، وبلغت هذه الدَّرجات بعد توفيق الله عزَّ وجلَّ ، فأسأله تعالى أن يعينني على ردِّ الجميل .

وكلُّ الشُّكر والعرفان لـمشرفتي وملهمتي سعادة الأستاذة الدُّكتورة فائزة بنت عمر المؤيَّد ، الَّتي أخذت بيدي وسارت معي في كلِّ خطوةٍ من خطوات البحث ، وتفضَّلت عليَّ بكريم إرشادها وتوجيهها ، وتعهَّدتني بحسن نصحها ، ولم تتوانَ يومًا عن مدِّ يد العون وتقديم الدَّعم ، متلمِّسةً مواطن ضعفي لتقوِّيها ، وباحثةً عمَّا ينقصني لتكمله لي ، كلُّ ذلك بدقَّةٍ متناهيةٍ وصبرٍ جمٍ ، فكانت خير معلِّمٍ ومربٍّ ، أسأل الله أن يجزيها عنِّي خير الجزاء ، وأن يعينني ويوفقني على الأخذ بنصائحها لأكون خير خلفٍ لها .

والشُّكر موصولٌ لعضوي المناقشة ، على تفضُّلهما بقراءة هذه الرِّسالة وتقديم ملاحظاتهما الَّتي سيكون لها _ بلا شكٍ _ أثرٌ في تقويمها والارتقاء بها بإذن الله تعالى .

ووافر الشُّكر وجزيل الامتنان لهذا الصَّرح العلميِّ ؛ كليَّة الآداب بجامعة الإمام عبد الرَّحمن بن فيصل ، على إتاحة الفرصة لي ولزميلاتي طالبات الدِّراسات العليا لإكمال مسيرتنا العلميَّة ، وتسهيل النَّهل من معين العلم والأدب ، وأخصُّ بالشِّكر عميدة الكليَّة ، ووكيلتها للدِّراسات العليا ، ورئيسة قسم اللُّغة العربيَّة وأعضاءه الفضلاء ، والشُّكر موصولٌ لرئيس قسم الدِّراسات الإنسانيَّة في كليَّة التَّربيَّة على ما يقدِّمه من تسهيلاتٍ ومساعداتٍ ودعمٍ متواصلٍ ، فجزى الله الجميعَ خير الجزاء وأجزل لهم الأجر والعطاء .

وأختم بالشُّكر الوافر والثَّناء العاطر لكلِّ من كانت له يدٌ بيضاء في هذا البحث ، ولم يتوانَ عن إسداء النُّصح والمشورة ، وبذل من وقته وجهده في تقديم المعونة ، سويداء القلب وقرَّة العين أخواتي الحبيبات اللَّاتي كنَّ خير سندٍ لي في بلوغي هذا المبلغ ، فيسَّرن لي ما لا أُحيط بثنائه من أجل إكمال الدِّراسة ، وصديقتي الغالية الأستاذة عائشة العبد اللَّطيف ، والزَّميلة الكريمة الأستاذة رنا الدُّوسري الَّتي كانت خير معينٍ لي _ بعد توفيق الله عزَّ وجلَّ _ في بداية بحثي ، فأسأل الله العظيم أن يحيطهم جميعًا بفضله وكرمه ، ويجزيهم عنِّي خير الجزاء .

المقـدِّمـة

المقدِّمة

الحمد لله على إحسانه ، وله الشُّكر على توفيقه و امتنانه ، و أشهد أنَّ لا إله إلا الله وحده لا شريك له تعظيمًا لشانه ، وأشهد أن سيِّدنا محمَّدًا عبده و رسوله الدَّاعي إلى رضوانه ، صلوات ربِّي وسلامه عليه و على آله وصحبه ومَنْ اهتدى بهديه و تمسَّك بشريعته إلى يوم الدين ، ثمَّ أمَّا بعد :

فالشِّعر ديوان العرب وبه حُفظت الأنساب وعُرفت الآثار ، ومنه تُعلِّمت اللُّغة ، والقلب إليه أنشط ، والذِّهن له أحفظ ، واللِّسان له أضبط ، وقد قال فيه الرَّسول ﷺ : (إنَّ من البيان لسحرًا وإنَّ من الشِّعر لحِكَمًا) [(١)] .

وقد اهتمَّ المفسِّرون والمحدِّثون بأشعار العرب ، فاعتمدوا عليها في تفسير الغريب ؛ فإنَّه '' من أفضل فضائل الشِّعر أنّ ألفاظ اللُّغة إنما يُؤخذ جزلها وفصيحها ، وفحلها وغريبها من الشِّعر ... ومن ذلك أيضا أنَّ الشَّواهد تُنزع من الشِّعر، ولولاه لم يكن على ما يلتبس من ألفاظ القرآن وأخبار الرَّسول ﷺ شاهد '' [(٢)]

وكذلك اهتمَّ اللُّغويُّون والنَّحويُّون بالشِّعر فجعلوه مصدرًا من مصادر التَّلقِّي والسَّماع ، فكان أحد الدَّعائم الَّتي اعتمدوها في وضع القواعد وسنِّ القوانين ، ثم اتَّخذوا منه شواهد ضمَّنوها مصنَّفاتهم ، فكانت هذه الشَّواهد حجَّتهم في إثبات صحَّة القواعد النَّحويَّة وتقريرها ، أو الردِّ على المخالف وتفنيد رأيه ، وإظهار ضعف مذهبه النَّحوي وعدم جوازه .

وقد صادفوا شواهد تخالف في تركيبها الأعمَّ الأغلب من كلام العرب فاستشهد بها بعضهم على تجويز ما جاء مخالفًا للقياس ، واستشهد بها آخرون على الشُّذوذ والنُّدرة أو على اختصاصها بالشِّعر دون النَّثر وسمَّوها (ضرائر الشِّعر) ، وأولوها اهتمامهم فصنَّفوا فيها المصنَّفات وقسَّموها إلى مستحسنةٍ وقبيحةٍ ، واختلفوا فيما جاز للشُّعراء ارتكابه منها وما امتنع .

وقد أرجعوا سبب هذه الضَّرورات إلى ما تقتضيه طبيعة الشِّعر من الوزن والقافية ، ممَّا يجعلهما بمثابة القيود الَّتي تقيِّد

---

(١) انظر : المستدرك على الصَّحيحين ٣ / ٧١٠ ، كتاب : معرفة الصَّحابة ﷺ ، ذكر عمرو بن الأهتم المنقريّ ﷺ ، رقم الحديث : (٦٥٦٩) .

(٢) انظر : الصِّناعتين ١٣٨ .

الشَّاعر فيلجأ إلى مخالفة القياس ، إلَّا أنَّ بعض العلماء تنبَّهوا إلى أنَّ من أسباب المخالفة في الشِّعر رغبة الشَّاعر في بلوغ معنًى لا يتأتَّى له بغير تلك المخالفة ، وبعضهم أشار إلى شيءٍ من تلك المعاني في عرضه لشواهد الضَّرائر ، إلَّا أنَّها إشاراتٌ قليلةٌ متناثرةٌ في كتبهم .

لذا حاولت أن أتلمَّس بعض هذه المعاني في شواهد كتاب سيبويه الَّتي نصَّ على أنَّها خاصَّةٌ بالشِّعر دون النَّثر ، وأبحث عن دور المعنى وأثره في ارتكاب الشُّعراء لتلك المخالفات ، وآثرت تسمية البحث بـ :

(دور المعنى في إنصاف ما وقع في شواهد سيبويه من ضرائر شعريَّة) .

وقصدت بالإنصاف الانتصار **للشَّاهد** ممَّن وصفه بالقبح أو الضَّعف ، وتقويته بذكر جانب المعنى فيه ، والانتصار **للشَّاعر** ممَّن خطَّأه بالتماس العذر له وذكر شواهد من القراءات القرآنيَّة والأحاديث النَّبويَّة والأشعار والأمثال تعضِّد خروجه عن القاعدة ، والمحافظة على ألفاظه من التَّحريف برفض تغيير بعض النَّحويين لها لتوافق القياس ، وإثبات أنَّه قصد تلك الألفاظ بهيئتها المخالفة لغرضٍ في نفسه ، وهذا هو أهمُّ ما يهدف إليه البحث في المقام الأوَّل ، بالإضافة إلى الرَّبط بين المبنى والمعنى من خلال الرَّبط بين علمي النَّحو والدِّلالة ، فهما علمان مقترنان في تصانيف النَّحويين الأوائل وما كان انفصالهما إلَّا أثرًا من آثار التَّقسيم العلميِّ في زمن انفصال العلوم ، وهذا الرَّبط بينهما سيؤدِّي إلى إبراز أثر المعنى وبيان أهميَّته في الإفصاح عن مكنون نفوس الشُّعراء ، ومن ثمَّ الاسترشاد به لتطبيقه على شواهد أخرى في الضَّرورة ، كما يهدف إلى إثبات أصالة فكرة دور المعنى في توجيه الضَّرورة ، وأنَّ جذورها كانت موجودةً عند علماء النَّحو الأوائل ،

وتكمن قيمة البحث وأهميَّته في كلِّ جزءٍ منه ؛ بدءً بالضَّرائر الشِّعريَّة ومواقف النَّحويين منها ، وما دار حولها من خلافٍ في تعريفها ، وتحديدها ، ثمَّ طريقة استشهادهم بها في مصنَّفاتهم ، واختلافهم في الحكم عليها ، إضافةً إلى القضايا النَّحويَّة المتنوِّعة الَّتي تناولتُها بالبحث والدِّراسة ، وما أكسبتني إياه من إطالة نظرٍ في كتب المتقدِّمين ، وتفحُّص أساليبهم ، والتشبُّع بمصطلحاتهم وتعابيرهم ، ومعرفة مسلكهم في الاستشهاد والعرض والتَّحليل ، وطريقتهم في الخلاف ، وكيفيَّة تعاملهم مع المخالِف والرَّدِّ عليه .

مرورًا بأهميَّة المعنى الَّذي اعتمدته في الفصل والحكم ، فالمعنى هو الَّذي يقود الشَّاعر عند التَّأليف وصفِّ الكلام فيوقعه بمثل هذه المخالفات أثناء نظمه ، فكان لا بدَّ من التَّعويل عليه واعتماده في الحكم .

ثمَّ انتهاءً بأهميَّة كتاب سيبويه ، وعلوِّ شأنه في نفوس العلماء ، ومكانته بين كتب النَّحو ، فهو لم يزل منذ انتشاره بين الناس وحتَّى اليوم منهلًا للعلماء وموردًا للدَّارسين والباحثين ، لذا وصف بأنَّه (قرآن النَّحو) لما يتَّسم به من اتِّساعٍ وشمول ، بالإضافة إلى أهميَّة شواهده الَّتي تعدُّ على رأس شواهد النَّحو ، فإنَّ سيبويه هو مَنْ أدخل أكثر هذه الشَّواهد في حيِّز الاستشهاد النَّحوي ، بالإضافة إلى أنَّ جُلَّ شواهده من عصر الاستشهاد [١]، فكانت محلَّ ثقة العلماء لذا قال عنها البغداديُّ : '' أبيات سيبويه أصحُّ الشَّواهد ، اعتمد عليها خلفٌ بعد سلف ، مع أنَّ فيها أبياتًا عديدةً جُهل قائلوها ، وما عيب بها ناقلوها ، وقد خرج كتابه إلى الناس والعلماء كثيرٌ ، والعناية بالعلم وتهذيبه وكيدةٌ ، ونُظر فيه وفُتِّش فما طَعن أحدٌ من المتقدِّمين عليه ولا ادَّعى أنَّه أتى بشعرٍ منكرٍ '' [٢] ، وقد اهتمَّ بها النَّحويُّون اهتمامًا بالغًا ، فكثر دورانها في مصنَّفاتهم مستشهدين بما استشهد به شيخهم ، وتناولوها بالشَّرح والتَّفسير والدِّراسة والتَّحليل وبيان الغريب ، بل وأُفردت مصنَّفاتٌ خاصَّةٌ بها على رأسها شرح النحَّاس وابن السِّيرافيِّ والأعلم ، ولذا عندما أردتُ دراسة الضَّرائر دراسةً معنويَّةً لم أتردَّد في اختيار الكتاب ليكون ميدان الدِّراسة دون غيره ، إذ لم أرَ أقوى ولا أصلب من كتاب سيبويه ، فقصدته ولزمته ، تلبيةً لرغبةٍ أكيدةٍ لديَّ في أن تكون أولى خطواتي في طريق البحث على أرضٍ صُلبة ، أنطلق بعدها بخطًى ثابتةٍ إلى مجال البحث العلميِّ .

ومع علوِّ أهميَّة البحث إلَّا أنَّني لم أجد _ فيما أعلم _ رسالةً علميَّةً قامت على دراسة شواهد الضَّرورة عند سيبويه دراسةً نحويَّةً دلاليَّة ، أمَّا الدِّراسات التي وقفت عليها وكان لها صلةٌ بموضوع البحث فهي :

(لغة الشِّعر ، دراسةٌ في الضَّرورة الشِّعريَّة) للدكتور عبد اللطيف محمَّد حماسة .

رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الماجستير في تخصُّص النَّحو والصَّرف ، في جامعة القاهرة ، سنة : ١٩٧٢م .

وقد قسَّم الباحث بحثه إلى جزأين ، نظريٍّ وتطبيقيٍّ ، ناقش في الجزء الأوَّل منه عدَّة قضايا ، من أبرزها فكرة الفصل بين لغة النَّثر ولغة الشِّعر ، واقترح أن يُدرس الشِّعر دراسةً منفصلةً عن النَّثر ، وبيَّن خصائص لغة الشِّعر.

كما توصَّل إلى أنَّ مصطلح الضَّرورة لا يمثِّل الواقع اللُّغويَّ تمثيلاً حقيقيًّا ، وذكر أنَّ بعض ما سمَّاه النَّحويُّون ضرورةً

---

(١) انظر : الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه ١١٢ .

(٢) خزانة الأدب ١ / ١٧ .

إنَّما هو استعمالٌ لهجيٌ لبعض القبائل ، وبعضها ليس ضرورةً لأنَّ لها نظائر في القرآن الكريم ، والحديث الشَّريف ، والاستعمال النَّثريِّ .

وطبَّق على ذلك في الجزء الثَّاني من البحث ، وعرض لآراء النَّحويين وفنَّدها ، لكنَّه لم يتطرَّق لجانب المعنى .

(الضَّرورة الشِّعريَّة ، دراسةٌ أسلوبيَّة) للدكتور السيِّد إبراهيم محمَّد .

رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الماجستير في جامعة عين شمس ، سنة : ١٩٧٦م .

أكَّد الباحث فيها أنَّ فكرة الضَّرورة الشِّعريَّة تدلُّ على قوَّة الصَّنعة ولا تدلُّ البتَّة على الضَّعف ، وتُعدُّ تعبيرًا عن الإرادة الشِّعريَّة الخلاَّقة التي تتجلَّى فيها الخصائص الفرديَّة للأديب ، ونفى ارتباط الوزن بالضَّرورة ، ودعا إلى دراسة هذه الظَّاهرة دراسةً أسلوبيَّةً متكاملة ، أمَّا أثر المعنى في الضَّرورة فقد اكتفى بالإشارة إليه دون أن يطبِّق للفكرة أو يفصِّلها .

ولقد آثرت اختيار هذا الموضوع لأسبابٍ أجملها فيما يلي :

أوَّلًا : ما تمتاز به طبيعة البحث من اشتراكٍ بين أكثر من مجالٍ ، فطبيعته تفرض تناول كتب النَّحو والصَّرف ، وكتب الأدب والأمثال ، وكتب الإعراب والقراءات القرآنيَّة ، وكتب اللُّغة والمعاجم ، وهذا ممَّا يوسِّع آفاق الباحثة في المراحل الأولى من البحث .

ثانيًا : حداثة الدِّراسات الَّتي جمعت بين علمي النَّحو والدِّلالة ، واقتصار بعضها على جانب التَّنظير ، ممَّا جعلها مفتقرةً لجانب التَّطبيق مدار البحث .

ثالثًا : التَّصدِّي للدِّفاع عن القراءات القرآنيَّة المتواترة عن رسول الله ﷺ والَّتي ردَّها بعض النَّحويين لمخالفتها لقياس اللُّغة وقصروا إجازتها على الضَّرائر الشِّعريَّة ، ولعلَّ هذا من أهمِّ أسباب اختيار الموضوع .

رابعًا : الانتصار للشُّعراء الَّذين هم من عصور الاستشهاد بإيجاد مخرجٍ لمخالفاتهم ، إذ إنَّ تقوية أشعارهم ينأى بالنَّحويين عن اتِّهامهم بسنِّ قوانينهم ممَّن هو متَّهمٌ بالضَّعف .

خامسًا : رغبتي الجادَّة _ في هذه المرحلة التَّأسيسيَّة _ بدراسة موضوعٍ يجعلني على صلةٍ قويَّةٍ بمختلف الأبواب النحويَّة ، ويتيح لي الاطِّلاع على أكبر قدرٍ ممكنٍ من القواعد والمسائل .

ولـمَّا كانت شواهد الضَّرائر في كتاب سيبويه تربو على المائة شاهدٍ آثرت الاقتصار على الشَّواهد النَّحويَّة دون الصَّرفيَّة ، ثمَّ اخترت منها ما وجدت فيها للمعنى دورًا في توجيه المخالفة ، وتجدر الإشارة إلى أنَّني لم ألتفت إلى جودة المعنى من جانب تمثُّله للمُثل العليا أو مناقضتها ، وإنَّما نظرت إلى المعنى الَّذي يريده الشَّاعر أيًّا كان ، ومدى مطابقة المخالفة لمقتضى حاله وتعبيرها عن مراده .

وقد وقفت على (تسعةٍ وعشرين) شاهدًا من ذلك ، فقسَّمتها حسب قضاياها النَّحويَّة إلى (إحدى وعشرين) مسألةً ، ثمَّ قسَّمت المسائل حسب نوع الضَّرورة الَّتي وقعت فيها إلى ثلاثة أقسامٍ : الزِّيادة ، والنَّقص ، والتَّغيير ، وتجدر الإشارة إلى أنَّني اعتمدت في ذلك على تقسيم الألوسيِّ للضَّرائر ؛ إذ كان تقسيمه أكثر إجمالًا من بقيَّة التَّقسيمات ، إلَّا أنَّ الألوسيَّ ابتدأ بالحذف فالتَّغيير فالزِّيادة ، ولم ألتزم ترتيبه بل سرت على التَّرتيب الشَّائع لها بتقديم الزِّيادة ثمَّ الحذف ثمَّ التَّغيير .

وأرجعت هذه الأقسام إلى تقسيم الكلام : اسمٍ ، وفعلٍ ، وحرفٍ ، فخرجت بثلاثة مباحث يحوي كلُّ مبحثٍ منها على ثلاثة مطالب ، وقسَّمت الشَّواهد داخل المطالب مبتدئةً بالأبسط فالأعقد ، فبدأت بزيادة وحذف وتغيير الحركة ، فالحرف ، فالكلمة ، فالجملة ، فإذا اتَّفق شاهدان في ذلك قدَّمت المتقدِّم في كتاب سيبويه ، ثمَّ أفردت مبحثًا لجمع ما بُسط من قضايا مهمَّةٍ تناثرت في ثنايا دراسة المسائل ، فجعلتها في ثلاثة مطالب ، سلَّطت الضَّوء فيها على تلك القضايا وحلَّلت ما احتاج إلى تحليلٍ ، ذاكرةً الوجوه الَّتي خُرِّجت عليها الضَّرائر ، وأبرز المعاني الَّتي انطوت عليها المخالفة ، وطريقة سيبويه في الاستشهاد بالضَّرائر ، فأتى البحث على النَّسق التَّالي :

المقدِّمة : وتتضمَّن موضوع البحث ، وأهمِّيَّته وأهدافه ، وأسباب اختياره ، والمنهج المتَّبع في عرض مسائله ، والصُّعوبات الَّتي اعترضته .

التَّمهيد : ويتضمَّن تعريف الضَّرورة لغةً ، وآراء النَّحويين المختلفة في تعريفها الاصطلاحيِّ ، والتَّعريف الَّذي يرتضيه البحث ويسير عليه ، ثم نبذةً عن نشأة الضَّرورة وأهم المصنَّفات حولها ، وأسسها الَّتي ارتضاها النَّحويُّون ، وأخيرًا دور

المعنى فيها .

المبحث الأوَّل : ضرائر الأسماء ، وفيه ثلاثة مطالب :

– **المطلب الأوَّل :** الزِّيادة .

– **المطلب الثَّاني :** الحذف .

– **المطلب الثَّالث :** التَّغيير .

المبحث الثَّاني : ضرائر الأفعال ، وفيه ثلاثة مطالب :

– **المطلب الأوَّل :** الزِّيادة .

– **المطلب الثَّاني :** الحذف .

– **المطلب الثَّالث :** التَّغيير .

المبحث الثَّالث : ضرائر الحروف ، وفيه ثلاثة مطالب :

– **المطلب الأوَّل :** الزِّيادة .

– **المطلب الثَّاني :** الحذف .

– **المطلب الثَّالث :** التَّغيير .

المبحث الرَّابع : أهمُّ قضايا شواهد الضَّرائر عند سيبويه .

– **المطلب الأوَّل :** قضيَّة أوجه الضَّرورة في شواهد المسائل .

– **المطلب الثَّاني :** قضيَّة المعاني الحاصلة بالمخالفة في شواهد المسائل .

– **المطلب الثَّالث :** قضيَّة سيبويه والضَّرورة .

ثمَّ ختمت البحث **بخاتمةٍ** ضمَّنتها أهمَّ النَّتائج الَّتي توصَّلت إليها الدِّراسة ، وذيَّلت البحث بفهارس فنيَّةٍ اشتملت على فهرس آيات القرآن الكريم ، والأحاديث النَّبويَّة ، والأمثال ، والشَّواهد الشِّعريَّة ، وشواهد المسائل ، والأعلام ، ثمَّ قائمة المصادر والمراجع ، وختمتها بفهرسٍ للموضوعات .

وتجدر الإشارة إلى أنَّني لم أقف عند صاحب الكتاب وكتابه بالتَّعريف أو التَّرجمة مع أنَّني حصرت شواهد الدِّراسة في شواهده ، لأنَّ الحديث عن سيبويه وكتابه يُعدُّ في هذا المقام من نافلة القول ، فحسبه ما صُنِّفت فيه من مصنَّفاتٍ منذ ظهور كتابه وحتَّى الآن ، كما لم أقف عند الشَّواهد النَّحويَّة وأقسامها وموقف النَّحويين منها ، وما دار بينهم من خلافٍ حولها ، وذلك لكثرة الكتب والمصنَّفات الَّتي تناولت هذا الموضوع بالبحث والدِّراسة .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع أن أتَّبع في دراستي المنهج **(الاستقرائيَّ الوصفيَّ التحليليَّ)** ، فاستقرأت شواهد سيبويه واخترت منها شواهد الضَّرائر ، ثمَّ استثنيت منها الشَّواهد الصَّرفيَّة واقتصرت على الشَّواهد النَّحويَّة ، ودرست هذه الشَّواهد دراسةً متفحِّصةً وانتقيت منها ما كان للمعنى أثرٌ في توجيهه ، ثمَّ درستها دراسةً وصفيَّةً تحليليَّةً تحقِّق أهداف البحث المرجوَّة وفاقًا للآتي :

أولًا : وضعت عنوانًا مناسبًا لكلِّ مسألةٍ ، مراعيةً مطابقته للمسألة ودلالته عليها .

ثانيًا : أثبتُّ في رأس المسألة الشَّاهد الشِّعريَّ الَّذي استشهد به سيبويه ، والَّذي اخترته ليكون مدار المسألة ، وإذا كان في المسألة الواحدة أكثر من شاهدٍ أثبتُّها جميعها في رأس المسألة ، ثمَّ نصصت على حكم سيبويه على هذه الشَّواهد، إذ كان حكم سيبويه على الشَّاهد بالضَّرورة أو بالجواز في الشِّعر دون النَّثر _ بالإضافة إلى المعنى الَّذي اكتنفه _ هو الفيصل الَّذي به دخل الشَّاهد حيِّز الدِّراسة .

ثالثًا : درست قضيَّة الشَّاهد النَّحويَّة ، وبسطت آراء النَّحويين فيها وشواهدهم واستدلالاتهم ، ثمَّ رجَّحت بين آرائهم أو وفَّقت بينها ما استطعت إلى ذلك سبيلا .

رابعًا : أوردت ما يتَّفق مع شاهد المسألة من القراءات القرآنيَّة _ مع ذكر توجيه العلماء لها _ ، والأحاديث النَّبويَّة ، وشواهد الضَّرائر الأخرى ، والأمثال إن وُجد شيءٌ من ذلك ، تعضيدًا وتقويةً لشاهد المسألة .

خامسًا : ذكرت آراء النَّحويين في شاهد المسألة ، ومَنْ أدخله في الضَّرورة ومَنْ أخرجه بالتَّأويل أو الاستدلال ، وحكمهم عليه بالشُّذوذ أو القلَّة أو القبح أو الحسن ، وذكرت الرَّأي الرَّاجح في ذلك .

سادسًا : أظهرت جانب المعنى في شاهد المسألة ، وأبرزت سيطرته وسطوته على الشَّاعر وكيف أنَّه خالف القاعدة النَّحويَّة من أجله ، وذلك بتفسير البيت والكشف عن معناه ، وذكر المناسبة الَّتي قيل فيها والحال الَّذي من أجله سيق ، وربطه بالأبيات السَّابقة واللَّاحقة في القصيدة ، وحاولت أن أستشفَّ نفسيَّة الشَّاعر ومشاعره الَّتي كانت تسيطر عليه ، كلُّ ذلك بالرُّجوع إلى ديوان الشَّاعر ، وشرَّاح الشَّواهد النَّحويَّة ، والمعاجم اللُّغويَّة ، وبعض كتب الأدب .

وقد أسعفني في بعض الشَّواهد إيراد بعض النَّحويين تعليقاتٍ وعباراتٍ في عرضهم لتلك الشَّواهد ألمحوا فيها عن السَّبب المعنويِّ الَّذي من أجله خالف الشَّاعر القاعدة ، فانطلقت من إشاراتهم هذه بالبحث والتَّقصِّي .

وبعض الشَّواهد كنت أمحِّصها وأحلِّل أصواتها وأنظر في تركيبها وما فيها من الزَّوائد والرَّوابط الَّتي قد تتظافر في الكشف عن مراد الشَّاعر ، بل قد ألجأ أحيانًا إلى قراءة البيت على الصَّواب ثمَّ قراءته بالمخالفة وتسجيل ما أحدثته المخالفة من فرقٍ ، للوصول إلى المعنى المراد من وراء المخالفة ، وقد أستدلُّ أحيانًا على قوَّة المعنى بشواهد من القرآن الكريم إن وجدت .

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ المعاني الَّتي توصَّلت إليها قد لا تكون هي الَّتي أرادها الشَّاعر وقصد إليها ، إلَّا أنَّ هذا ما أوحت لي به ظلال الأبيات وملابساتها ، وجائزٌ أن توحي لغيري معنًى آخر لم أصل إليه ، فالمعنى أمرٌ نسبيٌّ يختلف فهمه من شخصٍ إلى آخر .

أمَّا الحاشية فكان عملي فيها يتلخَّص في النِّقاط التَّالية :

– وثَّقت فيها المصادر الَّتي استعنت بها ، وهي كثيرةٌ متنوِّعةٌ يأتي في طليعتها المصادر النَّحويَّة ، وبعض المصادر الصَّرفيَّة ، والمصادر اللُّغويَّة والمعجميَّة ، وبعض المصادر الأدبيَّة ، وكتب القراءات وإعراب القرآن ، وكتب الأحاديث والأمثال ، وبعض كتب البلاغة والعروض ، وقد ذكرت المصادر دون مؤلِّفيها ، إلَّا أن تتَّحد أسماء بعض المصادر فإنِّي حينها أنسبها إلى مؤلِّفيها أمنًا للَّبس .

– وثَّقت الآراء من مؤلَّفات أصحابها ، فإن لم أقف عليها في كتبهم أو لم يكن لهم مؤلَّفاتٍ بين أيدينا فإنِّي أُحيل إلى المصادر الَّتي ذكرَت نسبة الرَّأي إليهم ، وإن وجدت رأيًا منسوبًا إلى عالمٍ وتبيَّن لي بعد الاستيثاق من كتبه أنَّ رأيه مخالفٌ لما نُسب إليه بيَّنت خطأ النِّسبة .

– وضَّحت بعض الألفاظ اللُّغويَّة وبعض المصطلحات النَّحويَّة الَّتي تحتاج إلى إيضاحٍ ، وفصَّلت بعض الإجمال الوارد ، وقيَّدت بعض العام .

– خرَّجت الشَّواهد الشِّعريَّة بتوثيق البيت من الدِّيوان ، فإن لم يكن للشَّاعر ديوانٌ وثَّقته من الجوامع الأدبيَّة ، ثم ذكرت بحر البيت ، وفسَّرت الغامض من الألفاظ ، ثم سقت جملةً ممَّن استشهد به من النَّحويين ، وقد حرصت على تخريج شواهد الدِّراسة في مسائلها ، وإن سبق لها ذكرٌ قبل المسألة تركتها بلا تخريجٍ .

– اتَّبعت منهجيَّة عدم التَّرجمة للأعلام الواردين في البحث ، إلَّا أنَّني استثنيت **شعراء شواهد المسائل** فترجمت لهم في المواضع الَّتي سُقت فيها شواهدهم في المسألة ، ولو سبق للشَّاعر ذكرٌ في البحث قبل إيراد شاهده في المسألة فإنِّي أتركه دون ترجمةٍ ، وذلك لتكون ترجمته حاضرةً عند تحليل البيت ، فالتَّحليل يتطلَّب أحيانًا معرفةً بالشَّاعر ، وقبيلته ، وملَّته ، وعصره ، وخلفيَّته الاجتماعيَّة .

– أحلت إلى سابقٍ أو إلى لاحقٍ في البحث خشية التِّكرار .

ولم يخلُ طريق البحث من صعوباتٍ واجهتني أثناء عرضه ، كان من أشدِّها استغلاقًا غموض عبارات سيبويه ، وصعوبة أسلوبه ، والإبهام في مرجع الضَّمير وعوده ، وإيجازه في مواضع تفتقر إلى شيءٍ من البسط ، فشقَّ عليَّ الاهتداء إلى رأيه في كثيرٍ من الأحيان ، وما انفككت أسأل نفسي وأنا منكبَّةٌ عليه أحاول فهمه : هل ركبتُ البحر ؟! تعظيمًا له واستصعابًا لما فيه ، وقد استعنت على فهمه بعد توفيق الله عزَّ وجلَّ بشُرَّاح الكتاب وعلى رأسهم السِّيرافيِّ والفارسيِّ والرُّمانيِّ ، ثمَّ بشرَّاح أبياته وعلى رأسهم النحَّاس وابن السِّيرافيِّ والأعلم ، وحتَّى هذه الشروح أحيانًا لم تكن كافيةً لطول العهد بهم وبأساليبهم ، فانطلقت إلى كتب النحويين ومصنفاتهم التي تتجاوز مئات الكتب للاهتداء إلى رأي سيبويه والتَّثبُّت من مقصده ، وهنا واجهت صعوبةً أخرى ؛ حيث لاحظت اختلاف العلماء في فهمهم لبعض آراء سيبويه ونسبة الرَّأي له ، فكنت أنظر إلى الرَّأي المنسوب وأقابله على نصِّ سيبويه ثم أُرجِّح الرَّأي الأكثر مطابقةً له مسترشدةً في ذلك

بكثرة القائلين برأيه ، كما أفدت من فهارس الشَّيخ عبد الخالق عظيمة ﵀ للاهتداء إلى رأي سيبويه في المسألة وموضع ذكره لها ، وتتبُّع آرائه المتفرِّقة في صفحات الكتاب عن المسألة الواحدة وجمعها ودراستها ، والوقوف على موضع الشَّواهد القرآنيَّة والشِّعريَّة والأمثال ، والمواضع الَّتي نصَّ فيها على الضَّرورة ، إذ كان في الفهرس جزءٌ مخصَّصٌ للضَّرائر جعلتها الرَّكيزة الأولى للاهتداء إلى حكم سيبويه ، وهذا ما دعاني إلى اعتماد نسخة المطبعة الأميريَّة بولاق لتكون النُّسخة الأساسيَّة في البحث دون غيرها من النُّسخ ، إذ كانت هي النُّسخة الَّتي فهرسها الشَّيخ عبد الخالق عظيمة ﵀ فلزمتها ، ولا تخفى مزاياها .

وبعدُ فأسأل الله أن أكون قد وفِّقت في عرض البحث واستيفائه ، فما ورد فيه من صوابٍ فمن الله وحده فله الحمد ، وما ورد فيه من زللٍ ونقصٍ فمنِّي ومن الشَّيطان ، ويأبى الله الكمال إلَّا لنفسه .

وختامًا أسأل المولى القدير أن يبارك في هذا العمل ، وأن يجعله حجَّةً لي لا حجَّةً علي ، وأن يكتبه علمًا نافعًا باقيًا خالصًا متقبلًا ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين .

التَّمهيد

- تعريف الضَّرورة لغةً واصطلاحًا

- نشأة مصطلح الضَّرورة الشِّعريَّة والتَّصنيف حولها

- أسس الضَّرورة الشِّعريَّة

- دور المعنى في الضَّرورة الشِّعريَّة

التَّمهيد

تعريف الضَّرورة :

الضَّرورة هي من الضَّر والضُّر ؛ ففيها لغتان : الضَّر ــ بالفتح ــ وهو ضدُّ النَّفع ، والضُّر ــ بالضمِّ ــ وهو كلُّ ما كان من سوء الحال كالفقر والهُزال [١] ، فمن الأوَّل [٢] قول الله تعالى :

﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] .

ومن الآخر [٣] قول الله تعالى :

﴿ وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَـٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ ﴾ [يونس : ١٢] .

ويُحمل على الضَّرِّ الذي هو ضدُّ النَّفع كلُّ ما جانسه أو قاربه ؛ فيُقال : اضطُرَّ فلانٌ إلى كذا ؛ من الضَّرورة وهي : الحاجة والمشقَّة والشدَّة لا مدفع لها [٤] والنَّازل ممَّا لا مدفع له ، والضَّرورة اسمٌ لمصدر الاضطرار المشتقِّ من الضَّرر ؛ يُقال : حملتني الضَّرورة على كذا ، وقد اضطُرَّ فلانٌ إلى كذا وكذا [٥] ، والاضطرار : الاحتياج إلى الشَّيء ، والضَّرائر المحاويج ، ورجلٌ ذو ضرورةٍ ؛ أي : ذو حاجةٍ ، وقد اضطُرَّ إلى الشَّيء ؛ أي : أُلجئ إليه ، واضطَرَّه إليه ؛ أي : أحوجه وألجأه فاضطُرَّ بضم الطاء [٦] .

فالضَّرورة في معناها اللُّغويِّ مشتقَّةٌ من الضَّرِّ بالفتح ، وتدور حول خمسة معانٍ ، وهي : الحاجة ، والمشقَّة ، والشدَّة ، والنَّازل ممَّا لا مدفع له ، والإلجاء .

الضَّرورة في اصطلاح النَّحويين :

إنَّ المتتبِّع لمعنى الضَّرورة عند النَّحويين يجدهم قد انقسموا إلى فريقين اثنين ؛ فريقٍ يمثِّله المبرِّد وابن قتيبة وابن كيسانٍ

---

(١) انظر : جمهرة اللُّغة ١٢٢/١ ؛ مقاييس اللغة ٣ / ٣٦٠ ؛ المحكم ٨ / ١٤٨ ؛ لسان العرب ٤ / ٤٨٢ ؛ القاموس المحيط ٤٢٨ مادَّة : (ض ر ر) .

(٢) انظر : تفسير الطَّبريُّ ٧ / ١٥٦ .

(٣) انظر : تفسير مُقاتل ٢ / ٢٣٠ .

(٤) انظر : مقاييس اللغة ٣ / ٣٦٠ ؛ المعجم الوسيط ٥٣٨ مادَّة : (ض ر ر) .

(٥) انظر : العين ٧ / ٧ ؛ تهذيب اللُّغة ١١ / ٣١٥ ؛ التَّعريفات للجرجانيِّ ١٣٨ مادَّة : (ض ر ر) .

(٦) انظر : الصِّحاح ٢ / ٧٢٠ ؛ لسان العرب ٤ / ٤٨٣ ؛ القاموس المحيط ٤٢٨ مادَّة : (ض ر ر) .

والصفَّار وابن مالكٍ والفاسيُّ [١] الَّذين يرون أنَّ الضَّرورة هي : ما ليس للشَّاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحةٌ [٢] ؛ أي أنَّهم يجيزون للشَّاعر ما لا يجوز له في الكلام إذا اضطرَّ إلى ذلك ولم يجد منه بدًّا .

إلَّا أنَّ أصحاب هذا الرَّأي اختلفوا فيما ورد في الشِّعر دون النَّثر ووجدت عنه المندوحة : فابن كيسانٍ والفاسيُّ [٣] يجيزونه في النَّثر مطلقًا ، أمَّا ابن مالكٍ فأجازه في النَّثر بشرطين ؛ أحدهما : أن يرد شاهدٌ سماعيٌّ على هذه المخالفة في النَّثر [٤] ، والآخر : أن تكون لهذه المخالفة علَّةٌ قياسيَّةٌ [٥] ، فإن خلت المخالفة من هذين الشَّرطين أو أحدهما اختصَّت عنده بالشِّعر حتى وإن كانت للشَّاعر عنها مندوحةٌ [٦] .

أمَّا الصفَّار ففُهم من كلامه أنَّه لا يجيزه نثرًا إذ إنَّه رفض القياس عليه في الشِّعر ، وعلَّل ذلك بأنَّ المخالفات في غير موضع الاضطرار قليلةٌ ونادرةٌ [٧].

أمَّا المبرِّد وابن قتيبة فردَّاه ولم يقبلاه لا شعرًا ولا نثرًا ، فقد نقل السِّيرافيُّ عن المبرِّد حكمه على أبياتٍ لو أنشدت على الصَّواب لم تنكسر بأنَّه " لا وجه لإجازتها " [٨] بل ورد عنه تغييره لبعض الأبيات بإنشادها على وجهٍ تخرجها عن الضَّرورة ؛ مثل إنشاده لبيت امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثمًـا مـن الله ولا واغـلِ

فقد أنشده : فاليوم أُسقى [٩] ، وكذلك حكمه على بيتٍ بالرَّداءة لاحتوائه على ضرورةٍ وتقويته للروِّاية التي أخرجته عن الضَّرورة [١٠] ، وغير ذلك من الأبيات التي نقلها عنه الزجَّاج والسِّيرافيُّ [١١] ودلَّت على أنَّه لا يجيز ما يستطيع الشَّاعر

---

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٢١٨ ؛ الشِّعر والشُّعراء ١٠٠ – ١٠١ ؛ المغني ٨٦٠ ؛ شرح كتاب سيبويه ٢ / ٤٠٢ ؛ شرح التَّسهيل ١ / ٢٠٢ ؛ موطِّئة الفصيح ٧٥ .

(٢) المندوحة هي السَّعة والفسحة ، انظر : لسان العرب ٢ / ٦١٣ مادَّة : (ن د ح) .

(٣) انظر : المغني ٨٦٠ ؛ موطِّئة الفصيح ٧٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ ١٥٨٦ – ١٥٨٧ .

(٥) انظر : شرح التَّسهيل ١ / ٢٠٢ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٤ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٢ / ٤٠٢ .

(٨) شرح الكتاب ١ / ٢٢٨ .

(٩) انظر : الكامل ١ / ١٩٥ .

(١٠) انظر : المقتضب ٢ / ٢٤ .

(١١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٣٠٥ ، ٢٧٥ ؛ شرح الكتاب ١ / ٢٢٢ .

الفرار منه إلى عبارةٍ تطابق القاعدة .

وكذلك فعل ابن قتيبة بإنشاده لبعض الأبيات بما يُخرجها عن الضَّرورة وردِّ روايتها بالضَّرورة [١] .

وقد نسب الصفَّار وابن مالكٍ هذا الرَّأي إلى سيبويه [٢] والَّذي دعاهما إلى ذلك حُكم سيبويه على أربعة شواهد تحمل قضيَّةً واحدةً [٣] أحدها قول أبي النَّجم العجليِّ :

قد أصبحت أمُّ الخِيارِ تدَّعي عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ [٤]

فقد رفع الشَّاعر الاسم (كلُّه) على الابتداء مع حذف الضَّمير من الخبر (أصنع) العائد إلى المبتدأ ، وكان القياس أن يُظهر الضَّمير حتَّى ينشغل الفعل عن نصب الاسم المتقدِّم ؛ فيقول : (كلُّه لم أصنعه) [٥] ، وقد حكم سيبويه عليه بأنَّه ممَّا " لا يحسُن في الكلام " [٦] إلا أنَّه لم يحكم عليه بالضَّرورة وإنَّما حكم عليه بالضَّعف ، وجعل هذا البيت" بمنزلته في غير الشِّعر ؛ لأنّ النَّصب لا يكسر البيت ولا يُخلُّ به ترك إظهار الهاء " [٧] فلو قال الشَّاعر : (كلَّه لم أصنع) بالنَّصب لخرج عن المخالفة ، إلا أنَّه رفع مع قدرته على النَّصب فدلَّ على أنَّ الشَّاعر مختارٌ لا مضطرٌّ [٨] .

ومع أنَّ سيبويه أخرج هذا البيت من الضَّرورة إلَّا أنَّ ما دعاه إلى ذلك أمران :

أحدهما : اختيار الشَّاعر للَّفظ المخالف مع قدرته على الإتيان بالبيت على الصَّواب .

والآخر : ورود لفظٍ سماعيٍّ تكلَّم به بعض العرب متوافقٍ مع المخالفة الواردة في البيت ؛ وهو قولهم : (شهرٌ ثرى ،

---

(١) انظر : الشِّعر والشُّعراء ١ / ١٠٠ – ١٠١ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٢ / ٣٩٧ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٢٩٩ ، وممَّن نسب لسيبويه هذا الرَّأي أيضًا : أبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٣٧٧ ، والشَّيخ خالد الأزهري في التَّصريح ١ / ٣٣ ، والفاسيُّ في موطِّئة الفصيح ٧٣ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٤ .

(٤) ديوانه ٢٥٦ ، والبيت من بحر الرَّجز .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٤ ، وابن جنِّي في الخصائص ٣ / ٦٣ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٨١ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٤ / ١١٨ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٣٤٦ ، وابن هشامٍ في المغني ٢٦٥ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٧٩ .

(٦) الكتاب ١ / ٤٤ .

(٧) الكتاب ١ / ٤٤ .

(٨) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٨٠ .

وشهرٌ ترى ، وشهرٌ مرعى) [١] يريدون: (ترى فيه النَّبات) [٢] ، فرفعوا (شهر) الثَّانية ولم يعملوا الفعل فيها مع حذف العائد .

فدلَّ على أنَّ هذه المخالفة قد تكون لهجةً لبعض العرب ، والشَّاعر عندما نظم بيته اختار موافقة هذه اللَّهجة وعليه لا تكون ممَّا يختصُّ بالشِّعر .

أمَّا أصحاب الرَّأي الآخر الذي يمثِّله ابن جنِّي والأعلم وابن عصفورٍ وأبو حيَّان [٣] فإنَّهم فسَّروا الضَّرورة الشعريَّة بما ورد في الشِّعر دون النَّثر من مخالفة ، سواءٌ أ كان للشَّاعر عنه مندوحةٌ أم لا ؛ أي سواءٌ اضطُرَّ إلى المخالفة أم لم يُضطرَّ .

ومع أنَّ سيبويه لم يصرِّح بمفهومه الخاصِّ في الضَّرورة إلَّا أنَّه فُهم من خلال استشهاده بشواهد الضَّرائر أنه متَّفقٌ مع أصحاب هذا الرَّأي ؛ لأنَّه مثلًا حكم بالضَّرورة على بيت المُتنخِّل الهذليِّ :

أبيت على معاريَ واضحاتٍ بهنَّ ملوَّبٌ كدم العِباطِ

لأنَّ القياس أن يحذف الياء من (معاري) ويعوِّض عنها بتنوين كسرٍ ؛ لأنَّه اسمٌ منقوصٌ نكرة ، ورواية البيت على الصَّواب لا تكسر البيت ، فلو قال: أبيت على معارٍ واضحاتٍ لم ينكسر[٤] ، وأوضح منه رأيه في بيت أنس بن زنيم :

كم بجودٍ مقرف نال العلى وكريمٍ بخله قد وضعه

---

(١) يُقال في ابتداء ظهور النَّبات وإدباره ، فأوَّله يكون بنزول المطر فتبتلُّ الأرض منه فذلك شهرٌ ذو ثرى ، ثمَّ يطلع النَّبات فتراه ، ثم إذا طال رأته الأنعام فكان مرعًى لها .
– انظر : الجراثيم ٢ / ٦٢ ؛ المحكم ١٠ / ١٨٨ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٤ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٨١ ؛ التَّذييل والتَّكميل ٤ / ٣٩ .

(٣) انظر : الخصائص ٦٧٣ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٨٦ ؛ ضرائر الشِّعر ١٣ ؛ نسب هذا الرَّأي لأبي حيَّان السيوطيُّ في الأشباه والنظائر ٢ / ٢٠٠ وقد بحثت عن رأيه في كتبه المنشورة (البحر المحيط ، ارتشاف الضَّرب ، الأجزاء المنشورة من التَّذييل والتَّكميل) ولم أعثر عليه ، ولعلَّه في الأجزاء التي لم تُنشر بعدُ من كتاب (التَّذييل والتَّكميل) .
– ووافقهم : الأنباريُّ في الإنصاف ١ / ١٢٣ [م : ١٦] ، وابن هشامٍ في تخليص الشَّواهد ٨٢ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ١ / ٤٩٤ ، ٤٩٥ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ١ / ٣٠ ، والسيوطيُّ في الاقتراح ١٥٩ ، والفاكهيُّ في شرح كتاب الحدود ٣١٠ – ٣١١ ، والبغداديُّ في خزانة الأدب ١ / ٣١ ، ومحمَّد الأمير في حاشيته على المغني ١ / ٤٨ ، والألوسيُّ في الضَّرائر ٥ .

(٤) انظر : الشِّعر والشُّعراء ١ / ١٠٠ .

فقد ذكر أنَّ هذا البيت ورد بثلاث رواياتٍ : جرُّ (مقرفٍ) ورفعه ونصبه ، وقد جوَّز الرِّوايات الثَّلاث مع حكمه على رواية الجرِّ بما يختصُّ بجوازه الشِّعر لأنَّ فيها فصلًا بين (كم) ومجرورها بالجارِّ والمجرور (بجود) ، ولو كان من أصحاب الفريق الأوَّل لأخرج البيت من الضَّرورة أو خطَّأ رواية الجرِّ إذ كانت للشَّاعر عنها مندوحةٌ .

وواضحٌ كيف أنَّ الخلاف بين الفريقين وقع بسبب فهم كلٍ للضَّرورة ؛ فالفريق الأوَّل فهموا الضَّرورة على أنَّها إلجاء ولذا عرَّفوها بأنَّها ما ليس للشَّاعر عنه مندوحةٌ ؛ أي أنَّهم اشترطوا حصول معنى الضَّرورة حقيقةً ، وأمَّا الفريق الآخر لمَّا رأوا أنَّ الشِّعر مظنَّة الضَّرورة " استباحوا فيه ما لم يُضطرُّوا إليه ، كما أُبيح القصر في السَّفر ؛ لكونه مظنَّة المشقَّة مع أنَّها قد تنتفي مع بقاء الرُّخصة "[١] وهذا ما عبَّر عنه الأصوليُّون بالتَّعليل بالمظنَّة[٢] .

ولمَّا كان ابن مالكٍ هو مَنْ صرَّح بالرَّأي الأوَّل تصدَّى له بعض أصحاب الرَّأي الثَّاني وفنَّدوا رأيه بالحجج التَّالية :

أوَّلاً : إجماع النَّحويين على رفض الرَّأي الأوَّل وعدم اعتباره[٣] .

ثانيًا : أنَّ ما من ضرورةٍ إلا ويمكن استبدالها بلفظٍ قياسيٍّ يخرجها عن الضَّرورة ونظم تركيبٍ آخر غير ذلك التَّركيب المخالف ، وإذا فُتح هذا الباب لم يبقَ في الشِّعر ضرورةٌ[٤] .

ثالثًا : أنَّ الشَّاعر قد يفضِّل اللَّفظ المخالف للقياس على اللَّفظ القياسيِّ ؛ لأنَّ الأوَّل مطابقٌ لمقتضى الحال ومفصحٌ عن غرضه أيَّما إفصاح .

رابعًا : أنَّه قد يكون في اللَّفظ القياسيِّ عارض زحافٍ[٥] ، فيستطيب الشَّاعر اللَّفظ المخالف للقياس لتجنُّب الزِّحاف[٦] .

---

(١) تخليص الشَّواهد ٨٣ .

(٢) انظر : الكوكب الدرِّي ٤٣٠ – ٤٣١ ؛ الاقتراح ١٥٩ .

(٣) هذا الإجماع صرَّح به الشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ١ / ٤٩١ ، ونقله عنه الألوسيُّ في الضَّرائر ٥ .

(٤) انظر : تخليص الشَّواهد ٨٢ ؛ المقاصد الشَّافية ١ / ٤٩٤ ؛ الأشباه والنَّظائر للسُّيوطيِّ ٢ / ٢٠٠ .

(٥) الزِّحاف هو : تغييرٌ يلحق أيَّ جزءٍ كان من التَّفعيلات السَّبعة التي جُعلت موازين الشِّعر من نقصٍ أو زيادةٍ أو تقديم حرفٍ أو تأخيره أو تسكينه ، انظر : العمدة ١ / ١٢٤ .

(٦) انظر : المقاصد الشَّافية للشَّاطبيِّ ١ / ٤٩٥ – ٤٩٧ .

وقد ردَّ عليهم الفاسيُّ من أنصار الرَّأي الأوَّل بما يلي :

أوَّلاً : أنَّ ابن مالكٍ لم يخرق الإجماع ؛ لأنَّه لم يكن هناك إجماعٌ للنَّحويين على ذلك بدليل أنَّ هذا الرَّأي ــ كما يرى الفاسيُّ ــ هو رأي سيبويه .

ثانيًا: أنَّ هذا الرَّأي ليس في بيان مطلق ما يجوز في الضَّرورة ، بل في بيان الضَّرورة الممتنع قياسها في الكلام ؛ إذ إنَّ ما ليس للشَّاعر عنه مندوحةٌ يمتنع قياسه في النَّثر لأنَّه إنَّما ارتكبه لإصلاح القافية أو الوزن .

ثالثًا: أنَّ ما لا مندوحة للشَّاعر عنه متحقِّقٌ فيه مانع القياس في السَّعة ، أمَّا ما له عنه مندوحةٌ فلا سبيل للجزم بأنَّه إنَّما ارتكبه لأجل الشِّعر ، ولا يمكن الجزم بعدم وروده في النَّثر [١] .

ومع أنَّ ردَّه بانتفاء خرق الإجماع مقبولٌ إلَّا أنَّ ردَّه الثَّاني لم يدلِّل عليه ؛ لأنَّ ابن مالكٍ ينقضه بقوله : '' وقد نبَّه سيبويه ﵀ على أنَّ ما ورد في الشِّعر من المستندرات لا يُعدُّ اضطرارًا إلَّا إذا لم يكن للشَّاعر في إقامة الوزن وإصلاح القافية عنه مندوحةٌ '' [٢] أي أنَّه قصر الضَّرورة على ما لا مندوحة للشَّاعر عنه ، وأمَّا ردُّه الثَّالث فالسَّماع بالضَّرورة شعرًا وانتفاء السَّماع بها في النَّثر يكفي للحكم باختصاصها بالشِّعر ، كما أنَّ من شروط القياس ألَّا يكون المقيس عليه شاذًّا خارجًا عن سَنن القياس ، فإن ورد ما يُخالف القياس حُكم عليه بالسَّماع ولم يُتَّخذ أصلًا يُقاس عليه [٣] ، وكان الأولى قصر هذا التركيب على الشِّعر وعدم القياس عليه لضعفه ، ولعلَّ هذا ما دعا ابن مالكٍ إلى الاستدراك على هذا الرَّأي فذكر أنَّ ما للشَّاعر عنه مندوحةٌ لا ينقاس في الكلام إلَّا بأحد شرطين ؛ حتى يخرج عن قياس ما فيه ضعف .

وممَّا يضعِّف موقف المبرِّد وابن قتيبة تغييرهما لأبيات الشُّعراء ، إذ ليس لأحدٍ الحقُّ في ذلك ؛ فالأبيات ملكٌ لأصحابها وصورةٌ لما يجيش في صدورهم ويعبِّر عن مراميهم ، ولا يجوز لأحدٍ تغيير ألفاظهم وتراكيبهم مهما كانت المسوِّغات ، وإنَّما للعالِم أن يحكم على البيت بالضَّعف أو بالردِّ إن لم يستسغه ، فإن ظهر '' أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يُعلم أنَّه مطابقٌ لمقتضى الحال ؟ أو أنَّه أبلغ فيما قصد من المبالغة في العبارة والإفصاح ؟ لا سبيل إلى

---

(١) انظر : موطئة الفصيح ٧٤ – ٧٥ .

(٢) شرح الكافية الشَّافية ١ / ٣٠٠ .

(٣) انظر : الخصائص ١١٠ ؛ الاقتراح ٢٧٣ .

معرفة ذلك في أكثر المواضع " [١] فينبغي أن يُؤتى بعبارة الاضطرار دون الجارية على القياس ، وما فعله المبرّد وابن قتيبة ليس بدعًا منهما ، فهناك من العلماء [٢] مَنْ تصرَّف في أبيات الشُّعراء بالتَّغيير والتَّبديل حتى تتماشى مع قواعد اللُّغة .

ويُردُّ على ابن مالكٍ إخراجه للبيت المخالف من الضَّرورة بورود شاهدٍ سماعيٍّ عليه _ حتى وإن كان شاهدًا واحدًا _ وكان الأولى أن يحكم على شاهد النَّثر بالنُّدرة أو الشُّذوذ ، ويحكم على البيت بالضَّرورة أو بما يختصُّ بجوازه الشِّعر .

وعليه يترجَّح الرَّأي الثَّاني ، وإن كان من مأخذٍ يؤخذ على أصحابه فهو إبقاؤهم مصطلح (الضَّرورة الشعريَّة) له مع تصريحهم بأنَّ الشَّاعر مُختارٌ لا مُضطر ، أي أنَّهم ينفون الاضطرار عن الضَّرورة وهذا يناقض المصطلح ، ولذا كان مصطلح (رخصة الشِّعر) [٣] أكثر ملاءمةً ؛ إذ إنَّ الرُّخصة في اللغة تعني : التَّخفيف واليسر والسُّهولة ، [٤] وفي اصطلاح الشَّرعيين تعني : تغيير الأمر الأصليِّ لعارض أمرٍ إلى يسرٍ وتخفيفٍ [٥] ، وهذا أقرب إلى مفهوم الضَّرورة عند أصحاب هذا الرَّأي .

وبعد هذا العرض لآراء النَّحويين يظهر رأيٌ يعدُّ الضَّرورة غلطًا وعيبًا ويراها " قبيحةً تشين الكلام وتذهب بمائه " [٦] وذلك بالنَّظر إلى أنَّها مُخالفةٌ لقياس النَّحو ونظامه ، فرفض أصحاب هذا الرَّأي الضَّرورة وشنَّعوا على مرتكبها ، ومن هؤلاء القاضي الجرجانيُّ وأبو هلال العسكريُّ وابن فارسٍ [٧] إذ رأوا أنَّ ارتكاب القدماء لهذه الضَّرائر حدث لعدم علمهم بقبحها ، إذ إنَّ بعضهم كان يُخطئ في بدايات نظمه والبدايات مُزلَّة ، ولم تكن تُنتقد عليهم أشعارهم ولو نُقدت عليهم كما تُنقد على الشُّعراء المتأخِّرين لأدركوا قبحها وتجنَّبوها ،[٨] وقد تلقَّى العلماء المتأخِّرون هذه الأغاليط بالإذعان والقبول وسوَّغوها بالحجج والمعاذير وجعلوها مقيسةً في أشعار معاصريهم ؛ وما ذلك إلَّا من شدَّة إعظام المتقدِّمين والأنَفَة

---

(١) المقاصد الشَّافية ١ / ٤٩٥ – ٤٩٦ .

(٢) منهم : الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧٥ .

(٣) عبَّر عن الضَّرورة بالرُّخصة أبو هلال العسكريُّ في الصِّناعتين ١٥٠ ، وابن رشيقٍ في العمدة ٢ / ٣٧٣ ، وابن هشامٍ في تخليص الشَّواهد ٨٣ .

(٤) انظر : مقاييس اللُّغة ٢ / ٥٠٠ ؛ لسان العرب ٧ / ٤٠ مادَّة : (ر خ ص) .

(٥) انظر : التَّعريفات الفقهيَّة ١٠٣ .

(٦) الصِّناعتين ١٥٠

(٧) انظر : الوساطة بين المتنبي وخصومه ٤ ؛ الصِّناعتين ١٥٠ ؛ الصَّاحبي ٢١٣ .

(٨) انظر : الصِّناعتين ١٥٠ .

من تخطِئتهم والاعتقاد بأنَّهم القدوة والأعلام والحجَّة ،[١] وكان الأولى من وجهة نظرهم أن يُقبل ما صحَّ من أشعار المتأخِّرين ويُردُّ منها ما خالف مقاييس العربيَّة ، إذ لم يُخلق الشُّعراء معصومين من الخطأ والزَّلل [٢] .

وقد ألَّف ابن فارسٍ في ذلك رسالةً سمَّاها (ذمَّ الخطأ في الشِّعر) افترض فيها اعتراضاتٍ قد ترِد على رأيه وردَّ عليها ، لكنَّه عاد وناقض بعض أقواله في (الصَّاحبيِّ) ؛ فقد نصَّ فيه أنَّ '' الشُّعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ولا يمدُّون المقصور '' [٣] ثمَّ في رسالة (ذمِّ الخطأ في الشِّعر) أنكر على مَنْ جعل الشُّعراء أمراء الكلام وقال : '' ولِمَ لا يكون الخطباء أمراء الكلام ؟ '' [٤] ثمَّ رفض في الضَّرورة قصر الممدود بعد أن أجازه بقوله : '' فإن قالوا : لا يجوز مدُّ المقصور ؛ لأنَّه زيادةً في البناء ، قيل : لا يجوز قصر الممدود ؛ لأنَّه نقصٌ في البناء ولا فرق '' [٥] .

وقد ردَّ القيروانيُّ هذا الرَّأي ودافع عن المتقدِّمين في العلم وبيَّن أنَّ قبولهم لهذه الضَّرائر لم يكن بلا شروطٍ وإنَّما كان على أسسٍ [٦] وله عللٌ غابت عن هؤلاء الرَّافضين للضَّرورة [٧] ، وأمَّا القرطاجنيُّ فدافع عن الشُّعراء أنفسهم فهم المستبحرين في علوم اللِّسان والبالغين من المعرفة به الغاية القصوى ، فالأولى ــ من وجهة نظره ــ الاحتيال في تخريج كلامهم على وجوهٍ من الصحَّة والتَّوقُّف عن تخطئتهم فيما لا يلوح له وجهٌ ، فإنَّهم قلَّ أن يخفى عليهم ما يظهر لغيرهم ولا يقولون شيئًا إلَّا وله وجهٌ ،[٨] وأمَّا ابن جنِّي فرفض أن تكون الضَّرورة دليلًا على ضعف الشَّاعر وعدم فصاحته ، وأكَّد على خلاف ذلك فرأى أنَّ ارتكاب الشَّاعر لهذه الضَّرائر مع علمه بقبحها وانخراق الأصل بها دليلٌ على شجاعة الشَّاعر وقوة طبعه وشهامة نفسه ، وقد شبَّهه بالفارس الذي يجري على فرسه من غير لجامٍ ، وبالمحارب الذي يرد الحرب الضَّروس من غير درعٍ واقٍ '' فهو وإن كان ملومًا في عنفه وتهالكه ، فإنَّه مشهودٌ له بشجاعته وفيض منَّته '' [٩] فالضَّرورة عنده مظهرٌ من مظاهر اقتدار الشَّاعر وتمكُّنه من لغته .

---

(١) انظر : الوساطة بين المتنبِّي وخصومه ٤ ، ١٠ .

(٢) انظر : الصَّاحبي ٢١٣ .

(٣) الصَّاحبي ٢١٣ .

(٤) ذمُّ الخطأ في الشِّعر ٢١ .

(٥) ذمُّ الخطأ في الشِّعر ٢٤ .

(٦) انظر : صفحة (٢٥) من البحث .

(٧) انظر : ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٠٠ .

(٨) انظر : منهاج البلغاء ١٤٣-١٤٤ .

(٩) الخصائص ٥٦٥ .

وها هو ذا الأصفهانيُّ يذكر فائدةً لهذه الضَّرائر التي ينكرونها جعلت اللُّغة العربيَّة تتفوَّق على بقيَّة اللُّغات ، وهي تولُّد الصِّيغ والألفاظ على مرور الأزمان ، والمولِّد لها قرائح الشُّعراء الذين يضطرُّون إلى توليد صيغٍ وألفاظٍ جديدةٍ عند ازدحام المعاني وضيق الأبيات " فلا بدَّ من أن يدفعهم استيفاء حقوق الصَّنعة إلى عسف اللُّغة بفنون الحيلة "[١] وبهذا تزداد اللُّغة غنًى فوق غناها .

ولو كانت الضَّرورة دليلًا على ضعف الشَّاعر لتجنَّب الشُّعراء منها ما أمكنهم الخلاص منه بأسلوبٍ أو عبارةٍ توافق القاعدة ، وإذ لم يفعلوا وأصرُّوا على المخالفة مع مقدرتهم على تجنُّبها دلَّ على استحسانهم لهذه المخالفات وعلى وجود مرامٍ لهم من ورائها ، ولو كانت هذه الضَّرائر تفسد اللُّغة لما اتفق جمعٌ من النَّحويين على إجازتها ، (وإجماعهم حجَّة)[٢] .

وممَّا تجدر الإشارة إليه أنَّ هناك مصطلحَين مرتبطين بالضَّرورة عند النَّحويين هما : الشَّاذُّ والنَّادر ؛ فالشَّاذُّ خلاف المطَّرد ، والمطَّرد هو ما استمرَّ على أصله وتتابع ، وهو في الكلام ما استمرَّ على إعرابه وأحكامه ، والشَّاذُّ هو الخارج عن أصله المفارق لما عليه بقيَّة بابه[٣] ، وقد صرَّح ابن جنِّي بأنَّه يُطلق إمَّا على ما شذَّ عن القياس وخالفه ، كتتميم (مفعول) فيما عينه واو ؛ نحو : ثوب مصوون ، وإمَّا على ما شذَّ في الاستعمال وإن كان مطَّردًا قياسًا ؛ وذلك نحو الماضي من : يذر ويدع[٤] ، أمَّا النَّادر فهو ما قلَّ وجوده سواءٌ أخالف القياس أم وافقه[٥] ، وقد عبَّر بعض النَّحويين بالنُّدرة في حكمهم على بعض الضَّرائر لقلَّة ورودها[٦] .

وواضحٌ كيف أنَّ الشُّذوذ في إطلاقه الثَّاني عند ابن جنِّي يقابل النُّدرة ، وهذا ما دعا الشَّريف الجرجانيَّ إلى تحديد الشَّاذِّ بما يكون مخالفًا للقياس دون النَّظر إلى قلَّة وجودٍ أو كثرته[٧] .

---

(١) التَّنبيه على حدوث التَّصحيف ٩٧ .

(٢) المقتضب ٢ / ١٧٥ .

(٣) انظر : الخصائص ١ / ٩٨ ؛ الأشباه والنَّظائر للسُّيوطيِّ ٢ / ١٧٤ ؛ الضَّرائر ٢٥ .

(٤) انظر : الخصائص ١ / ٩٨ – ٩٩ .

(٥) انظر : التَّعريفات ٢٣٩ ؛ التَّوقيف على مهمَّات التَّعريف ٣٢١ ؛ دستور العلماء ٣ / ٢١٧ .

(٦) منهم : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ١٨٦ ، وابن هشامٍ في المغني ٢٦٩ ، والعينيُّ في المقاصد النحويَّة ٣ / ١٣٣٦ .

(٧) انظر : التَّعريفات ١٢٤ .

ولأنَّ الضَّرورة مخالفةٌ للقياس فقد عبَّر بعض العلماء بالشَّاذِّ في حكمهم على الضَّرورة [١] ، إلَّا أنَّ البغداديَّ قد فرَّق بين الشَّاذِّ والضَّرورة ، فالضَّرورة عنده هي ما وقع في الشِّعر مخالفًا للقياس ، أمَّا الشَّاذُّ فهو ما وقع في النَّثر دون الشِّعر مخالفًا للقياس [٢] .

نشأة مصطلح الضَّرورة الشعريَّة والتَّصنيف حولها :

تروي الرِّوايات أنَّه عندما تفشَّى اللَّحن بين الموالي وأبناء العرب وقضت الحاجة وضع علمٍ بمقاييس العربيَّة وحدودها يقي أهلها ومواليها اللَّحن والخطأ خرج جمعٌ من العلماء [٣] من المدن التي تفشَّى فيها اللَّحن ورحلوا إلى بوادي نجدٍ وتهامة والحجاز ليسمعوا عن الأعراب مباشرةً ويضعوا علمًا يجمع قواعد اللُّغة ومقاييسها بناءً على المصادر التي بين أيديهم من القرآن ، وأحاديث الرسول ﷺ ، وكلام العرب المنثور والمنظوم [٤] ، وقد لاحظ العلماء منذ ذلك الوقت الاختلاف بين الشِّعر والنَّثر وتنبَّهوا إلى أنَّ الشُّعراء أحيانًا ينظُمون أشعارهم بأساليب تخالف أساليب الكلام المنثور ، فتباينوا في التَّعامل مع هذا الاختلاف ، فعبد الله بن أبي إسحاق وعيسى بن عمر كانا يتأوَّلان ما يستطيعان تأويله وإلا خطَّآ الشَّاعر [٥] ، فقد أكثر عبد الله بن أبي إسحاق من تلحين الفرزدق حتَّى قال له الأخير " علينا أن نقول وعليكم أن تتأوَّلوا " [٦] أمَّا عيسى بن عمر فكان يرى أنَّ النَّابغة الذُّبياني أساء في قوله :

فبتُّ كأنِّي ساورتني ضئيلةٌ من الرَّقشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ [٧]

---

(١) منهم : ابن جنِّي في سرِّ صناعة الإعراب ٢ / ١١٨ ، وابن أبي الرَّبيع في البديع ١ / ٥٨٣ – ٥٨٤ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤١١ – ١٤١٢ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ١٤٤٤ ، والمراديُّ في الجنى الدَّاني ١٤١ – ١٤٢ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ١ / ١٧٥ .

(٢) انظر : خزانة الأدب ١١ / ٢١٢ .

(٣) منهم الأخفش الأكبر ، والخليل بن أحمد ، والكسائيُّ ، انظر : بغية الوعاة ٢ / ٧٤ ، ١٦٣ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٣٥ ؛ المقرَّب ١ / ٤٥ ؛ الاقتراح ١٧١ .

(٥) انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٦ .

(٦) خزانة الأدب ٥ / ١٤٥ ، وانظر مناظرة ابن أبي إسحاق مع الفرزدق في : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٧ – ١٨ .

(٧) ديوانه ، والبيت من بحر الطَّويل ، ضئيلة : الحيَّة الدَّقيقة ، الرَّقش : لونٌ فيه كدرةٌ وسواد ، والأفعى الرَّقشاء هي الَّتي في ظهرها خطوط ونقط ، ناقع : مجتمع .

– انظر : لسان العرب ٦ / ٣٠٥ مادَّة : (ر ق ش) ، ٨ / ٣٦٠ ، مادَّة (ن ق ع) ، ١١ / ٣٨٩ ، مادَّة : (ض أ ل) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٦١ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٥٩٢ ، والمراديِّ في توضيح المقاصد ٢ / ٩٤٩ ، وابن هشامٍ في المغني ٧٤٣ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٣ / ١٤٦ .

ويقول : '' موضعها ناقعًا '' [١] .

وفي الجانب الآخر قِبل الكسائيُّ وأبو عمرو الشَّيباني ما جاء عن العرب ؛ أي أنَّهما كانا أكثر تسليمًا للعرب [٢] حتَّى قال ابن درستويه عن الكسائيِّ أنَّه كان '' يسمع الشَّاذ الذي لا يجوز إلَّا في الضَّرورة فيجعله أصلاً ويقيس عليه ''[٣] .

ووقف الخليل ويونس موقفًا وسطًا فلم يُخطِّئا الشُّعراء ولم يعدَّا مخالفتهم أصلاً يُقاس عليه ؛ بل ميَّزا بين الشِّعر والنَّثر ، ولاحظا أنَّ للشِّعر مسلكًا خاصًّا به فلا يُقاس عليه ، وعبَّرا عن المخالفة الواقعة في الشِّعر بلفظ (الاضطرار) فها هو ذا يونس [٤] ينصُّ على أنَّ الشَّاعر عمرو بن قعَّاس اضطرَّ ونوَّن (رجلًا) عند قوله :

ألا رجلًا جزَاه اللهُ خيرًا يَدلُّ على محصلةٍ تبيتُ [٥]

بل إنَّ الخليل العالم بالشِّعر وعروضه له مقولةٌ مشهورةٌ عنه [٦] تعبِّر عن موقفه من الشِّعر والشُّعراء حيث يقول : '' الشُّعراء أمراء الكلام ، يصرِّفونه أنَّى شاءوا ، ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ، ومن تصريف اللَّفظ وتعقيده ، ومدِّ المقصور وقصر الممدود ، والجمع بين لغاته ، والتَّفريق بين صفاته ، واستخراج ما كلَّت الألسن عن وصفه ونعته ، والأذهان عن فهمه وإيضاحه ، فيقرِّبون البعيد ، ويبعدون القريب ، ويُحتجُّ بهم ولا يُحتجُّ عليهم '' [٧] .

فالخليل في عبارته هذه يقرِّر أنَّ الشَّاعر ــ لِما يمتلكه من موهبة النَّظم ورصف الكلمات على هيئةٍ مخصوصةٍ ــ أميرٌ من أمراء الكلام ، وبهذا الوصف يرفع منزلة الشَّاعر بين قومه ، ويرفع بذلك منزلة الشِّعر بين الكلام فمَثَل الشَّاعر عنده

---

(١) طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٦ .

(٢) انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٦ .

(٣) نقل السُّيوطيُّ هذا القول عنه في بغية الوعاة ٢ / ١٦٤ ، ولم أجده في كتابيه (تصحيح الفصيح وشرحه) و (الكتَّاب) .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٩ .

(٥) النَّوادر ٢٥٦ ، والبيت من بحر الوافر ، المحصَّلة : المرأة الَّتي تخلِّص الذَّهب من شوائبه أو الَّتي تميِّز الذَّهب من الفضَّة .

– انظر : لسان العرب ١١ / ١٥٤ – ١٥٥ ، مادَّة : (ح ص ل) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٣٥٩ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣٩٨ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٥٨٦ ، وابن الحاجب في الأمالي ١ / ١٦٧ [م : ٣٥] ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٥٣٣ ، والمراديِّ في الجنى الدَّاني ٣٨٢ .

(٦) دارت هذه المقولة في كتب العلماء وقد تفاوتوا في نقلها بين الاختصار والتَّطويل .

– انظر : زهر الآداب وثمر الألباب ٣ / ٦٨٧ ؛ ربيع الأبرار ونصوص الأخيار ٥ / ٢١٠ ؛ الكشكول ١ / ٢٧٩ .

(٧) منهاج البلغاء ١٤٣ ، ١٤٤ .

مَثَل الأمير ؛ فكما للأمير التصرُّف في شؤون دولته فللشَّاعر التصرُّف في نظم الكلام على الصُّورة التي يرتئيها ، وتجوز له أساليب لا يصحُّ استخدامها في سَعَة الكلام : كقصر الممدود ومدِّ المقصور ، وكالجمع بين لغات العرب ، وهو مختارٌ في هذا الأمر لا مُلزَمٌ ، وهذا مفهومٌ من قوله : (أنَّى شاءوا) .

ممَّا تقدَّم يتَّضح أنَّ أوَّل مَنْ عبَّر عن الضَّرورة الشِّعريَّة في معناها القريب هو الخليل ؛ لأنَّه كان عالمًا بالشِّعر واللُّغة معًا ، بل إنَّ رأيه في الضَّرورة كان البذرة التي انطلق منها النحويُّون فيما بعد ، لكن الخليل لم يكن هو مَنْ أطلق مصطلح (الضَّرورة الشِّعريَّة) وكذلك سيبويه لم يفعل بل عبَّرا عنها بألفاظٍ تدلُّ على أنَّهما يقصدانها ؛ مثل : ما يحتمل الشِّعر [١]، ويجوز في الشِّعر [٢] ، ويجوز للمضطرِّ [٣] ، وإذا اضطرَّ الشَّاعر [٤] ، ثمَّ ورد المصطلح في مصنَّفات العلماء من بعد سيبويه، أمثال الفرَّاء والمبرِّد [٥] الذي ألَّف كتابًا مستقلًّا في الضَّرائر سمَّاه : (ضرورة الشِّعر) [٦] ، وقد تفاوت العلماء بعد سيبويه في تصنيفهم للضَّرورة ؛ فابن السَّراج مثلًا صنَّف الضَّرورات الشعريَّة تصنيفًا منهجيًّا في بابٍ سمَّاه : (باب ضرورة الشَّاعر) [٧]، فحصر الضَّرائر في ستَّة أقسامٍ هي : الزِّيادة ، والحذف ، والتَّقديم والتَّأخير ، والإبدال ، وتغيير الإعراب عن وجهه ، وتأنيث المذكَّر [٨] ، ثمَّ زاد السِّيرافيُّ عليها قسمًا سابعًا هو : تذكير المؤنَّث [٩] ، ثم صنَّف القيروانيُّ كتابًا مستقلًّا في الضَّرورة سمَّاه : (ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة) إلا أنَّه لم يلتزم فيه تصنيف مَنْ سبقوه في الضَّرورة بل تناول الضَّرائر من غير تصنيفٍ أو تبويب ، ثمَّ صنَّف بعده ابن عصفورٍ كتاب : (ضرائر الشِّعر) وقد انتقل من تصنيف ابن السِّيرافيِّ السُّباعيِّ إلى تصنيفٍ رباعيٍّ ؛ فجعل الضَّرورة محصورةً بالزِّيادة ، والنَّقص ، والتَّقديم والتَّأخير ، والبدل [١٠] ، وقد سار على تقسيمه أبو حيَّان في باب : (الضَّرائر) [١١] ، ثمَّ صنَّف محمَّد سليم كتاب : (موارد

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٨ .
(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٢ ، ٢٣٩ ، ٢٨١ .
(٣) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ .
(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٩١ ، ٢ / ١٧٠ .
(٥) انظر : معاني القرآن ١ / ١٦٢ ؛ المقتضب ٣ / ٢٨ .
(٦) نسب هذا الكتاب للمبرِّد ابن النَّديم في الفهرست ٨٣ ، وياقوت الحمويُّ في معجم الأدباء ٦ / ٢٦٨٤ ، والقفطيُّ في إنباه الرُّواة ٣ / ٢٥٣ ، والسُّيوطيُّ في بغية الوعاة ١ / ٢٧٠ ، وحاجي خليفة في كشف الظُّنون ٢ / ١٠٨٧ ولكنِّي لم أصل إليه .
(٧) انظر : الأصول ٣ / ٤٣٥ .
(٨) انظر : الأصول ٣ / ٤٣٥ – ٤٨٠ .
(٩) انظر : شرح كتاب سيبويه ١ / ١٨٩ .
(١٠) انظر : ضرائر الشِّعر ١٧ .
(١١) انظر : ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٣٧٧ .

البصائر لفرائد الضَّرائر) وبسط التَّصنيف إلى تسعة أقسامٍ مطابقةٍ لتقسيم ابن السرَّاج إلَّا أنَّه دمج تذكير المؤنَّث في تأنيث المذكَّر في القسم السَّادس وزاد ثلاثة أقسامٍ الأوَّل : في الكلمات الواردة على خلاف القياس ، والثَّاني : في الجمع بين العوض والمعوَّض عنه ، والثَّالث : في معاودة الشَّاعر إلى الأصل المرفوض [١] ، ثمَّ صنَّف الألوسيُّ كتاب : (الضَّرائر) وعاد بالتَّصنيف إلى الإجمال فجعل الضَّرائر ثلاثة أقسامٍ : الحذف ، والتَّغيير ، والزِّيادة ، مع التزامه بهذا التَّرتيب [٢] ، وقسم (التَّغيير) عنده يشمل التَّقديم والتَّأخير ، والإبدال ، وتغيير الإعراب عن وجهه .

والزِّيادة في الضَّرورة إمَّا أن تكون زيادة حركةٍ أو حرفٍ أو كلمةٍ أو جملة ، وكذلك الحذف إمَّا أن يقع على الحركة أو الحرف أو الكلمة أو الجملة ، أمَّا التَّغيير فيشمل التَّقديم والتَّأخير الَّذي يقع على الحركة والحرف والكلام ، ويشمل الإبدال الَّذي يكون بإبدال حركةٍ من حركة ، أو حرفٍ من حرف ، أو كلمةٍ من كلمة ، أو حكمٍ إعرابيٍ من حكم [٣] .

أسس الضَّرورة الشعريَّة :

مع أنَّ العلماء أجازوا الضَّرورة وقبلوها في الشِّعر إلَّا أنَّهم لم يتركوا للشَّاعر الحريَّة التامَّة في مخالفة نظام اللُّغة ؛ لأنَّ " الضَّرورة لا تُجوِّز اللَّحن " [٤] وإنَّما للضَّرورة شروطٌ وأسسٌ لا بدَّ من التزامها ومراعاتها حتَّى لا يُعدُّ الشَّاعر لاحنًا أو خارجًا عن سَنن العرب ؛ وفي ذلك يقول ابن السرَّاج : " وليس للشَّاعر أن يحذف ما اتَّفق له ، ولا أن يزيد ما شاء ، بل لذلك أصولٌ يعمل عليها " [٥] .

وأهمُّ أساسٍ من أسس الضَّرورة هو التماس وجهًا تُخرَّج عليه ، وهذا ما قرَّره الخليل ونقله عنه سيبويه في باب : (ما ينصرف وما لا ينصرف من بنات الياء والواو) [٦] ثم تمثَّله سيبويه في باب : (ما يحتمل الشِّعر) ؛ يقول : " وليس

---

(١) انظر : موارد البصائر ٥٤ – ٥٨ .

(٢) انظر : الضَّرائر ٣٩ ، ٨٦ ، ٢٠٠ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ١٨٩ ، ٢٠٥ ، ٢٢٥ ، ٢٣٩ ، ٢٤١ ؛ ضرائر الشِّعر ١٧ ، ٨٤ ، ١٨٧ ، ٢١٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٣٧٨ – ٢٤٥٦ ؛ الضَّرائر ٣٩ ، ٨٦ .

– تذكير المؤنَّث يدخل في الحذف ، وتأنيث المذكَّر يدخل في الزِّيادة لأنَّهما إنَّما يحدثان بحذف تاء التَّأنيث من الفعل أو بزيادتها ، ويدخل تغيير الإعراب عن وجهه في الإبدال من حكمٍ إلى حكم ، إذ يلزم من تغييره أخذ حكمٍ آخر .

(٤) المقتضب ٣ / ٣٥٤ .

(٥) الأصول ٣ / ٤٣٦ .

(٦) الكتاب ٢ / ٥٨ – ٦٠ .

شيءٌ يضُطرُّون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا " [١] .

وتلك الأوجه الَّتي تُخرَّج عليها الضَّرورة هي : الردُّ إلى الأصل ، وتشبيه غير الجائز بالجائز ، والحمل على المعنى ، والحمل على لهجات العرب [٢] .

أمَّا **الردُّ إلى الأصل** فهو أن تُردَّ الفروع إلى الأصول ، ومنه فكُّ الإدغام ؛ لأنَّ أصل الإدغام الفكُّ ، فالإظهار أصلٌ والإدغام فرعٌ عليه [٣] ، وقد جعل المبرِّد الردَّ إلى الأصل من سمات الضَّرورة وخصائصها بقوله : " ضرورة الشِّعر تردُّ الأشياء إلى أصولها " [٤] ، وعنها يقول ابن السرَّاج : " وليس له أن يُخرج شيئًا عن لفظه إلا أن يكون يُخرجه إلى أصلٍ قد كان له ، فيردُّه إليه لأنَّه كان حقيقته " [٥] .

وأمَّا **تشبيه غير الجائز بالجائز** فيقوم على تشبيه الضَّرورة بما يجوز في الكلام ؛ فإنَّ الشَّاعر إذا خالف القياس " فلا بدَّ أن يكون قد ضارع شيئًا بشيء " [٦] ، ومن ذلك تسكين عين (مع) تشبيهًا له بـ (هل) [٧] ، وقد ذهب سيبويه إلى أبعد من ذلك فشبَّه بعض الضَّرائر بضرائر أخرى مشبَّهةٍ بجائزٍ من الكلام أو مردودةٍ إلى أصلها [٨] .

وواضحٌ من هذين الوجهين كيف أنَّ المخالفة تستلزم إلمامًا بأصول اللُّغة وفروعها وقواعدها وما يشذُّ عن تلك القواعد ، فهي عمليَّةٌ علميَّةٌ دقيقةٌ يقوم بها الشَّاعر في ذهنه مستحضرًا من أجلها تلك القواعد وما يمكن أن يشابهها ليُنيب عنها ، ومستحضرًا أيضًا أصول الفروع ليردَّ إليها ، وهنا تتجلَّى فطنة الشَّاعر واقتداره اللُّغويُّ .

أمَّا **الحمل على المعنى** فهو ما عبَّر عنه ابن جنِّي بأنَّه : " غورٌ من العربية بعيد ، ومذهبٌ نازحٌ فسيح ، قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا ؛ كتأنيث المذكَّر وتذكير المؤنَّث ، وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في

---

(١) الكتاب ١ / ١٣ .

(٢) اللَّهجة هي ما يُعبِّر عنه العلماء المتقدِّمين بـ (اللُّغة) ، ويعنون بها : ما جرى على لسان كلِّ قومٍ ، أو الكلام المصطلح عليه بين كلِّ قبيلةٍ ، وقد آثرت استخدام مصطلح (لهجة) لأنَّه المصطلح الحديث الَّذي جرى استعماله بين الباحثين .
– انظر : الكليَّات ٧٩٦ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ١٠ ؛ الأصول ٣ / ٤٣٦ ، ٤٤١ .

(٤) المقتضب ٣ / ٢٨ .

(٥) الأصول ٣ / ٤٣٦ .

(٦) الأصول ٣ / ٤٣٥ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ .

(٨) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ ، ٣١٣ .

الواحد ، وفي حمل الثَّاني على لفظٍ قد يكون عليه الأوَّل ، أصلًا كان ذلك اللَّفظ أو فرعًا " [١] ، وقد اتَّخذه النَّحويُّون وجهًا لتفسير الضَّرورة ؛ فمن ذلك قول عامر بن جوين الطَّائي :

فلا مزنةٌ ودقتْ ودقها ولا أرض أبقل إبقالها [٢]

فحذف الشَّاعر تاء التَّأنيث من الفعل الماضي (أبقل) مع أنَّ فيه ضميرًا يعود على المؤنَّث المجازي (الأرض) ، وقد وجَّهه ابن السرَّاج وجماعةٌ من النَّحويين [٣] على أنَّه أراد بالأرض (المكان) فحمل اللَّفظ على هذا المعنى وذكَّر الفعل .

أمَّا **الحمل على لهجات العرب** فقد أصَّل الأخفش لها بقوله : " وليس شيءٌ يُضطرُّون إليه إلَّا وهم يرجعون فيه إلى لغة بعضهم " [٤] ، وذلك لمَّا رأى الشُّعراء قد يستخدمون بعض اللَّهجات لإقامة الوزن أو القافية ، وقد وقع خلافٌ بين النَّحويين إن وافقت الضَّرورة لهجةً من لهجات العرب ، ففريقٌ يُخرج البيت من الضَّرورة [٥] ، وآخر يحكم عليه بالضَّرورة ويخرِّجه بالحمل على تلك اللَّهجة [٦] ، وقد قعَّد الألوسيُّ قاعدةً في ذلك بقوله : (موافقة الضَّرورة بعض اللُّغات لا تُخرجها عن الضَّرورة) [٧].

ومن أسس الضَّرورة أيضًا ما قرَّره الفارسيُّ ونقله عنه ابن جنِّي تحت باب : (هل يجوز لنا في الشِّعر من الضَّرورة ما جاز للعرب أم لا ؟) بأنَّ المنظوم كالمنثور في القياس ، فكما يجوز قياس نثر المتأخِّرين على نثر المتقدِّمين يجوز قياس الشِّعر كذلك ، فيُقاس ما يجوز في الشِّعر وما يُحظر ، ليس ذلك فحسب بل إنَّ حكمهم على الضَّرورة بالحسن والقبح والتوسُّط

---

(١) الخصائص ٢ / ٤١٣ .

(٢) العقد الفريد ٦ / ٢٣٦ ، والبيت من بحر المتقارب .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٤٠ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٤١٣ ، وابن جنِّي في الخصائص ٢ / ٤١٣ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٢٤٨ ، والسُّهيليُّ في نتائج الفكر ١٣٠ ، والعكبريُّ في اللُّباب ٢ / ١٠٢ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٦ ، وبن هشامٍ في المغني ٨٦٠ .

(٣) انظر : الأصول ٢ / ٤١٣ ، وممَّن وافقه : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٥٢ ، وسلمة بن مسلم في الإبانة ١ / ٤٣٠ ، والقيسيُّ في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٥٠٠ ، وابن الأثير في البديع ١ / ١٠٥ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ٣٦١ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ١ / ٣٠٩ ، وابن هشامٍ في تخليص الشَّواهد ٤٨٤ .

(٤) شرح القصائد التِّسع ١ / ٣٠٨ ، وقد نسب النَّحاس هذا القول إلى الأخفش ولم أجده في كتابيه (معاني القرآن ، والقوافي) .

(٥) منهم : ابن فارس في الصَّاحبي ٨٥ ، والحريريُّ في درَّة الغوَّاص ٣٤ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٢ / ٢٤١ ، وابن هشام في المغني ٤٢٩ .

(٦) منهم : النحَّاس في شرح القصائد التِّسع ١ / ٣٠٨ ، والزجَّاجيُّ في الجمل ٤٣٢ ، ٤٤٤ – ٤٤٥ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٧١ ، ٤٩٠ .

(٧) الضَّرائر ٢٤ .

منقاسٌ أيضًا عند المتأخّرين [١] ، والمُعتبر في القياس نوع الضَّرورة لا شخصها [٢] .

دور المعنى في الضَّرورة الشِّعريَّة :

لمَّا كان الشِّعر مقيَّدًا بوزنٍ وقافيةٍ استجيزت فيه الضَّرورة [٣] ، وذلك " عند حصرة المعاني الكثيرة في بيوتٍ ضيِّقة المساحة " [٤] ولولاهما لما جاز في الشِّعر إلا ما جاز في الكلام [٥] ، وهما مرتبطان بالشِّعر ارتباط النَّتيجة بالسَّبب " فالوزن يحمل على الضَّرورة والقافية تُضطرُّ إلى الحيلة " [٦] .

إلَّا أنَّ هذين القيدين لا يعجزان الشَّاعر المتمكِّن من لغته ، وهو ابن هذه اللُّغة العالم بأسرارها والمتبحِّر في أساليبها وصيغها ، فها هو ذا أبو العتاهية يعلن بأنَفةٍ عن قدرته على تطويع قيود الشِّعر لفنِّه بقوله : " أنا أكبر من العروض " [٧] فلا يشكِّل العروض عائقًا لما يريد الإفصاح عنه ، والشَّاعر بما أوتي من قوَّة الطَّبع وفصاحة القول لو أراد لغيَّر ألفاظ البيت وأتى بألفاظٍ جديدةٍ وركَّبه تركيبًا مختلفًا في سبيل المحافظة على القاعدة اللُّغويَّة وعروض البيت معًا ، فإنَّه " ما من لفظٍ أو ضرورةٍ إلَّا ويمكن إزالتها ونظم تركيبٍ آخر غير ذلك التَّركيب " [٨] ولو فُتح باب استبدال ألفاظ الضَّرائر لما بقي في الشِّعر ضرورةٌ ، ومن أولئك الَّذين يُستشهد بهم على جزالتهم اللُّغويَّة وقدرتهم على استبدال الألفاظ (واصل بن عطاءٍ) فقد كان يلثغ بالرَّاء فيتجنَّبها في خطابه فكانت تأتيه الرَّسائل وفيها الرَّاءات فإذا قرأها أبدل كلمات الرَّاء منها بغيرها ، فضُرب به المثل في ذلك [٩] ، بل إنَّ الشُّعراء أنفسهم ينظمون القصائد الطِّوال فينشدون معظم الأبيات على الصَّواب ولا تقع

---

(١) انظر : الخصائص ٢٥٩ .

– وقد ألَّف العلويُّ كتابًا في ذلك أسماه : (نضرة الإغريض في نُصرة القريض) ذكر فيه أنواع الضَّرائر الَّتي يجوز قياسها واستعمالها في شعر المولَّدين والَّتي يحظر عليهم قياسها ، انظر : الصَّفحة ٢٣٩ – ٢٩٢ .

(٢) انظر : الضَّرائر ٨ .

– يعني بذلك أنَّ الضَّرورة لو وقعت في زيادة الحركة في كلمةٍ محدَّدةٍ فإنَّ زيادة الحركة تنقاس في الشِّعر ، وليس زيادة الحركة في تلك الكلمة بالتَّحديد هي المنقاسة .

(٣) انظر : الأصول ٣ / ٤٣٥ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٩٩ ؛ اللُّباب ٢ / ٩٦ .

(٤) التَّنبيه على حدوث التَّصحيف ٩٧ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للرمَّانيِّ ١ / ١٦٥

(٦) البلاغة ٨١ .

(٧) قالها أبو العتاهية لما سُئل : هل تعرف العَروض ؟ إذ كانت له أوزانًا لا تدخل في العروض .

– انظر : الأغاني ٤ / ١٣ .

(٨) الأشباه والنَّظائر للسُّيوطيِّ ٢٠٠ .

(٩) انظر : وفيَّات الأعيان ٦ / ٧ ؛ الأعلام ٨ / ١٠٩ .

الضَّرائر إلَّا في أبياتٍ معدودةٍ ، وقد أكَّد المتنبِّي على أنَّ ارتكاب الشُّعراء للضَّرائر ليس للحاجة إليها وإنَّما للاتِّساع في اللُّغة[١] .

وبناءً على ما تقدَّم فإنَّ الوزن والقافية ليسا هما ما يضطرَّان الشَّاعر فحسب ، بل هناك سلطانٌ أقوى من سلطان العروض يوضِّحه الشَّاطبيُّ بقوله : " قد تكون للمعنى عبارتان أو أكثر منها واحدةٌ يلزم منها ضرورةٌ إلَّا أنَّها مطابقةٌ لمقتضى الحال ومفصحةٌ عنه على أوفى ما يكون ، والتي صحَّ قياسها ليست بأبلغ في ذلك من الأخرى ، ولا مرية في أنَّهم في هذه الحال يرجعون إلى الضَّرورة ؛ إذ كان اعتناؤهم بالمعاني أشدَّ من اعتنائهم بالألفاظ "[٢] فالشَّاعر قد يعنُّ له معنىً فلا يمكنه إبرازه إلَّا بذلك اللَّفظ المخالف لقواعد اللُّغة ، ولو راعى الشَّاعر قواعد اللُّغة في إبراز هذا المعنى فربَّما أجحفه وأنقصه ، فالمعنى هو الذي يقود الشَّاعر إلى الضَّرورة ليبرز من خلالها بأكمل وجهٍ وبأتمِّ صورةٍ .

وقد فطن ابن السرَّاج لدور المعنى في الضَّرورة فقرن بين ضرورة الوزن وضرورة المعنى [٣] فقال : " ربَّما وجدْت الشَّاعر من القدماء الفصحاء يحوجه الوزن إلى قلب البناء ، أو يحتاج إلى المعنى فيشتقُّ له لفظًا يلتئم به شعره "[٤] فيُستنتج من قوله هذا وضوح ارتباط الضَّرورتين ، فقد تبدو الضَّرورة من الوهلة الأولى ضرورة وزنٍ أو قافيةٍ ولكن بعد التمعُّن والتَّحليل يتَّضح أنَّها لا تخرج عن كونها ضرورة معنًى ، إذ إنَّ الاشتراك في سبب الضَّرورة أمرٌ واردٌ ، إلَّا أنَّ ضرورة المعنى أقوى من ضرورة الوزن والقافية المجرَّدة من المعنى ؛ لأنَّ ضرورة الوزن والقافية يُلجأ إليها الشَّاعر ولا يقصدها بذاتها ، بينما ضرورة المعنى رُكِّبت تركيبًا مقصودًا في ذاته .

وللمعنى سطوةٌ تهيمن على الشَّاعر وتقوده إلى تركيب ألفاظٍ قد تبدو صعبةً أو ملتبسةً عند غيره لكنَّه " لأنسه بعلم غرضه وسفور مراده ... قد استرسل واثقًا ، وبنى الأمر على أن ليس ملتبسًا "[٥] فاهتمام العرب بالمعاني يفوق اهتمامهم بالألفاظ إذ كانت الألفاظ خادمةً للمعاني وإنَّما جيء بها لأجل تلك المعاني [٦] ، لذا فهم قد يسمحون بخرق

---

(١) انظر : الوساطة بين المتنبِّي وخصومه ٤٥٠ .

(٢) المقاصد الشَّافية ١ / ٤٩٥ .

(٣) مصطلح (ضرورة المعنى) ورد في بحث : الضَّرورة الشِّعريَّة بين نحو الجملة ولسانيَّات النَّص ٤٢٩ .

(٤) رسالة الاشتقاق ٢٨ .

(٥) الخصائص ٥٦٥ .

(٦) انظر : الخصائص ١ / ٢٣٨ .

قواعد الألفاظ إذا أُمن اللَّبس ولم يُشكِل المعنى ، بل إنَّهم قد يُحمِّلون الألفاظ بالمعاني حتى يفسد الإعراب في سبيل صحَّة المعنى ، لأنَّ المحافظة على المعنى عندهم أولى من المحافظة على اللَّفظ [١] .

وسأحاول في عرضي لمسائل شواهد الضَّرورة الواردة في كتاب سيبويه تلمُّس هذه المعاني الَّتي من أجلها خالف الشُّعراء ما عليه قياس الكلام ، والكشف عن المرامي البعيدة من وراء تلك المخالفة ، لأصل إلى إنصاف الشَّاهد الشِّعريِّ ممَّن وصمه بالخطأ والعيب والرَّداءة ، وتقويته بذكر شواهد تعضِّده وتقوِّيه .

(١) انظر : المحتسب ٢ / ٢١١ ؛ الهمع ١ / ٤٠ .

المبحث الأوَّل

الأسماء

المطلب الأوَّل

الـزِّيـادة

تنوين المنادى المفرد العَلَم :

قال الأحوص [١] :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ [٢]

استشهد سيبويه بهذا الشَّاهد على تنوين المنادى المفرد العَلَم (مطر) ضرورةً [٣] .

وللمنادى ثلاثة أحوالٍ : فهو إمَّا أن يكون مفردًا [٤] نحو : يا زيد و يا زيدون ، وإمَّا أن يكون مضافًا نحو : يا غلام زيدٍ ، وإمَّا أن يكون شبيهًا بالمضاف [٥] نحو : يا حسنًا وجهُه ، و يا ضاربًا زيدًا ، فإن كان مفردًا فلا يخلو من أن يكون معرفةً أو نكرةً مقصودةً _ وهي التي تتعرَّف بالقصد إليها _ أو نكرةً غير مقصودةٍ ، فإن كان المنادى معرفةً أو نكرةً مقصودةً بُني على ما يُرفع به ، ويكون في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة ؛ لأنَّ الأصل في المنادى النَّصب ، وأمَّا إن كان المنادى نكرةً غير مقصودةٍ أو مضافًا أو شبيهًا بالمضاف فحكمه النَّصب على الأصل ، وإنَّما كان الأصل في المنادى النَّصب لأنَّ حرف النِّداء نائبٌ عن فعلٍ متعدٍ مضمرٍ تقديره (أدعو) أو (أنادي) والمنادى مفعولُ ذلك الفعل [٦] .

---

(١) هو : أبو عاصم عبد الله بن محمَّد بن عاصم الأحوص ، ولُقِّب بالأحوص لحوصٍ كان في عينيه ؛ وهو ضيقٌ يعتري مؤخِّر العين ، والأحوص شاعرٌ إسلاميٌّ أمويٌّ من سكَّان المدينة ، كان كثير الهجاء ومن أجل ذلك جُلد ونُفي إلى جزيرةٍ بين اليمن والحبشة ثمَّ أُطلق سراحه ، فسكن دمشق حتَّى توفِّي فيها سنة : (١٠٥هـ) .

– انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٦٤٨ ؛ المؤتلف والمختلف ٥٧ ؛ الوافي بالوفيَّات ١٧ / ٢٣٤ – ٢٣٥ .

(٢) ديوانه ٢٣٧ ، والبيت من بحر الوافر .

– وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٣١٣ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٢١٤ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣٤٥/١ ، والزجَّاجيِّ في الأمالي ٨٣ ، والصَّيمريِّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٥٥ ، والأنباريِّ في الإنصاف ١ / ٢٥٣ [م ، ٤٢] ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١٣٠٤/٣ ، وابن هشامٍ في المغني ٤٤٩ ، والسَّلسيليِّ في شفاء العليل ٢ / ٨٠٧ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في موصل النَّبيل ٣ / ١١٧٠ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٤٠/٢ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ .

(٤) المقصود بالإفراد في باب النِّداء هو ما يقابل المضاف والشَّبيه بالمضاف .

– انظر : المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٥٤ .

(٥) هو كلُّ اسمٍ عمل فيما بعده رفعًا أو نصبًا وكان ما بعده من تمام معناه ، وسُمِّي شبيهًا بالمضاف لأنَّه أشبه المضاف في الطُّول وفي العمل فيما بعده .

– انظر : اللُّباب ١ / ٢٣٢ ؛ توجيه اللَّمع ٣١٩ ، المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٦٤ ؛ حاشية الخضري ٢ / ٧٣ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٣٠٣ ؛ المقتضب ٤ / ٢٠٢ – ٢٠٤ ؛ الأصول ١ / ٣٣٠ – ٣٣١ ، ٣٣٣ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٢٢٧ ، ٢٣٣ ؛ اللُّمع ٧٩ ؛ الفوائد والقواعد ٤٣٧ ؛ المفصَّل ٦٠ – ٦١ ؛ البديع ١ / ٣٨٩ – ٣٩٢ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٢٩٤ – ١٢٩٦ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشام ١٤٣ – ١٤٥ ؛ شرح ابن عقيل ٢ / ٢٣٦ – ٢٣٧ ؛ شرح المكُّوديِّ ٢١٣ – ٢١٤ ؛ الهمع ٢ / ٣٢ ، ٣٦ – ٣٧ .

وأمَّا علَّة بناء المفرد سواءٌ أكان معرفةً أم نكرةً مقصودةً ففيه ثلاثة أقوال :

الأوَّل : أنَّه وقع موقع الضَّمائر غير المتمكِّنة [١] ، فالأصل أن يُقال : يا إيَّاك لأنَّ المنادى مخاطبٌ منصوب ، والأسماء إنَّما جُعلت للغيبة ولم تُجعل للخطاب ؛ فلا نقول : قام زيدٌ ، و ضربتُ زيدًا ، ومررت بزيدٍ عندما نُخاطب زيدًا ، وإنَّما نقول : ضربتُك ، وقمتَ أنت ، ومررتُ بك ، لأنَّ من حقِّ المُخاطب أن يُجلب له ضميرٌ يناسبه ، وأمَّا في النِّداء فيُخاطب المنادى باسمه فيُقال : يا زيد ، فلمَّا وقع (زيدٌ) موقع الضمير المبنيِّ بُني مثله . [٢]

الثاني : أنَّه أشبه المضمرات المبنيَّة من ثلاثة أوجهٍ : الخطاب ، والتَّعريف ، والإفراد فبُني لشبهه بها ، وإنَّما بُنيت المضمرات لأنَّها أشبهت الحرف [٣] .

الثالث : أنَّه أشبه أسماء الأصوات ؛ نحو (حوبَ) و (هِيدَ) عند زجر الإبل ؛ لكون الصَّوت ينقطع عند النِّداء مع تمام معنى الكلام به ، ولأنَّ الغرض منه ومن الأصوات التنبيه وليس الإخبار ، والأصوات مبنيَّةٌ لعدم تأثُّرها بالعوامل فبُني المنادى لشبهه بها [٤] .

وإنَّما لم تُبنَ النَّكرة غير المقصودة لأنَّها خالفت المضمرات من جهة التَّنكير ، ولم يُبنَ المضاف لأنَّه يتعرَّف بالمضاف إليه والمضمرات تتعرَّف بالخطاب وهي لا تضاف ، ولم يُبنَ الشَّبيه بالمضاف لأنَّه يعمل فيما بعده والمضمرات لا تعمل [٥] .

---

(١) الاسم غير المتمكِّن هو الاسم المبنيُّ الذي لا يجري عليه الإعراب .
– انظر : الكليَّات ٨٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٢٠٤ – ٢٠٥ ؛ الأصول ١ / ٣٣٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٨٢ ؛ التَّعليقة ١ / ٣٢٧ ؛ علل النَّحو ٣٣٤ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣٣٧ ؛ شرح اللُّمع للباقولي ١ / ٦١٨ ؛ البديع ١ / ٣٨٩ ؛ التَّحمير ١ / ٣٣٠ ؛ النِّهاية في شرح الكفاية ١ / ٢١٣ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٣٢١ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٦٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٢٠٤ – ٢٠٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٣٨ ؛ اللُّباب ١ / ٣٣١ ؛ اللَّمحة في شرح المُلحة ٢ / ٦٠٢ – ٦٠٣ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالك ٣ / ٣٩٣ ؛ توضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٩ ؛ شرح شذور الذَّهب للجوجريِّ ١ / ٢٦٦ .
– وقد أشبهت الضَّمائر الحروف من جهة كون معناها في غيرها وذلك أنَّها تحتاج إلى ظاهرٍ يفسِّرها وتعتمد عليه كاحتياج الحرف إلى شيءٍ يتعلَّق به ويوصل معناه .
– انظر : كشف المشكل ٢ / ١٨٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣١١ ؛ أسرار العربيَّة ١٧١ ؛ اللُّباب ١ / ٣٣٠ ؛ النِّهاية في شرح الكفاية ١ / ٢١٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٦٢ .

(٥) انظر : علل النَّحو ٣٣٥ ؛ التَّعليقة ١ / ٣٢٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٤٠ ؛ شرح اللُّمع للباقولي ١ / ٦١٨ ؛ المرتجل ١٦٧ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٣٢٢ ؛ حاشية الخضريِّ ٢ / ٧٢ .

والأصل في البناء السُّكون [١] وإنَّما بُني المنادى المفرد [٢] على حركةٍ للإشارة إلى أنَّ أصله التَّمكُّن قبل النِّداء وليُخالف ما كان أصله البناء ، وقد بُني هذا المنادى على الضَّمِّ دون غيره من وجهين :

أحدهما : أنَّه لو بُني على الفتح لالتبس بالنَّكرة المنصوبة وبالمضاف وشبهه ، ولو بُني على الكسر لالتبس بالمضاف إلى ياء المتكلِّم عند حذف الياء نحو : يا غلامِ ، فلم يبقَ إلَّا الضَّمُّ فبُني عليه [٣] .

والآخر : شبهه بالغايات نحو : قبل وبعد ، فهما في حال الإضافة إليهما يُعربان بالنَّصب والخفض دون الرَّفع ؛ فيُقال : جئت قبلَك ، ومن قبلِك ، فإذا قُطعا عن الإضافة صارا غايتين وبُنيا أبدًا على الضَّمِّ الذي لم يكن لهما في حال الإعراب ليُعلم أنها للبناء ، ويصيران في محلِّ نصبٍ أو جرٍّ ، وكذلك المنادى بُني على الضَّمِّ لفظًا ونُصِب محلًا تشبيهًا بهما [٤] .

وفي بيت الشَّاهد نوَّن الشَّاعر المنادى المفرد العَلَم في قوله : (يا مطرٌ) وكان حقُّه البناء وفي هذا مخالفةٌ صريحةٌ ، يقول الشَّاطبيُّ : " لحاق التَّنوين للمبنيِّ في غير التَّنكير غريب " [٥] إلَّا أنَّه وردت شواهد أخرى جاء فيها المنادى المبنيُّ منوَّنًا ، وهذه الشَّواهد انقسمت إلى قسمين اثنين : قسمٍ نُوِّن فيه المنادى العَلَم تارةً تنوين نصبٍ وتارةً تنوين ضمٍّ ، وقسمٍ نُوِّن فيه المنادى النَّكرة المقصودة تارةً تنوين نصبٍ وتارةً تنوين ضمٍّ ، فمن العَلَم المضموم قول قُتيلة بنت الحارث :

أ محمدٌ والضِّنء ضِنء نجيبةٍ في قومها والفحل فحلٌ مُعرِقُ [٦]

---

(١) انظر : أسرار العربيَّة ٥١ ؛ اللُّباب ١ / ٦٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٦٧٣ .

(٢) المقصود بالإفراد هنا ما يُقابل التَّثنية والجمع فإنَّهما يُبنيان على الحروف التي يُرفعان بها ، ويُستثنى من المفرد ما كان مبنيًا قبل النِّداء فإنَّ الضَّمَّ يُنوى فيه ويبقى على حاله قبل النِّداء ، نحو : يا حذامِ .
– انظر : الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ١٨٩

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٢٠٥ ؛ الأصول ١ / ٣٣٣ ؛ علل النَّحو ٣٣٤ – ٣٣٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٣٨ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣٣٧ ؛ شرح اللُّمع للباقولي ١ / ٦١٨ ؛ أسرار العربيَّة ١٧١ ؛ النِّهاية في شرح الكفاية ١ / ٢١٤ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٣٢٢ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٦٣ ؛ شرح شذور الذَّهب للجوجريِّ ١ / ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣١١ ؛ المقتضب ٤ / ٢٠٥ ؛ الأصول ١ / ٣٣٣ ؛ شرح اللُّمع للباقولي ١ / ٦١٨ ؛ أسرار العربيَّة ١٧٢ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٣٢٢.

(٥) المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨٥ .

(٦) الرَّوض الأنف ٥ / ٢٦٨ ؛ العقد الفريد ٦ / ١٢٨ ، والبيت من بحر الكامل ، الضنء : الولد ، والمُعرق : أصيل النَّسب .
– انظر : لسان العرب ١ / ١١١ مادَّة : (ض ن أ) ١٠ / ٢٤١ مادَّة : (ع ر ق) .
– وهو من شواهد : الخوارزميُّ في التَّخمير ١ / ٣٣٢ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ١ / ١٦٢ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨١ .

ومنه قول لبيد :

قدِّموا إذ قيل قيسٌ قدِّموا وارفعوا المجد بأطراف الأسل [١]

فإنَّ (محمَّدًا) منادىً مفردٌ علمٌ والقياس ضمُّه بلا تنوينٍ لأنَّه مبنيٌّ ، وكذلك (قيسٌ) فأصله : يا قيس ولكنْ حُذف منه حرف النِّداء ودخله التَّنوين .

ومن العَلَم المنصوب قول الشَّاعر :

فطر خالدًا إن كنت تستطيع طيرةً ولا تقعنَّ إلَّا وقلبك حاذر [٢]

ومنه قول مهلهل بن ربيعة :

ضربت صدرَها إليَّ وقالت يا عديًا لقد وقتك الأواقي [٣]

فأصل (خالدًا) يا خالدُ لكن حُذف منه حرف النِّداء ودخل التَّنوين عليه وعلى (عديٍ) في البيت الثَّاني فنُصبا ، وهما منادًى مفردٌ علمٌ ولذا كان حقُّهما البناء على الضَّمِّ .

ومن النَّكرة المضمومة قول كُثيِّر عزَّة :

---

(١) ديوانه ٩٥ ، والبيت من بحر الرَّمل ، الأسَل : الرِّماح .

– انظر : لسان العرب ١١ / ١٥ مادَّة : (أ س ل) .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٣ / ٣٩٦ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٥٣ ، الشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨١ .

(٢) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٣ / ٦٩٦ ، والسَّلسيليِّ في شفاء العليل ٢ / ٨٠٧ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٥٤.

(٣) ديوانه ٥٨ ، وهو من بحر الخفيف ، وقاه : صانه وحماه من كلِّ ما يكره ، والأواقي جمع واقية وهي كلُّ ما وقيت به شيئًا .

– انظر : لسان العرب ١٥ / ٤٠١ مادَّة : (و ق ي) .

– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ٢ / ٣٢١ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٢١٤ ، والقيروانيِّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٥٧ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٤ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة في شرح المُلحة ٢ / ١٣٠٤ ، و ابن هشامٍ في شرح شذور الذَّهب ١٤٦ ، وابن عقيلٍ في شرح الألفيَّة ٣ / ٢٦٣ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٥٤ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨٢ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في موصل النَّبيل ٣ / ١١٧٠ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٤٠ .

ليت التَّحيَّةَ كانت لي فأشكرَها مكانَ يا جملٌ حييت يا رجلُ [١]

فالقياس أن يقول : يا جملُ لأنَّه نكرةٌ مقصودةٌ وحقُّها البناء على الضَّمِّ ، ولكنْ دخل التَّنوين على لفظها .

ومن النَّكرة المنصوبة قول جرير :

أ عبدًا حلَّ في شُعَبَى غريبًا أ لؤمًا لا أبالكَ واغترابا [٢]

ومنه قول السَّفَّاح بن بُكَير :

يا سيِّدًا ما أنت من سيِّدٍ موطَّإ الأكنافِ رحبِ الذِّراعْ [٣]

فـ (عبدًا) و (سيِّدًا) نكرتان مقصودتان وحقُّهما البناء على الضَّمِّ ، ولكنْ لحقهما التَّنوين فنُصبا .

وللنحويين في هذه الشَّواهد ثلاثة أقوال : الأوَّل منها وهو قول سيبويه والمازنيُّ وجماعةٌ من النَّحويين [٤] الذين نصُّوا على أنَّ المنادى المبنيَّ إذا لحقه التَّنوين بقي بناؤه على الضَّمِّ ، وحجَّتهم في ذلك أنَّ ضمَّة البناء اطَّردت في كلِّ معرفةٍ وقعت موقع المنادى فأشبهت لذلك ضمَّة الإعراب الأصليَّة التي تحدث عن عاملٍ في الاسم المرفوع ؛ كضمَّة المبتدأ وضمَّة

---

(١) ديوانه ٤٥٣ ، والبيت من بحر البسيط .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٣ / ٣٩٧ ، وشرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٥ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٤٠٥ ، والسَّلسيليِّ في شفاء العليل ٢ / ٨٠٧ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٥٥ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨٢ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٤٠ ، والأشمونيِّ في شرح الألفيَّة ٣ / ٢٧ .

(٢) ديوانه ٣ / ٦٥٠ ، والبيت من بحر الوافر ، شُعَبَى : جبلٌ بحمى ضرية لبني كلابٍ .

– انظر : معجم البلدان ٣ / ٣٤٦ .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٣ / ٣٩٧ ، وفي شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٥ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٤٠٦ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٤ / ٢١ ، والسَّلسيليِّ في شفاء العليل ٢ / ٨٠٨ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٥٤ ، والشيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٢٢١ .

(٣) المفضَّليَّات ٣٢٣ ، والبيت من بحر السَّريع ، موطَّأ الأكناف : يُقال للرَّجل إذا كان دمثًا كريمًا ينزل به الأضياف فيقرِّهم ، رحب الذِّراع : واسع القوَّة عند الشدائد .

– انظر : لسان العرب ١ / ١٩٨ مادَّة : (و ط أ) ، ١ / ٤١٤ مادَّة (ر ح ب) .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٣ / ٣٩٧ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٧ / ٣٥٥٤ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٤١ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ ؛ المقتضب ٤ / ٢١٣ ، وممَّن وافقهما : ابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣٤٤ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٣١٤ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٥٤ – ٣٥٥ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٣٨٨ ، والاسفراييني في لباب الإعراب ٨٨ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ١ / ٤١٣ ، ونقره كار في العباب ٧١.

الفاعل المفرد الصحيح ، ثمَّ لمـَّا رأوا التَّنوين لا يدخل المنادى المعرفة شبَّهوه بمرفوع الممنوع من الصَّرف تحديدًا إذ كان لا يدخله التَّنوين ، فلمَّا لحق التَّنوين المنادى في الشِّعر حُمل على مرفوع الممنوع من الصَّرف فإنَّه إذا دخله التَّنوين لا يتغيَّر عن حاله من الرَّفع [١] فكذلك المنادى [٢] .

وقد ردَّ الزَّجاجيُّ هذه الحجَّة بأنَّ سبب البناء في المنادى المنوَّن لا زالت قائمة ــ وهي وقوعه موقع المضمرات أو شبهه بها أو شبهه بالأصوات ــ فلا يصحُّ تنزيله منزلة ما لا ينصرف لأنَّ ما لا ينصرف أصله الصَّرف وكثيرًا ما يُرَدُّ إلى أصله سواءٌ أكان في الشِّعر أم في النَّثر [٣] ، أمَّا المنادى المبنيُّ الذي أصله النَّصب فلا يُرَدُّ إلى أصله من النَّصب والتَّنوين إلا في ضرورة الشِّعر ، والأولى من وجهة نظره أن يُحمل المنادى المبنيُّ على المبنيَّات التي هي مثله في الحكم ، ويدخلها التَّنوين في مثل : إيهٍ ، وغاقٍ [٤] .

وهذا القياس الذي قاس به الزَّجاجيُّ المنادى على تلك المبنيَّات لا يستقيم ؛ لأنَّ التَّنوين الذي يدخل المبنيَّات إنَّما هو تنوين التَّنكير [٥] ليُفرِّق بين المعرفة والنَّكرة ، والتَّنوين الدَّاخل على المنادى ليس كذلك .

أمَّا القول الثَّاني وهو قول يونس وعيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء والجرميُّ والمبرِّد والزَّجاجيِّ [٦] الذين نصُّوا

---

(١) قال النَّابغة الذُّبيانيُّ :

فلتأتينك قصائدٌ وليركبن جيشٌ إليك قوادم الأكوارِ

فصرف (قصائد) وهي ممنوعة من الصَّرف لأنَّها على وزن منتهى الجموع ، وبقيت على حالها من الرَّفع .

– انظر : ديوانه ٥٥ ، وهو من بحر الكامل .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣٠٣ ، ٣١٣ ؛ المقتضب ٤ / ٢١٣ ؛ الأصول ١ / ٣٤٤ ؛ شرح أبيات سيبويه للنحَّاس ٢٢٠ ؛ التَّبصرة والتَّذكره ١ / ٣٥٤ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٥٦ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٣١٤ ؛ أمالي ابن الشَّجري ٢/ ٣٦٧ – ٣٦٨ [ج ، ٥٨] ؛ شرح المفصَّل ١/ ٣٢١ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨٦ .

(٣) ورد صرف الممنوع من الصَّرف في غير الشِّعر في قراءة أبي جعفرٍ ونافعٍ وأبي بكرٍ عن عاصمٍ والكسائيِّ في قوله تعالى : ﴿ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا۠ ۝١٥ قَوَارِيرَا۠ مِن فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا ۝١٦ ﴾ [الإنسان : ١٥ – ١٦] ، حيث قرأوا (قوارير) في الآيتين بالتنوين وصلًا وبالألف وقفًا ، و﴿ قَوَارِيرَا۠ ﴾ ممنوعة من الصَّرف لأنَّها على وزن منتهى الجموع .

– انظر : الحجَّة لابن خالويه ٣٥٨ ؛ المبسوط ٣٨١ ؛ حجَّة القراءات لأبي زرعة ٧٣٨ .

(٤) انظر : أمالي الزَّجاجيُّ ٨٣ – ٨٤ .

(٥) انظر : الأصول ٢ / ١٣١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢١ ، ١٤٣٤ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٢٤ ؛ الجنى الدَّاني ١٤٥ ؛ أوضح المسالك ١ / ٣٨ ؛ التَّصريح ١ / ٢٤ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ ؛ المقتضب ٤ / ٢١٢ – ٢١٤ ؛ تفسير رسالة أدب الكتَّاب ٦١ .

على أنَّ التَّنوين إذا دخل المنادى المبنيَّ يردُّه إلى أصله من النَّصب ، إمَّا لأنَّه طال بالتَّنوين فأشبه النَّكرة [١] ، أو طال فقام التَّنوين مقام الإضافة فأشبه المضاف [٢] فنُصب كما تُنصب النَّكرة والمضاف ، وإمَّا لأنَّه أشبه مجرور الممنوع من الصَّرف إذا نُوِّن فإنَّه يُردُّ إلى أصله بالكسر [٣] ؛ لأنَّ التنوين من خواصِّ الأسماء فإذا دخل على الاسم المشابه للأفعال أضعف شبهه بها وقوَّى جانب الاسميَّة فيه [٤] .

وأجاز الفرَّاء وابن مالك والسُّيوطيُّ ومَنْ وافقهم [٥] الوجهين لأنَّ كليهما مسموعٌ عن العرب ، واختلفوا بين العَلَم والنَّكرة المقصودة أيُّهما فيه الضَّمُّ أولى وأيُّهما فيه النَّصب أولى ، فذهب ابن مالكٍ وابن الصَّائغ والصبَّان [٦] إلى أنَّ الضَّمَّ أولى في العَلَم ، والنَّصب أولى في النَّكرة ، وحجَّتهم في ذلك أنَّ شبه العَلَم بالضَّمير أقوى من شبه النَّكرة المقصودة به ، ممَّا يقوِّي سبب البناء في العَلَم فلا يزول عنه ، ولأنَّ نصب العَلَم في الشِّعر قليل بينما نصب النَّكرة أكثر منه [٧] ، ولأنَّ اسم الجنس أصلٌ بالنَّظر إلى الأعلام والإعراب أصلٌ بالنَّظر إلى البناء فلمَّا اضطرَّ الشَّاعر أعطى الأصل للأصل والفرع للفرع [٨].

بينما ذهب السُّيوطيُّ إلى خلاف ذلك فرأى أنَّ النَّصب أولى في العَلَم لعدم الإلباس فيه ، والضمَّ أولى في النَّكرة لئلَّا تلتبس بالنَّكرة غير المقصودة [٩] ، وقد ردَّ عليه الصبَّان تعليله هذا بأنَّه لا يستقيم " لأنَّه كما لا إلباس في نصبه لا

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ ؛ الأصول ١ / ٣٤٤ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٥٤ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٣١٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٣ ؛ شرح الشَّافية للرضيِّ ٤ / ٣٥ ؛ اللَّمحة في شرح المُلحة ٢ / ٦٠٥ .

(٣) ومن ذلك قول امرئ القيس :

فلمَّا دخلتُ الخدر خدر عنيزةٍ فقالت لك الويلات إنَّك مُرجلي

فإنَّ (عنيزة) ممنوعة من الصَّرف للعلميَّة وتاء التأنيث ، فلمَّا نُوِّنت رُدَّت إلى أصلها من الجرِّ بالكسر .

– انظر : ديوانه ١١ ، وهو من بحر الطَّويل .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٢١٣ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٥٧ ؛ البديع ١ / ٣٩٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٧٩ – ٢٨٠ ؛ الهمع ٢ / ٤٠ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٢ / ٣٢١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٣ ؛ الهمع ٢ / ٤١ .

– ووافقهم : الصفَّار في شرح الكتاب ٢ / ٤٠٧ – ٤٠٨ ، وابن عصفور في ضرائر الشِّعر ٢٥ – ٢٧ ، وابن النَّحويَّة في حاشيته على الكافية ١ / ١١٠ – ١١١ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة في شرح المُلحة ٢ / ٦٠٤ ، وابن هشام في شرح شذور الذَّهب ١٤٧ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨٠ ، والصبَّان في حاشيته ٣ / ٢١٤ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٣ ؛ اللَّمحة في شرح المُلحة ٢ / ٦٠٤ ؛ حاشية الصبَّان ٣ / ٢١٤ .

(٧) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٣ .

(٨) انظر : حاشية الصبَّان ٣ / ٢١٤ .

(٩) انظر : الهمع ٢ / ٤١ .

إلباس في ضمِّه " [١] .

وأمَّا الفرَّاء والقيروانيُّ والصفَّار وابن عصفورٍ وابن النَّحويَّة وابن هشامٍ والشَّاطبيُّ فأجازوا الوجهين فيهما من غير تحديدٍ للأولويَّة [٢].

وكلُّ الآراء السَّابقة لها وجهٌ من الصِّحة ؛ فأصحاب الرَّأي الأوَّل يتَّبعون قاعدة : (الضَّرورة تُقدَّر بقدرها) [٣] فإذا دعت الحاجة إلى التَّنوين نوّن الاسم المنادى دون إحداث تغييرٍ على حركة البناء ، أمَّا أصحاب الرَّأي الثَّاني فيتَّبعون قاعدة : (الضَّرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها) [٤] فلمَّا دخل التَّنوين على الاسم ردَّه إلى أصله قبل النِّداء ، أمَّا أصحاب الرَّأي الثَّالث فقد التزموا أصل السَّماع ؛ فما دام كلا الوجهين مسموعًا عن العرب في الشِّعر فكلاهما جائزٌ فيه ، وهذا الرَّأي هو الرَّاجح لأنَّه وفَّق بين الرَّأيين فكلاهما له وجهٌ من القياس وفيهما سماعٌ عن العرب ، وأكثر النَّحويين [٥] متَّفقون على أنَّ ما يرِد في الشِّعر من الضَّرائر جائزٌ إذا كان له وجهٌ صحيح ، فردُّ أحد الوجهين على هذا مخالفٌ لمنهجهم .

وهذه الآراء على اختلافها تتَّفق على كون الاسم المنادى (مطرٌ) في بيت الشَّاهد علمًا مستحقًّا للبناء على الضَّمِّ ونُوِّن للضَّرورة ، والرَّاجح أنَّ تنوينه للتَّمكُّن [٦] بناءً على المسوِّغات التَّالية :

أولًا : تشبيه سيبويه ومَنْ وافقه هذا التَّنوين بالتَّنوين الدَّاخل ما لا ينصرف في الضَّرورة ، والممنوع من الصَّرف إنَّما يُردُّ إلى أصله المتمكِّن [٧] فيكون تنوينه للتَّمكُّن فكذلك ما شُبِّه به [٨] .

ثانيًا : تأكيد يونس ومَنْ وافقه على أنَّ التَّنوين إذا دخل المنادى المبنيِّ يردُّه إلى أصله من النَّصب ، فيعود الاسم

---

(١) حاشية الصبَّان ٣ / ٢١٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ٣٢١ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٥٧ ؛ شرح الكتاب ٢ / ٤٠٧ – ٤٠٨ ؛ ضرائر الشِّعر ٢٥ – ٢٧ ؛ الحاشية على الكافية ١ / ١١٠ – ١١١ ؛ شرح شذور الذَّهب ١٤٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨٠ .

(٣) الأشباه والنَّظائر ٢٠٢

(٤) المقتضب ٣ / ٢٨ .

(٥) انظر : صفحة (١٦٩) من البحث .

(٦) هو اللاحق للاسم المُعرب المنصرف .

– انظر : الجنى الدَّاني ١٤٤ ؛ أوضح المسالك ١ / ٣٨ .

(٧) الاسم المتمكِّن هو الاسم المعرب الذي لا يشبه الحرف ، ويتغيَّر آخره بحسب العوامل الدَّاخلة عليه .

– انظر : اللُّمع ٩ ، الكلِّيَّات ٨٨ .

(٨) انظر : الكتاب ١ / ٨ ؛ المقتضب ١ / ١٤٢ ؛ الأصول ٣ / ٤٣٦ .

متمكِّنًا كما كان فيكون تنوينه للتَّمكُّن [١] .

ثالثًا : تصريح المالقيِّ والرُّعينيِّ والشَّاطبيِّ والشُّمنِّي بأنَّ هذا التَّنوين للتَّمكُّن [٢] .

إلَّا أنَّ ابن الخبَّاز وابن هشامٍ [٣] والدَّماميِنيَّ [٤] نفوا أن يكون هذا التَّنوين الدَّاخل على (مطرٍ) في بيت الشَّاهد تنوين تمكينٍ لأنَّ المبنيَّ لا يدخل هذا التَّنوين لفظه ، ولذا جعلوه قسمًا خاصًّا من أقسام التَّنوين وسمَّوه (تنوين الضَّرورة) .

وقد ردَّ المالقيُّ هذا الرَّأي بأنَّ الأسماء المبنيَّة في النِّداء أصولها التَّمكين ، وبما أنَّ (الضَّرورة تردُّ الأشياء إلى أصولها)[٥] فكذلك هنا " الضَّرورة سببٌ لإظهار التَّنوين فيما أصله فيه " [٦] ولو كان هذا التَّنوين قسمًا خاصًا يدخل على المبنيَّات في الضَّرورة لدخل على كافَّة المبنيات ؛ نحو : (كيف) و (أين) و (هو) و (هي) ، فلمَّا لم يدخل إلَّا على ما كان أصله التَّمكين عُلم أنَّه للتَّمكُّن [٧] .

أمَّا البطليوسيُّ [٨] فذهب إلى أنَّ (مطرًا) نكرةٌ غير مقصودة ولذا نُصب ، فالبيت عنده ليس من قبيل الضَّرورة ، والتَّنوين في (مطرٍ) للتَّمكُّن لأنَّ التَّنوين الدَّاخل على النَّكرة المتمكِّنة إنَّما هو للتَّمكُّن [٩] ، ويمكن الرَّدُّ عليه بأنَّ (مطرًا) متعرِّفٌ من طريقين : العلميَّة والنِّداء [١٠] ، فتعريف العلميَّة قد يزول بتأويل (مطرٍ) بواحدٍ ممَّن تسمَّى بهذا

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٢١٤ ؛ أمالي الزَّجاجيِّ ٨٣ ؛ شرح الكتاب للصفَّار ٢ / ٤١٢ .

(٢) انظر : رصف المباني ٣٥٧ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ١١٢ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٨٥ ؛ المصنَّف ٢ / ٩٩ .

(٣) انظر : النِّهاية في شرح الكفاية ١ / ٥٧ ؛ المغني ٤٤٩ .

(٤) نقل الشُّمنِّي ذلك عن الدَّماميِنيِّ في كتابه المصنَّف ٢ / ٩٩ ، ولم أجده في كتابيه (تعليق الفرائد ، وشرح المغني) .

(٥) المقتضب ٣ / ٢٨

(٦) رصف المباني ٣٥٧ .

(٧) انظر : رصف المباني ٣٥٧ .

(٨) انظر : القرط على الكامل ٥٣١ .

(٩) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢٢ ؛ جواهر الأدب للإربلِّي ٦١ ؛ المغني ٤٤٥ .

(١٠) تعريف العلميَّة والنِّداء اجتمعا فيه مع أنَّه لا يجوز الجمع بين معرِّفين في الاسم ؛ وذلك لأنَّ الممتنع الجمع بين معرِّفين لفظيين كـ (يا) مع لام التَّعريف ، أمَّا العلميَّة فليست علامتها لفظيَّة بل معنويَّة لذا جاز الجمع بينهما .

– انظر : أسرار العربيَّة ١٧٤ ؛ حاشية الخضريِّ ٢ / ٧٢ .

والنِّداء لا يكون حرف تعريفٍ بنفسه إذ إنَّه يدخل على النَّكرة غير المقصودة فلا يُعرِّفها ، لكنَّه إذا دخل على النَّكرة المقصودة وقع تعريفها بالقصد والإقبال بواسطة الحرف .

– انظر : توجيه اللُّمع ٣١٩ .

الاسم [١] إلَّا أنَّ تعريف النِّداء لا يزول منه ، فالشَّاعر كان يقصد مطرًا معيَّنًا مقبلًا عليه وقد ذكرت بعض الرِّوايات [٢] أنَّه كان يشير إليه ، ثمَّ إنَّ اسم مطرٍ تكرَّر مرَّتين في البيت وورد في الشَّطر الثاني منادًى مضمومًا (يا مطرُ) فكيف ينكِّره في الشَّطر الأوَّل ثمَّ يعرِّفه في الشَّطر الثَّاني ؟ وهذا الإشكال قد يزول لو تمَّ ربط الحالة الإعرابيَّة بمقتضى الحال وبالحالة النَّفسيَّة للشَّاعر ، فإنَّ الرِّوايات تذكر أنَّ الأحوص نزل مع زوجته ضيفًا عند أخت زوجته فأكرمتهما وكانت من أحسن النَّاس ، وكان زوجها مطرٌ غائبًا يرعى إبله ، فلمَّا حضر وكان دميمًا ازدراه الأحوص ، فقالت له زوجته : قم إلى سلفك فسلِّم عليه ، فأشار الأحوص إلى أخت زوجته بإصبعه وأنشد :

سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ

وأشار إلى مطرٍ بإصبعه ، فوثب إليه مطرٌ وبنوه وكاد الأمر يتفاقم حتى خُلِّص من بينهم [٣] .

وتذكر رواياتٌ أخرى أنَّ الأحوص كان يهوى أخت امرأته ويكتم ذلك وينسب فيها ولا يفصح ، حتَّى تزوَّجها مطرٌ فاشتدَّ عليه الأمر وقال شعرًا من ثلاثة عشر بيتًا يذمُّ فيها مطرًا ويمدح زوجته من بينها هذا الشَّاهد [٤] .

وقد عُرف الأحوص بكثرة هجائه وبذاءة لسانه ووقوعه في الأعراض حتَّى نفر منه النَّاس ، فلا يُستغرب على مثله التَّشبيب بأخت زوجته الَّتي هي على ذمَّة رجلٍ آخر ، وسواءٌ أنشد هذا البيت ارتجالًا أم أنشده ضمن أبياتٍ فمن البيِّن أنَّه كان يكنُّ لمطرٍ الحقد ويراه غير كفءٍ لأخت زوجته ؛ لذلك أنشد في آخر بيتٍ مخاطبًا مطرًا :

فطلِّقها فلست لها بأهلٍ وإلَّا يعلُ مَفْرِقَك الحُسامُ [٥]

وإن كان الشَّاعر يخاطب مطرًا معيَّنًا فإنَّه قد يُنكِّره ــ كما يرى البطليوسيُّ ــ تنكيرًا من أجل الذَّمِّ والتَّحقير [٦] ، بل إنَّ تنكيره مع الإشارة إليه لهو أشدُّ إيذاءً إذ فيه إشعارٌ بعدم اعتباره وتقديره ، ثمَّ أتى به معرَّفاً في الشَّطر الثَّاني وتعريفه هنا أحسن من تنكيره لأنَّه في هذا الشَّطر نفى عنه السَّلام فأراد أن يُعيِّنه زيادةً في ذمِّه .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٦٨ ؛ الأصول ١ / ١٤٨ ؛ المفصَّل ٢٩ .

(٢) انظر : الأغاني ٢٩٣ – ٢٩٤ .

(٣) انظر : الأغاني ٢٩٣ – ٢٩٤ .

(٤) انظر : طبقات فحول الشُّعراء ٢ / ٦٦٦ – ٦٦٨ ؛ تاريخ دمشق ٣٢ / ٢٢٠ .

(٥) ديوانه ٢٣٨ .

(٦) انظر : الإيضاح للقزوينيِّ ٦٥ – ٦٦ .

وهذا ما يمكن أن يُقال في رواية (مطرٍ) منصوبًا نكرةً ، أمَّا روايته معرفةً سواءً كان مضمومًا _ وهي الرِّواية التي وردت في الدِّيوان _ أم كان منصوبًا فالقول فيها مختلفٌ ؛ فالشَّاعر ابتدأ البيت بتحيَّة الإسلام وأتى بها مصدرًا مُتعرِّفًا بإضافته إلى لفظ الجلالة ثمَّ أخَّر متعلِّق الخبر وهو الجارِّ والمجرور (عليها) وأتى بالنِّداء ليشعر مطرًا بأنَّ السَّلام له دون غيره (سلام الله يا مطرٌ) ، وأضاف التَّنوين على المنادى لغرضين : التَّطويل والتَّأكيد ، فالتَّنوين من شأنه تطويل الاسم وفي التَّطويل زيادةٌ في استغراق الفكرة الأولى وهي أنَّ السَّلام موجَّهٌ لمطرٍ ، فيتولَّد شعورٌ بالتَّأكيد وتثبيت الأمر في النَّفس والاطمئنان إليه [١] ، وبعد أن حقَّق الشَّاعر غرضه بالتَّنوين أتى بمتعلِّق الخبر (عليها) مباغتًا به مطرًا ؛ فالسَّلام لم يكن له بل لزوجته ، ولأنَّ الأمر كان مباغتًا أتى الشَّطر الثَّاني ليؤكِّد الشَّطر الأوَّل بنفي السَّلام عن مطرٍ ، وفيه قدَّم مُتعلِّق الخبر (عليك) على اسم (ليس) : (السَّلام) وفصل بينهما بالمنادى ، وتقديم حرف الجرِّ الدَّال على الاستعلاء [٢] مع إضافته إلى كاف الخطاب العائدة على مطرٍ وتكريره بالنِّداء فيه معنى الاستعلاء والتَّسلُّط [٣] ، ولذلك لم يرد السَّلام في القرآن إلَّا وحرف الجرِّ متأخرٌ عنه [٤] ، وقد عيب على أبي تمَّام افتتاح قصيدته بقوله :

على مثلها من أربُعٍ ومَلاعب تُذال مصونات الدُّموع السَّواكب [٥]

فقد أنشد في مجلسٍ مادحًا مفتتحًا بالشَّطر الأوَّل : (على مثلها من أربُعٍ ومَلاعب) وقبل أن يتمِّم بالشَّطر الثَّاني قال بعض مَنْ يكره الممدوح : لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، فحمل معنى البيت على اللَّعن [٦] .

---

(١) انظر : التَّخمير ٤ / ١٢٥ .

(٢) انظر : اللُّباب ١ / ٣٥٩ ؛ جواهر الأدب ١٨٦ ؛ الجنى الدَّاني ٤٧٦ ؛ المغني ١٩٠ .

(٣) حرف الجرِّ (على) فيه جنوح إلى الشَّرِّ بخلاف حرف اللَّام الذي يُستعمل في الخير وذلك عند إطلاقهما وعدم ذكر الحسنة أو السَّيئة ؛ مثل أن يُقال : يومٌ لنا ويومٌ علينا ، ويُقال : أدعو لك وأدعو عليك ، وقد ورد في القرآن قول الله تعالى : ﴿ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة : ٢٨٦] ، وذكر الألوسيُّ أنَّ (على) هنا تدلُّ على الضُّرِّ .
– انظر : روح المعاني ٢ / ٦٧ ؛ من أساليب القرآن ١٤ – ١٥ .

(٤) كقول الله تعالى : ﴿ فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، وقوله تعالى : ﴿ أَن سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ [الأعراف : ٤٦] ، وقوله تعالى ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرَّعد : ٢٤] .

(٥) ديوانه ١ / ١١١ ، والبيت من الطَّويل ، أربُع : جمعٌ مفردها الرَّبْع وهو : المنزل والدَّار بعينها والوطن متى كان وبأيِّ مكانٍ كان ، ملاعب : جمعٌ لملعبٍ وهو : مكان لَعِب الصبيان والجواري في الدار ، تُذال : تُهان .
– انظر : لسان العرب ١ / ٧٤١ مادَّة : (ل ع ب) ، ٨ / ١٠٢ مادَّة : (ر ب ع) ، ١١ / ٢٦١ مادَّة : (ذ و ل) .

(٦) انظر : العمدة ١ / ٢٢١ ؛ خزانة الأدب ١ / ٣٤٨ – ٣٤٩ .

وفي الشَّطر الثَّاني من بيت الشَّاهد لم يُنوِّن الشَّاعر المنادى لأنَّ غرض التَّطويل والتَّطمين زال وأتى باسم (ليس) مباشرةً ، وأتى السَّلام المنفيُّ عن مطرٍ متعرِّفًا باللَّام [1] بينما السَّلام الموجَّه لزوجة مطرٍ متعرِّفًا بإضافته إلى لفظ الجلالة ، ولا شكَّ في أنَّ إضافة السَّلام إلى الله عزَّ وجلَّ أفضل وأشرف من تعريفه باللَّام ، ولام التَّعريف هذه تحتمل وجهين:

الأوَّل : أن تكون لام عهدٍ ، ويراد بها سلام الله المذكور في الشَّطر الأوَّل .

الآخر : أن تكون لام استغراق الجنس ، فالمراد نفي كلِّ أنواع السَّلام عنه .

ولو قال الشَّاعر : (وليس عليك يا مطرٌ سلامُ) بتنوين المنادى وتنكير السَّلام لكان دون الأوَّل في البلاغة من جهتين : الأوَّل من جهة تنوين مطرٍ دون حاجةٍ معنويَّةٍ إليه من تطويلٍ أو تأكيد ، والثَّاني من جهة تنكيره للسَّلام ، ولو قيل إنَّ تنكير السَّلام أفضل من تعريفه من جهة المعنى ؛ وذلك ليدلَّ على تحقير السَّلام الموجَّه لمطرٍ ، لقيل إنَّ تعريف السَّلام أقوى من ناحية المعنى ؛ لأنَّ هذا السَّلام منفيٌّ عن مطرٍ فلو نُفي عنه سلامٌ متَّصفٌ بالتَّحقير لكان في معرض الذَّمِّ مدحٌ خفيٌّ ؛ فالأولى أن يُنفى عنه سلامٌ تامٌ ليكون ذلك أبلغ في ذمِّه .

وبهذا يتَّضح كيف أنَّ كلَّ لفظةٍ في الشَّاهد مقصودةٌ على هيئتها الَّتي قيلت فيها ، وأنَّ التَّنوين في (مطرٍ) وإن كان الوزن مُحتاجًا إليه فإنَّ المعنى يطلبه أكثر ليُحاكي مقتضى الحال .

---

(١) يرى سيبويه والمبرِّد والزَّجاجيُّ وابن جنِّي وابن فارسٍ أنَّ التَّعريف إنما يكون باللَّام وحدها والألف زائدةٌ للوصل ، بينما ذهب الخليل والأخفش وابن مالكٍ إلى أنَّ التَّعريف بالألف واللَّام معًا ، والرَّاجح ما يراه سيبويه ومَنْ وافقه لأنَّ الهمزة تُحذف في درج الكلام نُطقًا ، وكتابةً إذا اتصل بأوَّل الكلمة حرف اللَّام ؛ نحو : للرَّجل ؛ ولو كانت الألف من بناء الكلمة لأخل سقوطها بالمعنى .
– انظر : الكتاب ٢ / ٦٣ – ٦٤ ؛ معاني القرآن ١ / ٧ ؛ المقتضب ١ / ٨٣ ؛ الأصول ١ / ٤٢ ؛ اللَّامات ٤١ – ٤٢ ؛ سرَّ صناعة الإعراب ٢ / ١٥ ؛ الصَّاحبي ٦٤ ؛ التَّسهيل ٤٢ .

إجراء الاسم المعتلِّ مُجرى الصَّحيح :

قال المُتنخِّل الهُذليُّ [١] :

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ بهنَّ مُلوَّبٌ كدمِ العِباطِ [٢]

وقال الشَّاعر :

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليَا [٣]

استشهد سيبويه بهذين البيتين على إجراء الاسم المعتلِّ الممنوع من الصَّرف مجرى الاسم الصَّحيح في إظهار الحرف المعتلِّ ضرورةً ، وسبب منعه من الصَّرف أنَّه على وزن صيغة منتهى الجموع [٤] .

وصيغة منتهى الجموع من الأسماء الممنوعة من الصَّرف في المعرفة والنَّكرة ، وهي كلُّ جمعٍ أشبه (مفاعل) و (مفاعيل) في كون أوَّله مفتوحًا وثالثه ألفًا بعدها حرفٌ مشدَّدٌ كدوابَّ وشوابَّ ، أو حرفان كمساجد ودراهم ، أو

---

(١) هو : أبو أُثيلة مالك بن عُويمر بن عثمان الهذليُّ ، من مضر ، شاعرٌ جاهليٌّ من نوابغ هُذيل ، قال عنه الأصمعيُّ : هو صاحب أجود قصيدةٍ طائيَّةٍ قالتها العرب ، لم أقف على تاريخ وفاته .

– انظر : المؤتلف والمختلف ٢٣٥ ؛ معجم الشُّعراء ٣٥٩ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٦٨ برواية : (معاري فاخراتٍ) ، والبيت من بحر الوافر ، المعاري : جمع معرى وهو الفراش ، وقيل المعاري هي اليدان والرجلان والوجه لأنَّه بادٍ أبدًا ومنه يُقال : ما أحسن معاري هذه المرأة ، واضحات : جمع واضحة أي بيضاء ، ملوَّب : الملابة نوعٌ من الطِّيب الفارسيِّ وقيل هي الطَّاقة أو الخصلة من شعر الزَّعفران ، والملوَّب : الملطَّخ أو المخلوط به ، العباط : الذَّبيحة المنحورة من غير علَّة فيكون دمها صافٍ .

– انظر : المُحكم ٢ / ٢٣٣ ، مادَّة : (ع ر ي) ١٠ / ٤٣١ ، مادَّة : (ل ب و) ١ / ٥٥٤ ، مادَّة : (ع ط ب) ؛ لسان العرب ١٥ / ٤٧ ، مادَّة : (ع ر ي) ١ / ٧٤٦ ، مادَّة : (ل و ب) ٧ / ٣٤٧ ، مادَّة : (ع ب ط) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ٥٨ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٤٤ ، والسِّيرافيِّ في شرح الكتاب ٤ / ٧٧ ، وابن جنِّي في الخصائص ١ / ٣٣٥ ، والقيروانيِّ في ما يجوز للشَّاعر ١٩٨ ، وابن الأثير في البديع ٢ / ٦٧٣ ، وابن عصفور في ضرائر الشِّعر ٤٣ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٦٨٥ .

(٣) نُسب إلى الفرزدق ولم أجده في ديوانه بالطَّبعات الَّتي وقفت عليها ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ٥٨ ، والمبرِّد في المقتضب ١ / ١٤٣ ، والزجَّاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ١٤٤ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٤٥ ، والفارسيِّ في الإغفال ٢ / ٢٦٢ ، والاسفراييِنيِّ في لباب الإعراب ٥٠ ، وابن جمعة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٤٥٦ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٣٥٥.

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٥٨ .

ثلاثة أحرف أوسطها ساكن كمصابيح ودنانير [١] ، على ألَّا يكون مختومًا بتاء التَّأنيث أو بياء النَّسب ؛ فإذا خُتم بتاء التَّأنيث مُنع الصَّرف في المعرفة دون النَّكرة للتَّأنيث والعلميَّة نحو : صياقلة [٢] وملائكة ، وإذا خُتم بياء النَّسب صُرف مُطلقًا نحو : مدائنيٍّ ومعافريٍّ [٣] ؛ وذلك لأنَّ تاء التَّأنيث وياء النَّسب قد تُخرجان الاسم عن الجمعيَّة كما في نحو : تمرٍ وتمرةٍ ، وروٍم ورومٍيٍّ ، فلمَّا دخلتا على صيغة منتهى الجموع شبَّهتاه بالمفرد فانصرف [٤] .

وقد مُنعت هذه الصِّيغة من الصَّرف لعلَّةٍ قامت مقام علَّتين ؛ وهي كونها جمعًا لمنتهى الجموع ، ولأنَّ هذا الجمع لا نظير له في أبنية الآحاد وسائر الجموع لها نظائر نحو : (كلاب) فهو جمعٌ ونظيره في المفرد (كتاب) ، ونحو : (فُلوس) ونظيره (قُعود) ، فهذه الجموع تُقاس على نظائرها المفردة في الجمع والصَّرف ؛ (فكلاب) يُجمع على (كُلُب) لأنَّ نظيره المفرد يُجمع على (كُتُب) وهو مصروفٌ مثله ، أمَّا لو أُريد جمع (كَلب) على صيغة منتهى الجموع فلا بدَّ أن يُجمع أولًا على (أكلُب) ونظيره المفرد (أَنملة) ولا يُعتدُّ بتاء التأنيث ، ومن ثمَّ يُجمع هذا الجمع مرَّةً أخرى على (أكالب) قياسًا على (أنامل) وبعد هذه الصِّيغة لا يمكن أن يُجمع جمعًا آخر لعدم وجود نظيرٍ له في المفردات فسمِّي : (الجمع المتناهي) أو (منتهى الجموع) لانتهاء الجمع إليه ، فلمَّا جُمع جمعًا من بعد جمعٍ صار كالثِّقلين والعلَّتين اللَّتين تقومان مقام علَّةٍ واحدةٍ ، أمَّا نحو : (مساجد) و (منابر) جمعٌ لمسجدٍ ومنبرٍ فهو محمولٌ على (أكالب) وإن لم يُجمع مرَّتين للشَّبه بينهما في الوزن والجمع وامتناع الجمع مرَّةً أخرى ، وكذلك كلُّ ما كان على هذا الوزن ولم يُجمع مرَّتين فإنَّه يُشبَّه بما جمع مرَّتين [٥].

---

(١) انظر : ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣٠٣ ؛ الجمل للزَّجاجيِّ ٢٧١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٤٩٤ ؛ الفوائد والقواعد ٦٣٣ – ٦٣٤ ؛ المرتجل ٧٢ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ١٥٣ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٤٢ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١١٩٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٦٠٤ ؛ شرح الألفيَّة للمكُّوديِّ ٢٧٠ ؛ النَّجم الثَّاقب ١ / ١٤٨ .

(٢) الصَّيقل : شحَّاذ السُّيوف وجلَّائها ،.

– انظر : تاج العروس ٢٩ / ٣١٧ ، مادَّة : (ص ق ل) .

(٣) معافر : اسم قبيلة من اليمن .

– انظر : معجم البلدان ٥ / ١٥٣ .

(٤) انظر : اللُّمع ١٥٨ ؛ الجمل للزَّجاجيِّ ٢٧٢ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٤٩٤ ، ٤٩٦ – ٤٩٧ ؛ شرح جمل الزَّجاجيِّ لابن بابشاذ ٢ / ٤٦٨ – ٤٦٩ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٤٢ – ١٤٤٤ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٦٠٦ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٥ – ١٦ ؛ المقتضب ٣ / ٣٢٧ ؛ ما ينصرف وما لا ينصرف ٤٦ ؛ الأصول ٢ / ٩٠ ؛ اللُّمع ١٥٨ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣٠٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٤٩٤ ، ٤٩٦ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٢٥ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٧٨ – ١٧٩ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٨٥٢ – ٨٥٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٦٠٩ .

وهذا الجمع إذا كان معتلَّ اللَّام بالياء نحو : (جواري) فإنَّه في حال النَّصب يُعامل معاملة الاسم الصَّحيح فيُمنع من الصَّرف فيُقال : رأيت جواريَ ، كما يُقال : رأيت ضواربَ ، أمَّا في حال الرَّفع والجرِّ فيُعامل معاملة الاسم المنقوص[١] فتُحذف لامه في الرَّفع والجرِّ [٢] ويدخل التَّنوين عينه فيصير (جوارٍ) [٣] ومن ذلك قول الله تعالى :

﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ [الأعراف : ٤١]

وفي هذه الحالة اختلف النَّحويُّون في صرفه ؛ فذهب سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [٤] إلى صرفه وحجَّتهم في ذلك أن الاسم لمَّا حُذفت لامه أُنقص عن مثال (مفاعل) و (مفاعيل) وصار على مثال (سلامٍ) و (كلامٍ) وهما مصروفتان فعاد مصروفًا [٥] .

وذهب السِّيرافيُّ [٦] وجماعةٌ من النَّحويين [٧] إلى أنَّه يبقى على منع الصَّرف واحتجُّوا بأنَّ المحذوف في حكم المذكور

---

(١) هو الاسم المتمكِّن الذي آخره ياءٌ خفيفةٌ لازمةٌ بعد كسرةٍ مثل : قاضي ، وسمِّي منقوصًا لأنَّه نقص في إعرابه ظهور علامتي الرَّفع والجرِّ .
– انظر : الفوائد والقواعد ٨٦ ؛ اللُّباب ١ / ٨١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٢١٦ .

(٢) وإنَّما حُذفت ياء الاسم المنقوص في الجرِّ والنَّصب للتَّخفيف ، لأنَّ الياء ثقيلةٌ وأتى قبلها حرفٌ مكسورٌ ، والضَّم والكسر عليها زادها ثقلًا ، فساغ حذفها لكثرة المستثقلات .
– انظر : التَّبيين ٤٥٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٥٦ ؛ المقتضب ١ / ١٤٣ ؛ الأصول ٢ / ٩١ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣٠٣ ؛ المنصف ٢ / ٧٢ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٥٦٩ – ٥٧٠ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٢٩ ؛ شرح اللُّمع للباقولي ٧٠٢ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٧٩ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ١/١٤٠؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ١٦٤ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النَّحويَّة ١ / ٣٥٣ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١١٩٨ ؛ شرح الألفيَّة للمكوديِّ ٢٧٠.

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٥٦ ، وممَّن وافقه : الأخفش (وقد نُسب له هذا الرَّأي في شرح ابن النَّاظم ٤٥٩ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٩٨ – ١١٩٩ ، والمغني ٤٤٦ ، والنَّجم الثَّاقب ١ / ١٥٣ ، والتَّصريح ٢ / ٣٢٠ ، والبهجة المرضيَّة ٤٦٦ ، ولم أجد رأيه في كتابه معاني القرآن) ، و المازنيُّ في المنصف ٢ / ٦٦ – ٦٧ ، والمبرِّد في المقتضب ١ / ١٤٣ ، والزجَّاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١١ – ١١٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٩١ ، والفارسيُّ في الإغفال ٢ / ٢٦٣ ، وابن جنِّي في المنصف ٢ / ٧٤ ، والجرجانيُّ في المقتصد ٢ / ١٠٢٩ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٣٥ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٥٢٧ ؛ والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٧٠٢ ، والخوارزميُّ في التَّخمير ١ / ٢٢١ .

(٥) انظر : الكتاب : ٢ / ٥٦ ؛ المقتضب ١ / ١٤٣ ؛ الأصول ٢ / ٩١ ؛ الإغفال ٢ / ٢٥٩ ؛ المنصف ٢ / ٧٢ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٢٩ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٧٥ – ٧٦ وقد نسب السِّيرافيُّ هذا الرَّأي إلى سيبويه مع أنَّه مُخالفٌ لما جاء في الكتاب . انظر : ٢ / ٥٦ .

(٧) منهم : ابن الحاجب في الأمالي ٤٨٣ – ٤٨٤ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢٣ ، والاسفراييِنيُّ في لباب الإعراب ٥١ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ١ / ١٦٥ ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣٥١ ، وابن النَّحويَّة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٣٥٣ ، وابن جماعة في شرح الكافية ٨١ ، والمراديُّ في توضيح المقاصد ٣ / ١١٩٩ ، وابن عقيل في المساعد ٣ / ٣٠ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٦٠٩ ، ٦١١ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ٢ / ٣١٩ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ١ / ١٢٧ والخضريُّ في حاشيته ١٠١ .

مستدلِّين على ذلك بدليلين ، الأوَّل منهما : قولهم (جوارٍ) بالكسر في الرَّفع والجرِّ دلالةً على الياء المحذوفة ، ولو لم يُعتدَّ بها لقيل : هذه جوارٌ ، ومررت بجوارٍ بجعل الحركات على عين الاسم ، فلمَّا امتنع هذا دلَّ على اعتبار وجود الياء فمُنعت من الصَّرف [١] .

ومع قوَّة دليلهم هذا إلَّا أنَّ الأخفش من أصحاب الرَّأي الأوَّل عارضه بعدِّ هذه الكسرة كسرة البناء في عين الاسم وليست دليلًا على الياء المحذوفة [٢] ، وكأنَّه يقيس هذا على جعل الإعراب على عين الكلمة في قراءة أبي رجاء وعبد الله بن مسعود : ﴿ ومِنْ فوقِهِم غواشٌ ﴾ [٣] بضمِّ (غواش) ، وقراءة عبد الله بن مسعود والحسن البصري وعبد الوارث عن أبي عمرو : ﴿ ولَهُ الجَوارُ المنشَآتُ ﴾ [٤] [الرَّحمن : ٢٤] بضمِّ (الجوار) ، وقول الشَّاعر :

لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ [٥]

بحذف ياء (غواشي) و (جواري) و (ثماني) وجعلها في حكم المنسيِّ وجعل حركة الإعراب على ما قبلها ، ففي هذا دليلٌ عنده على أنَّ هذه الكسرة ليست دليلًا على الياء المحذوفة ، ومع ذلك فالأصل عند سيبويه [٦] الاعتداد بهذه الياء وإلَّا لما عُوِّض عن حذفها بالتَّنوين ــ كما سيأتي ــ ، إلَّا أنَّ تنوين العوض لم يقوِّم الوزن المحذوف فإنَّ (جوارٍ) وزنها (فواعٍ) والمُعتبر في منع صرف هذه الصِّيغة إنَّما هو الوزن حقيقةً لا تقديرًا وهذا ما دعا سيبويه ومَنْ وافقه إلى صرفها.

---

(١) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢ / ٤٨٤ [م : ٣] ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢٥ ؛ لباب الإعراب للاسفراييِنيِّ ٥١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٦٠ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٤٥٧ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النَّحويَّة ١ / ٣٥٣ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١١٩٩ ؛ المغني ٤٤٦ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٢٠ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٢٥ .

(٣) انظر : مختصر في شواذ القرآن ٤٩ ؛ الكشَّاف ٢ / ١٠٤ ؛ البحر المحيط ٥ / ٥٢ ؛ روح المعاني ٤ / ٣٥٩ ، وقراءة الجمهور ﴿غَوَاشٍ﴾.

(٤) انظر : مختصر في شواذ القرآن ١٤٩ ؛ الكشَّاف ٤ / ٤٤٦ ؛ البحر المحيط ١٠ / ٦١ ؛ روح المعاني ١٢ / ١٤٦ ، وقراءة الجمهور ﴿ ٱلْجَوَارِ﴾ .

(٥) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الرَّجز ، الثَّنايا : الأسنان الأربع التي في مقدمة فم الإنسان .

– انظر : لسان العرب ١٤ / ١٢٣ ، مادَّة : (ث ن ي) .

– وهو من شواهد : الجرجانيِّ في المقتصد ٢ / ١٠٣٠ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٦٥٨ ، والكيشيِّ في الإرشاد ٤٢٩ ، وابن النحَّاس في التَّعليقة على المقرَّب ٤٩٣ ، وأبي حيَّان في التَّذييل والتَّكميل ٣ / ٣٢٨ ، والسَّمين في الدُّرِّ المصون ١٠ / ١٦٦ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٤٥٩ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ٥٦ .

أمَّا الدليل الآخر للفريق الثَّاني فبنوه على ملاحظتهم أنَّ (كبِد) و (عضُد) و (عجَز) وكلَّ ما كان من الثُّلاثيِّ متحرِّك الوسط إذا سُمِّيت به امرأةٌ فهو ممنوعٌ من الصَّرف لتحرُّك أوسط الاسم وحتَّى إذا خفِّف وقيل : (كبْد) و (عضْد) و (عجْز) فإنَّه يبقى ممنوعًا من الصَّرف ولا يجوز صرفه قياسًا على (هنْد) لأنَّ حركته منويَّةٌ [١] ، ومثل ذلك (أشقى) وما أشبهها من الصِّفات التي مُنعت من الصَّرف لوزن الفعل (أفعَل) فأصلها (أشقَيٌ) لكنَّها أُعلَّت لتحرُّك الياء وانفتاح ما قبلها فقُلبت ياؤها ألفًا وبقي المنع من الصَّرف لأنَّه على وزن الفعل تقديرًا [٢]، فلو صحَّ أن يكون إعلال الاسم بالحذف أو التَّغيير مخلًّا بالوزن لوجب صرف (كبْد) و (عضْد) و (عجْز) و (أشقى) لمفارقتهم للوزن المانع من الصرف .

ويمكن أن يُردَّ على دليلهم هذا أنَّ الإعلال بقلب الحرف أو تغيير الحركة أو تخفيفها لا يُقاس بالإعلال بحذف الحرف ؛ فالأوَّل حافظ على حروف الوزن والثَّاني لم يحافظ عليها ، فكما أنَّ ما كان على مثال (مفاعل) و (مفاعيل) إذا دخلته تاء التَّأنيث وياء النَّسب صُرف لشبهه بالمفرد ، فكذلك إذا أُنقص عن المثال صُرف لشبهه بالمفرد .

وتظهر ثمرة هذا الخلاف في إعراب الاسم في نحو : مررت بجوارٍ ، فعلامة جرِّه عند سيبويه الكسرة ، أمَّا عند السِّيرافيِّ فهي الفتحة النَّائبة عن الكسرة لأنَّه ممنوعٌ من الصَّرف .

وكما اختلف النَّحويُّون في صرف نحو : (جوارٍ) ومنعه من الصَّرف في حالة الرَّفع والجرِّ اختلفوا أيضًا في نوع التَّنوين الدَّاخل على هذه الصِّيغة ؛ فالأخفش وابن بابشاذ و الجرجانيُّ والخوارزميُّ [٣] يرون أنَّه تنوين صرفٍ لأنَّ الاسم لمَّا نقص عن مثال (مفاعل) و (مفاعيل) انصرف فاستحقَّ تنوين الصَّرف .

ويُضعِّف جعلهم هذا التَّنوين للصَّرف مع جعلهم كسرة الحرف الأخير كسرة بناءٍ [٤] عدم التَّعويض عن الياء المحذوفة أو وجود دليلٍ عليها (والعرب لا تحذف إلَّا بدليل) [٥] .

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٧٦ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢٥ ؛ المغني ٤٤٦ .

(٢) انظر : أمالي ابن الحاجب ٢ / ٤٨٤ – ٤٨٥ [م : ٣] ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ١٦٦ .

(٣) انظر : رأي الأخفش في : (شرح ابن النَّاظم ٤٥٩ ، وتوضيح المقاصد ٣ / ١١٩٨ – ١١٩٩ ، والمغني ٤٤٦ ، والنَّجم الثَّاقب ١ / ١٥٣ ، والتَّصريح ٢ / ٣٢٠ ، والبهجة المرضيَّة ٤٦٦ ، ولم أجد رأيه في كتابه معاني القرآن) ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ٢ / ٤٦٩ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٢٩ ؛ التَّخمير ١ / ٢٢١ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٢٥ .

(٥) انظر : الخصائص ١ / ١٠٦ .

وذهب فريقٌ آخر إلى أنَّ التَّنوين للعوض لكن اختلفوا فيما عُوِّض عنه بالتَّنوين ، فذهب المبرِّد ووافقه جماعةٌ [١] إلى أنَّ التَّنوين عوضٌ عن حركة الياء لأنَّ أصل (جواري) (جواريُ) و (جواريَ) بالضَّمِّ في الرَّفع والفتح النَّائب عن الكسر في الجرِّ ، فحُذفت الضمَّة لثقلها وحُذفت الفتحة لأنَّها نابت عن الكسرة الثَّقيلة ثمَّ أُدخل التَّنوين عوضًا عن الحركة المحذوفة وصار (جواريْنْ) فالتقى ساكنان : الياء والتَّنوين فحُذفت الياء وصارت (جوارٍ) .

والرَّدُّ على رأيهم هذا من ثلاثة أوجهٍ :

الأوَّل : أنَّه لو كان يُعوَّض بالتَّنوين عن ذهاب الحركة لعُوِّض به في الأفعال نحو : (يرمي) و (يغزو) ، وفي الأسماء الَّتي تُقدَّر عليها جميع الحركات كالأسماء المعتلَّة بالألف نحو : (موسى) ، بل إنَّ التَّعويض به في مثل هذه الأسماء أولى وأحوج منها في المعتلَّة بالياء ؛ لأنَّ المعتلَّ بالألف تتعذَّر فيه الحركة أمَّا المعتلُّ بالياء فتثقل الحركة ولا تتعذَّر ، والتَّعويض عن المتعذِّر أولى من التعويض عمَّا يثقل [٢] .

الثَّاني : أنَّ الكسرة والضَّمَّة لا تظهران في الياء أبدًا سواءٌ دخلها تنوينٌ أم لم يدخلها لثقلهما على الياء ، وبذلك لا يجوز جعل التَّنوين عوضًا عن حركةٍ لا تظهر .

الثَّالث : أنَّ التَّنوين حرفٌ [٣] والياء حرفٌ فتناسبا وعُوِّض بأحدهما عن الآخر ، أمَّا الحركة فلا تُناسب التَّنوين لأنَّها بعض حرفٍ . [٤] .

أمَّا السيرافيُّ والرَّضيُّ والخضريُّ [٥] فذهبوا إلى أنَّ هذا التَّنوين تنوين عوضٍ عن الياء مع حركتها التي حُذفت لالتقاء السَّاكنين ؛ فأصل (جواري) عندهم (جواريٌ) و (جواريٍ) بالتَّنوين الذي يستحقُّه الاسم المصروف في الأصل ، ثمَّ استُثقلت الضَّمَّة في الرَّفع والكسرة في الجرِّ على الياء فحُذفتا تخفيفًا فالتقى ساكنان : الياء والتَّنوين فحُذفت الياء منعًا

---

(١) انظر : المقتضب ١ / ١٤٤ ، وممَّن وافقه : الزجَّاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١٢ ، والزجَّاجيُّ في الإيضاح ٩٧ – ٩٨ ، وابن الحاجب في الأمالي ٢ / ٤٨٥ [م : ٣] ، وابن النَّحويَّة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٣٥٣ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٦١٠ ، وسراج الدِّين في كشف الوافية ٩٧ – ٩٨ .

(٢) انظر : الإغفال ٢ / ٢٦٤ ؛ المنصف ٢ / ٧٠ – ٧٢ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٧٩ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢٣ ؛ شرح ابن النَّاظم ٤٦٠ ؛ رصف المباني ٣٥٢ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١١٩٩ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٢٠ .

(٣) انظر : جواهر الأدب ٦٠ .

(٤) انظر : رصف المباني ٣٥٢ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٧٥ – ٧٦ ؛ شرح الكافية ١ / ١٦٥ – ١٦٦ ؛ حاشية الخضريِّ ١٠١ .

لالتقاء السَّاكنين ، ثمَّ أُزيل تنوين الصَّرف لأنَّ صيغة منتهى الجموع حاصلةٌ تقديرًا باعتبار أنَّ المحذوف منها بقوَّة الموجود ، ثمَّ خيف رجوع الياء لزوال سبب حذفها فعوَّضوا عنها بتنوين العوض .

وواضحٌ ما في هذا الرَّأي من تكلُّفٍ بحذف تنوينٍ ثم رجوع غيره ، ولا يُصار إلى ما فيه تكلُّفٍ مع وجود وجهٍ خالٍ من التَّكلُّف .

ومع أنَّ سيبويه ومَنْ وافقه ذهبوا إلى أنَّ هذا التَّنوين تنوين عوضٍ عن الياء مع حركتها [(١)] كما ذهب السِّيرافيُّ والرَّضيُّ والخضريُّ إلَّا أنَّهم يرون أنَّ الياء حُذفت للتَّخفيف لا لالتقاء السَّاكنين واحتجُّوا لذلك بأنَّ الياء تُحذف كثيرًا في الاسم المفرد وصلًا ووقفًا [(٢)] ويُكتفى بالكسرة دليلًا عليها وذلك كما في قول الله تعالى :

﴿ ٱلۡكَبِيرُ ٱلۡمُتَعَالِ﴾ [الرَّعد : ٩] ، وقوله : ﴿ يَوۡمَ ٱلتَّنَادِ﴾ [غافر : ٣٢] ، وقوله : ﴿ يَوۡمَ يَدۡعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر : ٦] ، وكذلك قول الأعشى :

وأخو الغوانِ متى يشأ يصرمْنَه ويكُنَّ أعداءً بُعيدَ ودادِ [(٣)]

فحُذفت الياء من : (المتعالي) و (الدَّاعي) و (التَّنادي) و (الغواني) تخفيفًا وبقيت الكسرة على الحرف الذي قبلها دليلًا عليها .

وقد ورد هذا الحذف في الأفعال أيضًا وذلك كما في قول الله تعالى :

﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ [الفجر : ٤] وقوله : ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِ﴾ [الكهف : ٦٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٥٦ – ٥٧ ، وممَّن وافقه : الفارسيُّ في الإغفال ٢ / ٢٥٩ ، وابن جنِّي في المنصف ٢ / ٧٢ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٧٠٢ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ١ / ١٧٩ ، وابن عصفور في الممتع ٣٥٢ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢٤ ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣٥١ ، والرُّعينيُّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ١٠٣ ، ٢٢٥ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ٢ / ٣١٩ ، والسِّيوطيُّ في الهمع ١ / ١٢٧ .

(٢) انظر : إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ – ٢٦١ .

(٣) ديوانه ١٢٩ ، برواية أخو النِّساء ، وهو من بحر الكامل ، يصرِمْنَه : يقطعْنَه .

– انظر : لسان العرب ١٢ / ٣٣٤ ، مادَّة : (ص ر م) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ١٠ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٥٧ ، وابن شقير في المُحلَّى ١٨٩ ، وابن جنِّي في الخصائص ٣ / ١٣٥ ، والأنباريِّ في الإنصاف ١ / ٣٢٠ [م : ٥٦] ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤٠٧ ، والسيوطيِّ في الهمع ٣ / ٢٨٣ .

ومنه قول الشَّاعر :

كفَّـاكَ كـفٌّ لا تُلِـيقُ درهـمًا جودًا ، وأخرى تُعطِ بالسَّيف الدَّمَا [١]

فحُذفت الياء من الأفعال : (يسري) و (نبغي) و (تُعطي) تخفيفًا ، فلمَّا جاز حذف الياء في هذه الأفعال والأسماء المفردة كان الحذف في الجمع أولى لأنَّه أثقل من المفرد ، وزاده ثقلًا جمعه أكثر من مرَّة وأنَّه الجمع الأكبر الذي تنتهي إليه الجموع فلزمه الحذف ولم يجز غيره فيه [٢] .

والذي يُفهم من كلام سيبويه ومَنْ وافقه [٣] أنَّ دخول التَّنوين على الاسم أدَّى إلى صرفه وإن كان للعوض ؛ فإنَّ كلا التَّنوينين ــ الصَّرف والعوض ــ يستلزم نقص الوزن للدُّخول على الاسم ، لأنَّ الاسم إذا نقص وزنه تغيَّرت صورته الَّتي مُنع من أجلها من الصَّرف واستحقَّ بذلك تنوين الصَّرف ، كما أنَّه يستحقُّ تنوين العوض للتَّعويض عن نقص الوزن ، وكلا التَّنوينين يُعاقب الياء المحذوفة فلا يُمكن أن يُجمع بين أيٍّ منهما وبين الياء ؛ لأنَّ هذه الياء إذا ظهرت تمَّ الوزن فامتنع تنوين الصَّرف ، كما يمتنع تنوين العوض لأنَّ (العوض والمعوَّض لا يجتمعان) . [٤]

وقد ظهرت في عبارات النَّحويين الإشارة إلى هذه العلاقة بين هذين التَّنوينين ، فقد قال سيبويه في سبب صرف (جوارٍ) : " إنَّه ينصرف في حال الجرِّ والرَّفع ؛ وذلك أنَّهم حذفوا الياء فخفَّ عليهم فصار التَّنوين عوضًا " [٥] والذي يُفهم من كلامه أنَّ الياء لمَّا حُذفت نقص الوزن فدخله تنوين العوض فأدَّى ذلك إلى صرف الاسم .

أمَّا ابن جنِّي فقد شبَّه تنوين (جوارٍ) بتنوين الصَّرف بقوله : " فلمَّا حُذفت الياء صار في التَّقدير (جوار) بوزن

---

(١) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الرَّجز ، لا تليق درهمًا : لا تحبس ولا تُمسِك .
– انظر : لسان العرب ١٠ / ٣٣٤ ، مادَّة : (ل ي ق) .
– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ٢ / ٢٧ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ٢ / ١٨٣ ، وابن جنِّي في الخصائص ٣ / ١٣٥ ، وابن الشجريِّ في الأمالي ٢ / ٢٨٩ [ج : ٥٣] ، والأنباريِّ في الإنصاف ١ / ٣٢٠ [م : ٥٦] ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤٠٧ .

(٢) انظر : الإغفال ٢ / ٢٥٩ – ٢٦٠ ؛ المنصف ٢ / ٧٣ – ٧٤ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٧٠٢ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٧٩ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٢٤ ؛ التَّصريح ٢ / ٣١٩ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٥٦ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ١ / ١٤٣ ، والزَّجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ١١١ – ١١٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٩١ ، والفارسيُّ في الإغفال ٢ / ٢٦٣ ، وابن جنِّي في المنصف ٢ / ٧٤، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٧٠٢ .

(٤) أسرار العربيَّة ١٧٧ .

(٥) الكتاب ٢ / ٥٦ .

(جناح) فلمَّا نقص عن وزن (فواعل) دخله التَّنوين كما يدخل (جناحًا) فقيل : (جوارٍ) " [١] ، وفي موضعٍ آخر عبَّر عن تنوين (جوارٍ) بما يُعبَّر به عن تنوين الصَّرف ، يقول : " فلمَّا نقص الاسم عن وزن (فواعل) عاد التَّنوين " [٢] والتَّنوين الذي يزول عن الاسم إذا مُنع من الصَّرف ويعود إليه إذا استحقَّ الصَّرف إنما هو تنوين الصَّرف .

ويتَّضح ممَّا تقدَّم من نصوصٍ وغيرها [٣] أنَّ أصحاب هذا الرَّأي أشركوا العوض والصَّرف في هذا التَّنوين ؛ فهم قد صرَّحوا بأنَّه للعوض ثمَّ عادوا فألمحوا أنَّ به صار الاسم مصروفًا ، وقد أجاز الرَّضيُّ والخضريُّ أن يكون التَّنوين دالًا على معنيين ، كالتَّنكير مع التَّمكين في نحو : (رجلٍ) [٤] ، أو العوض مع التَّمكين في (كلٍّ) و (بعضٍ) [٥] .

ورأي سيبويه القائل بحذف الياء تخفيفًا والتَّعويض عنها بتنوين عوضٍ وصرفٍ في آنٍ واحدٍ هو الرَّأي الرَّاجح لورود السَّماع على حذف الياء من أجل التَّخفيف في مواطن كثيرةٍ ، وهذا القول أولى من القول بالحذف للإعلال لما يلزم القائلين به من الاعتراضات المتقدِّمة .

وإجراء الاسم المعتلِّ مجرى الاسم المنقوص هو رأي الخليل وعبد الله بن أبي إسحاق والمازنيِّ [٦] واختاره أكثر النَّحويين ــ كما تقدَّم ــ ، إلَّا أنَّ عيسى بن عمر ويونس والكسائيِّ وأبا زيدٍ [٧] رأوا إجراءه مجرى الاسم الصَّحيح في عدم حذف آخره وعدم تنوين ما قبله ، كأنَّهم لم يذهبوا إلى أنَّ هذه الياء تُحذف من أجل التَّخفيف كما ذهب الخليل وسيبويه ، وإنَّما تُحذف من أجل التقاء السَّاكنين ، ولم يلتقِ ساكنان عندهم لأنَّهم لمَّا عاملوه معاملة الصَّحيح منعوه من الصَّرف فلم يُدخلوا عليه تنوينًا ، فثبتت الياء في كلِّ أحوال إعرابها لعدم وجود ما يوجب حذفها عندهم ، مع سكونها في الرَّفع لاستثقال ضمَّتها ، وفتحها في النَّصب والجرِّ ؛ فيُقال : هذه جواريْ ، ورأيت جواريَ ، ومررت بجواريَ [٨] .

---

(١) المنصف ٢ / ٧٢ .

(٢) المنصف ٢ / ٧٤ .

(٣) انظر مثلًا : المقتضب ١ / ١٤٣ ؛ الإغفال ٢ / ٢٥٩ – ٢٦٠ .

(٤) انظر : شرح الكافية ١ / ٣٠ – ٣١ .

(٥) انظر : حاشية الخضريِّ ٩٧ .

(٦) الرَّأي منسوبٌ إلى الخليل في الكتاب ٢ / ٥٨ ، ومنسوبٌ إلى عبد الله بن أبي إسحاق والمازنيِّ في الإغفال ٢ / ٢٦٢ .

(٧) نسب هذا الرَّأي إليهم الفارسيُّ في الإغفال ٢ / ٢٦١ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ١ / ١٨١ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ١ / ١٢٨ .

(٨) انظر : الإغفال ٢ / ٢٦١ .

وقد نسب سيبويه هذا الرَّأي إلى يونس في العلَم دون النَّكرة فذكر أنَّه يصرف النَّكرة ويمنع العلَم [١] ، وإنَّما خصَّ النَّكرة بالصَّرف دون العلَم لأنَّ العلميَّة سببٌ قويٌ في باب منع الصَّرف [٢] .

وقد أورد اعتراضًا للخليل الَّذي أنكر على يونس إظهار الياء في المعتلِّ مبيِّنًا المزيَّة التي أُعطيت الياء ، فلو كانت كالحرف الصَّحيح لظهر عليها الضَّمُّ في الرَّفع ولم تُسكَّن ، ولظهر الكسر عليها في الاسم المصروف ، فلمَّا امتنع ظهور هاتين الحركتين تبيَّن مخالفة الياء للحروف الصَّحيحة فاستُجيز فيها من الحذف ما لا يُستجاز في غيرها من الحروف الصَّحيحة [٣] .

ولعلَّ ابن الحاجب أُلبس عليه فجعل رأي عيسى بن عمر ومَنْ وافقه لغةً قليلةً عن بعض العرب [٤] ، ولو كانت لغةً لما نسبها سيبويه إلى يونس ولما عارضها الخليل وعبد الله بن أبي إسحاق [٥] ولوُجد قبله مَنْ أشار إلى أنَّها لغةً .

والرَّاجح من هذه الأقوال رأي الخليل القائل بمعاملة الاسم المعتلِّ عند منعه من الصَّرف معاملة الاسم المنقوص ، لمجيء هذه الصُّورة في قول الله تعالى :

﴿ وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ ﴾ .

وبالعودة إلى بيتي الشَّاهد فقد أجرى الشَّاعران الاسم المعتلَّ (معاري) و (موالي) مجرى الاسم الصَّحيح ، فقال المتنخَّل : (أبيت على معاريَ واضحاتٍ) وكان القياس أن يقول : (أبيت على معارٍ واضحاتٍ) ، وقال الشَّاعر : (ولكنَّ عبد الله مولى مواليا) وكان القياس أن يقول : (مولى موالٍ) فأثبتا الحرف الأخير ومنعا الاسمين من الصَّرف لأنَّهما بالإتمام صارا على وزن منتهى الجموع [٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٥٨ .

(٢) انظر : شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ١٦٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٥٨ ؛ الإغفال ٢ / ٢٦١ – ٢٦٢ .

(٤) انظر : الإيضاح ١ / ١٤٠ .

(٥) انظر معارضته على الفرزدق في الإغفال ٢ / ٢٦٢ ؛ خزانة الأدب ٥ / ١٤٥ .

(٦) ومن شواهد هذا الباب ما يجمع بين ضرورتين ؛ ظهور الياء والصَّرف ، وذلك كقول الشَّاعر :

ما إن رأيتُ ولا أرى في مدَّتي كجواريٍ يلعبنَ في الصَّحراءِ

فالقياس أن يقول : (كجوارٍ) لكنَّه أجراه مجرى الصَّحيح فأظهر الياء ، وكان الوجه أن يمنعه من الصَّرف لاستيفائه للوزن إلَّا أنَّ الشَّاعر صرفه فجرَّه بالكسر وأدخل عليه تنوين الصَّرف .

– انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٠١ ؛ ضرائر الشِّعر ٤٤ .

وقد اختلف النَّحويُّون في الحكم على هذين البيتين فذهب الخليل وسيبويه وجماعةٌ منهم يونس [١] من أصحاب الفريق الثَّاني إلى أنَّهما من الضَّرورات الخاصَّة بالشِّعر ، بينما أجازهما عيسى بن عمر والكسائيُّ وأبو زيدٍ [٢] ، وذهب ابن الحاجب ووافقه الرَّضيُّ و الكيشيُّ وابن النَّحويَّة وابن أبي القاسم [٣] إلى أنَّها لهجةٌ ضعيفةٌ قليلةٌ .

ولم يعدَّ ابن قتيبة بيت الشَّاهد الأوَّل (معاري) من الضَّرورة لأنَّه يرى أنَّ الشَّاعر لو قال : (معارٍ) لن ينكسر البيت ؛ لأنَّ الضَّرورة عنده (ما ليس للشَّاعر عنه مندوحة) وما دام للشَّاعر مندوحةٌ عن اللَّفظ المُخالف فلا يُعدُّ هذا من الضَّرورة [٤] ، وعلَّل المازنيُّ وابن السرَّاج والسيرافيُّ والأعلم والثَّمانينيُّ وابن الأثير وابن عصفورٍ [٥] مخالفة الشَّاعر للقياس بأنَّها فرارٌ من الزِّحاف ؛ لأنَّ لفظ (معاريَ) مع مخالفتها للقياس تخلو من الزِّحاف ، بينما لفظ (معارٍ) المطابقة للقياس تحتوي على زحاف العصب [٦] .

وقد اعترض المعرِّيُّ تعليل النَّحويين هذا بأنَّ زحاف العصب كثيرٌ في بحر الوافر [٧] وأنَّ الحركة المحذوفة " لا يُشعر بها في الغريزة " [٨] ، ثمَّ إنَّ القول بتجنُّب الزِّحاف قد يصحُّ لو كان الشَّاعر حريصًا على تجنُّب الزِّحافات في بقيَّة أبيات القصيدة ، إلَّا أنَّ أبيات القصيدة تنقض ذلك فهي مليئةٌ بالزِّحافات ، بل قد وردت ثلاثة زحافاتٍ في قوله :

عرفتُ بأجدُثٍ فنِعافِ عِرقٍ علاماتٍ كتحبير النِّماطِ [٩]

---

(١) وذلك بناءً على الرَّأي الَّذي نسبه إليه سيبويه من أنَّه يصرف العَلم ويمنع صرف النَّكرة ، و (معاري) و (موالي) نكرات ، لذلك فهو موافقٌ لرأي الخليل في الشَّاهدين .

(٢) نسب هذا الرَّأي إليهم الفارسيُّ في الإغفال ٢ / ٢٦١ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ١ / ١٨١ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ١ / ١٢٨ .

(٣) انظر : الإيضاح ١ / ١٤٠ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ١٦٣ ؛ الإرشاد ٤٢٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٣٥٤ ؛ النَّجم الثَّاقب ١ / ١٥٢ .

(٤) انظر : الشِّعر والشُّعراء ١ / ١٠٠ .

(٥) انظر : المنصف ٢ / ٦٧ – ٦٨ ؛ الأصول ٣ / ٤٤٤ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٧٧ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٤٨٨ ؛ الفوائد والقواعد ٩٣ ؛ البديع ٢ / ٦٧٣ ؛ ضرائر الشِّعر ٤٣ – ٤٤ .

(٦) هو : تسكين اللَّام وهي خامس التَّفعيلة فتتحوَّل من مفاعلتن إلى مفاعيلن .

– انظر : العروض لابن جنِّي ٨٢ ؛ ضرائر الشِّعر ٤٣ .

(٧) انظر : رسالة الغفران ١١٣ .

(٨) رسالة الملائكة ٢١٠ .

(٩) شرح أشعار الهذليين ٣ / ١٢٩٦ ، أجدُث ونِعافُ عرقٍ : أسماء مواضع ، التَّحبير : من الحبر وهو الأثر ، النِّماط : نوعٌ من البُسُط .

– انظر : معجم البلدان ١ / ١٠١ ، ٥ / ٢٩٢ ؛ مقاييس اللُّغة ٢ / ١٢٧ ، مادَّة : (ح ب ر) ؛ لسان العرب ٧ / ٤١٨ ، مادَّة : (ن م ط) .

– وعروض البيت : مفاعلتن مفاعيلن فعولن ، مفاعيلن مفاعيلن فعولن ، وواضحٌ كيف وقع الزِّحاف في التَّفعيلة الثَّانية من الشَّطر الأول والتَّفعيلتين الأولى والثَّانية من الشَّطر الثَّاني .

فدلَّ ورود الزِّحافات في قصيدته على أنَّ مُخالفته للقياس في بيت الشَّاهد لم يكن من أجل تجنُّب الزِّحاف كما ظنَّ النَّحويُّون وإنَّما لمعنًى في نفسه جعله لا يحفل بالقياس ، فالشَّاعر في هذه الأبيات كان يصف ليالي السَّمر التي يقضيها في اللَّهو والمجون ويُدار فيها المسكر وبصحبته النِّساء ، ثمَّ وصف (المعاري) التي يقضي ليلته متقلِّبًا عليها ، وجذر المعاري (ع ر ي) له أصلان صحيحان متباينان ــ كما ذكر ابن فارس ــ أحدهما يدلُّ على ثباتٍ وملازمةٍ وغشيان ، والآخر يدلُّ على خلوٍّ ومفارقة [١] وكلا المعنيين المتضادَّين صالحين لأن يُفسَّر بهما البيت ؛ فمن معاني المعاري التي أرادها الشَّاعر : الفُرُش [٢] وهي من الأصل الأوَّل لأنَّها تُغشى ، وقد وصفها الشَّاعر بلونها الأبيض الملطَّخ بحمرةٍ من آثار طيب الزَّعفران المسكوب عليها ، وهذه الحمرة الممزوجة بالبياض شديدة الصَّفاء كلون دم الذَّبيحة السَّليمة من العلل والأمراض فإنَّ دمها صافٍ لأنَّها لم تُذبح لعلَّةٍ فيها ، ومن معاني المعاري التي عناها الشَّاعر أيضًا : المرأة حسنة المُعرَّى ، والمعرَّى أجزاء الجسد البادية وخاصَّةً الوجه واليدين والقدمين ؛ سُمِّيت بذلك لأنَّها باديةٌ أبدًا ، وقيل : كلُّ ما يعرى من الجسد [٣] ، فهي على ذلك من الأصل الثَّاني الدَّالِّ على خلوٍّ ، والشَّاعر عندما استخدم هذه اللَّفظة أراد التَّورية [٤] بالفراش عن المرأة ، وأوصاف الفراش ذاتها تنطبق على المرأة فهي بيضاء مشربَّةٌ حمرةً ، طيِّبة الرَّائحة ، ومن عادة العرب أن تُطلق الفراش على المرأة [٥] وعلى هذا المعنى جاء قول الله تعالى :

﴿ وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ ﴾ [الواقعة : ٣٤] .

فالفُرُش هنا كنايةٌ عن نساء الجنَّة مع أنَّه لم يتقدَّم لهنَّ ذكرٌ ؛ لأنَّ الفراش محلُّ النِّساء ، فالمعنى : '' نساءٌ مرتفعات الأقدار في حسنهنَّ وكمالهنَّ '' [٦] والدَّليل على أنَّ الله عزَّ وجلَّ كنَّى بالفراش عن النِّساء قوله في الآية التي تليها [٧] :

﴿ إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ۝٣٥ فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴾ [الواقعة : ٣٥ – ٣٦] .

---

(١) انظر : مقاييس اللُّغة ٤ / ٢٩٥ ، مادَّة : (ع ر ي) .

(٢) انظر : المحكم ٢ / ٢٣٣ ؛ لسان العرب ١٥ / ٤٧ ، مادَّة (ع ر ي) .

(٣) انظر : العين ٢ / ٢٣٥ ؛ المحكم ٢ / ٢٣٣ ؛ لسان العرب ١٥ / ٤٧ ، مادَّة : (ع ر ي) .

(٤) التَّورية هي : أن يُطلَق لفظٌ له معنيان قريبٌ وبعيدٌ ويراد بهما البعيد منهما .

– انظر : الإيضاح للقزوينيِّ ٢٩٩ .

(٥) انظر : لسان العرب ٦ / ٣٢٦ – ٣٢٧ ، مادَّة : (ف ر ش) .

(٦) تفسير القرطبي ١٧ / ٢١٠ .

(٧) انظر : تفسير القرطبي ١٧ / ٢١٠ ؛ تفسير ابن كثير ٧ / ٥٣١ .

والدَّليل على أنَّ الشَّاعر أراد الإشارة إلى المرأة أنَّه أورد هذا البيت في معرض ذكر النِّساء ، فقد أردف بيت الشَّاهد ببيتٍ يصف النِّساء فيه بقوله :

يقالُ لهنَّ من كرمٍ وحسنٍ ظباءُ تَبالةَ الأُدْمُ العَواطِي [١]

وقد اختار الشَّاعر لفظة (المعاري) دون غيرها ، وكان بمقدوره أن يُعبِّر بلفظةٍ قياسيَّةٍ تخلو من الزِّحاف وتحمل ذات المعنيين اللَّذين أرادهما مثل : (المضاجع) [٢] إلَّا أنَّه آثر لفظة (المعاري) لأنَّه أراد التَّورية عن المرأة المتَّصفة بحسن المعرَّى دون غيرها ، كما أنَّ لفظة (المضاجع) لا تجمع بين نقيضين متقابلين كما جمعت بينهما (المعاري) والجمع بين متضادَّين في لفظةٍ واحدةٍ مع إرادتهما معًا لا شكَّ في أنَّها تدلُّ على الاقتدار اللُّغويِّ .

أمَّا عن غرض الشَّاعر في مخالفة القياس بإظهار جميع حروف الكلمة فلعلَّ ذلك يرجع إلى الرَّغبة في محاكاة معنى البيت ؛ فهذه المعاري لشدَّة بياضها ووضوحها تستدعي الإتيان بحروف الكلمة مكتملةً دون حذفٍ ، فهناك تناسبٌ بين المعنى المُوحى واللَّفظ المنطوق ، ولو قال (أبيت على معارٍ واضحاتٍ) فلن تُحاكي لفظة (معارٍ) الوضوح كما حاكتها (معاريَ) ، وقد وردت محاكاة اللَّفظ للمعنى في قراءة ابن كثيرٍ وحفصٍ عن عاصمٍ لقول الله تعالى :

﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ [الفرقان : ٦٩] .

بإشباع كسرة الهاء (فيهي) وهذا مذهب ابن كثيرٍ في ضمائر الغائب (الهاء) ، وأمَّا حفصٌ فلم يقرأ بإشباع كسرة الهاء بلفظة (فيه) إلَّا في هذا الموضع [٣] ، ووجه تخصيص حفصٍ هذا الموضع بالإشباع دون غيره إظهارًا لشناعة من خالف أوامر الله عزَّ وجلَّ وتحذيرًا لغيرهم ، وبيانًا لاستحقاقهم الخلود المُهين جزاء عصيانهم وإمعانًا في إذلالهم [٤] ، كما أنَّ في إتمام حروف (معاريَ) إشارةً إلى التَّورية وانضمام معنيين تحت هذه اللَّفظة (فزيادة المبنى تدلُّ على زيادة المعنى) [٥] .

---

(١) شرح ديوان الهذليين ١٢٩٨ ، تبالة : بلدة مشهورة من أرض تهامة في طريق اليمن ، الأدْم : الألفة والاتِّفاق ، العواطي : من الإعطاء ومعناها : يتطاولن أوراق الشَّجر لتناولها.

– انظر : معجم البلدان ٢ / ٩ ؛ لسان العرب ١٢ / ٨ ، مادَّة : (أ د م) ، ١٥ / ٦٩ ، مادَّة (ع ط ا) .

(٢) انظر : لسان العرب ٨ / ٢١٩ – ٢٢٠ ، مادَّة : (ض ج ع) .

(٣) انظر : السَّبعة في القراءات ٤٦٧ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ١ / ١٧٧ ؛ المبسوط ٣٢٥ .

(٤) انظر : شرح طيِّبة النَّشر لابن الجزريِّ ٦٧ ؛ شرح طيِّبة النَّشر للنُّويريِّ ١ / ٣٠٦ .

(٥) الخصائص ٣ / ٢٦٩ .

أمَّا بيت الشَّاهد الثاني :

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليَا [١]

فمناسبته أن عبد الله بن أبي إسحاق خطَّأ الفرزدق في قوله :

وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدعْ من المالِ إلا مَسحَتًا أو مجلَّفُ [٢]

لأنَّه عطف (مجلَّف) بالرَّفع على (مسحتٍ) المنصوب ، فسأله : علام رفعت مجلَّف ؟ فقال الفرزدق : '' على ما يسوؤك وينوؤك ، علينا أن نقول وعليكم أن تتأوَّلوا '' [٣] ، ثمَّ هجاه بهذا البيت المفرد معلِّلًا فيه امتناعه عن هجائه بقصيدةٍ كاملةٍ بأنَّه ممن لا نسبَ مشرِّفًا له ليستحقَّ الهجاء ، فهو مولى الحضرميين وهم حلفاء بني عبد شمس بن عبد مناف ، والحليف عند العرب مولًى [٤] ، فهو أقلُّ من أن يهجوه بقصيدةٍ ، وقد أراد الفرزدق أن يستفزَّه بهذا البيت بما أورد فيه من تعريضٍ بنسبه ولم يكتفِ بذلك فقام بمخالفة القياس ليزيد من إغاظته ، فكأنَّه يُرسل رسالةً ضمنيَّةً فحواها أنَّه لا يحفل بالقياس الذي من أجله خطَّأه في البيت الأوَّل ، ولا يُقال أنَّه خالف القياس في هذا البيت لضرورة الوزن أو القافية ، فقد أنشد هذا البيت مفردًا [٥] ولم يأتِ به ضمن قصيدةٍ فيراعي فيه نسقها ، فكان بمقدوره أن ينظم بيته على

---

(١) سبق عنترة الفرزدق في ترك القياس في هذه اللَّفظة بقوله :

فما وجدونا بالفَروقِ أُشابةً ولا كُشُفًا ولا دُعينا مواليا

– ديوانه ٢٢٧ ، والبيت من بحر الطَّويل ، الفَروق : عقبةٌ دون هجرٍ إلى نجدٍ .

– انظر : معجم البلدان ٤ / ٢٥٨ ، الأُشابة : الأخلاط ، أي لم يختلط بنا غيرنا ، كُشُف : الأكشف هو الَّذي لا يثبت في الحرب ، فهم لا ينكشفون ولا ينهزمون عند اللِّقاء ، موالٍ : الحلفاء .

– انظر : لسان العرب ١ / ٢١٤ ، مادَّة : (أ ش ب) ، ٩ / ٣٠٠ ، مادَّة : (ك ش ف) ، ١٥ / ٤٠٩ ، مادَّة : (و ل ي) .

(٢) ديوانه ٣٨٦ ، والبيت من بحر الطَّويل ، السَّحت : الاستئصال والفساد ، المجلَّف : الَّذي ذهب ماله .

– انظر : لسان العرب ٢ / ٤١ مادَّة : (س ح ت) ، ٩ / ٣١ ، مادَّة : (ج ل ف) .

– وهو من شواهد : الفارسيِّ في شرح الابيات المشكلة ٥٣٨ ، وابن جنِّي في الخصائص ١ / ١٠٠ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ١ / ١٠٤ ، وأبي حيَّان في التَّذييل والتَّكميل ٦ / ٢١٤ .

(٣) خزانة الأدب ٥ / ١٤٥ .

(٤) انظر : أخبار النَّحويين البصريِّين ٢٢ ؛ نزهة الألبَّاء ٢٧ ؛ البُلغة في تراجم أئمَّة النَّحو واللُّغة ١٦٥ .

(٥) قال البغداديُّ : '' والصواب في رواية البيت : (لو كان عبد الله مولًى هجوته) بحذف الواو وجعل البيت مخرومًا ؛ فإنَّه بيتٌ واحدٌ ولم يتقدَّمه شيءٌ حتى تكون الواو عاطفةً '' .

– انظر : خزانة الأدب ١ / ٢٣٦ – ٢٣٧ .

أيِّ بحرٍ وأيِّ رويٍّ يختاره ، بل إنَّه لو أنشد هذا البيت على الصَّحيح فقال : (ولكنَّ عبد الله مولى موالٍ) لما خرج عن وزن البحر الصَّحيح ؛ فهو قد أتى بالضَّرب [١] مقبوضًا بقوله (مواليا) ولو أتى به محذوفًا بقوله (موالٍ) لجاز له ذلك[٢] لكنَّه تعمَّد مخالفة القياس لغرضٍ في نفسه ، ويشهد على عدم تحرِّيه القياس ردُّه على ابن أبي إسحاق بقوله : (علينا أن نقول وعليكم أن تتأوَّلوا) وهو شغوفٌ بالإعراب المشكل في شعره لذلك قال عنه أبو حاتم السجستانيّ : '' ليس الفرزدق أهلًا لأن يُستشهد بشعره على كتاب الله لما فيه من التَّعجرف '' [٣] .

ومن هنا يتَّضح أنَّ الشَّاعرين لم يُخالفا القياس ضرورةً فكلاهما له مندوحةٌ عن اللَّفظ القياسيِّ ، إلَّا أنَّهما تركا القياس لما هو دونه قاصدين بذلك معانٍ لا تظهر ولا تقوى إلَّا باللَّفظ المُخالف ، ومتلمِّسين قبل ذلك أوجهًا صحيحةً تُخرَّج عليها الأبيات حتَّى لا يُعدُّ خروجهما عن القاعدة خروجًا عن أوجه العربيَّة بالكلِّيَّة .

---

(١) الضَّرب هو : آخر جزءٍ في البيت .

– انظر : العروض ٥٨ .

(٢) لبحر الطَّويل ثلاثة أضرب : تامٌ ومقبوضٌ ومحذوف ، فالأوَّل : (مفاعيلن) ، والثَّاني : (مفاعلن) ، والثَّالث : (فعولن) .

– انظر : العروض ٥٩ – ٦١ ؛ القسطاس ٧٠ – ٧١ .

(٣) خزانة الأدب ٥ / ١٤٦ .

المطلب الثَّاني

الحـذف

تسكين عين (مع) :

قال جرير [١] :

وريشي منكمُ وهوايَ معْكم وإن كانت زيارتُكم لِماما [٢]

استشهد به سيبويه على تسكين عين (مع) ضرورةً في الشِّعر تشبيهًا له بلام (هل) [٣] .

و (مع) اسمٌ ودليل اسميَّته دخول التَّنوين عليه في نحو : جاء زيدٌ وعمرٌو معًا ، وجرُّه بـ (من) قليلًا نحو : ذهب مِن مَعِه [٤] ، ومنه قراءة يحيى بن يعمر وطلحة بن مصرِّف لقول الله تعالى :

﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ ﴾ [الأنبياء : ٢٤] .

إذ قرآ بتنوين (ذكر) وكسر ميم (من) : (هذا ذكرٌ مِنْ مَعِيَ) [٥] ولو كان حرفًا لبُني على السُّكون كما بُني (هلْ) و (بلْ) و (قدْ) [٦] إذ لا علَّة توجب التَّحريك [٧] .

---

(١) هو : أبو حزرة جرير بن عطيَّة بن حذيفة الكلبيِّ اليربوعيِّ التميميِّ ، من فحول الشُّعراء في الإسلام ، كان يناضل شعراء زمنه ويساجلهم فلم يثبت أمامه غير الفردق والأخطل ، ولد وتوفِّي في اليمامة سنة : (١١٠ هـ) .

– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ٢ / ٢٩٧ ؛ تاريخ دمشق ٧٢ / ٨٦ – ٩٥ ؛ الوافي بالوفيَّات ١١ / ٦٢ – ٦٣ .

(٢) ديوانه ١ / ٢٢٥ ، ونُسب إلى الرَّاعي النُّميري وهو في ملحق ديوانه ٣١١ ، والبيت في كلا الدِّيوانين برواية (وهواي فيكم) ، وهو من بحر الوافر ، الرِّيش : الخِصْب والمعاش والمال ، اللِّمام : الأحايين المتفرِّقة بدون مواظبة .

– انظر : لسان العرب ٦ / ٣٠٩ ، مادَّة : (ر ي ش) ، ١٢ / ٥٤٩ ، مادَّة : (ل م م) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ٤٥ ، والزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨٨ ، وابن الشجريِ في الأمالي ١ / ٣٧٥ [ج : ٣٢] ، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٢ / ٢٤١ ، والاسفراييِنيِّ في لباب الإعراب ٨٣ ، والمالقيِّ في رصف المباني ٣٢٩ ، والمراديِّ في الجنى الدَّاني ٣٠٦ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ١ / ١٦٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٥ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٣٧٤ ؛ النِّهاية في شرح الكفاية ١ / ٢٣٥ – ٢٣٦ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١٤٣ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٨ – ٢٣٩ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٤٨٧ ؛ التَّعليقة على المقرَّب ٣١٢ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ٤٧١ ؛ رصف المباني ٣٢٨ ؛ المغني ٤٢٩ ؛ العباب ٤٣ ؛ التَّصريح ١ / ٧١٤ ؛ الهمع ٢ / ٢٢٨ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ٣٨٩ ؛ المحتسب ٢ / ٦١ ؛ الكشَّاف ٣ / ١١١ ؛ البحر المحيط ٧ / ٤٢١ ؛ الإتقان ٢ / ٢٩٢ .

(٦) انظر : الأصول ٢ / ٢١٢ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١٤٣ .

(٧) العلل الَّتي توجب التَّحريك في المبني هي :

١/ التقاء السَّاكنين ؛ كفتحة (كيفَ) .

٢/ شبهه بالمعرب ؛ كما أشبه الفعل الماضي الفعل المضارع في وقوعه موقعه فبُني على حركة .

– انظر : اللُّباب ٢ / ١٥ ، ٧٥ .

والاسم (مع) إمَّا أن يأتي لازم الإضافة أو مفردًا ، فإن أتى مضافًا فهو إمَّا أن يكون ظرفًا مبهمًا [١] لمكان الاصطحاب ؛ نحو : الله معكم ، وإمَّا أن يكون ظرفًا مبهمًا لزمانه نحو : جئت مع العصر ، وإمَّا أن يكون للزَّمان والمكان معًا ؛ نحو : جاء زيدٌ مع عمرٍو ، ويكون في هذه الأحوال لازم النَّصب على الظَّرفيَّة ويقع في محلِّ الخبر والصِّفة والحال والصِّلة [٢] ، وإمَّا أن يكون مرادفًا لـ (عند) فيُجرُّ بـ (من) نحو : ذهب مِن معِه ، أمَّا إن أتى مفردًا فيُنصب على الحاليَّة ؛ نحو : قام زيدٌ وعمرٌو معًا ؛ أي : جميعًا [٣] ، وقد فرَّق ثعلب وجماعةٌ من النَّحويين [٤] بين قاما معًا ، وقاما جميعًا ونصُّوا على أنَّ الحدث (القيام) إن احتمل أن يكون في وقتين أو وقتٍ واحد قيل : جميعًا ، وإن لم يحدث إلَّا في وقتٍ واحدٍ قيل : معًا ، وواضحٌ من تفريقهم الدَّقيق هذا كيف أنَّ (معًا) يفيد معنى المصاحبة والاجتماع أكثر من قولهم : (جميعًا) .

والاسم (مع) من الظُّروف غير المتصرِّفة [٥] ، ولا يخرج عن الظَّرفيَّة إلَّا بجرِّه بـ (من) قليلًا ، وإنَّما جاز فيها ذلك مع عدم تصرُّفها لأنَّه قد كثر الجرُّ بـ (من) في الظُّروف غير المتصرِّفة كـ (عند) و (قبل) و (بعد) كثرةً جعل الجرَّ بها ممَّا لا يُعتدُّ به [٦]

والقياس في (مع) أن يكون مبنيًّا لفرط إبهامه كـ (لدنْ) و (حيثُ) ، ولشبهه بالحروف من جهة عدم التَّصرُّف ومن جهة مجيئه على حرفين ، إلَّا أنَّه أُعرب لأنَّه استُعمل مفردًا ومضافًا فقوي وقرب من الأسماء المتمكِّنة ، ونُصب على الظَّرفيَّة لمشابهته (عند) في وقوعه خبرًا وصفةً وحالًا وصلةً ، ولوقوعه موقعه ؛ إذ يُقال : معي مالٌ ؛ أي : في ملكي ،

---

(١) الظَّرف المبهم هو : ما لا يكون له نهايةٌ معروفةٌ ولا حدود محصورةٌ كالجهات الستِّ ، ولا يتميَّز مسمَّاه بدون إضافةٍ أو ما يقوم مقامها .
– انظر : الإيضاح للفارسيِّ ١٨١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٦٧٦ .

(٢) فالخبر نحو : زيدٌ مع عمرٍو ، والصِّفة نحو : مررت برجلٍ معه صقرٌ ، والحال نحو : جاء زيدٌ معي ، والصِّلة نحو : رأيت الذي معك .
– انظر : المساعد ١ / ٥٣٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ ؛ شرح الكتاب للسيرافيِّ ٤ / ٥٥ ؛ شرح الكتاب لابن خروف ٣٦٩ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١٤٣ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٥٠ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النَّحويَّة ١ / ٣٠١ – ٣٠٢ ؛ جواهر الأدب ٥٠٢ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٤٥٧ ، ١٤٥٩ ؛ المغني ٤٢٩ ؛ شفاء العليل ١ / ٤٨٧ ، حاشية الخضريِّ ٢ / ١٤ .

(٤) انظر : مجالس ثعلب ٢ / ٣٨٦ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ١ / ٣٧٥ [ج : ٣٢] ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٤٨٧ ؛ جواهر الأدب ٥٠٣ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٤٥٨ ؛ الجنى الدَّاني ٣٠٨ ؛ المغني ٤٢٩ ؛ الأشباه والنَّظائر للسَّبكيِّ ٢ / ٢٤٥ ؛ الهمع ٢ / ٢٢٩ ؛ حاشية الصبَّان ٢ / ٤٠٠ .

(٥) أي الملازمة للنَّصب على الظَّرفيَّة فلا تُرفع ولا تُجرُّ .
– انظر : المقتصد ١ / ٦٣٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٠٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٣ / ٣١٠ .

(٦) انظر : المقتصد ١ / ٦٥٢ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالك ٢ / ٢٠٢ .

وإن كان المال ليس في الحوزة في تلك اللَّحظة ، وهذ هو المعنى الَّذي يؤدِّيه (عند) ولذا تصرَّفوا في (مع) كما تصرَّفوا في (عند) [١] .

وقد اختلف النَّحويُّون في أصل (مع) فذهب المالقيُّ والإربلِّي وأبو حيَّان والمراديُّ وابن عقيلٍ والسِّيوطيُّ [٢] إلى أنَّ أصله ثنائيٌّ في حال الإضافة والإفراد وأنَّ ألف (معًا) للتنوين وفتحة العين فتحة إعراب كفتحة دال (يد) من : رأيت يدًا ، بينما ذهب ابن مالكٍ وابن النَّاظم والرَّضيُّ والسَّلسيليُّ والشَّيخ خالد الأزهريُّ والخضريُّ [٣] إلى أنَّ أصله ثلاثيٌّ وحُذفت لامه في الإضافة ورُدَّت في الإفراد ، فألف (معًا) عندهم هي لام الكلمة ، وفتحة العين هي فتحة بناءٍ كفتحة تاء : (فتَى) ، وحركة إعراب (مع) في حالة الإضافة مقدَّرةٌ على الألف المحذوفة ، واستدلُّوا على ذلك بورود (معًا) في الرَّفع على الخبر كورود الاسم المقصور خبرًا إذ يُقال : الزيدون معًا ، كما يُقال : هو فتًى ، ولو كان ثنائيًّا لقيل : الزَّيدون معٌ ، كما يُقال : هم يدٌ واحدةٌ ، فلمَّا لم يرد الخبر (معًا) بالضَّمِّ دلَّ على أنَّه ثنائيٌّ .

وقد اعترض أبو حيَّان على قولهم هذا وحجَّتهم بأنَّ المحذوف الآخِر إمَّا ألَّا يُردَّ الحرف المحذوف منه لا في إفرادٍ ولا في إضافةٍ كـ (يدٍ) و (دمٍ) ، وإمَّا أن يُردَّ في حالة الإضافة دون الإفراد كـ (أبٍ) و (أخٍ) ؛ إذ يُقال : هذا أبٌ وأخٌ في حال الإفراد ، فإن أُضيف قيل : هذا أبوك وذاك أخوك ، أمَّا أن يُردَّ الحرف المحذوف من الآخِر في الإفراد ولا يُردَّ في الإضافة فهذا ممَّا لا نظير له " وحمْل (معًا) على ما يوجد له نظيرٌ كثيرٌ أولى من حمله على ما لا نظير له " [٤] ، وأمَّا قولهم بلزوم أن يُرفع إذا وقع خبرًا للمبتدأ فالرَّدُّ عليه بأنَّ (مع) ظرفٌ لا يتصرَّف وإعرابه في نحو : الزيدون معًا ، منصوبٌ على الظَّرفيَّة في محلِّ رفع خبرٍ [٥] .

واللغة المشهورة والفصيحة في (مع) فتح العين وبها قراءة القرآن الكريم [٦] ، وهناك لغةٌ قليلةٌ لربيعة وغَنْم بسكون

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ ؛ شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٢٥٥ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٤٧٩ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١٤٤ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالك ٢ / ٢٣٩ ؛ المساعد ١ / ٥٣٥ ؛ الهمع ٢ / ٢٢٨ .

(٢) انظر : رصف المباني ٣٢٨ ؛ جواهر الأدب ٥٠٢ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٤٥٩ ؛ الجنى الدَّاني ٣٠٨ ؛ المساعد ١ / ٥٣٦ – ٥٣٧ ؛ الهمع ٢ / ٢٢٩ .

(٣) انظر : شرح التَّسهيل ٢ / ٢٣٩ – ٢ / ٢٤٠ ؛ شرح الألفيَّة ٢٨٥ ؛ شرح الكافية ٢ / ٤٨٨ ؛ شفاء العليل ١ / ٤٨٧ ؛ التَّصريح ١ / ٧١٤ ؛ حاشية الخضريِّ ٢ / ١٤ .

(٤) التَّذييل والتَّكميل ٨ / ٨٠ – ٨١ .

(٥) انظر : جواهر الأدب ٥٠٢ – ٥٠٣ ؛ التَّذييل والتَّكميل ٨ / ٨١ ؛ الجنى الدَّاني ٣٠٨ ؛ المساعد ١ / ٥٣٦ – ٥٣٧ .

(٦) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨٨ ؛ درَّة الغوَّاص ٣٤ ؛ الإبانة ٤ / ٢٧٢ .

العين [١] ومنها قول الشاعر :

ومن يتَّقْ فإنَّ الله معْهُ ورزق الله مؤتابٌ وغادِ [٢]

إذ سكَّن الشَّاعر عين (مع) ، وهو في هذه اللُّغة مبنيًّا على السُّكون [٣] لشبهه بالظُّروف المبهمة ك (لدنْ) ، والحروف ك (هلْ) و (بلْ) ، ولتضمُّنه معنى حرف المصاحبة [٤] ، ودليل بنائه أنَّه إذا وليه ساكنٌ كُسر لمنع التقاء السَّاكنين [٥] ؛ نحو : معِ القوم ، ويجوز فتحه تخفيفًا ، ولو كانت السُّكون للتَّخفيف لا للبناء لردُّوه إلى أصله من الفتح ولما لجأوا إلى كسره [٦] .

والذي يُفهم من كلام سيبويه أنَّ (مع) بالسُّكون باقٍ على اسميَّته ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [٧] ، إلَّا أنَّ المبرِّد [٨] وجماعةٌ من النَّحويين [٩] ذهبوا إلى أنَّه إذا سكِّن فهو حرف جرٍّ يجرُّ ما بعده ، وذلك لوروده على حرفين مع بنائه على السُّكون فأشبه بذلك الحروف ؛ نحو : (هلْ) و (بلْ) ، ولأنَّ الأسماء لا تُحذف حركة الإعراب منها .

---

(١) انظر : المحكم ١ / ١١٠ ؛ الإبانة ٤ / ٢٧٢ ؛ شرح التَّسهيل ٢ / ٢٤١ ؛ جواهر الأدب ٥٠١ ؛ الجنى الدَّاني ٣٠٦ ؛ المغني ٤٢٩ ؛ إرشاد السالك ١ / ٥٠١ ؛ شرح ابن عقيل ٣ / ٧١ ؛ تمهيد الفوائد ٤ / ٢٠١٢ ؛ المقاصد النَّحويَّة ٣ / ١٣٤٧ ؛ التَّصريح ١ / ٧١٤ .

(٢) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الوافر ، مؤتاب : من الإياب وهو الرُّجوع .
– انظر : الصِّحاح ١ / ٨٩ ، مادَّة : (أ و ب) .
– وهو من شواهد : ابن فارسٍ في الصَّاحبيِّ ٢٥ ، وسلمة بن مسلم في الإبانة ٤ / ٢٧٢ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٢٥٦ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالك ٢ / ٢٤١ ؛ الجنى الدَّاني ٣٠٦ ؛ أوضح المسالك ٣ / ١٢٦ ؛ شرح ابن عقيل ٣ / ٧٠ ؛ التَّصريح ١ / ٧١٥ ؛ الهمع ٢ / ٢٢٨ ؛ شرح الألفيَّة للأشمونيِّ ٢ / ١٦٢ .

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٢٥٦ ؛ المحكم ١ / ١١٠ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٤٧٩ ؛ شرح الكتاب لابن خروف ٣٦٩ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١٤٣ – ١٤٤ ؛ المقاصد الشَّافية ٤ / ١٢٨ ؛ التَّصريح ١ / ٧١٥ ؛ حاشية الخضريِّ ٢ / ١٤ .

(٥) الكسرة هي الأصل في التَّحريك عند التقاء السَّاكنين .
– انظر : أسرار العربيَّة ٥٣ .

(٦) انظر : المحكم ١ / ١١٠ ؛ أوضح المسالك ٣ / ١٢٩ ؛ التَّصريح ١ / ٧١٥ ؛ الهمع ٢ / ٢٢٨ .

(٧) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ ، وممَّن وافقه : ابن الشجريِّ في الأمالي ١ / ٣٧٤ [ج : ٣٢] ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٢ / ١٤٣ – ١٤٤ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٢ / ٤٢١ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٢٨٥ ، وابن النحَّاس في التَّعليقة على المقرَّب ٣١٢ ، وابن النَّحويَّة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٣٠٢ ، والإربلِّي في جواهر الأدب ٥٠٢ ، والمراديُّ في الجنى الدَّاني ٣٠٦ ، وابن هشامٍ في المغني ٤٢٩ ، وابن عقيلٍ في شرح الألفيَّة ٣ / ٧٠ ، والسَّلسيليُّ في شفاء العليل ١ / ٤٨٧ ، ونقره كار في العباب ٤٣ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٢٢٨ ، والأشمونيُّ في شرح الألفيَّة ٢ / ١٦٣ .

(٨) نسب له هذا الرَّأي النحَّاس في شرح القصائد التِّسع ١ / ١١٨ ، ولم أجده في كتابه (المقتضب) .

(٩) وهم : النحَّاس في إعراب القرآن٢ / ٢٦٣ ، وابن سيده في المحكم / ١١٠ ، والحيدرة اليمنيُّ في كشف المشكل ١ / ٥٥٩ ، والاسفراييُّ في لباب الإعراب ٨٣ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ٤٨٧ ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣٢٩ .

وردَّ ابن مالكٍ قولهم هذا بأنَّ المعنى مع الحركة والسُّكون واحدٌ فلا وجه للمخالفة بينهما ، وذلك لأنَّ الحرف غير مستقلٍّ بنفسه بينما الاسم مستقلٌّ بنفسه والمعنى الواحد لا يكون مستقلًّا وغير مستقلٍّ في وقتٍ واحدٍ [١] .

وقد حكم سيبويه والزجَّاج والسِّيرافيُّ وابن النَّاظم والسَّمين على مجيء (مع) بسكون العين في بيت الشاهد بالضَّرورة تشبيهًا له بـ (هلْ) [٢] ، بينما أخرجها من الضَّرورة ابن فارسٍ وجماعةٌ من النَّحويين وعدُّوها لهجةً من لهجات العرب [٣] ، ولعلَّ الَّذي دعا سيبويه إلى عدِّها ضرورةً عدم وصول هذه اللَّهجة إليه [٤] ، والأصل أنَّها من لهجات العرب لأنَّ (مَنْ حفظ فمحفوظه حجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ) [٥] .

ولهجات العرب إذا كانت شائعةً مقيسةً جاز الكلام بها في السَّعة ، أمَّا إذا كانت قليلةً وغيرها أقيس منها وأكثر فالواجب ترك القليل والأخذ بالشَّائع في السَّعة ، مع جواز نظم الشِّعر باللَّهجة القليلة [٦] .

وبناءً على ما تقدَّم يمكن عدُّ بيت الشَّاهد ممَّا يختصُّ بالشِّعر مع كونه موافقًا للهجةٍ من لهجات العرب ، أمَّا شاهد المسألة فإنَّ الشَّاعر لجأ إلى هذه اللَّهجة القليلة وترك الشَّائع الغالب مع أنَّ هذه اللَّهجة ليست لقبيلته ؛ فجرير من تميمٍ لا من ربيعة ولا من غَنْمٍ ، لكنَّ الذي دعاه لاختيار هذه اللَّهجة هو مناسبتها لمقتضى حاله ، فقد قال هذا البيت بعد أن كبر سنُّه ضمن قصيدةٍ يمدح فيها هشام بن عبد الملك ، ويُقال إنَّ هذه القصيدة هي آخر ما قال من شعرٍ [٧] ، فكان حريصًا فيها على تجديد ولائه للحاكم وإظهار فضل الحاكم عليه ؛ فإنَّ ما هو عليه من الرَّغد وطيب العيش كان بسبب جود الحاكم وتفضُّله عليه ، لذلك استحقَّ خالص الحب من الشَّاعر فهو يحبُّه ويحبُّ من يحبُّهم وهواه مصاحبٌ له مستقرٌّ

---

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٢ ٢٤١ ؛ المساعد ١ / ٥٣٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٤ / ١٢٨ ؛ موصل النَّبيل ٥٨٣ ؛ الهمع ٢ / ٢٢٨ ، حاشية الصبَّان ٢ / ٣٩٩ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ ؛ معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨٨ ؛ شرح الكتاب ٣ / ٥٥ ؛ شرح الألفيَّة ٢٨٥ ؛ الدُّرِّ المصون ١ / ١٤٦ .

(٣) انظر : الصَّاحبي ٢٥ ، وممَّن وافقه : سلمة بن مسلم في الإبانة ٤ / ٢٧٢ ، والحريريُّ في درَّة الغوَّاص ٣٤ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٢ / ٢٤١ ، والإربلِّي في جواهر الأدب ٥٠١ – ٥٠٢ ، والمراديُّ في الجنى الدَّاني ٣٠٦ ، وابن هشامٍ في المغني ٤٢٩ ، والسَّلسيليُّ في شفاء العليل ١ / ٤٨٦ ، وبرهان الدِّين في إرشاد السَّالك ١ / ٥٠٠ – ٥٠١ ، وابن عقيلٍ في شرح الألفيَّة ٣ / ٧٠ ، والسبكيُّ في الأشباه والنَّظائر ٢ / ٢٤٥ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ١ / ٧١٥ ، والسِّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٢٢٨ ، والأشمونيُّ في شرح الألفيَّة ٢ / ١٦٣ .

(٤) انظر : شرح التَّسهيل ٢ / ٢٤١ ؛ جواهر الأدب ٥٠١ ؛ الجنى الدَّاني ٣٠٦ ؛ الأشباه والنَّظائر للسَّبكيِّ ٢ / ٢٤٥ .

(٥) المقاصد الشَّافية ٤ / ١٢٩ .

(٦) انظر : الخصائص ٢ / ١٢ ، ١٤ ؛ الاقتراح ٤٦٤ – ٤٦٥ .

(٧) هذا ما ذكره المحقِّق في تقديمه للقصيدة ، انظر : الدِّيوان ١ / ٢٢١ .

عنده وإن كان قليل الزِّيارة له ، وقد عبَّر عن مصاحبة الهوى بقوله : (وهواي معْكُم) فسكَّن العين وهي حرفٌ مجهورٌ ينحبس النَّفس عند النُّطق بها [١] ، وزادها السُّكون ثقلًا لأنَّ الشَّاعر لو فتحها وقال (معَكم) لمرَّ سريعًا عليها ولم يزد في صوتها لكنَّه آثر الضَّغط على المخرج والتوغُّل فيها ليزيد من تأكيد اللَّفظ ، ولأنَّ العين من وسط الحلق [٢] قريبٌ من الصَّدر ، فهو من مواضع الصَّوت القريبة من المتكلِّم [٣] فناسب المعنى الدُّخول فيها وعدم الاكتفاء بالمرور عليها .

وقد تبيَّن من هذا الشَّاهد أنَّ اختيار الشَّاعر لأحد اللَّهجات ممَّا يطلبه مقتضى الحال وإن عدَّه بعضهم من الضَّرورة .

---

(١) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٤١ ؛ اللُّباب ٢ / ٤٦٤ ؛ الممتع ٤٢٦ .

(٢) انظر : الجمل للزجَّاجيِّ ٤٤٨ .

(٣) انظر : بدائع الفوائد ١ / ١٢٧ .

المطلب الثَّالث

التَّـغييـر

تقديم خبر (ما) النَّافية منصوبًا :

قال الفرزدق[١] :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ [٢]

استشهد به سيبويه على تقدُّم خبر (ما) النَّافية منصوبًا في الشِّعر على قلَّةٍ ، وقال : " هذا لا يكاد يُعرف "[٣] .

ويقصد بـ (ما) حرف النَّفي الَّذي يدخل على الجملة الاسميَّة والفعليَّة ؛ فمن دخولها على الفعل : ما يذهبُ زيدٌ ، وهي هنا لا تعمل شيئًا ، فإذا دخلت على الجملة الاسميَّة ففيها لهجتان ؛ لهجة أهل الحجاز [٤] ولهجة بني تميمٍ ، فبنو تميمٍ يهملونها ولا يعملونها ؛ فيقولون : ما زيدٌ منطلقٌ ، وعلَّة إهمالها أنَّها حرفٌ غير مختصٍّ إذ تشترك بالدُّخول على الاسم والفعل (والأصل في كلِّ حرفٍ لا يختصُّ أنَّه لا يعمل) [٥] فوجب ألَّا تعمل فيهما [٦] ، وأمَّا أهل الحجاز فيُعملونها عمل (ليس) فيرفعون الاسم بعدها وينصبون الخبر ؛ فيقولون : ما زيدٌ منطلقًا [٧] ، وعلى لغتهم نزل القرآن [٨] ومن ذلك

---

(١) هو : همَّام بن غالب المجاشعي ، وقد لُقِّب بالفرزدق لأنَّ وجهه كان مدوَّرًا وجهيمًا من أثر الجدريِّ فشُبِّه بالخبزة وهي فرزدقة ، والفرزدق شاعرٌ إسلاميٌّ أمويٌّ من بني تميمٍ من أهل البصرة ، أكثرَ من الفخر والهجاء ؛ حيث هجا بعضًا من أمراء بني أميَّة أمثال : معاوية ابن أبي سفيان والحجَّاج بن يوسف ،كما عُرف بنقائضه مع جرير و الأخطل . توفِّي سنة : (١١٠ هـ) .

– انظر : طبقات فحول الشعراء ٢ / ٢٩٨ ؛ معجم الشعراء ١ / ٤٨٦ ؛ وفيَّات الأعيان ٦ / ٨٦ .

(٢) ديوانه ١٦٧ ، والبيت من بحر البسيط .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ١٩١ ، والعكبريِّ في اللُّباب ١ / ١٧٦ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٣٣ ، والمراديِّ في الجنى الدَّاني ١ / ٣٢٤ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٢٦٤ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩ .

(٤) أشرك المالقيُّ أهل تهامة مع أهل الحجاز في هذه اللُّغة ، أمَّا ابن هشامٍ فأشرك فيها أهل تهامة ونجدٍ .

– انظر : رصف المباني ٣١٠ ؛ المغني ٣٩٩ .

(٥) الجنى الدَّاني ٣٢٣ .

(٦) انظر : الأصول ١ / ٩٧ ؛ علل النَّحو ٢٥٧ ؛ الفوائد والقواعد ٢٢٤ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٨٩ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٣٤٠ ؛ أسرار العربيَّة ١٢٠ ؛كشف المشكل ١ / ٣٤٤ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٥ ؛ توجيه اللُّمع ١٤٥ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٣٥ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ١٠٣ ؛ رصف المباني ٣١٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢١٥ ؛ تعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ .

(٧) انظر : الكتاب ١ / ٢٨ ؛ المقتضب ٤ / ١٨٨ – ١٨٩ ؛ الأصول ١ / ٩٢ – ٩٣ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٦٠ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٢٢ – ٣٢٣ ؛ منازل الحروف ٣٦ ؛ اللُّمع ٣٩ – ٤٠ ؛ الفوائد والقواعد ٢٢٤ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٨٩ ؛ المرتجل ١٧٥ – ١٧٦ ؛ البديع ١ / ٥٦٦ – ٥٦٧ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٥ ؛ الفصول الخمسون ٢٠٨ ؛ توجيه اللُّمع ١٤٥ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ – ٢٦٩ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٣٠ ، ٤٣٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ١٠٣ ؛ رصف المباني ٣١٠ ؛ الكنَّاش ١ / ٢١٢ ؛ جواهر الأدب ٤٨٩ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١١٩٧ ؛ الجنى الدَّاني ٣٢٢ ، ٣٢٩ ؛ المغني ٣٩٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢١٦ ؛ تعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ ؛ التَّصريح ١ / ٢٦١ ؛ الهمع ١ / ٤٤٧ .

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٨ ؛ الفوائد والقواعد ٢٢٥ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٣٦٠ ؛كشف المشكل ١ / ٣٤٤ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٣٠ ؛ أوضح المسالك ١ / ٢٦٥ .

قول الله تعالى :

﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [1] [يوسف : ٣١] ، ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ ﴾ [2] [المجادلة : ٢] .

فاسم الإشارة (ذا) في الآية الأولى ، وضمير جمع النِّسوة (هنَّ) في الآية الثَّانية مبنيَّان في محلِّ رفع اسم (ما) و (بشرا) و (أمَّهاتِهم) منصوبان لكونهما خبرًا لها [3] ، وبذلك تكون اللَّهجة الأولى أقيس والثَّانية أفصح [4] .

وقد اختلف العلماء في الخبر المنصوب بعد (ما) على اللَّهجة الحجازيَّة ، فذهب سيبويه ومَنْ وافقه [5] إلى أنَّه منصوبٌ بـ (ما) ، وذهب الفرَّاء وابن شقيرٍ [6] إلى أنَّه منصوبٌ على نزع الخافض ؛ يقول الفرَّاء : " فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلَّا بالباء ، فلمّا حذفوها أحبُّوا أن يكون لها أثرٌ فيما خرجت منه فنصبوا على ذلك " [7] .

واحتجَّ الفرَّاء على ذلك بأنَّ كلَّ ما ورد في القرآن منفيًّا بـ (ما) ورد الخبر بعدها مقرونًا بالباء عدا آية يوسف وآية المجادلة سابقتي الذِّكر ، فمن ذلك قول الله تعالى :

﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا ﴾ [يوسف : ١٧] ، ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ ﴾ [إبراهيم : ٢٢] .

فالأخبار (مؤمن) و (مُصرخكم) و (مُصرخيَّ) اقترنت بالباء ، وهذا هو الأكثر في القرآن [8] .

---

(١) وهذه قراءة الجمهور ، وقرأ ابن مسعود برفع (بشرًا) على لهجة بني تميمٍ .
– انظر : الكشَّاف ٢ / ٤٦٦ ؛ البحر المحيط ٦ / ٢٧٠ .

(٢) وهذه قراءة الجمهور ، وقرأ عاصم برفع (أمهاتهم) على لهجة بني تميمٍ .
– انظر : معاني القراءات ٣ / ٥٨ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٦ / ٢٧٧ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٧ – ١٠٨ ، ٥ / ١٣٤ ؛ إعراب القرآن ٢ / ٢٠١ – ٢٠٢ ، ٤ / ٢٤٨ ؛ الكشَّاف ٢ / ٤٦٦.

(٤) انظر :كشف المشكل ١ / ٣٤٤ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٨ ؛ المقتضب ٤ / ١٨٨ – ١٨٩ ؛ الأصول ١ / ٩٢ – ٩٣ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٦٠ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٢٢ – ٣٢٣ ؛ منازل الحروف ٣٦ ؛ اللُّمع ٣٩ – ٤٠ ؛ الفوائد والقواعد ٢٢٤ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٨٩ ؛ المرتجل ١٧٥ – ١٧٦ ؛ البديع ١ / ٥٦٦ – ٥٦٧ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٥ ؛ الفصول الخمسون ٢٠٨ ؛ توجيه اللُّمع ١٤٥ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ – ٢٦٩ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٣٠ ، ٤٣٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ١٠٣ ؛ رصف المباني ٣١٠ ؛ الكنَّاش ١ / ٢١٢ ؛ جواهر الأدب ٤٨٩ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١١٩٧ ؛ الجنى الدَّاني ٣٢٢ ، ٣٢٩ ؛ المغني ٣٩٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢١٦ ؛ تعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ ؛ التَّصريح ١ / ٢٦١ ؛ الهمع ١ / ٤٤٧ .

(٦) انظر : مي القرآن١ / ٨٥ ؛ المحلَّى ٦٧ .

(٧) معاني القرآن ٢ / ٤٢ .

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٨٥ ؛ مشكل إعراب القرآن ١ / ٧٧ ؛ التِّبيان ١ / ٢٥ ؛ البحر المحيط ١ / ٩٠ ؛ الدرَّ المصون ١ / ١٢٢ – ١٢٣ ، عند تفسيرهم لقول الله تعالى : ﴿ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة : ٨] .

وقد ردَّ النحَّاس والسِّيرافيُّ وغيرهما [١] قول الفرَّاء هذا بأنَّ إسقاط الجارِّ لا يوجب النَّصب إلَّا إذا كان الجارُّ والمجرور في موضع نصبٍ ، فإذا سقط الجارُّ وصل الفعل أو ما هو في معناه إلى المجرور فنصبه ، فالنَّصب بالعامل لا بسقوط حرف الجرِّ ، والدَّليل على ذلك أنَّ سقوط حرف (الباء) في نحو : بحسبِك زيدٌ ، يمتنع فيه النَّصب ويجب الرَّفع لوقوع (حسبك) مبتدأ ، وكذلك : ما قام من أحدٍ ، بجرِّ (أحد) عند وجود (من) ورفعها عند سقوطها لأنَّها فاعلٌ في الأصل .

وقد عملت (ما) عمل (ليس) لأنَّها أشبهتها من ثلاثة أوجه :

الأوَّل : أنَّ كليهما يدلُّ على نفي الحال [٢] .

والثَّاني : أنَّ كليهما يدخل على المبتدأ والخبر [٣] .

والثَّالث : دخول الباء في خبرهما مؤكِّدةً لمعنى النَّفي ؛ نحو : ما محمَّدٌ بقائمٍ ، وليس زيدٌ بمنطلقٍ [٤]

وهي تعمل عندهم بثلاثة شروطٍ إذا انتقضت أُهملت فلم تعمل :

الشَّرط الأوَّل : ألَّا يتقدَّم خبرها على اسمها فإن تقدَّم رُفع الاسمان نحو : ما منطلقٌ زيدٌ ، وذلك لأنَّ تقديم الخبر على الاسم تصرُّفٌ في المعمول و (ما) ضعيفةٌ في العمل فلا تتصرَّف في المعمول ، كما أنَّها فرعٌ (والفروع تنحطُّ عن درجات الأصول أبدًا) [٥] .

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٢٠٢ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٢٣ – ٣٢٤ ، وممَّن وافقهما : الأنباري في أسرار العربيَّة ١١٩ –١٢٠ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ – ٢٦٩ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ١ / ٣٧٢ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ١ / ٤٤٨ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٨ ؛ المقتضب ٤ / ١٨٨ ؛ الأصول ١ / ٩٢ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٢٣ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ١١٠ ؛ الفوائد والقواعد ٢٢٥ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٨٩ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٣٦٠ ؛ المرتجل ١٧٥ ؛ أسرار العربيَّة ١١٩ ؛ البديع ١ / ٥٦٦ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٥ ؛ توجيه اللُّمع ١٤٥ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ ؛ المقرَّب ١ / ١٠٢ ؛ رصف المباني ٣١١ ؛ جواهر الأدب ٤٩٠ ؛ الجنى الدَّاني ٣٢٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢١٦ ؛ تعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ ؛ شرح العوامل المائة ١٧٧ .

(٣) انظر : الإيضاح للفارسيِّ ١١٠ ؛ الفوائد والقواعد ٢٢٥ ؛ أسرار العربيَّة ١١٩ ؛ البديع ١ / ٥٦٦ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٥ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ ؛ رصف المباني ٣١١ ؛ جواهر الأدب ٤٩٠ ؛ الجنى الدَّاني ٣٢٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢١٦ ؛ شرح العوامل المائة ١٧٧ .

(٤) انظر :المسائل الشيرازيَّات ٢ / ٥٠٢ ؛ اللُّمع ٣٩ ؛ المرتجل ١٧٥ ؛ أسرار العربيَّة ١١٩ ؛ البديع ١ / ٥٦٦ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٥ رصف المباني ٣١١ .

(٥) أسرار العربيَّة ١٨٥ .

الشَّرط الثَّاني : ألَّا تدخل (إلَّا) على الخبر نحو : ما زيدٌ إلَّا منطلقٌ ، فعندها يُرفع الخبر لأنَّ نفي (ما) انتقض بـ (إلَّا) فأصبح الكلام مثبتًا لا منفيًّا فزال شبهها بـ (ليس) ، ومنه قول الله تعالى :

﴿ قَالُوا مَا أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [يس : ١٥] .

فالنَّفي في الآية الكريمة انتقض بدخول (إلَّا) على الخبر (بشر) ، فصار المعنى والله أعلم : أنتم بشرٌ مثلنا [(١)] .

الشَّرط الثَّالث : ألَّا يقترن اسمها بـ (إنْ) الكافَّة الزَّائدة الَّتي تُزاد لتقوية الكلام وتوكيده ؛ نحو : ما إنْ أنت قائمٌ ، فإن اقترن بها بطل عملها لسببين : أحدهما : لأنَّها إنَّما عملت حملًا على (ليس) و (ليس) لا يقترن اسمها بـ (إن) ، والآخر : لشبه (إنْ) الزَّائدة بـ (إنْ) النَّافية فكأنَّه دخل نفيٌ على نفيٍ فصار إيجابًا [(٢)] .

أمَّا (ليس) فتعمل سواءٌ تقدَّم خبرها أم لم يتقدَّم ، وسواءٌ انتقض النَّفي بـ (إلَّا) أم لم ينتقض لأنَّها أصلٌ بنفسها في العمل وليست محمولةٌ على شيء ، فهي أشدُّ تمكُّنًا في بابها من (ما) ، فيجوز نحو : ليس زيدٌ قائمًا ، وليس قائمًا زيدٌ ، وليس زيدٌ إلَّا قائمًا [(٣)] .

وفي بيت الشَّاهد قدَّم الفرزدق خبر (ما) على اسمها ، وكان القياس ألَّا يُعملها فيقول : وإذ ما مثلُهم بشرُ ، إلَّا أنَّه نصب الخبر (مثلهم) فقال : وإذ ما مثلَهم بشرُ ، والفرزدق تميميٌّ لا يُعمل (ما) مع تأخُّر خبرها فكيف يُعمله مقدَّمًا ؟ من أجل ذلك اختلف العلماء في تخريج البيت وتأويله :

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٩ ؛ تفسير الرَّازي ٢٦ / ٢٦١ ؛ اللُّباب في علوم الكتاب ١٦ / ١٨٥ ؛ المقاصد الشَّافية ٣ / ٣٧٨ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩ ؛ المقتضب ٤ / ١٨٩ ؛ الأصول ١ / ٩٢ – ٩٣ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٦٠ – ١٦١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٢٣ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ١١٠ – ١١١ ؛ علل النَّحو ٢٥٧ ؛ منازل الحروف ٣٦ – ٣٧ ؛ الفوائد والقواعد ٢٢٥ – ٢٢٦ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٨٩ – ٩٠ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٣٦١ ، ٣٦٣ ؛ أسرار العربيَّة ١٢٠ – ١٢١ ؛ كشف المشكل ١ / ٣٤٥ ؛ البديع ١ / ٥٦٨ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٥ – ١٧٦ ؛ الفصول الخمسون ٢٠٨ ؛ توجيه اللُّمع ١٤٦ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ ؛ المقرَّب ١ / ١٠٢ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٣١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ١٠٣ – ١٠٤ ؛ رصف المباني ٣١١ ؛ الكنَّاش ١ / ٢١٢ ؛ جواهر الأدب ٤٩٠ – ٤٩٢ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١١٩٧ – ١٢٠٠ ؛ الجنى الدَّاني ٢١٠ ، ٣٢٣ – ٣٢٤ ؛ أوضح المسالك ١ / ٢٦٧ ، ٢٦٩ ؛ تعليق الفرائد ٣ / ٢٤١ – ٢٤٢ ؛ المقاصد النَّحويَّة ٢ / ٦٤٠ ؛ شرح شذور الذَّهب للجوجريِّ ١ / ٣٧٨ ؛ التَّصريح ١ / ٢٦١ – ٢٦٤ ؛ الهمع ١ / ٤٤٨ – ٤٥٠ .

(٣) انظر : الجمل للزجَّاجيِّ ١٦١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٢٣ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٩٠ ؛ كشف المشكل ١ / ٣٤٦ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٨ .

- فذهب سيبويه ووافقه ابن ولّاد والنحّاس والفارسيُّ ــ في رأيٍ له ــ وابن السّيرافيّ والأعلم [١] إلى أنَّ (مثلَهم) خبر (ما) ومنتصبٌ بها في ضرورة الشّعر ، وهو نادرٌ " لا يكاد يُعرف " [٢] ، وقد حاول الفارسيُّ أن يلتمس له وجهًا فلم يجد سوى قياس (ما) على (ليس) لشبهها بها من وجهين : نفي الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، فإذا انتفى أحد الوجهين بطل عملها ، وتقدُّم الخبر لا ينفي أيًّا من هذين الوجهين وإن كان فيه اتِّساعٌ ، فمعنى النَّفي باقٍ في الجملة ، ودخول (ما) على المبتدأ والخبر لا زال قائمًا وإن تغيَّر التَّرتيب ، فبقي الشَّبه بـ (ليس) قائمًا [٣] .

- وذهب المازنيُّ [٤] والمبرِّد والسِّيرافيُّ ــ في رأيٍ له ــ ووافقهم جماعةٌ [٥] إلى تقدير الخبر محذوفًا وهو : (في الوجود) أو (في الدُّنيا) ، ومحلُّ الخبر مرفوعٌ و (ما) في البيت لم تعمل شيئًا على لغة الشَّاعر التَّميميِّ ، و (مثلهم) نُصبت على الحال لأنَّها متقدِّمةٌ على صاحبها (بشر) فلا تُعرب صفةً ، لأنَّها لمَّا تقدَّمت على صاحبها امتنع عدُّها صفةً ، لأنَّ الصِّفة لا تتقدَّم على موصوفها ، فتعيَّن نصبها على الحال [٦] ، ولكون صاحب الحال نكرةً حُكم على هذه الصُّورة بالضَّعف [٧] ، كقول كثيِّر عزَّة :

لِميَّة موحشًا طللُ يلوح كأنَّه خِلل [٨]

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٩ ؛ الانتصار ٥٦ ؛ شرح أبيات سيبويه ٦٧ ؛ المسائل المشكلة ٢٤٢ ؛ شرح أبيات سيبويه ١ / ١١٤ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٨٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٩ .

(٣) انظر : المسائل المشكلة ٢٤٢ .

(٤) نسب له هذا الرَّأي الزجَّاجيُّ في مجالس العلماء ١ / ٩٠ .

(٥) انظر : المقتضب ٤ / ١٩١ – ١٩٢ ٩٠ ؛ شرح الكتاب ١ / ٣٢٩ ، وممَّن وافقهم : سلمة بن مسلم في الإبانة ٢ / ٢٤٠ ، والبطليوسيُّ في الحُلل في شرح أبيات الجمل ١٥٩ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٣٦٢ – ٣٦٣ ، والأنباريُّ في أسرار العربيَّة ١٢١ ، والعكبريُّ في المتَّبع ١ / ٢٧٣ ، والخوارزميُّ – في رأيٍ له – ١ / ٥٢٣ ؛ وابن معطٍ في الفصول الخمسون ٢٠٨ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ١٤٦ ؛ والشَّيخ خالد الأزهريُّ في شرح العوامل المائة ١٨١ ، إلَّا أنَّه قدَّر الخبر بـ (حاصل) والتَّقدير : (إذ ما بشرٌ حاصلًا حال كونه مشابهًا لهم) .

(٦) انظر : اللُّمع ٦٢ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٧٤١ ؛ أوضح المسالك ٢ / ٢٦٥ ؛ اللَّمحة في شرح المُلحة ١ / ٣٨٧ .

(٧) انظر : الكتاب ١ / ٢٧٦ ؛ المقتضب ٤ / ١٩١ ؛ ١٩٢ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٥١٦ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢ / ٣٢٣ ؛ المرتجل ١٦٦ – ١٦٧ ؛ التَّصريح ١ / ٥٨٤ .

(٨) ديوانه ٥٠٦ ، والبيت من بحر مجزوء الوافر ، الخِلَل : جمع خلَّة ، وهي بطانةٌ تُغشى بها أجفان السُّيوف .

– انظر : لسان العرب ١١ / ٢٢٠ ، مادَّة : (خ ل ل) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٧٦ ، وابن بابشاذ في شرح المقدِّمة المُحسبة ٢ / ٣٢٣ ، والأنباريِّ في أسرار العربيَّة ١٢١ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ١ / ٤٤٣ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ١ / ١٨٤ ، وابن هشامٍ في المغني ٢٦٥ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٥٨٤ .

فأصل الكلام عندهم : طللٌ موحشٌ ، فلمَّا تقدَّمت الصِّفة نُصبت على الحال [١] .

فيكون تقدير البيت على هذا : ما في الدُّنيا مثلَهم بشرٌ ، و (مثل) مبهمةٌ وإضافتها لا تفيد تعريفًا [٢] فصحَّ وقوعها حالًا ، والعامل في الحال الخبر المحذوف لذا قدَّروه مقدَّمًا لأنَّه لا يجوز تقدُّم الحال على عامله الظَّرف [٣] .

والرَّد على رأيهم من أربعة أوجهٍ :

الأوَّل : أنَّ حذف الخبر من غير أن يدلَّ عليه دليلٌ لا يجوز ويؤدّي إلى اللَّبس [٤] .

الثَّاني : أنَّ حذف خبر (ليس) غير معهودٍ ، فحذفه فيما شُبِّه بـ (ليس) أبعد [٥] .

الثَّالث : أنَّ الحال فضلةٌ وحقُّ الكلام أن يتمَّ من دونه و (مثلهم) في البيت لا يتمُّ الكلام بدونه فانتفت عنه الحاليَّة [٦].

الرَّابع : أن حذف عامل الحال إذا كان ظرفًا ممتنعٌ [٧] .

- وأجاز السِّيرافيُّ ــ في رأيٍ آخر له ــ ووافقه الأنباريُّ والعكبريُّ وابن الخبَّاز ــ في رأيٍ له ــ [٨] أن يكون (مثلهم) منصوبٌ على الظَّرفيَّة ، والمعنى : ما بشرٌ في مكان مثل مكانهم ، حُذف الموصوف (مكان) وأُنيبت الصِّفة (مثل) منابه ، ثمَّ حُذف المضاف (مكان) الثَّاني وأُنيب المضاف إليه الضَّمير منابه ، فوقع (مثلهم) موقع الظَّرف ، والظَّرف يصحُّ أن يتقدَّم وأن يتأخَّر .

وقد عارض ابن هشام هذا الرَّأي لأنَّ الصِّفة لا بدَّ أن تختصَّ بجنس الموصوف حتَّى تنوب عنه ، فيجوز : رأيت كاتبًا لأنَّ الكتابة تختصُّ بجنس البشر ، فوقع الموصوف (كاتبًا) موقع الصِّفة (رجلًا) ، بينما يمتنع : رأيت

---

(١) انظر : المحلَّى ٤٩ ؛ المرتجل ١٦٦ ؛ أسرار العربيَّة ١٢١ ؛ شرح قطر الندى لابن هشامٍ ٢٣٦ – ٢٣٧ .

(٢) انظر : المفصَّل ١١٦ – ١١٧ ، شرح المفصَّل ٢ / ٩٨ ؛ الإرشاد ٣٢٨ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٢١٨ – ٢١٩ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٨٨ ؛ التَّعليقة ١ / ٩٦ .

(٤) انظر : الانتصار ٥٦ ؛ شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ١ / ١١٣ .

(٥) انظر : التَّذييل والتكميل ٤ / ٢٦٧ .

(٦) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ١ / ٣٧٣ .

(٧) انظر : التَّعليقة ١ / ٩٦ ؛ الدرَّ المصون ٩ / ٤٠٦ ؛ المغني ٤٧٥ ؛ التَّصريح ١ / ٢٦٥ .

(٨) انظر : شرح الكتاب ١ / ٣٢٩ – ٣٣٠ ؛ أسرار العربيَّة ١٢١ ؛ المتَّبع ١ / ٢٧٣ ، إلَّا أنَّه قدَّره (إذ هم في زمان ما في مثل حالهم بشر) ؛ توجيه اللُّمع ١٤٦ .

طويلًا ؛ لأنَّ الطُّول لا يخصُّ جنسًا بعينه [١] ، فكذلك (مثل) لا تخصُّ الأمكنة فتنوب عنها .

- وأجاز ابن الخبَّاز ــ في رأيه الآخر ــ ووافقه جماعةٌ [٢] أن يكون (مثلَهم) خبرًا مرفوعًا محلًّا وبُني على الفتح لإبهامه وإضافته إلى مبنيٍّ اكتسب منه البناء ، فقد أُضيف (مثل) إلى الضَّمير الغائب المبنيِّ واكتسب البناء منه . وقد اعترض ابن مالكٍ على هذا الرَّأي بأنَّ (مثل) قد خالفت المبهمات [٣] في التَّثنية والجمع والتَّصغير والاشتاق ، فلم تبنَ عند إضافتها إلى مبنيٍّ كسائر المبهمات [٤] .

- وحمل السِّيرافيُّ ــ في رأيٍ آخر له ــ وجماعةٌ [٥] نصب الخبر وهو مقدَّمٌ على الخطأ وذلك بأن يكون الفرزدق قد سمع أهل الحجاز ينصبون خبر (ما) مؤخَّرًا فظنَّ أنَّهم ينصبونه مقدَّمًا ومؤخَّرًا إذ كان بنو تميمٍ لا يفرِّقون بين التَّقديم والتَّأخير في (ما) فاستعمل لهجتهم وأخطأ .

ورأيهم هذا ضعيفٌ لأنَّ الشَّاعر إذا جاز أن يغلط في لهجة غيره جاز أن يغلط في لهجته فتزول الثِّقة بكلامه[٦] .

- وروى الجرميُّ قول العرب (ما مسيءٌ مَنْ أعتب) [٧] بنصب (مسيئ) على أنَّها خبرٌ مقدَّمٌ لـ (ما) فتصير : (ما مسيئًا مَنْ أعتب) ، فيكون نصب الخبر مقدَّمًا لهجةً عن بعض العرب [٨] ، وقد أجاز هذا الوجه الخوارزميُّ

---

(١) انظر : تخليص الشَّواهد ٢٨٣ .

(٢) انظر : توجيه اللُّمع ١٤٦ ، وممَّن وافقه : ابن عصفورٍ في المقرَّب ١ / ١٠٢ ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣١٢ ، وأبو حيَّان في التَّذييل والتكميل ٤ / ٢٦٨ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ٤ / ١٢٢ ، وابن هشامٍ في تخليص الشَّواهد ٢٨٣ ، والنُّعمانيُّ في اللُّباب في علوم الكتاب ٧ / ٧٩ .

(٣) يُقصد بالمبهمات هنا : الأسماء المتوغِّلة في الإبهام فهي نكرات وإن أضيفت إلى معارف ؛ نحو : غير ، ودون ، وبين ، وشِبه ، وهي لا تقبل النَّعت ولا التَّعريف باللَّام ولا التَّثنية ولا الجمع ولا الاشتقاق .
– انظر : المفصَّل ١١٦ – ١١٧ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١٣٢ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٣ / ٢٦١ ؛ أوضح المسالك ٣ / ٧٤ .

(٤) انظر : شرح التَّسهيل ٣ / ٢٦٣ .

(٥) انظر : شرح الكتاب ١ / ٣٢٩ ، وممَّن وافقه : الفارسيُّ في المسائل المشكلة ١٠٤ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٣٦٣ ، والأنباريُّ في أسرار العربيَّة ١٢١ ، والعكبريُّ في اللُّباب ١ / ١٧٧ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ١٤٦ .

(٦) انظر : تخليص الشَّواهد ٢٨٣ .

(٧) يُضرب هذا المثل لمن يعتذر لصاحبه ويُخبر أنَّه سيُعتِب ، وقد رواه الميدانيُّ : (ما أساء من أعتب) .
– انظر : الكتاب ١ / ٥٩ ؛ المقتضب ٤ / ١٩٠ ؛ المخصَّص ٣ / ٣٨٨ ؛ الإبانة ٤ / ٢٥٦ ؛ مجمع الأمثال ٢ / ٢٨٨ ، رقم المثل : (٣٩٢٦) .

(٨) انظر : الإيضاح للفارسيِّ ١١١ ؛ المرتجل ١٧٦ ؛ أسرار العربيَّة ١٢١ ؛ اللُّباب ١ / ١٧٧ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٣٣ ؛ جواهر الأدب ٤٩٠ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١١٩٨ ؛ الجنى الدَّاني ٣٢٣ ؛ تعليق الفرائد ٣ / ٢٤٦ ؛ التَّصريح ١ / ٢٦٤ ؛ الهمع ١ / ٤٥٠ .

في رأيٍ له [١] .

وقد ضعَّفها أبو حيَّان لأنَّها لو كانت لهجةً ثابتةً عن العرب لما تكلَّف النَّحويُّون في توجيه البيت ، فدلَّ على ضعفها وعدم شهرتها [٢] .

وسواءٌ أكان تقديم الخبر منصوبًا لهجةً أم كان مخالفةً فإنَّ الشَّاعر لم ينظم بيته عليها لأجل المحافظة على الوزن أو القافية ؛ لتمكُّنه من الرَّفع دون أن يكسر وزنًا أو يخلَّ بقافيةٍ ، وقد خالف الفرزدق لهجته وتكلَّم بلهجةٍ أخرى مع أنَّ " العربيَّ لا يطاوعه لسانه أن ينطق بغير لغته " [٣] وما ذلك إلَّا لشيءٍ في نفسه دعاه إلى هذه المخالفة ، وقد أشار الأعلم إلى الفرق بين النَّصب والرَّفع ، فذكر أنَّ الرَّفع قد يُوهم بأنَّ (مثلهم) المبتدأ و (بشر) الخبر ، والنَّفي إنَّما يقع على الخبر [٤] فيكون المعنى على نفي البشريَّة ، ومع نفي البشريَّة عنهم وإثبات ضدِّها قد يُفهم المدح والذمُّ ، فالمدح على تشبيههم بالملائكة ، والذمُّ على تشبيههم بالشَّياطين ، فأراد الشَّاعر أن يُخلِّص المعنى من الاشتراك فنصب (مثلهم) ليتعيَّن خبرًا ، فيكون المعنى على نفي المماثلة لا على نفي البشريَّة [٥] .

وقد اعترض ابن هشامٍ بأنَّ السِّياق يعيِّن المعنى للمدح [٦] ، فالشَّاعر كان يمتدح الخليفة عمر بن عبد العزيز بعد أن تولَّى خلافة المدينة ويذكر أنَّ أهل المدينة ومَنْ بها من قريشٍ كانوا في عهد مروان بن الحكم جدِّ عمر بن عبد العزيز في نعمةٍ وخيرٍ وخصبٍ وسعَة حتَّى عُزل مروان فغادرهم الخير والرَّغد فلمَّا تولَّى الخليفة عمر عاد لهم الخير من جديد [٧] .

وبناءً على اعتراض ابن هشامٍ فإنَّ الشَّاعر لو رفع الخبر لن يُفهم معنى الذمِّ لأنَّ السِّياق يخلِّص المعنى للمدح ، إلَّا أنَّ الخبر لن يتميَّز عن المبتدأ لأنَّ كليهما مرفوعٌ ، وسيبقى البيت محتملًا لمعنيين : الأوَّل على نفي البشريَّة عنهم وتشبيههم بالملائكة ، والثَّاني على نفي مماثلة أحدٍ لهم في نعمتهم وفضلهم ، فلعلَّ هذا ما دعا الفرزدق إلى نصب (مثلهم) وهو أنَّه أراد نفي المماثلة عن قريشٍ ولم يُرد أن يمدحهم بأنَّهم ملائكة ، ولن يتحقَّق له ذلك إلَّا بتعيين الخبر وتمييزه عن المبتدأ ليُعلم

---

(١) انظر : التَّخمير ١ / ٥٢٣ .
(٢) انظر : التَّذييل والتَّكميل ٤ / ٢٦٦ .
(٣) التَّصريح ١ / ٢٦٥ .
(٤) انظر : الجمل للزجَّاجيِّ ١٠٦ – ١٠٧ ؛ أمالي ابن الحاجب ٢ / ٨٤٣ .
(٥) انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ١٨٧ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٨٥ – ٨٦ .
(٦) انظر : تخليص الشَّواهد ٢٨٣ .
(٧) انظر : خزانة الأدب ٤ / ١٣٩ – ١٤٠ .

أنَّه المنفيُّ دون غيره ، فوجد في لهجة الحجاز ما يُعينه على ذلك فلجأ إليها لتحقيق غرضه لا سيَّما أنَّه كان يمتدحهم أنفسهم مستخدمًا لهجتهم ، إلَّا أنَّه خالف لهجتهم بتقديمه للخبر منصوبًا ومع أنَّ هذا غير معهودٍ إلَّا أنَّه لم يُخالف مبدأ الضَّرائر ؛ فـ (ما) إنَّما عملت تشبيهًا لها بـ (ليس) و (ليس) تنصب خبرها مقدَّمًا ومؤخَّرًا ، فنصَب خبر (ما) مقدَّما مشبِّهًا غير الجائز بالجائز ، ولعلَّ ما دعاه إلى ذلك أنَّه أراد أن يقدِّم أشرف القسمين [1] فقدَّم ضمير قريشٍ المتَّصل بـ (مثل) على (بشر) ليُشاكله بتقديم الضَّمير أوَّل الشَّطر : (إذ هم قريشٌ) ويُقابل بين الإثبات فيها والنَّفي في الثَّانية (وإذ ما مثلَهم بشرُ) وفي هذه المشاكلة والمقابلة إيقاعٌ منتظمٌ يولِّد شعورًا بسطوة القبيلة ومكانتها في نفوس العرب .

ومن هنا يُعلم أنَّ من الشُّعراء مَنْ يستخدم لهجة غيره وينظم بها لبلوغ المعنى المراد الذي قد لا تؤدِّيه لهجته .

---

(١) انظر : روح المعاني ١٥ / ٤٣٩ .

الفصل بين المضاف والمضاف إليه :

قالت عمرة الخثعميَّة [١] :

هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخا له إذا خافَ يومًا نبْوةً فدعاهما [٢]

واستشهد سيبويه بهذا الشَّاهد على جواز الفصل في الشِّعر بين المضاف والمضاف إليه بالجارِّ والمجرور مع حكمه عليه بالقبح .

لأنَّ الإضافة هي : اسناد اسمٍ لآخرٍ وإنزال الثَّاني من الأوَّل منزلة التَّنوين أو ما يقوم مقامه _ نون الجمع والتَّثنية _ ولزوم الثَّاني لحالةٍ إعرابيةٍ واحدةٍ هي الجرُّ أبدًا ، ويسمَّى الأوَّل مضافًا والثَّاني مضافًا إليه [٣] .

والإضافة تنقسم إلى قسمين : معنويَّةٍ ، ولفظيَّةٍ .

فالإضافة المعنويَّة تسمَّى المحضة [٤] وهي التي يكتسب فيها الأوَّل التَّعريف إذا كان الثَّاني معرفةً ، نحو : غلام زيدٍ ، أو يكتسب التَّخصيص إذا كان الثَّاني نكرةً ، نحو : غلام رجلٍ ، وهي إمَّا أن تكون بمعنى (اللَّام) لتدلَّ على الاستحقاق ؛ في نحو : سرج الدَّابة ، أو لتدلَّ على المِلك ؛ في نحو : غلام زيدٍ ، وإمَّا أن تكون بمعنى (من) إذا كان

---

(١) شاعرة جاهليَّة من نساء بني خثعم الأدبيات المتحمِّسات ، وشعرها مقبولٌ ، ولها رثاءٌ في أخوين لها قُتلا في بعض الغزوات ، وقيل ابنين ، ولم تذكر التَّراجم تاريخ وفاتها .

– انظر : الدرَّ المنثور ١ / ٣٥٣ .

(٢) النَّوادر ٣٦٥ ؛ ديوان الحماسة ١ / ٥٣٧ ، والبيت من بحر الطَّويل ، النَّبوة : من نبا حدُّ السَّيف إذا لم يقطع .

– انظر : تاج العروس ٤٠ / ٩ ، مادَّة : (ن ب و) .

– وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ١ / ٩٢ ، وابن شقير في المحلَّى ٥٣ ، وابن جنِّي في الخصائص ٢ / ٤٠٧ ، والقيروانيِّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٧٨ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١٣١ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٣٠١ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٨٠ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ١ / ٢٨٠ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٨٤٣ .

(٣) انظر : رسالة الحدود ٦٩ ؛ شرح المُلحة للحريريِّ ٧٠ ؛ نتائج الفكر ١٦٩ ؛ اللُّباب ١ / ٣٨٧ ؛ التَّعليقة على المقرَّب ٣٠٨ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ٦٨٩ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشام ٤٢٠ ؛ التَّعريفات للجرجانيِّ ٢٨ ؛ التَّصريح ١ / ٦٧٣ ؛ الكليَّات ١٣٢ ؛ حاشية الخضريِّ ٢ / ٢ .

(٤) المحضة هي : الخالصة من نيَّة الانفصال ؛ فإضافتها حقيقيَّةٌ يُراد بها التَّخصيص أو التَّعريف ، لا لفظيَّةٌ مجازيَّةٌ يُراد بها التَّخفيف .

– انظر : الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ٦٩٠ .

المضاف إليه جنس المضاف ؛ نحو : خاتم فضَّةٍ [١] ، وزاد ابن الحاجب لهذه الإضافة معنًى ثالثًا هو معنى (في) إذا كان المضاف إليه ظرفًا ؛ نحو: ضربُ اليومِ [٢] .

ومن الإضافة المعنويَّة إضافة المصدر إلى فاعله نحو : أعجبني ضربُ زيدٍ عمرًا ؛ لأنَّ المصدر اكتسب التَّعريف من المضاف إليه المعرفة [٣] .

أمَّا الإضافة اللَّفظية فتسمَّى غير المحضة وهي الَّتي يكون المضاف فيها وصفًا مشتقًّا من الفعل بمعنى الحال أو الاستقبال مضافًا إلى معموله ، والوصف المراد هنا هو اسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصِّفة المشبَّهة باسم الفاعل أو صيغة المبالغة ، فهذه الأوصاف إذا أضيفت إلى ما تعمل فيه كانت إضافتها على نيَّة الانفصال ، ولم يكتسب المضاف منها تعريفًا ولا تخصيصًا ؛ إذ إنَّ : (ضاربُ زيدٍ) هو بمعنى : (ضاربٌ زيدًا) وزيدٌ في المثال الأوَّل مجرورٌ لفظًا إلَّا أنَّه مفعولٌ به في الحقيقة ، وقد أُضيف إليه عامله لغرضٍ لفظيٍّ هو إرادة التَّخفيف بحذف التَّنوين من المضاف ، والتَّنوين في (ضاربٍ) منويٌّ [٤] ؛ والدَّليل على أنَّ هذه الإضافة على نيَّة الانفصال قول الله تعالى :

﴿ هَدۡيَۢا بَٰلِغَ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥]

إذ وُصفت النَّكرة ﴿ هَدۡيَۢا ﴾ بوصفٍ أُضيف إلى معرفةٍ ﴿ ٱلۡكَعۡبَةِ ﴾ ولو اكتسب المضاف من المضاف إليه تعريفًا لما جاز أن تُوصف به النَّكرة لأنَّ النَّكرة لا تصفها معرفةٌ ، فالتَّقدير على ذلك _ والله تعالى أعلم _ : هديًا بالغًا الكعبةَ [٥] .

---

(١) انظر : الأصول ٢ / ٥ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٣١١ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٢٦٧ ؛ اللُّمع ٨٠ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٢٩٥ – ٢٩٦ ؛ الفوائد والقواعد ٣٥١ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣٣٢ ؛ شرح المُلحة للحريريِّ ٧٠ ؛ المفصَّل ١١٣ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٢٦٦ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٥٢٩ ؛ المرتجل ٢١٧ – ٢١٨ ؛ أسرار العربيَّة ٩٠٦ ؛ اللُّباب ١ / ٣٨٨ ؛ التَّوطئة ٢٤٩ ؛ لباب الإعراب للاسفراييني ١٢٠ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ٨٨٠ – ٨٨١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٢٧٢ ؛ التَّعليقة على المقرَّب ٣٠٨ ، ٣١١ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ٦٨٩ – ٦٩٠ .

(٢) انظر : الكافية لابن الحاجب ٢٨ ، ووافقه : ابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٠٣ – ٩٠٩ ، والشاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٤ / ٦ – ١١ ، وابن جماعةٍ في شرح الكافية ١٧٣ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ١ / ٦٧٥ .

(٣) انظر : ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٨٠٥ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ٦ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٢٦٩ ؛ المفصَّل ١٣٣ ؛ الفوائد والقواعد ٣٥٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣٣٢ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٥٣١ – ٥٣٣ ؛ أسرار العربيَّة ٢٠٧ ؛ التَّوطئة ٢٥٠ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩١٠ ؛ لباب الإعراب للاسفراييني ١٢٢ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ٨٩٤ – ٨٩٥ ؛ التَّعليقة على المقرَّب ٣٠٨ – ٣٠٩ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ٦٩٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٨٨ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٢٠٨ ؛ الفوائد والقواعد ٣٥٣ ؛ إعراب القرآن للأصبهاني ١٤٧ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٢٦٧ ؛ الكافية لابن الحاجب ٢٨ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩١١ .

فالمضاف والمضاف إليه كالشَّيء الواحد لذا لزم حذف التَّنوين ونوني التثنية والجمع من المضاف ؛ إذ كان التَّنوين دليل انقطاع الاسم وتمامه والإضافة دليل اتصالٍ فامتنع الجمع بينهما ، والنونَين في الجمع والمثنَّى يقابلان التَّنوين في الاسم المفرد فجريا مجراه في الحذف عند الإضافة [١] .

ومع قوَّة الاتِّصال بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة المعنويَّة إلَّا أنَّه قد ورد الفصل بينهما في الكلام العربيِّ الفصيح ، ولذلك عدَّة صورٍ :

الصُّورة الأولى : صورة الفصل بين المصدر المضاف وما أُضيف إليه بالمفعول أو الظَّرف ؛ فمن الفصل بالمفعول قراءة أبي عامرٍ قول الله تعالى :

﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ [الأنعام : ١٣٧]

فقد قرأها : (وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ المُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ) [٢] ببناء (زُيِّن) للمفعول ، و رفع (قتل) لنيابته عن الفاعل ، ونصب (أولادهم) مفعولًا بالمصدر (قتل) ، وخفض (شركائهم) لإضافة المصدر إليه ، ففصل بين المصدر وما أُضيف إليه بالمفعول [٣] .

ومن ذلك قول الشَّاعر :

فزججتُها بمزجَّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادة [٤]

---

(١) انظر : أسرار العربيَّة ٢٠٦ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٥٢٩ ؛ اللُّباب ٣ / ٣٨٧ ؛ البسيط ٢ / ٨٨٩ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ٦٩٠ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشام ٤٢٠ – ٤٢١ .

(٢) انظر : السَّبعة في القراءات ٢٧٠ ؛ معاني القراءات للأزهريِّ ١ / ٣٨٨ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٣ / ٤٠٩ ؛ المبسوط ٢٠٣ ؛ حجَّة القراءات لأبي زرعة ٢٧٣ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحَّاس ٢ / ٣٣ ؛ إعراب القرآن للأصبهانيِّ ١٢٥ ؛ المحرَّر الوجيز ٢ / ٣٤٩ ؛ كشف المشكلات للباقوليِّ ١ / ٤٣٢ – ٤٣٣ ؛ التِّبيان ١ / ٥٤١ .

(٤) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الكامل ، مزجَّة : الرُّمح القصير ، القلوص : النَّاقة الفتيَّة .

– انظر : لسان العرب ٢ / ٢٨٦ ، مادَّة : (ز ج ج) ٧ / ٨١ مادَّة : (ق ل ص) .

– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ١ / ٣٥٨ ، والزَّجاج في معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٩ ، وابن جنِّي في الخصائص ٢ / ٤٠٨ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١ / ١٣٣ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٨٣ ، وابن هشامٍ في تخليص الشَّواهد ١ / ٨٢ .

ففصل بين المصدر (زجَّ) وما أُضيف إليه (أبي مزادة) بالمفعول (القلوص) .

ومن الفصل بين المصدر وما أُضيف إليه بالظَّرف قولهم : (تركُ يومًا نفسِك وهواها سعيٌ لها في رداها) ففصل بين المصدر (ترك) وما أُضيف إليه (نفسِك) بالظَّرف (يوم) [١] .

الصُّورة الثَّانية : صورة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسَم ؛ ومنه قولهم : (إن الشاة لتجترُّ فتسمع صوتَ واللهِ رَبِّهَا) [٢] .

الصُّورة الثَّالثة : صورة الفصل بما هو أجنبيٌّ عن المضاف كالظَّرف والجارِّ والمجرور والفاعل والمفعول ؛ فمن الفصل بالظَّرف قول أبي حيَّة النُّميريِّ :

كَمَا خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٌّ يُقَارِبُ أَو يُزِيلُ [٣]

وقول عمرو بن قميئة :

لمَّا رَأَتْ ساتيدما استعبرت لله درُّ الْيَوْمَ مَنْ لامَها [٤]

ففصل بالظَّرف (يوم) بين المضاف في الشَّاهد الأوَّل (كفِّ) وما أُضيف إليه (يهودي) وبين (دَرِّ) في الشَّاهد الثَّاني والموصول الذي أُضيف إليه (مَنْ) .

---

(١) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٣ ؛ توضيح المقاصد ٢ / ٨٢٥ ؛ أوضح المسالك ٣ / ١٥٣ ؛ تمهيد القواعد ٧ / ٣٢٥٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٤ / ١٧٧ ؛ التَّصريح ١ / ٧٣٣ ؛ الهمع ٢ / ٥٢٣ .

(٢) انظر : الإنصاف ٢ / ٣٥٢ [م : ٦٠] ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٩٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٧٨ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٨٤٥ ؛ شرح شذور الذَّهب للجوجريِّ ٢ / ٥٢٢ ؛ الإرشاد ٣٤٠ ؛ الهمع ٢ / ٥٢٦ .

(٣) ديوانه ١٦٣ ، والبيت من بحر الوافر ، يقارب : يدنو ، يزيل : يفرِّق ويباعد .

- انظر : لسان العرب ١ / ٦٦٢ ، مادَّة : (ق ر ب) ١١ / ٣١٦ ، مادَّة : (ز ي ل) .

- وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٩١ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٣٧٧ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٢٧ ، والأنباريِّ في الإنصاف ٢ / ٣٥٣ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٢٨٩ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ١ / ٢٨٠ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٣ / ١٥٩ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٢٥ .

(٤) ديوانه ١٨٢، والبيت من بحر السَّريع ، ساتيدما : اسم جبل بالهند ، وسمي بذلك لأنَّه لا يمرُّ يومٌ إلَّا ويُسفك فيه دمٌ .

- انظر : معجم البلدان ٣ / ١٦٨ ؛ لسان العرب ١٤ / ٢٧١ ، مادَّة : (د م ي) .

- وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٩١ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٣٧٧ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٢٧ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١٣٠ ، والباقوليِّ في شرح اللُّمع ٥٢٩ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٣٠١ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٠٥ .

ومن الفصل بالجارِّ والمجرور قول ذي الرُّمَّة :

كأَنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بِنَا أواخرِ المَيس أصواتَ الفراريج [١]

ففصل بين المضاف (أصوات) في الشَّطر الأوَّل وما أُضيف إليه (أواخر) بمجرورين ؛ الأوَّل (من إيغالهنَّ) والثَّاني (بنا) .

ومن الفصل بالفاعل قول الأعشى :

أنجبَ أيامَ والداه به إذ نجَلاه فنعمَ ما نجلا [٢]

وأصل الكلام : أنجب والداه به أيَّام إذ نجلاه ، ففصل بين المضاف (أيَّام) وما أُضيف إليه (إذ نجلاه) بالفاعل (والداه) وبالجارِّ والمجرور (به)

ومن الفصل بالمفعول قول جرير :

تُسقي امتياحًا ندى المسواكَ ريقتِها كما تضمَّن ماءَ المزنةِ الرَّصفُ [٣]

فأصل الكلام : تُسقي ندى ريقتها المسواك ، ففصل بالمفعول (المسواك) بين المضاف (ندى) وما أُضيف إليه (ريقتها) .

---

(١) ديوانه ٤٢ ، والبيت من بحر البسيط ، الإيغال : السَّير السَّريع والشَّديد ، المَيس : شجر صلب ، الفراريج : فرخ الدَّجاجة .

– انظر : لسان العرب ١١/ ٧٣٣ ، مادَّة : (و غ ل) ٦ / ٢٢٥ مادَّة : (م ي س) والصِّحاح ١ / ٣٣٤ ، مادَّة : (ف ر ج) .

– وهو من شاهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٩٢ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٤٠٢ ، والباقوليِّ في شرح اللُّمع ٥٣٠ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٨٩ ، وأبي حيَّان في التَّذييل والتَّكميل ٥ / ٢٧٩ .

(٢) ديوانه ٢٣٥ ، والبيت من بحر المنسرح ، أنجب : ولَد نجيبًا ، نجل : وَلَد .

– انظر : لسان العرب ١ / ٧٤٨ ، مادَّة : (ن ج ب) ١١ / ٦٤٦ ، مادَّة : (ن ج ل) .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٩١ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٣ / ١٥٧ ، وبرهان الدِّين في إرشاد السَّالك ١ / ٥١٤ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٧٣٥ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٢٧ .

(٣) ديوانه ١ / ١٧١ ، والبيت من بحر البسيط ، امتياح : استاك بالمسواك ، الرَّصف : الحجارة المرصوفة بعضها إلى بعض .

– انظر : لسان العرب ٢ / ٦٠٩ ، مادَّة : (م ي ح) ٩ / ١٢٠ ، مادَّة : (ر ص ف) .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٨٩ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٣ / ١٥٧ ، والسلسيليِّ في شفاء العليل ٢ / ٧٢٥ ، والعينيِّ في المقاصد النَّحوية ٣ / ١٣٧٧ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٧٣٥ .

الصُّورة الرَّابعة : صورة الفصل بالنَّعت ؛ ومنه قول معاوية بن أبي سفيان ﷺ :

نجوتُ وقد بلَّ المراديُّ سيفَه من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ [١]

ففصل بين المضاف (ابن أبي) والمضاف إليه (طالب) بالصِّفة المضافة (شيخ الأباطح) .

الصُّورة الخامسة : صورة الفصل بالنِّداء ؛ ومنه قول الشَّاعر :

كأنَّ برذون أبا عصام زيدٍ حمار دق باللِّجام [٢]

فأصل الكلام : كأنَّ برذون زيدٍ يا أبا عصام حمارٌ ، ففصل بين المضاف (برذون) والمضاف إليه (زيد) بالنِّداء (أبا عصام) .

وقد اختلف النَّحويُّون في إجازة هذه الصُّور في النَّثر وفي الشِّعر ، فذهب سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [٣] إلى منع الفصل بين المتضايفين في الكلام مطلقًا ، وجواز الفصل بينهما مع قبحه في ضرورة الشِّعر بالظرف أو الجارِّ والمجرور فقط ، وعلَّلوا رفضهم هذا بأنَّ المتضايفين كالشَّيء الواحد فالمضاف إليه من تمام المضاف ويقع منه موقع التَّنوين في المفرد والنُّون في المثنَّى والجمع ويعاقبهما ، فكما لا يحسن الفصل بين التَّنوين والمنوَّن والاسم والنُّون لا يحسن الفصل بين المتضايفين في

---

(١) ديوانه ٥٤ ، البيت من بحر الطَّويل ، والمراديُّ هو عبدالرَّحمن بن ملجم قاتل علي بن أبي طالب ﷺ .
– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٩٠ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ١ / ٢٧٧ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٣ / ١٦٢ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٧٣٧ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٢٦ .

(٢) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الرَّجز ، برذون : الدَّابة من الخيل .
– انظر : لسان العرب ١٣ / ٥١ ، مادَّة : (ب ر ذ ن) .
– وهو من شواهد : ابن جنِّي في الخصائص ٢ / ٤٠٦ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٩٩٣ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ١ / ٢٨١ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٣ / ١٦٣ ، والعينيِّ في المقاصد النَّحوية ٣ / ١٣٨١ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٧٣٨ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٢٧ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٩٠ – ٩٢ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٤ / ٣٧٦ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٢٦ – ٢٢٧ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ٢ / ٣٣ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٤١ ، والفارسيُّ في الحجَّة ٣ / ٤١٢ ، والرمَّانيُّ في شرح الكتاب ٢ / ٤٣١ – ٤٣٢ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٢٨٧ – ٢٨٨ ، والثَّمانينيُّ في الفوائد والقواعد ٥٨٤ ، والجرجانيُّ في المقتصد ١ / ٦٥١ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ١٤٥ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ١٣٠ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٤٨٩ – ٤٩٠ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٥٢٩ – ٥٣٠ ، والخوارزميُّ في التَّخمير ٢ / ٥٠ – ٥٢ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٢ / ١٨٨ ، وابن الحاجب في الإيضاح ٤٢٢ والاسفراييُّ في لباب الإعراب ١٢٤ – ١٢٥ ، وابن أبي الرَّبيع في البسيط ٢ / ٨٨٩ ، والكيشيُّ في الإرشاد ٣٣٩ ؛ ونقره كار في العباب ٢٦٨ .

سَعة الكلام " فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قبح الفصل بينهما " [١] أمَّا الظرف والمجرور بالحرف فأجازوا الفصل بهما (لأن الظَّرف والجارَّ والمجرور يتوسَّع بهما في الكلام توسُّعًا لا يكون لغيرهما) [٢] ومن ذلك أنَّهما إذا وقعا بين (إنَّ) ومنصوبها لم يؤثِّر ذلك في عملها ؛ وذلك في نحو : إنَّ في الدَّار زيدًا قائمٌ ، وإنَّ اليوم زيدًا قائمٌ فشُبِّه الفصل بهما بين المتضايفين بالفصل بهما بين العامل ومعموله في باب (إنَّ) وأخواتها [٣] ، كما أنَّ الظرف لازمٌ للكلام " لأنَّ الأحداث وغيرها لا تكون إلَّا في زمانٍ أو مكانٍ ، فكانت كالموجودة وإن لم تُذكر ، فكان ذكرها وعدمها سِيَّان ؛ فلذلك جاز إقحامهما " [٤] .

وأجاز القيروانيُّ والأنباريُّ والصفَّار والرَّضيُّ وابن الصَّائغ الفصل بينهما مطلقًا في الشِّعر مع منعه في سَعة الكلام[٥] .

وقد ضعَّف الفرَّاء والنحَّاس والسِّيرافيُّ [٦] قراءة ابن عامرٍ ــ آنفة الذِّكر ــ وكذلك الزَّمخشريُّ والصفَّار إلَّا أنَّهما التمسا لابن عامرٍ مخرجًا فرأيا أنَّ الذي حمله على هذه القراءة كتابة (شركائهم) في المصحف الشَّاميِّ بالياء فقرأها لذلك بالجرِّ [٧] ، ولو جرَّ (الأولاد) بإضافتها إلى المصدر (قتل) وجرَّ (الشُّركاء) بجعلهم نعتًا للأولاد لخرج عن هذا الارتكاب ؛ لأنَّ الأولاد شركاء للآباء في الأموال [٨] .

وقد تصدَّى للدِّفاع عن قراءة ابن عامرٍ جماعةٌ منهم ابن مالكٍ وأبو حيَّان والسَّمين [٩] ، ودفاعهم كان من وجهين ،

---

(١) الخصائص ٢ / ٣٩٢ .

(٢) شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٠٥ ، وانظر : الإيضاح للفارسي ١١٦ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ١ / ٢١٩ ؛ شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٦ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٣٧٦ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٢ / ٣٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٤١ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٢ / ٤٣٢ .

(٤) شرح المفصَّل ٢ / ١٩٠ ، وانظر : الفوائد والقواعد ٥٨٤ ؛ المتَّبع ١ / ٢٧٨ .

(٥) انظر : ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٧٥ – ١٨٠ ؛ البيان ٣٤٢ – ٣٤٣ ؛ شرح الكتاب ٢ / ٥٤٧ – ٥٨١ (وقد جعل الفصل بالظَّرف والمجرور بالحرف مقيسًا في الشِّعر والفصل بما دونهما غير مقيسٍ فيه) ؛ شرح الكافية ١ / ٩٤٠ – ٩٤٢ ؛ اللَّمحة ١ / ٢٧٧ – ٢٨١ .

(٦) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٥٨ ؛ إعراب القرآن ٢ / ٣٣ ؛ شرح الكتاب ١ / ٢٤٢ .
– ووافقهم : الفارسيُّ في الحجَّة ٣ / ٤١٠ – ٤١٢ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٢٨٨ ، ومكِّي بن أبي طالب في المشكل ١ / ٢٧٢ ، والثَّمانينيُّ في الفوائد والقواعد ٥٨٥ ، والزَّمخشريُّ في الكشَّاف ٢ / ٧٠ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٥٣٠ ، وابن عطيَّة في المحرَّر الوجيز ٢ / ٣٥٠ ، والأنباريُّ في البيان ٣٤٣ ، والعكبريُّ في التِّبيان ١ / ٥٤١ ، والخوارزميُّ في التَّخمير ٢ / ٥٢ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٢ / ١٩٠ ، والاسفراييُّ في لباب الإعراب ١٢٥ ، ونقره كار في العباب ٢٧٠ .

(٧) انظر : الكشَّاف ٢ / ٧٠ ؛ شرح الكتاب ٢ / ٥٨٢ – ٥٨٣ .

(٨) انظر : الكشَّاف ٢ / ٧٠ .

(٩) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٧ – ٢٧٨ ؛ البحر المحيط ٤ / ٦٥٧ – ٦٥٨ ؛ الدرَّ المصون ٥ / ١٦١ – ١٧٧ .
– ووافقهم : ابن عصفورٍ في الضَّرائر ١٩٩ – ٢٠٠ ، والنُّعمانيُّ في اللُّباب في علوم الكتاب ٨ / ٤٤٨ – ٤٤٩ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٤ / ١٧٩ / ١٨١ .

أحدهما : إثبات تواتر قراءة أبن عامرٍ عن رسول الله ﷺ وإثبات عدالته وتحرِّيه للرِّواية فلا التفات إلى مَنْ قال إنَّه قرأها لأجل رسم المصحف فقط ، والآخر : الاستشهاد على الفصل بين المتضايفين من الكلام العربيِّ شعرًا ونثرًا .

ونصَّ ابن مالكٍ وأيَّده جماعةٌ من النَّحويين [١] على أنَّ من الفصل بين المتضايفين ما هو جائزٌ مقيسٌ في السَّعة ومنه ما هو خاصٌّ بالشِّعر ، فالجائز في السَّعة هو الفصل بين المصدر وما أُضيف إليه ، والفصل بالقسم [٢] لورود شواهد نثريَّةٍ عليهما ، وأمَّا الخاصُّ بالشِّعر فهو الفصل بأجنبيٍّ عن المضاف ، والفصل بالنَّعت ، وبالنِّداء [٣] .

وحجَّتهم في القياس على الفصل بين المصدر وما أُضيف إليه ثلاثة أمور :

الأوَّل : أنَّ الفاصل إمَّا أن يكون جارًّا ومجرورًا وإمَّا ظرفًا وإمَّا مفعولًا وهذه الفواصل فضلات لا يُعتدُّ بها .

الثَّاني : أنَّ هذه الفواصل إمَّا معمولةٌ بالمضاف وإمَّا متعلِّقةٌ به فليست بأجنبيَّةٍ عنه ، والعرب فصلوا في الشِّعر بالأجنبيِّ كثيرًا فاستحقَّ الفصل بغير الأجنبيِّ مزيَّةً تقتضي إجازته في غير الشِّعر .

الثَّالث : أنَّ هذه الفواصل متأخِّرةٌ في التَّقدير بينما المضاف إليه متقدِّمٌ في التَّقدير بمقتضى الفاعليَّة مع المفعوليَّة ، أو المفعوليَّة مع الظَّرفية [٤] .

فـ (عمرو) في نحو : أعجبني ضربُ عمرًا زيدٍ فضلةٌ لأنَّه مفعولٌ به ، وهو منصوبٌ بالمصدر وليس بأجنبيٍّ عنه ، ومع تقدُّمه لفظًا إلَّا أنَّه متأخِّرٌ رتبةً .

---

(١) انظر : شرح التَّسهيل ٣ / ٢٧٢ – ٢٧٧ ، وممَّن وافقه : ابن عصفور في ضرائر الشِّعر ١٩١ – ٢٠٠ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٢٨٩ – ٢٩٣ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٨٤٢ – ١٨٤٦ ، والمراديُّ في توضيح المقاصد ٢ / ٨٢٤ – ٨٣٣ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٣ / ١٥١ – ١٦٣ ، وابن عقيل في شرح الألفيَّة ٣ / ٨٢ – ٨٦ ، والسَّلسيليُّ في شفاء العليل ٢ / ٧٢٤ – ٧٢٨ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٥٢٣ – ٥٢٩ ، والخضريُّ في حاشيته ٢ / ١٩ ، ومحمَّد سليم في موارد البصائر ٤١٤ – ٤١٧ .

وقد نسب الرمَّاني في شرح الكتاب ٢ / ٤٣٢ إلى الأخفش جواز الفصل بين المصدر وما أُضيف إليه بالمفعول ، ولم أجد ذلك في كتابيه (معاني القرآن ، والقوافي) ، بل إنَّ الأخفش في معاني القرآن ٢ / ٤١٠ منع الفصل بين المضاف والمضاف إليه في الإضافة اللَّفظة فمن باب أولى عنده منعها في الإضافة المعنويَّة والله تعالى أعلم .

(٢) راجع : الصُّورة الأولى والثَّانية صفحة (٧٩–٨٠) من البحث .

(٣) راجع : الصُّورة الثَّالثة والرَّابعة والخامسة صفحة (٨٠–٨٢) من البحث .

(٤) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالك ٣ / ٢٧٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٤ / ١٧٨ .

أمَّا القسَم فقد كثر وروده في الكلام للتَّأكيد وإن كان زائدًا على أصل معنى الكلام ؛ ولذا عُدَّ كالجملة المُعترضة فجاز الفصل به في السَّعة [١] .

أمَّا ابن جنِّي والشَّاطبيُّ فذهبا إلى جواز الفصل بين المتضايفين في الشِّعر مطلقًا ، وقبلا الفصل بين المصدر وما أضيف إليه بالمفعول به لورود القراءة عليه بل وصفها الشَّاطبيُّ بأنَّها في أعلى درجات الفصاحة ، إلَّا أنَّهما منعا القياس عليها [٢] ؛ لأنَّ المُعتمد في القياس ما ذاع على الألسنة في سَعة الكلام وبلغ من الكثرة ما يجعله الأصل في كلام العرب ، أمَّا ما لم يبلغ الكثرة وورد عمَّن يوثق بفصاحته فيُقبل منه ذلك ويُحسن الظنُّ به لكن لا يُقاس عليه [٣] .

والرَّأيان الأخيران [٤] هما المقبولان لتقويتهما وقبولهما قراءةً متواترةً وردت ممَّن يوثق بفصاحته (والقراءة سنَّةٌ متَّبعةٌ يأخذها الآخِر عن الأوَّل) [٥] (ويلزم قبولها والمصِير إليها) [٦] ، وهذا الشَّاهد يكفي حجَّةً في الجواز ، إلَّا أنَّ رأي ابن جنِّي والشَّاطبيِّ أرجح من رأي ابن مالكٍ لأنَّهما قصرا الجواز على السَّماع بينما فتح ابن مالكٍ باب القياس (والمعتمد في القياس عند واضعيه الأوَّلين إنَّما هو اتِّباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه) [٧] وما دام الفصل بين المتضايفين لم يكثر على ألسنة العرب وكان الشَّائع المطَّرد في كلامهم عدم الفصل فلا يُقاس على الفصل .

وبالعودة إلى بيت الشَّاهد فإنَّه ممَّا يختصُّ بالشِّعر لكون الفاصل أجنبيًا عن المضاف ، وهذا البيت ورد ضمن أبيات رثاءٍ رثت فيها الشَّاعرة ابنيها اللَّذين قُتلا معًا في الحرب ، فاستهلَّت قصيدتها بإظهار التَّفجُّع عليهما [٨] ثمَّ امتدحتهما بصفات الأبطال فوصفتهما بأنَّهما ينصران مَنْ لا ناصر له في أوقات الشَّدائد والكروب ، وأنَّ المستغيث يستغيث بهما على نبوات الدَّهر أو إذا خشي أن ينبو عن مقاومة عدوِّه لعلمه بشدَّة بأسهما وتمكُّنهما [٩] ، وقد عبَّرت الشَّاعرة عن هذا

---

(١) انظر : شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ٩٤٠ ؛ المقاصد الشَّافية ٤ / ١٨٣ .

(٢) انظر : الخصائص ٢ / ٤٠٦ – ٤٠٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٤ / ١٨١ – ١٨٢ .

(٣) انظر : الخصائص ٢ / ٢٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٤ / ١٧٣ – ١٨٢ .

(٤) وهما رأي ابن مالكٍ ورأي ابن جنِّي والشَّاطبيِّ .

(٥) النَّشر ١ / ٣٥ .

(٦) النَّشر ١ / ١١ .

(٧) المقاصد الشَّافية ٤ / ١٨٠ .

(٨) مطلع القصيدة :

لقد زعموا أنِّي جزعت عليهما وهل جزعٌ أن قلت : وا بأباهما

(٩) انظر : شرح ديوان الحماسة للمرزوقيِّ ٧٥٩ .

المعنى بقولها : (هما أخوا _ في الحرب _ مَنْ لا أخا له) ، فحذفت النُّون من (أخوان) للإضافة ثمَّ فصلت بالجارِّ والمجرور (في الحرب) وهذا الفصل له دلالةٌ لفظيَّةٌ ودلالةٌ معنويَّةٌ ؛ فأمَّا دلالته اللَّفظيَّة فتكمن في أنَّ صلة الموصول المضاف إليه (مَنْ) هي (لا) الَّتي لنفي الجنس مع اسمها (أخا له) ، و (أخا) مؤذنٌ بالإضافة لإعرابه ونصبه بالألف ، ولو كان مفردًا لبُني ولقالت : لا أخَ له ، والمضاف إليه هاء الغيبة في (له) لأنَّ اللَّام زائدةٌ لتأكيد معنى الإضافة [١] وأمَّا خبر الاسم فمحذوفٌ تقديره : لا أخاه موجودٌ في الحرب ، وقد تقدَّم المتعلِّق بالخبر المحذوف ليُؤذن بالمحذوف ويوطِّئ له ويدلَّ عليه [٢] ، وأمَّا دلالة الفصل المعنويَّة ففي تخصيص الأخوَّة بزمن الحرب [٣] مع كون الحرب من النَّوازل التي ينشغل فيها كلٌّ بنفسه فدلَّ ذلك على عموم الأخوَّة ؛ إذ ما دام هذا شأنهما في الحروب ومواطن الشِّدَّة فإنَّ أخوَّتهما ونصرتهما فيما دون الحرب أولى وآكد وألزم ، وقد اكتفت الشَّاعرة بذكر الحرب وتركت ما دونه (لأنَّ في تقديم أعلاهما ثم الإرداف بأدناهما نوعًا من التِّكرار ؛ إذ يلزم من حصول الأبلغ حصول الأدنى فذكره بعده غير مفيدٍ) [٤] ، كما أنَّ الذِّهن سينساق إلى ذلك المعنى مع نهاية البيت .

وقد عبَّرت الشَّاعرة بالأخوَّة عن معنى النُّصرة وهي أعمُّ من النُّصرة ؛ لأنَّ من مقتضياتها النُّصرة والإعانة والحماية والنُّصح والقرب وغيرها ، أمَّا النُّصرة فلا تكون إلَّا في الإعانة على الأعداء والخصوم والمنازعات [٥] فكان تعبيرها بالأخوَّة أبلغ .

وقد كثر المدُّ في كلمات القصيدة ؛ إذ بلغ عددها في هذا البيت فقط تسع مدَّات وهذا يبيِّن مدى تفجُّعها وشدَّة توجُّعها ويدلُّ على رغبتها في التَّنفيس عن ألمها بمدِّ الصَّوت [٦] ، فأتت أبياتها متناسبةً مع ألمها ومعبِّرةً عن مصابها الجلل في فقد ابنيها ، وأتى تركيبها للبيت على هذا الوجه المُخالف دالًّا على معانٍ دقيقةٍ ما كانت لتظهر لو جاء البيت على القياس ، وهو بهذه المعاني المتكشِّفة عنه أبعد ما يكون عن القبح الذي رآه النَّحويُّون .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٤٥ – ٣٤٦ ؛ اللَّامات ١٠٠ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١٠٠ ، ١٠٣ .

(٢) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ٤٢١ .

(٣) انظر : مفتاح العلوم ٢١٩ ؛ الإيضاح للقزوينيِّ ١٠٦ ؛ معاني النَّحو ١ / ١٤٢ – ١٤٣ .

(٤) الانتصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف ١ / ٨ .

(٥) انظر : الفروق ١ / ١٨٩ ؛ الأمثال في القرآن ٣٣ .

(٦) ولذلك استخدم العرب في النُّدبة حرف الألف .

– انظر : أسرار العربيَّة ١٨٣ ؛ اللُّباب ١ / ٣٤٢ .

الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب :

قال العبَّاس بن مرداس [١] :

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلًا [٢]

استشهد به سيبويه على الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب قليلًا في الشِّعر ، مع الحكم عليه بالقبح في الكلام [٣] .

وجملة التَّمييز تحتوي على مميَّز ومميِّز ؛ فالمميَّز لفظٌ مبهمٌ يحتمل أجناسًا كثيرةً ويفتقر إلى تبيينٍ وتفسير ، والمميِّز هو اسم الجنس المفسِّر والمبيِّن لذلك اللَّفظ ، ويُطلق عليه مجازًا (تمييز) لأنَّ التَّمييز : مصدر (ميَّز) إذا خلَّص شيئًا من شيءٍ ، وفرَّق بين مشتبهين [٤] ، وهو من باب إطلاق المصدر على اسم الفاعل [٥] .

فلو قال قائلٌ : (عندي عشرون) ولم يميِّز لفظ (عشرون) لاحتمل أن يكون من أجناسٍ شتَّى ؛ كالدَّراهم والدَّنانير والثِّياب والغلمان ، فإذا قال : (درهمًا) أزال ذلك الاحتمال وأخلص (العشرين) للجنس الَّذي هو لها ، فغرض التَّمييز رفع الإبهام وإزالة اللَّبس الواقع في الألفاظ وتخليص الأجناس بعضها من بعضٍ [٦] .

وشرط التَّمييز أن يكون اسم جنسٍ نكرةً مقدَّرًا بـ (من) [٧] ؛ فأمَّا شرط كونه اسم جنسٍ فلأن الغرض منه بيان

---

(١) هو : أبو الفضل العبَّاس بن مرداس بن أبي عامرٍ السُّلميِّ ، كان فارسًا في الجاهليَّة ، وفد على رسول الله ﷺ وأسلم قبل فتح مكَّة وشهد مع رسول الله ﷺ فتح مكَّة وحُنين ، وله أشعارٌ حسان في يوم حُنين ، وهو من المؤلَّفة قلوبهم ، وروى عن الرَّسول ﷺ بعض الأحاديث .

– انظر : الطَّبقات الكبر ٤ / ٢٠٥ – ٢٠٧ ؛ معجم الشُّعراء ٢٦٢ – ٢٦٣ ؛ الاستيعاب ٢ / ٨١٧ – ٨٢٠ .

(٢) ديوانه ١٢٧ ، والبيت من بحر المتقارب .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٢ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٥٥ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣١٦ ، والفارسيِّ في الإيضاح ٢٢٤ ، وابن عصفورٍ في الضَّرائر ٢٠٣ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٤ / ١٧٠٦ ، وابن هشامٍ في المغني ٧٤٥ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٣٤٩ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٢ .

(٤) انظر : لسان العرب ٥ / ٤١٢ – ٤١٣ ، مادَّة : (م ي ز) .

(٥) انظر : الإيضاح للفارسيِّ ٢٠٣ ؛ الفوائد والقواعد ٣٠٤ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ٧٦ ؛ المرتجل ١٣٣ ؛ المتَّبع ١ / ٣٤٧ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٨ ؛ المقتضب ٣ / ٣٢ ؛ اللُّمع ٦٤ ؛ الفوائد والقواعد ٣٠٤ ؛ المفصَّل ٩٣ ؛ المرتجل ١٣٣ ؛ كشف المشكل ١ / ٤٨٤ ؛ البديع ١ / ٢٠٣ ؛ اللُّباب ١ / ٢٩٦ ؛ توجيه اللُّمع ٢٠٨ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٣٦ ؛ أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠٣ [م : ٨٣] ؛ التَّعريفات ٦٦ ؛ الحدود للأبَّذيِّ ٤٧٦ .

(٧) تقدَّر (من) في تمييز الأعداد والمقادير وما حُمل عليها نحو : لي عشرون من الدَّراهم ، وما في السَّماء قدر راحةٍ من السَّحاب ، ولله درُّه من رجلٍ ، ولا تقدَّر في تمييز الفعل و (أفعل) التَّفضيل .

– انظر : توجيه اللُّمع ٢١٢ .

جنس المميَّز المبهم ، وأمَّا شرط كونه نكرةً فلأنَّ النَّكرة أخفُّ من المعرفة وبها يتمُّ الغرض من الاسم وهو بيان نوع المميَّز المبهم فاكتُفي بها عن المعرفة ، وإنَّما قُدِّر بـ (من) لأنَّ من معانيها [١] بيان الجنس ، فناسب دخولها على الأجناس[٢] .

والتَّمييز يأتي بعد الجمل لإزالة الإبهام الواقع فيها وذلك كما في نحو : طاب زيدٌ نفسًا ، وتصبَّب عرقًا ، وتفقَّأ شحمًا ، فالإبهام في هذه الجمل حصل من إسناد الطِّيب والتصبُّب والتفقُّئ إلى زيدٍ ، إذ يحتمل طيب زيدٍ وتصبُّبه وتفقُّئه أجناسًا مختلفةً ، فجاء التَّمييز بعد تمام الجملة من الفعل والفاعل ليزيل هذا اللَّبس ويوضِّح المراد ، ومن هذا الضَّرب اسم الجنس الَّذي يأتي بعد (أفعل) التَّفضيل ؛ في نحو : زيدٌ أكمل النَّاس عقلًا ، وأكثرهم مالًا ، وأكرمهم رجلًا [٣].

وكما وقع التَّمييز بعد الجمل ليزيل الإبهام الواقع فيها وقع بعد ألفاظ الأعداد والمقادير وما حُمل عليهما ، فيأتي بعد الأعداد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين ؛ نحو : عندي أحد عشر درهمًا ، وعشرون غلامًا ، وتسعةٌ وتسعون ثوبًا .

ويأتي بعد المقادير ، وهذه تشمل الممسوح والمكيل والموزون ؛ فمن الممسوح قولهم : ما في السماء قدر راحةٍ سحابًا، وما في الأرض قدر قبضةٍ نباتًا ، ومن المكيل قولهم : عندي قفيزان برًّا [٤] ، ومكوكٌ دقيقًا [٥] ، ومن الموزون قولهم : هذا

---

(١) ولـ (من) الجارَّة عدَّة معانٍ أخرى هي : ابتداء الغاية ، والتَّبعيض ، وبيان الجنس ، والتَّعليل ، والبدل ، والمجاوزة ، والانتهاء ، والغاية ، والاستعلاء ، وبمعنى الباء ، وفي ، وعن ، وربَّما ، وللقسم ، وزائدة لتوكيد العموم ، وللتَّنصيص على العموم .

– انظر : الجنى الدَّاني ٣٠٨ – ٣١٦ ؛ المغني ٤١٩ – ٤٢٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ١٠٥ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٨١ ، ٨٨ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٣١٦ ؛ المقتصد ٣ / ٦٩٢ – ٦٩٣ ؛ أسرار العربيَّة ١٥٣ ؛ كشف المشكل ١ / ٤٨٤ – ٤٨٦ ؛ البديع ١ / ٢٠٧ ، ٢٠٩ ؛ المتَّبع ١ / ٣٤٧ – ٣٤٨ ؛ توجيه اللُّمع ٢٠٩ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٣٦ – ٣٧ ؛ شرح التَّسهيل ٢ / ٣٧٩ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ٢٨٧ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشام ٣٣٤ .

(٣) انظر : الأصول ١ / ٢٢٢ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٧٧ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٢٠٣ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ٧٦ ؛ المقتصد ٣ / ٦٩١ ؛ البديع ١ / ٢٠٣ – ٢٠٤ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٩٩٩ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٣٦ ؛ التَّوطئة ٣١٤ ؛ أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠٣ [م : ٨٣٠] ؛ المقرَّب ١ / ١٦٣ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٢١ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ٢٧٩ .

(٤) القفيزان مثنَّى قفيز : وهو مكيالٌ يقدَّر بثمانية مكاكيك عند أهل العراق ، وهو من الأرض قدر مائةٍ وأربعٍ وأربعين ذراعًا .

– انظر : لسان العرب ٥ / ٣٩٥ ، مادَّة (ق ف ز) .

(٥) المكوك : مكيالٌ لأهل العراق ، وهو صاعٌ ونصفٌ .

– انظر : لسان العرب ١٠ / ٤٩١ ، مادَّة : (م ك ك) .

منَوان سمنًا [١] ، ورطلٌ عسلًا [٢] ، وأوقِيَّةٌ ذهبًا [٣] .

أمَّا المحمول عليهما فمثل : حسبك به فارسًا ، ولله درُّه شجاعًا ، وكفى به ناصرًا ، وعلى التَّمرة مثلها زبدًا ، فـ (فارسًا ، وشجاعًا ، وناصرًا ، وزبدًا) ليست بمقادير معلومةٍ ولكنَّها شُبِّهت بالمقادير لمَّا كانت تزيل الاحتمالات المبهمة فيما قبلها [٤] .

ويُشترط لنصب التَّمييز هنا تمام الاسم المفرد واستيفاؤه جميع ما يتمُّ به ، ليكون بذلك مفصولًا عمَّا بعده فيمتنع عن الإضافة إليه ، لأنَّ الاسم إذا لم يتمَّ صار في حكم النَّاقص المفتقر إلى مضافٍ إليه يكمله ، وتمام الاسم يحصل إمَّا بالتَّنوين الظَّاهر ؛ في نحو : هذا رطلٌ عسلًا ، أو التَّنوين المقدَّر على (أفعل) التَّفضيل ؛ في نحو : زيدٌ أكثر مالًا ، وعلى العدد المركَّب ؛ في نحو : عندي أحد عشر درهمًا ، أو نون التَّثنية ؛ في نحو : هذا منَوان سمنًا ، أو نون ألفاظ العقود ؛ في نحو : عندي عشرون درهمًا ، أو المضاف إلى الاسم ؛ في نحو : على التمرة مثلها زبدًا ، فإذا تمَّ الاسم بأحد هؤلاء انتصب اسم الجنس بعدها على التَّمييز [٥] .

ويجوز حذف نون التَّثنية والتَّنوين من المميَّز إذا كان من المقادير وإضافته إلى التَّمييز ؛ في نحو : عندي قفيزا برٍّ ، ومكوكُ دقيقٍ ، ومنَوا سمنٍ ، ورطلُ عسلٍ ، وأوقيَّةُ ذهبٍ ، كما يجوز حذف التَّنوين المقدَّر على (أفعل) التَّفضيل وإضافته

---

(١) المنوان مثنَّى المنا : وهو مكيالٌ يكيلون به السَّمن وغيره ، وقد يكون أوزانًا من الحديد .
– انظر : لسان العرب ١ / ٢٩٧ ، مادَّة : (م ن ي) .

(٢) الرَّطل : ميزانٌ يوزن به ويُكال ، ويقدَّر باثنتي عشرة أوقيَّة بأواقي العرب ، والأوقيَّة أربعون درهما ، فيكون الرَّطل أربع مائةٍ وثمانين درهمًا .
– انظر : لسان العرب ١١ / ٢٨٥ – ٢٨٦ ، مادَّة : (ر ط ل) .

(٣) الأوقِيَّة : زنة سبعة مثاقيلٍ ، وزنة أربعين درهمًا .
– انظر : لسان العرب ١٥ / ٤٠٤ ، مادَّة : (و ق ي) .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ١٠٦ ، ٨ – ٢٩٩ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٨٧ ، ٩٠ ، ٤٩٨ ، ٣ / ٣ – ٤ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٢١٢ – ٢١٣ ؛ اللُّمع ٦٤ – ٦٥ ؛ الفوائد والقواعد ٣٠٥ – ٣٠٧ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢ / ٣١٦ – ٣١٧ ؛ المقتصد ٣ / ٧٢٣ – ٧٢٥ ؛ المفصَّل ٩٤ ؛ أسرار العربيَّة ١٥٤ – ١٥٥ ؛ كشف المشكل ١ / ٤٨٦ – ٤٨٧ ؛ البديع ١ / ٢٠٣ – ٢٠٦ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٩٩٩ – ١٠٠٠ ؛ المتَّبع ١ / ٣٤٨ – ٣٤٩ ؛ توجيه اللُّمع ٢٠٩ – ٢١١ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٣٦ ؛ المقرَّب ١ / ١٦٤ ؛ شرح التَّسهيل ٣ / ٣٨٠ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٢٧ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ٢٨٥ .

(٥) انظر : الجمل ٢٩٤ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ٧٦ ؛ المقتصد ٣ / ٧٢٣ – ٧٢٥ ؛ المفصَّل ٩٤ ؛ كشف المشكل ١ / ٤٨٨ – ٤٩٠ ؛ البديع ١ / ٢١٠ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٩٩٩ – ١٠٠٠ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٣٨ ؛ التَّوطئة ٣١٥ ؛ المقرَّب ١ / ١٦٥ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٣٨٠ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٣٠ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ٢٨٦ .

إلى التَّمييز إذا لم يكن مميِّزه سببيًّا [١] ؛ نحو : زيدٌ أكرم رجلٍ ، فإن كان مميِّزه سببيًّا امتنع جرُّه بالإضافة ؛ نحو : زيدٌ أكثر مالًا [٢] ، وإنَّما جاز جرُّ التَّمييز بعد تجريد الاسم المبهم (المميَّز) من تمامه لأنَّ الإبهام كما يُرفع ويزول بنصب التَّمييز فإنه يزول أيضًا بجرِّه مضافًا إليه [٣] .

أمَّا إذا كان الاسم المميَّز تامًّا بالمضاف إليه فلا يجوز حذف المضاف إليه وإضافة التَّمييز إليه ، فلا يُقال : ما في السَّماء قدر سحابٍ ؛ لأنَّ الإبهام حصل من المضاف والمضاف إليه معًا (قدر راحة) والَّذي جاء التَّمييز ليفسِّره [٤] .

وكذلك الأعداد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين لا يجوز إضافتها إلى التَّمييز ، لأنَّ (النُّون) في ألفاظ العقود (عشرين) وأخواتها شبيهةٌ بنون الجمع [٥] فلا يجوز إضافة ألفاظ العقود إلى التَّمييز مع وجود هذه النُّون ، وأمَّا (أحد عشر) وأخواتها فامتنعت إضافتها إلى التَّمييز لأنَّ الاسم الثَّاني صار كـ (النون) في (عشرين) إذ لا يتمُّ الاسم إلَّا به ، ولأنَّ الاسم المركَّب أصله أن يكون بالتَّنوين ؛ نحو : خمسةٌ وعشرةٌ ، إلَّا أنَّ التَّنوين حُذف مع التَّركيب [٦] ومع حذفه فإنَّه ثابتٌ في التَّقدير " لأنَّ كلَّ تنوينٍ حُذف لغير اللَّام والإضافة فهو في تقدير الثُّبوت " [٧] .

وناصب التَّمييز هو مميِّزه وهو إمَّا فعلٌ وإمَّا مشبَّهٌ بالفعل وإمَّا مشبَّهٌ بالمشبَّه بالفعل ، فالفعل كما في قولهم : طاب زيدٌ نفسًا ، فإنَّ ناصب التَّمييز هو الفعل (طاب) ، والمشبَّه بالفعل هو : (أفعل) التَّفضيل ؛ وذلك كما في نحو : زيدٌ أكمل النَّاس عقلًا ، والمشبَّه بالمشبَّه بالفعل هو : الأعداد والمقادير ، فإنَّ العدد (عشرين) مثلًا مشبَّهٌ باسم الفاعل في

---

(١) علامة السببيِّ وقوعه فاعلًا بعد تصيير (أفعل) التَّفضيل فعلًا ؛ وذلك كما في نحو : زيدٌ أكثر مالًا ، فإنَّ لفظة (مالًا) يصحُّ أن تقع فاعلةً فيُقال : كثر مال زيدٍ .
– انظر : شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٣١٨ .

(٢) انظر : البديع ١ / ٢١٠ ؛ أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠٦ [م : ٨٣] ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٣٨١ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٣٠ .

(٣) انظر : المفصَّل ٩٤ ؛ التَّوطئة ٣١٥ ؛ الكنَّاش ١ / ١٩٠ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ٢٨٧ .

(٤) انظر : المفصَّل ٩٤ ؛ البديع ١ / ٢١٠ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٣٩ ؛ التَّوطئة ٣١٥ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٣٠ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ٢٨٦ .

(٥) تختلف هذه النُّون عن نون الجمع بأنَّها من أصل الكلمة فلا يجوز حذفها للإضافة .
– انظر : الكنَّاش ١ / ١٩٠ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ١٠٦ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ /٨٧ – ٨٨ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢ / ٣١٩ ؛ المفصَّل ٩٤ ؛ البديع ١ / ٢١٠ ؛ اللُّباب ١ / ٢٩٧ – ٢٩٨ ؛ التَّوطئة ٣١٥ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٣٨١ ؛ الكنَّاش ١ / ١٩٠ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ٢٨٦ .

(٧) الكنَّاش ١ / ٢٠٤ .

جمعه بالواو والنُّون ، وفي افتقاره إلى الاسم الَّذي بعده ؛ فنصب (عشرون) تمييزه كما نصب اسم الفاعل (ضاربون) مفعوله في نحو : هؤلاء ضاربون رجلًا ، وعملت الأعداد المركَّبة لشبهها بـ (عشرين) في كونها أعدادًا مبهمةً وفي امتناع إضافتها إلى تمييزها لأنَّ تنوينها مقدَّرٌ فيها ، وعملت الأسماء المنوَّنة والمثنَّاة والمضافة من المقادير لشبهها بالعدد (عشرين) أيضًا في إبهامها وفي كون تنوينها ونونها والاسم المضاف إليها منعها من إضافتها إلى تمييزها [١] .

وإنَّما انتصب التَّمييز لأنَّه أشبه المفعول به في كونه فضلةً وفي وقوعه بعد المشبَّه باسم الفاعل ، فكما انتصب ما بعد اسم الفاعل على المفعوليَّة انتصب ما بعد المشبَّه باسم الفاعل على التَّشبيه بالمفعوليَّة [٢] .

ولمَّا كان عمل العدد مشبَّهًا بالمشبَّه بالفعل لم يقوَ قوَّة الفعل ولا قوَّة المشبَّه به ، لذا عمل اسم الفاعل في مفعوله سواءٌ أكان نكرةً أم معرفةً ، وسواءٌ أ تقدَّم مفعوله عليه أم تأخَّر ، وسواءٌ أكان مفصولًا عنه بفاصلٍ أم متَّصلًا به ، وجاز فيه حذف النُّون وإضافته إلى معموله ؛ نحو : هؤلاء ضاربو زيدٍ ، أمَّا العدد فاسمٌ جامدٌ ضعيفٌ لذا لم يعمل إلَّا في النَّكرة المبهمة الضَّعيفة دون المعرفة ، ويلتزم معموله التَّأخير عنه ويمتنع تقديمه عليه إذ إنَّ (التفسير لا يتقدم المفسِّر) [٣] ، ولا يجوز إضافته إلى تمييزه ، كما لا يجوز الفصل بينه وبين مميِّزه بفاصلٍ في الكلام [٤] ، إلَّا أنَّه قد ورد في الشِّعر الفصل بين العدد وتمييزه بالجارِّ والمجرور ؛ في نحو قول عبد بني الحسحاس :

فأشهد عند اللَّه أن قد رأيتها وعشرون منها إصبعًا من ورائيا [٥]

ففصل الشَّاعر بين العدد (عشرون) وتمييزه (إصبعًا) بالجارِّ والمجرور (منها) ، ومثله قول جرير :

---

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٣٢ – ٣٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٩٣ ، ٤٩٨ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٢٠٣ ؛ الفوائد والقواعد ٣٠٥ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ٧٦ ؛ المرتجل ١٣٤ ؛ أسرار العربيَّة ١٥٣ – ١٥٥ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ١٠٠٠ ؛ اللُّباب ١ / ٢٩٧ – ٢٩٨ ؛ أمالي ابن الحاجب ١ / ٤٠٨ [م : ٨٣] ؛ شرح التَّسهيل ٢ / ٣١٨ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٢١ ، ١٦٣٠ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٢٧٢ –٢٧٣

(٢) انظر : علل النَّحو ٣٩٢ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ٢ / ٣١٩ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ٧٦ ؛ المرتجل ١٣٤ ؛ المتَّبع ١ / ٣٤٩ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٣٧ .

(٣) كشف المشكل ١ / ٤٩٣ .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٦٠ ؛ الفوائد والقواعد ٣٠٥ ، ٣٠٧ ؛ المرتجل ١٣٤ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٥ .

(٥) ديوانه ٢١ ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : السِّيرافيِّ في شرح الكتاب ٢ / ٤٩٠ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصل ٣ / ١٧٤ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٤٢ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٣٤٩ .

في خمس عشرة من جُمادى ليلةً لا أستطيع على الفراش رُقادي [١]

ففصل بين العدد (خمس عشرة) وتمييزه (ليلةً) بالجارِّ والمجرور (من جُمادى) ، وقد قصر سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [٢] جواز الفصل بين العدد وتمييزه على الشِّعر ، وعلَّل ابن مالكٍ امتناع الفصل بينهما في الكلام بأنَّ العدد مستطالٌ إمَّا بالتَّركيب إذا كان مركَّبًا وإمَّا بعلامة الجمع آخره إذا كان من ألفاظ العقود ، والتَّمييز بهذه الاستطالة يكون بعيدًا ، ولو فُصل بينهما بشيءٍ آخر لازداد البعد [٣] .

ولعلَّ هذا البعد هو ما دفع الشَّاعر في شاهد المسألة إلى ارتكاب الضَّرورة بالفصل بين العدد وتمييزه ، إذ طال عليه هجر محبوبته حتَّى بلغ الثَّلاثين عامًا ، ومع طول المدَّة فإنَّه لا زال يتذكَّرها كلَّما سمع حنين النَّاقة المتفجِّعة على ولدها أو كلَّما ناحت حمامةٌ ، يقول :

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلًا

يذكِّرنيك حنين العَجول ونوح الحمامة تدعو هديلا [٤]

فلمَّا طالت عليه مدَّة الهجر أطال اللفظ ففصل بالجارِّ والمجرور (للهجر) ثمَّ أتى بالتَّمييز (حول) ووصفه بالكامل ليؤكِّد طول المدَّة ، فعكس بزيادة ألفاظه حقيقة شعوره الدَّاخلي وإحساسه بطول العهد ، وطابق لفظه ذلك الشُّعور .

---

(١) ديوانه ٢ / ٥٠٧ ، والبيت من بحر الكامل .

– وهو من شواهد : المبرّد في المقتضب ٣ / ٥٦ ، والسِّيرافيِّ في شرح الكتاب ٢ / ٤٩٠ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٤٢ ، والسَّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٣٤٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٢ ، وممَّن وافقه : ثعلب في مجالسه ٨٤ [ج : ٩] ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٥٥ ، والفارسيُّ في الإيضاح للفارسيِّ ٢٢٤ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ٣٢٢ ، والقيروانيُّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٢٣٥ ، والجرجانيُّ في المقتصد ٣ / ٧٤٩ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٢٩٧ ، وابن أبي الأثير في البديع ٢ / ٧٠١ ، وابن الفخَّار في شرح الجمل ١ / ٤٦٠ ، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ٢٠٣ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٥٢٨ ، وأبو حيَّان في التَّذييل والتَّكميل ٩ / ٢٧٤ – ٢٧٥ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٣٠٠ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٣٤٩ .

(٣) انظر : شرح التَّسهيل ٢ / ٤١٩ .

(٤) ديوانه ١٢٧ .

الفصل بين كم ومجرورها :

قال أنس بن زنيم [١] :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخله قد وضعه [٢]

وقال الفرزدق :

كم فيهمُ ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ حكمٍ بأردية المكارم مُحتبي [٣]

وقال الشَّاعر :

كم في بني بكر بن سعدٍ سيِّدٍ ضخم الدَّسيعة ماجدٍ نفاعِ [٤]

استشهد سيبويه بهذه الأبيات على جواز الفصل بين (كم) ومجرورها بالجارِّ والمجرور في الشِّعر [٥] .

---

(١) هو : أنس بن زنيم الكنانيُّ الدائليُّ ، شاعرٌ مخضرم ، هجا الرَّسول ﷺ قبل إسلامه فأهدر دمه ، ثمَّ أسلم في عام الفتح ومدح الرَّسول ﷺ في قصيدةٍ فعفا عنه ، توفي سنة : (٦٠ هـ) .

– انظر : الوافي بالوفيَّات ٩ / ٢٣٩ – ٢٤٠ ؛ الإصابة في تمييز الصَّحابة ١ / ٢٧١ – ٢٧٣ ؛ الأعلام ٢ / ٢٤ .

(٢) خزانة الأدب ٦ / ٤٦٨ ، والبيت من بحر الرَّمل ، المقرف : من كانت أمُّه عربيَّةً وأبوه غير عربيٍّ ، فإن كان أبوه عربيًّا وأمُّه غير عربيَّةٍ فهو هجين ، وهذا اللَّفظ يُطلق أصلًا على الفرس ثم استعير للإنسان ، الكريم : كريم النَّسب من طرف الأمِّ والأب .

– انظر : تهذيب اللُّغة ١٣ / ٢٢٠ ، مادَّة : (ط ر ف) ؛ الصِّحاح ٤ / ١٤١٥ ، (باب الراء فصل القاف) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٦ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٦١ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣٢٠ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ١ / ١٠٦ ، والزجَّاجيِّ في الجمل ١٨٩ ، وابن خروفٍ في شرح الجمل ٢ / ٦٥٦ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٢ / ٤٢١ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٣٥٤ .

(٣) ديوانه ٣٤ ، برواية :

كم فيَّ من ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ حكمٍ بأردية المكارم محتبي

ولا شاهد في البيت على هذه الرِّواية ، وهو من بحر الكامل ، أغرّ : مشهور ، سوقة : خلاف الملِك ، أردية المكارم : الأفعال الكريمة الَّتي تظهر على الإنسان كظهور ردائه عليه ، مُحتبي : الحباء العطاء .

– انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ١ / ٣٤٨ ؛ لسان العرب ٥ / ١٥ ، مادَّة : (غ ر ر) ، ١٠ / ١٧٠ ، مادَّة (س و ق) ، ١٤ / ١٦٢ ، مادَّة : (ح ب ا) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٦ ، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ١٩٣ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٣٠٩ .

(٤) نُسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، وهو من بحر الكامل ، الدَّسيعة : العطيَّة .

– انظر : لسان العرب ٨ / ٨٥ ، مادَّة : (د س ع) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٦ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٦٢ ، والأنباريِّ في الإنصاف ١ / ٢٤٨ [م : ٤١] ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١ / ٢٢٦ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٤ / ١٧٠٩ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٦ .

و (كم) اسمٌ لعددٍ مبهم الجنس والمقدار [١] ، ودليل اسميَّتها عدَّة أمورٍ هي :

- وقوعها مبتدأةٌ وما بعدها خبرٌ ؛ نحو : كم غلامًا عندك ؟ فـ (كم) في موقع رفعٍ بالابتداء ، و (غلامٌ) منصوبٌ على التَّمييز ، و (عندك) الخبر .

- دخول حرف الجرِّ عليها ؛ نحو : بكم درهمٍ اشتريت ؟ و على كم جذعٍ بيتُك مبنيٌّ ؟

- صحَّة إضافتها إلى اسمٍ وإضافة الاسم إليها ؛ نحو : كم رجلٍ في الدَّار ، وحاجةَ كم قضيت ؟

- صحَّة وقوعها مفعولًا ؛ نحو : كم غلامًا ملكت ؟ فـ (كم) في موضع نصب مفعولٍ للفعل (ملكت) .

- إبدالها من الاسم ؛ نحو : كم غلامًا لك أ عشرون أم ثلاثون ؟ [٢]

و (كم) تنقسم إلى قسمين : استفهاميَّةٍ ، وخبريَّةٍ ، وكلتاهما وُضعتا للعدد لأنَّها في الاستفهام سؤالٌ عن العدد ويكون جوابها عددًا ، نحو : كم غلامًا لديك ؟ ويُجاب عنه : عشرون ونحوه ، كما أنَّها يُبدل منها العدد ؛ في نحو : كم غلامًا جاءك ؟ أ عشرون أم ثلاثون ؟ فعشرون مع الهمزة بدلٌ من (كم) [٣] ، أمَّا الخبريَّة فهي تدلُّ على العدد الكثير [٤] ، وكلاهما مبهمٌ ويحتاج إلى مفسِّرٍ كالأعداد لذا جريا مجرى العدد [٥] ، إلَّا أنَّ حاجة (كم) إلى مفسِّرٍ أشدُّ من حاجة الأعداد إليها ؛ لأنَّ الأعداد تدلُّ على العدد تنصيصًا ولا تدلُّ على الجنس ، أمَّا (كم) فتفتقر إليهما معًا [٦] .

---

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٥٥ ؛ اللُّمع ١٤٦ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٥ ؛ البديع ١ / ٦٥١ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٦١ ؛ توجيه اللُّمع ٣٩٨ ؛ التَّسهيل ١٢٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٦ ؛ جواهر الأدب ٤٦٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٧٦ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٣٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ ؛ المقتضب ٣ / ٥٧ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٨٧ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢١ ؛ الفوائد والقواعد ٥٨٢ ؛ المفصَّل ٢٢٤ – ٢٢٥ ؛ نظم الفرائد ٨٩ ، ٩٤ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٦١ ؛ توجيه اللُّمع ٣٩٧ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٦٥ – ١٦٦ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٤١٨ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٦ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٣ / ٥٥ ؛ الفوائد والقواعد ٥٨٢ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٦ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٤ ؛ شرح التَّسهيل ٢ / ٤١٨ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ٢ / ٢٧٧ ؛ إرشاد السَّالك ٢ / ٨٥١ .

- وإنَّما اقترن بدل (كم) بهمزة الاستفهام لأنَّ (كم) متضمِّنةٌ للاستفهام ، وبدل المتضمِّن للاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام .

- انظر : شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٣٨٢ .

(٤) انظر : الفوائد والقواعد ٥٨٢ ؛ توجيه اللُّمع ٣٩٨ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٤١٨ ؛ الإرشاد ٣٦٤ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ٢ / ٢٧٧ .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٢ ؛ اللُّباب ١ / ٣١٥ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٦ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٣٥ ؛ إرشاد السَّالك ٢ / ٨٤٩ .

(٦) انظر : اللُّباب ١ / ٣١٥ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٤١٨ .

وهما مبنيَّتان على السُّكون ، فأمَّا علَّة بناء الاستفهاميَّة فلتضمُّنها معنى حرف الاستفهام (الهمزة) و (الهمزة) مبنيَّةٌ لأنَّ الأصل في الحروف البناء ، وكذا ما أشبهها من الأسماء [١] .

وأمَّا علَّة بناء الخبريَّة فلها عدَّة أسباب :

الأوَّل : شبهها بالحرف شبهًا وضعيًّا ؛ إذ إنَّها موضوعةٌ على حرفين [٢] .

الثَّاني : شبهها بـ (كم) الاستفهاميَّة لفظًا ومعنًى في الابهام والدِّلالة على العدد ، فالاستفهاميَّة هي الأصل والخبريَّة محمولةٌ عليها [٣] .

الثَّالث : تضمُّنها معنى التَّكثير الَّذي لم يوضع له حرفٌ [٤] .

الرَّابع : حملها على نقيضتها (ربَّ) إذ (ربَّ) تدلُّ على التَّقليل و (كم) تدلُّ على التَّكثير ، فحُمل النَّقيض على نقيضه في البناء [٥] .

الخامس : شبهها بـ (ربَّ) في اختصاصها بالدُّخول على النَّكرة ، وأنَّ لها صدر الكلام ، وأنَّ (كم) لغاية التَّكثير و (ربَّ) لغاية التَّقليل فاتَّفقا في كونهما يدلَّان على الغاية في طرفي العدد ، فحُملت عليها للشَّبه لا للنَّقيض [٦] .

وتشترك الاستفهاميَّة والخبريَّة بالدُّخول على النَّكرات دون المعارف إذ المقصود معرفة الجنس والجنس يُعرف بالنَّكرة[٧].

وتفارق (كم) الاستفهاميَّة الخبريَّة في عدَّة أمورٍ هي :

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٩٤ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ١٠٦ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٨٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٤٩٠ ؛ الفوائد والقواعد ٥٨٢ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٥ ؛ نظم الفرائد ٩٠ ؛ التَّخمير ٢ / ٣٠٣ ؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٦٥١ ؛ اللُّباب ١ / ٣١٤ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٦٦ ؛ شرح الجمل لابن عصفورٍ ٢ / ١٤١ ؛ التَّسهيل ١٢٥ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨١ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤١ ؛ المقاصد الشَّافية ١ / ٧٧ .

(٢) انظر : توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤١ .

(٣) انظر : التَّسهيل ١٢٥ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٦٦ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨١ ؛ المقاصد الشَّافية ١ / ٧٧ .

(٤) انظر : المقاصد الشَّافية ١ / ٧٧ .

(٥) انظر : المسائل المنثورة ٨١ ؛ الفوائد والقواعد ٥٨٢ – ٥٨٣ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٥ ؛ نظم الفرائد ٩٠ ؛ البديع ١ / ٥٠ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤١ .

(٦) انظر : المقتضب ٣ / ٥٩ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٦٥١ ؛ اللُّباب ١ / ٣١٤ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٦٦ .

(٧) انظر : المسائل المنثورة ٨٢ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٦ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٣٩٣ – ٣٩٤ .

– أنَّ الاستفهاميَّة تُعامل معاملة الأعداد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين ، لذا يقع التمييز بعدها مفردًا منصوبًا كوقوعه بعد هذه الأعداد فيُقال : كم درهمًا لك ؟ كما يُقال : عشرون درهمًا لك[١] ، وإنَّما عوملت الاستفهاميَّة معاملة الأعداد المتوسِّطة لأنَّ السائل لا يعرف المقدار أ كثيرًا أم قليلًا ، فكان حملها على الدَّرجة المتوسِّطة بين القلَّة والكثرة أولى[٢] .

– أنَّه يصحُّ جرُّ (كم) الاستفهاميَّة بحرف جرٍّ ظاهرٍ ويجوز في تمييزها عند جرِّها وجهان : النَّصب على التَّمييز ، والجرِّ ؛ نحو : بكم درهمًا اشتريت الثَّوب ؟ و بكم درهمٍ اشتريت الثَّوب ؟ واختلفوا في الجارِّ للاسم فذهب سيبويه ووافقه جماعةٌ [٣] إلى أنَّ الجارَّ (من) مضمرةً وحرف الجرِّ الظاهر قبل (كم) عوضٌ عنه لذا لا يجوز اجتماعهما ؛ فلا يُقال : بكم من درهمٍ اشتريت الثَّوب ؟ [٤]

وإنَّما جاز إضمار (من) هنا مع أنَّ حروف الجرِّ لا تعمل مضمرةً لدخول حرف الجرِّ على (كم) والمميِّز والمميَّز كالشَّيء الواحد فكأنَّ الجارَّ الدَّاخل على (كم) داخلٌ على مميِّزه ، كما أنَّهم أرادوا مطابقة (كم) مع مميِّزها في الجرِّ فأضمروا حرف جرٍّ ليُطابق الحرف الدَّاخل على (كم)[٥] ، وقد سهَّل إضمارها وجود العوض[٦] فأضمرت كما أُضمرت (ربَّ) مع التَّعويض عنها بالواو[٧] ، وكما أُضمر حرف القسم مع التَّعويض عنه بـ (ها) ؛ في نحو : لا ها اللهِ

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٩١ ؛ الأصول ١ / ٣١٥ ؛ اللُّمع ١٤٦ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢١ ؛ نظم الفرائد ٩١ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٦٥١ ؛ توجيه اللُّمع ٣٩٨ – ٣٩٩ ؛ المقرَّب ١ / ٣١٢ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٤١٨ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٦ ؛ الإرشاد ٢٦٥ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٧٧ ، ٧٧٩ .

(٢) انظر : المتَّبع ٢ / ٥٦١ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٣٨١ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٣ / ٥٦ – ٥٧ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣١٧ ، والزجَّاجيُّ في الجمل ١٨٨ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٢ / ٤٩٢ ؛ والفارسيُّ في المسائل المنثورة ٨٦ ، وابن الورَّاق في علل النَّحو ٣١٥ – ٣١٦ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢٥ ، وابن خروفٍ في شرح الجمل ٢ / ٦٥٣ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ١٧٠ ، وابن عصفورٍ في المقرَّب ١ / ٣١٢ ، وابن مالكٍ في التَّسهيل ١٢٤ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ٣٨٢ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٥٢٦ – ٥٢٧ ، والنِّيليُّ في الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٤ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٧٨ ، وبرهان الدِّين في إرشاد السَّالك ٢ / ٨٥٢ ؛ والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٢٩٧ .

(٤) انظر : ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٧٨ ؛ تمهيد القواعد ٥ / ٢٤٩٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٣٨٢ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٤ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ ؛ علل النَّحو ٣١٦ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٠ .

(٧) ومثال ذلك قول امرئ القيس :

وليلٍ كموجِ البحر أرخى سدوله عليَّ بأنواع الهموم ليبتلي

فجرَّ (ليل) بـ (ربَّ) المضمرة ، والواو عوضٌ عنها .

– ديوانه ١١٧ ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٨٢١ ؛ وابن هشامٍ في المغني ٤٧٣ ؛ والعلائي في الفصول المفيدة ٢٤٥ ؛ والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح / ٦٦٩ .

لا أفعل[١].

وذهب ابن بابشاذ إلى أنَّ الاسم المجرور بعد (كم) مجرورٌ بإضافته إليها وليس بحرف الجرِّ المضمر ؛ لأنَّ حروف الجرِّ لا تُضمر[٢] .

وقد ردَّ ابن خروفٍ وابن مالكٍ رأيه هذا بأنَّ (كم) فرعٌ لعددٍ يأتي مفسِّره منصوبًا فقط فلو جُرَّ مفسِّر (كم) ونُصب لكان في هذا تفضيلًا للفرع على الأصل ، ثمَّ لو كانت (كم) تجرُّ بنفسها لجاز أن تجرَّ ما بعدها مع تجرُّدها من حرف الجرِّ[٣] ؛ فيُقال : كم درهمٍ لك ؟ فلمَّا لم يُسمع جرُّها مع تجرُّدها عن الجارِّ عُلم أنَّ الجارَّ قبلها عوضٌ عن الجارِّ بعدها .

أمَّا الخبريَّة فتُعامل معاملة الأعداد مائةٍ وألفٍ وما يتفرَّع عنهما فيأتي ما بعدها مفردًا مجرورًا بإضافته إلى (كم) ؛ نحو : كم غلامٍ لك ، وتُعامل أيضًا معاملة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة فيأتي ما بعدها جمعًا مجرورًا بإضافته إلى (كم) ؛ نحو : كم غلمانٍ لك[٤] .

– ويرى الفارسيُّ ومَنْ وافقه [٥] أنَّه لا يصحُّ معاملة (كم) الخبريَّة معاملة الأعداد من ثلاثة إلى عشرة لأنَّ (كم) للتَّكثير وهذه الأعداد قليلة ، لذا رأوا أنَّ (كم) أضيفت إلى المفرد والجمع حملًا لها على المائة والألف فقط ، لأنَّ القياس

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ ؛ المقتضب ٢ / ٣٢٢ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٤٩٢ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٠ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٨٢١ ، ٨٦٥ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٤ ؛ الجنى الداني ١٥٤ ؛ المغني ١٨١ ، ٤٥٦ .

(٢) انظر : شرح الجمل ١ / ٣١٨ .

– وقد نقل البطليوسيُّ في الحلل في إصلاح الخلل ٢٣٩ – ٢٤٠ عن النحَّاس أنَّ الزجَّاج يرى هذا الرَّأي أيضًا ، مع أنَّني لم أجد هذا الرَّأي في : (معاني القرآن وإعرابه) ولا نسبة الرَّأي عند النحَّاس في كتبه : (معاني القرآن ، وإعراب القرآن ، وشرح أبيات سيبويه ، وشرح القصائد التِّسع) ، أمَّا الزجَّاجيُّ تلميذ الزجَّاج فذكر في الجمل ١٨٨ رأي سيبويه ثمَّ قال : '' ولا خلاف في هذا بين النَّحويين أجمعين '' فلو عُرف عن شيخه أنَّه خالف رأي سيبويه لما نقل الإجماع في المسألة .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٦٥٥ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ / ٤٢٠ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٢٩٨ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ ؛ المقتضب ٣ / ٥٩ ؛ الأصول ١ / ٣١٧ – ٣١٨ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٨٨ ؛ اللُّمع ١٤٦ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢٢ ، ٣٢٥ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٣٢٥ – ٣٢٦ ؛ نظم الفرائد ٩١ – ٩٢ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٦٥٢ ؛ اللُّباب ١ / ٣١٦ – ٣١٧ ؛ المقرَّب ١ / ٣١٢ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٤١٨ – ٤١٩ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٨٠ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٣٧ .

(٥) انظر : الإيضاح للفارسيِّ ٢١٩ ، وممَّن وافقه : ابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٣٩٨ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ١٦٨ ، ١٧١ ، والكيشيُّ في الإرشاد ٢٦٤ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٣٠٦ .

عندهم في مفسِّر المائة والألف أن يأتي تارةً مفردًا وتارةً جمعًا ، إلَّا أنَّ الجمع تُرك فيهما طلبًا للخفَّة ، وعُمل به في (كم) عملًا بالأصل المتروك إشارةً إلى ذلك الأصل .

إلَّا أنَّ الفرَّاء ذهب إلى أنَّ جرَّ النَّكرة بعد (كم) ليس بها وإنَّما بـ (من) مضمرةً ؛ يقول : " طالت صحبة (من) للنَّكرة في (كم) فلمَّا حذفناها أعملنا إرادتها فخفضنا " [١] فعلَّل الجرَّ بها مع إضمارها بكثرة ورودها بعد (كم) .

وفي عدِّه جرَّ المفسِّر بـ (من) مضمرةً ضعفٌ إذ لا مانع من الجرِّ بـ (كم) فلا يُلجأ إلى إضمار الحرف مع إمكان الجرِّ بالظاهر [٢] .

– ويجوز قليلًا في اللَّهجة التميميَّة نصب ما بعد (كم) الخبريَّة حملًا لها على الاستفهاميَّة ؛ فيُقال : كم درهمًا لك ، ومعناها بنصب التَّمييز وجرِّه واحدٌ [٣] .

– ويجوز حذف تمييز الاستفهاميَّة إذا دلَّ عليه دليلٌ أو كان معلومًا من السِّياق كما جاز ذلك في الأعداد ، نحو : له من الدَّراهم أربعون [٤] ، ومن حذفه مع (كم) قول الله تعالى :

﴿ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] .

فتمييز (كم) محذوف والتَّقدير ــ والله أعلم ــ كم مدَّةً لبثت ؟ [٥] وإنَّما جاز حذف تمييز الاستفهاميَّة لأنَّه بالنَّصب في صورة الفضْلات والفضلات مما يجوز الاستغناء عنها في الكلام [٦] .

---

(١) معاني القرآن ١ / ١٦٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٤ ؛ المقتضب ٣ / ٦١ ؛ اللُّباب ١ / ٣١٦ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٣٨ ؛ الهمع ٢ / ٣٥٣ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٣ ؛ المقتضب ٣ / ٦٠ ؛ الأصول ١ / ٣١٨ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٤٩٢ ؛ اللُّمع ١٤٧ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٧ ؛ البديع ١ / ٣٥٦ – ٣٥٤ ؛ اللُّباب ١ / ٣١٧ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٥ ؛ المقرَّب ١ / ٣١٢ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٤٢١ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٣٨٥ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٨١ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤٠ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٣١٠ – ٣١١ ؛ الهمع ٢ / ٣٥٤ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ١ / ٣١٦ – ٣١٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٤٩١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٥ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٣٢٦ – ٣٢٧ ؛ نظم الفرائد ٩٢ ؛ البديع ١ / ٦٥٢ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٠ ؛ المقرَّب ١ / ٣١٣ ؛ شرح عمدة الحافظ ١ / ٥٣٣ ؛ الإرشاد ٢٦٦ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٥ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٢ / ٦٣٤ ؛ تفسير حدائق الرُّوح ٤ / ٤٧ ؛ تفسير العثيمين ٣ / ٢٨٧ .

(٦) انظر : شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٣٨١ .

– أمَّا حذف المجرور مع الخبريَّة فلا يجوز لأنَّ فائدة المضاف تظهر بما يُضاف إليه [١] لكن يجوز الحذف إن قدِّر التَّمييز منصوبًا [٢] ؛ ومن ذلك قول الفرزدق :

كم عمَّة لك يا جرير وخالة فَدْعاء قد حلبت عليَّ عشاري [٣]

وقد رُوي هذا البيت بثلاث روايات :

الرِّواية الأولى : برفع (عمَّة) و (خالة) عطفًا عليها ويجوز في (كم) في هذه الحالة أن تكون استفهاميَّةً وخبريَّةً تمييزها محذوفٌ وتقديره (مرَّةً) أو (يومًا) ففي الاستفهاميَّة يستفهم عن عدد الحلبات الَّتي حلبتها العمَّة استفهامًا تهكُّميًّا أو عدد الأيَّام الَّتي حلبت فيها ، وفي الخبريَّة يخبر عن كثرة الحلبات ويُشترط في تمييزها المحذوف أن يكون منصوبًا .

والرِّواية الثَّانية : بنصب (عمَّة) و (خالة) ويجوز في (كم) أيضًا أن تكون استفهاميَّةً وخبريَّةً كما في لهجة الشَّاعر التَّميمي ، و (عمَّة) تمييزها ، والمعنى في الاستفهام السؤال عن عدد العمَّات تهكُّمًا واستهزاءً ، وفي الخبر الإخبار عن كثرة العمَّات .

والرِّواية الثَّالثة : بجرِّ (عمَّة) و (خالة) وتكون (كم) حينها خبريَّةً فقط ، ويكون المعنى على تكثير العمَّات أيضًا .

ففي الرِّواية الأولى تكون العمَّة والخالة واحدةً والسُّؤال والإخبار عن عدد الحلبات ، بينما في الرِّواية الثَّانية والثَّالثة السُّؤال والإخبار عن عدد العمَّات والخالات [٤] .

---

(١) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٥ ؛ نظم الفرائد ٩٢ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٠ .

(٢) انظر : ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٧٧ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤١ .

(٣) ديوانه ٣١٢ ، والبيت من بحر الكامل ، فدعاء : من الفدع : وهو اعوجاج الرسغ من اليد أو الرجل وذلك من كثرة الحلب أو المشي وراء الإبل ، العشار: جمع عشراء ، وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر ، أو هي حديثة العهد بالوضع .
– انظر : لسان العرب ٤ / ٥٧٢ ، مادَّة : (ع ش ر) ، ٨ / ٢٤٦ ، مادَّة (ف د ع) .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٢٩٥ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٥٨ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣١٨ ، وابن جنِّي في اللُّمع ١٤٧ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٢٢٧ ، وابن الحاجب في الكافية ٣٦ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٤ / ١٧٠٨ ، وابن هشامٍ في المغني ٢٤٥ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٣٥٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٣٩٣ – ٢٩٥ ؛ المقتضب ٣ / ٥٨ ؛ الأصول ١ / ٣١٩ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٩٠ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٤٩٢ – ٤٩٣ ؛ اللُّمع ١٤٧ – ١٤٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢٢ – ٣٢٣ ؛ الفوائد والقواعد ٥٨٩ – ٥٩٠ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٥ ؛ الحلل في إصلاح الخلل ٢٤٠ – ٢٤١ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٨ ؛ البديع ١ / ٦٥٤ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٦٥٨ – ٦٥٩ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٦٣ – ٥٦٤ ؛ توجيه اللُّمع ٤٠١ – ٤٠٢ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٩ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٣٩٣ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٧ ؛ تمهيد القواعد ٥ / ٢٤٩٣ .

– ويجوز الفصل بين (كم) الاستفهاميَّة ومميِّزها بالظَّرف والمجرور ؛ نحو : كم عندك جاريةً ، وكم لك درهمًا ، إلَّا أنَّ عدم الفصل أقوى من الفصل ؛ لأنَّ (كم) محمولةٌ على العدد والعدد لا يجوز الفصل بينه وبين مميِّزه [١] ، فلا يُقال : عشرون لك درهمًا ، إلَّا في الشِّعر ، ومنه قول العبَّاس بن مرداس :

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلًا

ففصل بين العدد (ثلاثون) ومميِّزه بالجارِّ والمجرور (للهجر) ، وإنَّما مُنع الفصل بين العدد ومميِّزه وجاز ذلك مع (كم) ليكون الفصل كالعوض عمَّا فاتها من التَّمكُّن بذهاب الإعراب ولزومها صدر الكلام مع امتناع وقوعها فاعلةٍ أو مفعولةٍ لما لم يسمَّ فاعله أو اسمٍ لـ (كان) و(إنَّ) أو خبرٍ لهما [٢] ، ولأنَّ العدد مستطالٌ إمَّا بالتركيب إذا كان مركَّبًا وإمَّا بعلامتي الجمع آخره إذا كان من ألفاظ العقود ، والتَّمييز بهذه الاستطالة يكون بعيدًا ، ولو فُصل بينهما بشيءٍ لازداد البعد ، أمَّا (كم) فلا استطالة فيها فجاز الفصل معها [٣] .

– أمَّا (كم) الخبريَّة إذا فُصل بينها وبين مجرورها فإمَّا أن يُنصب على التَّمييز حملًا لها على الاستفهاميَّة ؛ نحو : كم لك غلامًا ، وإمَّا أن يُجر بـ (من) ظاهرةً ؛ نحو : كم لك من غلامٍ ، وإمَّا أن يرتفع على الفاعليَّة ويُحذف التَّمييز ؛ نحو : كم قد زارني زيدٌ ، فـ (زيدٌ) فاعل والتَّمييز محذوف ، والتَّقدير : كم مرةً زارني زيدٌ ، وإمَّا أن يرتفع على الابتداء ويُحذف التَّمييز أيضًا [٤] وشاهده رواية الرَّفع من قول أنس بن زنيم :

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٩١ ؛ المقتضب ٣ / ٥٥ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢١٠ ؛ الأصول ١ / ٣١٥ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٢٢٤ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢٢ ؛ الفوائد والقواعد ٥٨٦ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٤ ؛ نظم الفرائد ٩٣ ؛ البديع ١ / ٦٥١ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٣ – ١٧٤ ؛ المقرَّب ١ / ٣١٣ ؛ التَّسهيل ١٢٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٥٢٨ ؛ الإرشاد ٢٦٥ – ٢٦٦ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٣ – ٢٨٤ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٧٧ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤١ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٢٩٩ – ٣٠٠ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩١ ؛ المقتضب ٣ / ٥٥ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٤٩٠ ؛ الفوائد والقواعد ٥٨٧ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٤ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٤ ؛ ضرائر الشِّعر ٢٠٤ ؛ الإرشاد ٢٦٦ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٤ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٢٩٩ – ٣٠٠ .

– وإنَّما امتنع وقوعها فاعلةً لأنَّ لها صدر الكلام ، فلا يجوز أن يعمل فيها ما قبلها إلَّا المضاف وحرف الجرِّ لأنَّهما معها في حكم الكلمة الواحدة .

– انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢١ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٦٥ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٤١ .

(٣) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٤١٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٣٠٠ – ٣٠١ .

(٤) انظر :الكتاب ١ / ٢٩٥ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢١٠ – ٢١١ ؛ الأصول ١ / ٣١٩ – ٣٢٠ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ١٠٦ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٨٩ ؛ اللُّمع ١٤٦ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢٤ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٤ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٦ ؛ نظم الفرائد ٩٣ ؛ المقرَّب ١ / ٣١٣ ؛ الإرشاد ٢٦٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٨١ ، ٧٨٣ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٣٣٨ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٣٠٨ ؛ الهمع ٢ / ٣٥٣ .

كم بجودٍ مقرفٌ نال العلى وكريمٌ بخله قد وضعه

ف (مقرف) مبتدأٌ والفعل بعده وقع موقع الخبر ، وتمييز (كم) محذوفٌ تقديره : (مرَّةً) [١].

ممَّا تقدَّم يتَّضح كيف أنَّ النَّحويين رفضوا الفصل بين (كم) ومجرورها لقبح الفصل بين المضاف والمضاف إليه ؛ لأنَّهما بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ فإذا فُصل بينهما ضعف الاتِّصال فيزول بذلك عمل المضاف الجرَّ في المضاف إليه [٢] ، ولكن قد ورد الفصل بين (كم) ومجرورها في الشِّعر بالظَّرف والجارِّ والمجرور كما في شواهد المسألة ، وقد اختلف النَّحويُّون في الحكم على هذه الشَّواهد :

- فسيبويه ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [٣] أجازوا الفصل بين (كم) ومجرورها بالظَّرف والجارِّ والمجرور في الشِّعر خاصَّةً كما جاز الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه في الشِّعر ، وإنَّما فصلوا بالظُّروف وحروف الجرِّ (لأن الظَّرف والجارَّ والمجرور يتوسَّع بهما في الكلام توسُّعًا لا يكون لغيرهما) [٤] .

- أمَّا يونس فأجاز الفصل بين (كم) ومجرورها بالظَّرف والمجرور النَّاقص [٥] في الشِّعر والنَّثر [٦] ؛ وذلك نحو : كم بها رجلٍ مصابٍ ، وكم اليوم مأخوذٍ جاءني [٧] ، فكأنَّه لمَّا لم يستقل الكلام به غير مذكورٍ فلم يؤثِّر الفصل به ، أمَّا الظَّرف التَّام فلا يُجيز الفصل به في النَّثر .

وقد ردَّ عليه سيبويه أنَّ الفصل بالظَّرف والمجرور سواءٌ أكانا تامَّين أم ناقصين واحدٌ ، إذ لم يفرِّق بينهما في

---

(١) انظر : الجمل للزجَّاجيِّ ١٨٩ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٣٠٢ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٦٥٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ ؛ المقتضب ٣ / ٦٠ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٤ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٦ ؛ نظم الفرائد ٩٣ ؛ توجيه اللُّمع ٣٩٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٣٠٩ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٦ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٣ / ٦٠ – ٦٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣١٩ – ٣٢٠ ، والفارسيُّ في الإيضاح ٢٢٠ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٢٤ ، والثَّمانينيُّ في الفوائد والقواعد ٥٨٥ ، وابن خروفٍ في شرح الجمل ٢ / ٦٥٢ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٤٠٠ – ٤٠١ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ١٧٦ ، وابن مالكٍ في شرح عمدة الحافظ ٥٣٣ – ٥٣٥ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٥٢٨ – ٥٢٩ ، والسِّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٣٥٤ .

(٤) شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٠٥ ، وانظر : الإيضاح للفارسيِّ ١١٦ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ١ / ٢١٩ ؛ شرح ابن عقيل ١ / ٣٠٦.

(٥) الظَّرف والمجرور النَّاقص : هو ما لا يصلح وقوعه خبرًا ولا يستغني الكلام به ولا يحسن السُّكوت عليه .

– انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٤٥٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣١٥ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٣٤٧ ؛ شرح الكتاب للرُّمانيِّ ٣٦٣ .

(٧) انظر : التَّذييل والتَّكميل ٥ / ٢٦٨ ؛ تمهيد القواعد ٣ / ١٤٢٤ .

الفصل بين (إنَّ) واسمها ، و (كان) واسمها ؛ فمن الفصل بالتَّام : إنَّ في الدَّار زيدًا قائمٌ ، وكان عندك زيدٌ مقيمًا ، ومن الفصل بالنَّاقص : إنَّ بها زيدًا مصابٌ ، وكان اليوم زيدٌ مسافرًا ، فالتَّام والنَّاقص سِيَّان عند الفصل [١] .

- وذهب ابن الأثير إلى إجازة الفصل بين (كم) ومجرورها بالفعل ، وبالظرف ، وبالجارِّ والمجرور في الشِّعر والنَّثر ؛ ومثَّل بقوله : كم قد زارني رجلٍ ، وإن كان النَّصب عنده أفضل [٢] .

- وذهب النحَّاس والباقوليُّ والعكبريُّ إلى أنَّ الفصل بين (كم) ومجرورها لهجةٌ قليلةٌ لبعض العرب سواءٌ أ كان الفصل بالظَّرف والجارِّ والمجرور أم بالفعل ؛ لذا أجازوها في النَّثر مع تقويتهم للنَّصب أو الجرِّ بـ (من) ظاهرةً عند الفصل [٣] ، وقد استشهد العكبريُّ على الفصل بين (كم) ومجرورها بالفعل بقول عُمير القطَّامي :

كم نالني منهم فضلٍ على عدم إذ لا أكاد من الإقتار أحتمل [٤]

حيث فصل بين (كم) ومجرورها (فضل) بالفعل (نالني) والجارِّ والمجرور (منهم) [٥] ، وقد رُوي هذا البيت بنصب (فضلٍ) ورفعه ، فالنَّصب بجعله تمييزًا ، لئلَّا يُفصل بين (كم) الخبريَّة ومجرورها بالفعل ، والرَّفع بجعله فاعل (نال) وحذف التَّمييز بتقدير : (مرَّة) أو (زمنًا) [٦] .

- أمَّا الفرَّاء الَّذي يرى أنَّ ما بعد (كم) مجرورٌ بحرف جرٍّ مضمرٍ لا بـ (كم) فإنَّه يُجيز الفصل بين (كم) والمجرور بعدها بالفعل أو بالظَّرف وبالجارِّ والمجرور في الشِّعر والنَّثر ولا مخالفة في هذا عنده [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٤٧ .

(٢) انظر : البديع ١ / ٦٥٣ .

(٣) انظر : إعراب القرآن ١ / ١٠٦ ؛ شرح اللُّمع ٦٨٦ – ٦٨٧ ؛ اللُّباب ١ / ٣١٨ .

(٤) ديوانه ٢٠٠ ، والبيت من بحر البسيط ، الإقتار : الفقر .

– انظر : لسان العرب ٥ / ٧٠ – ٧١ ، مادَّة : (ق ت ر) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٥ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٦٠ ، وابن جنِّي في اللّمع ١٤٧ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٤ / ١٧١٠ ، والكيشي في الإرشاد ٢٦٤ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢٦٢ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٣٥٥ .

(٥) انظر : المتَّبع ٢ / ٥٦٤ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ ؛ المقتضب ٣ / ٦٠ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٦٤ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٢٨٣ ؛ الهمع ٢ / ٣٥٤ – ٣٥٥ .

(٧) وقد استنتج ذلك النحَّاس في إعراب القرآن ٣ / ٤٧ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ٣٨٣ – ٣٨٤ ، ولم يتطرَّق الفرَّاء إلى الفصل بين (كم) والمجرور بعدها في كتابه (معاني القرآن) .

والرَّاجح من هذه الأقوال الرَّأي الأوَّل القائل بقصر إجازة الفصل بالجارِّ والمجرور والظَّرف في الشِّعر دون سائر الكلام ، حتَّى وإن كانت لهجةً عن بعض العرب لعدم شيوعها وورود شواهد نثريَّةٍ تقوِّي القياس عليها .

وفي شواهد المسألة فصل الشُّعراء بين (كم) وما أُضيفت إليه بالجارِّ والمجرور ، فأمَّا قول أنس بن زنيم :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريم بخله قد وضعه

فقد رُوي بنصب (مقرفٍ) ورفعه وجرِّه و (كم) في الأوجه الثَّلاثة خبريَّة ، فأمَّا النَّصب فلأجل الفصل بين (كم) ومجرورها بالجارِّ والمجرور (بجود) فحُملت على الاستفهاميَّة ولو بقيت على الجرِّ لأدَّى إلى الفصل بين الجارِّ والمجرور ، وأمَّا الرَّفع فبعدِّ المفسِّر محذوفًا تقديره : (مرَّة) ، و (مقرفٌ) مبتدأٌ والجملة بعده وقعت موقع الخبر ، والمعنى تكثير عدد المرَّات الَّتي نال بها مقرفٌ واحدٌ العلى ، وأمَّا الجرِّ فبالفصل بين (كم) ومجرورها بالجارِّ والمجرور (بجود) [1] ، وروايتا النَّصب والرَّفع مستقيمتان لا ضرورة فيهما ، أمَّا رواية الجرِّ فوقعت فيها مخالفةٌ بالفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وكذا بيت الفرزدق :

كم فيهمُ ملكٍ أغرَّ وسُوقةٍ حكمٍ بأردية المكارم مُحتبي

وبيت الشَّاعر :

كم في بني بكر بن سعدٍ سيِّدٍ ضخم الدَّسيعة ماجدٍ نفاعِ

فقد فصل الفرزدق بين (كم) ومجرورها (ملك) ، وفصل الشَّاعر بينها وبين (سيِّد) بالجارِّ والمجرور (فيهم) و (في بني بكر بن سعد) وكان الوجه أن ينصبا مفسِّر (كم) إلَّا أنَّهما جرَّاه .

والمتأمِّل في الفرق بين الجرِّ والنَّصب يجد أنَّ النَّصب تمييز الأعداد المتوسِّطة ، وهي الأعداد من أحد عشر إلى تسعةٍ وتسعين ، بينما الجرُّ مفسِّر الأعداد القليلة من ثلاثةٍ إلى عشرةٍ ، والأعداد الكبيرة ؛ نحو : مائةٍ وألفٍ ، ثمَّ إنَّ المضاف إلى الأعداد القليلة يُشترط كونه مجموعًا ، أمَّا المضاف إلى الأعداد الكبيرة فيكون مفردًا ، ومن هنا يُعلم المعنى الَّذي ألجأ الشَّعراء إلى اختيار الجرِّ دون النَّصب ، فقد أرادوا تخليص المعنى للكثرة من الأعداد دون المتوسِّط منها فاختاروا مفسِّر أكبر

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٦ ؛ الأصول ١ / ٣٢٠ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ١٨٩ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٣١٦ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٣٠٢ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٦٥٦ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٧٦ .

الأعداد وأفردوه ليلائم الأعداد الكبيرة ، ثم قدَّموا الجارَّ والمجرور ؛ لتقدُّمه في البيت الأوَّل في وجدان الشَّاعر ولتعويله عليه ، فالجود إن تحلَّى به أقلُّ الناس نسبًا تقدَّم به ، وإن نُزع من أعلاهم شرفًا تأخَّر به ، فإن المتقدِّمين بالشَّرف والسؤدد إنَّما هم المتحلِّين بكريم الخصال ولا شأن للنَّسب في المفاضلة بين الخلق .

أمَّا في البيت الثَّاني والثَّالث فقدَّما الجارَّ والمجرور لاختصاصه [1] ؛ فإنَّ الملوك الغرَّ يكثرون في قبيلة الممدوحين دون غيرهم ، والسَّادة الكرماء النُّجباء يكثرون في بني بكرٍ دون غيرهم ، فواضحٌ كيف أنَّ الفصل مع الجرِّ يؤدِّي معنًى لا يؤدِّيه النَّصب .

(١) انظر : مفتاح العلوم ٢١٩ ؛ الإيضاح للقزوينيِّ ١٠٦ ؛ معاني النَّحو ١ / ١٤٢ – ١٤٣ .

الجزم بـ (إذا) في الشَّرط :

قال الشَّاعر :

ترفع لي خَندِفٌ والله يرفع لي نارًا إذا خمدت نيرانهم تقِدِ [١]

استشهد به سيبويه على ورود الجزم بـ (إذا) في الشِّعر تشبيهًا لها بـ (إن) ، مع حكمه عليها بالضَّرورة وعلى وروده في الكلام بالخطأ [٢] .

و (إذا) لفظٌ يرد في الكلام على ثلاثة معانٍ [٣] :

الأوَّل : الفجائيَّة [٤] الدالَّة على الحال ، وتختصُّ بالدُّخول على الجمل الاسميَّة ، ولا تحتاج إلى جوابٍ ؛ نحو : خرجت فإذا الأسد بالباب ، وتدخل على جواب الشَّرط في نحو قول الله تعالى :

﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الرُّوم : ٣٦] .

---

(١) نُسب إلى الفرزدق وليس في ديوانه ، والبيت من بحر البسيط .

خندف : هي ليلى بنت حلوان زوج إلياس بن مُضر ، وإليها يُنسب ولد إلياس ، وقد فخر بها عشرات العرب ممَّن يرجع نسبه إليها .

– انظر : نسب قريش ٧ – ٨ .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٤ ، والثَّمانينيِّ في الفوائد والقواعد ٥٤٨ ، وابن الشَّجريُّ في الأمالي ٢ / ٨٢ [ج : ٤٠]، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ٢٩٨ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٣ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ١ / ١٣٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٤ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٣ ، ٤٣٥ ؛ المقتضب ٣ / ١٧٧ – ١٧٨ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ١٦١ ؛ المفصَّل ٢١٣ – ٢١٤ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦٨٦ – ٦٨٨ ؛ أمالي ابن الحاجب ١ / ١٨٥ [م : ٤٩] ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٤ / ٨١ ؛ لباب الإعراب للاسفراييِّ ٤١ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٤٢٤ – ٤٢٨ ، ٤٣٧ ؛ رصف المباني ٦٢ – ٦٣ ؛ جواهر الأدب ٤٣٦ – ٤٤٠ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٤٠٨ ، ١٤١٢ – ١٤١٣ ؛ الجنى الدَّاني ٣٦٧ ، ٣٧٠ ، ٣٧٣ ، ٣٧٥ ؛ الدرَّ المصون ١ / ١٣٢ – ١٣٣ ؛ المغني ١٢٠ – ١٢١، ١٢٧ ، ١٣٥ – ١٣٦ ؛ موصل النَّبيل ٢ / ٥٤٥ – ٥٤٦ ، ٥٥٠ ؛ الهمع ٢ / ١٧٩ ، ١٨٢ ؛ شرح قواعد الإعراب ٨٦ – ٨٨ .

(٤) اختلف النَّحويُّون فيها بين الاسميَّة والحرفيَّة ، فذهب ابن مالكٍ والإربليِّ والمالقيُّ إلى أنَّها حرفٌ ، وذهب المبرِّد ووافقه ابن جنِّي والصَّيمري والجرجانيُّ والكوفيُّ وابن الأثير إلى أنَّها ظرف مكانٍ ، وذهب الزَّمخشريُّ إلى أنَّها ظرف زمانٍ .

والرَّاجح أنَّها حرفٌ لدلالتها على معنًى في غيرها ، ولأنَّها لا تقبل شيئًا من علامات الأسماء .

– انظر : المقتضب ٣ / ١٧٨ ؛ سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣١١ ؛ شرح الجمل ٤٧١ ؛ المفصَّل ٢١٣ – ٢١٤ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦٨٨ ؛ البديع ١ / ٦٣٥ ؛ التَّسهيل ٩٤ ؛ جواهر الأدب ٤٣٩ ، رصف المباني ٦١ .

فـ (إذا) ربطت بين فعل الشَّرط (تصبهم) وجواب الشَّرط (هم يقنطون)[١] .

الثَّاني : الظَّرفيَّة الزَّمانيَّة الدَّالَّة على الاستقبال المضمَّنة معنى الشَّرط ؛ نحو قول ذي الرمَّة :

تُصغي إذا شدَّها بالرَّحل جانحةً حتَّى إذا ما استوى في غرزها تثبُ[٢]

فالفعل (استوى) فعل الشِّرط ، وجوابه (تثب)[٣] .

الثَّالث : الظَّرفيَّة الزَّمانيَّة الدَّالَّة على الاستقبال المجرَّدة من معنى الشَّرط ؛ ومنه قول الله تعالى :

﴿ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ [اللَّيل : ١] .

فإنَّه لا يستقيم أن يكون في (إذا) معنى الشَّرط ، إذ يلزم أن يكون تقدير جوابها : (أقسم) أو (أقسمت) ، وعندها يُعلَّق القسم بالشَّرط ، والقسم طلبٌ لا خبر ، فلا يصحُّ تعليق وجوده على وجود غيره[٤] .

وتختصُّ (إذا) في الوجهين الأخيرين بالدُّخول على الجملة الفعليَّة ، سواءٌ أ كان الفعل مضارعًا أم ماضيًا إلَّا أنَّ الفعل الماضي بعدها يراد به الاستقبال[٥] ، و (إذا) فيهما اسمٌ ، ودليل اسميَّتها إبدالها من اسمٍ ؛ في نحو : أكرمك غدًا إذا جئتني ، ووقوعها خبرًا ؛ في نحو : راحة المؤمن إذا دخل الجنَّة ، وإضافتها إلى الجمل[٦]، فجملة (جئتني) و (دخل الجنَّة) السَّابقتان في محلِّ جرٍّ بإضافة (إذا) إليهما .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ ؛ معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٧٥ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٥ / ٧٣ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ١٦١ ؛ الكشَّاف ٣ / ١٣٥ ؛ المحرَّر الوجيز ٤ / ٣٣٨ ؛ شرح التَّسهيل ٢ / ٢١٤ .

(٢) ديوانه ١٣ ، والبيت من بحر البسيط ، جانحة : مائلة ، الغرز : مساكٌ للرِّجلين في المركب تُغرز فيه القدم لركوب النَّاقة .

- انظر : لسان العرب ٢ / ٤٢٨ ، مادَّة : (ج ن ح) ، ٥ / ٣٨٦ ، مادَّة : (غ ر ز) .

- وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٣ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ١٢٤ ؛ والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ١١٢ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٤٨٣ ؛ شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ١٢٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١١٢ .

(٤) انظر : أمالي ابن الحاجب ١ / ١٨٥ [م : ٤٩] ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٨١ ؛ البحر المحيط ١٠ / ٤٨٨ ؛ الجنى الدَّاني ٣٧٠ ؛ الدرَّ المصون ١١ / ١٢ ؛ اللُّباب في علوم الكتاب ٢٠ / ٣٥٧ .

(٥) انظر : ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٣٤٣ ؛ أمالي ابن الشجريِّ ٢ / ٨٢ [ج : ٤٠] ؛ جواهر الأدب ٤٣٦ – ٤٣٨ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٤٠٨ .

(٦) انظر : البيان في شرح اللُّمع ٦٨٦ ؛ شرح التسهيل ٢ / ٢١٠ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٤٠٨ ؛ الهمع ٢ / ١٧٨ .

وهي مبنيَّةٌ لإبهامها في الاستقبال ، ولافتقارها إلى جملةٍ بعدها توضِّحها وتبيِّنها فأشبهت الأسماء الموصولة وبُنيت كبنائها ، وزاد الوجه الثَّاني تضمُّنه معنى الشَّرط فبني كبناء أدوات الشَّرط [١] .

ولإبهامها لزم إضافتها إلى الجمل الفعليَّة الواقعة بعدها ، فجملة (دعوتني) في نحو : آتيك إذا دعوتني ، في محلِّ خفضٍ بإضافة (إذا) إليها [٢] .

و (إذا) المتضمِّنة معنى الشَّرط لا تعمل الجزم في فعل الشَّرط ولا جزائه ، وذلك لسببين خالفت بهما أدوات الشَّرط :

الأوَّل : أنَّها تُضاف إلى ما بعدها ، والمضاف يقتضي جرًّا لا جزمًا .

الثَّاني : أنَّ فعلها يكون إمَّا مؤكَّدًا ومقطوعًا بوقوعه ؛ كما في قول الله تعالى :

﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾[٣] [الانشقاق : ١] .

وإمَّا يغلب على الظَّنِّ تحقُّقه ؛ نحو : إذا جاءني زيدٌ أكرمته ، وإمَّا متحقِّق الوقوع في وقتٍ معلومٍ نحو : إذا احمرَّ البسر أتيتك ، فيوم القيامة أمرٌ مقطوعٌ بوقوعه ، ومجيء زيدٍ غالبٌ على الظَّنِّ تحقُّقه ، واحمرار البسر متحقِّق الوقوع في وقتٍ معلوم ، والشَّرط يقتضي الإبهام والشَّك لذا لم تُستعمل (إن) — وهي أمُّ الباب — إلَّا في المعاني المحتملة والمشكوك في وقوعها ؛ كما في قول الله تعالى على لسان المكذِّبين لرسلهم :

---

(١) انظر : شرح المفصَّل ٣ / ١٢٠ – ١٢١ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٥١٠ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦٨٦ ؛ رصف المباني ٦٢ .

(٢) انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ٣١٠ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦٨٦ ؛ لباب الإعراب للاسفراييِنيِّ ٤١ ؛ موصل النَّبيل ٢ / ٥٤٧ — ٥٤٨ .

(٣) فعل الشَّرط في الآية مضمرٌ بعد (إذا) والتَّقدير : (إذا انشقَّت السَّماء انشقَّت) وإنَّما قُدِّر إضماره لأنَّ أدوات الشَّرط حقُّها أن تباشر الأفعال لا الأسماء ، وأجاز الأخفش أن تباشر الأسماء .

– انظر مسألة : إيلاء اسم الشَّرط اسمًا في صفحة (١٥٣) من البحث .

أمَّا جواب الشَّرط ففيه قولان :

أحدهما : للفرَّاء ووافقه الطَّبريُّ والزجَّاج والزَّمخشريُّ ، وهو أنَّ الجواب محذوفٌ لأنَّ معناه معروفٌ وقد تردَّد في القرآن ، ويوضِّحه قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴾ [الإنشقاق : ٦] ، ومعنى الكلام : إذا السَّماء انشقَّت رأى الإنسان ما قدَّم من خيرٍ أو شرٍّ .

والآخر : للفرَّاء أيضًا ، وهو أنَّ الجواب قول الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ ﴾ والفاء مضمرةٌ ، وهو كقول القائل : إذا كان كذا وكذا فيا أيها النَّاس ترون ما عملتم من خيرٍ أو شرٍّ .

والرَّاجح هو القول الأوَّل ، أمَّا القول الثَّاني فيُضعفه حذف الفاء من جواب الشَّرط ، وهذا ممَّا يختصُّ به الشِّعر .

– انظر : معاني القرآن ٣ / ٢٥٠ ؛ تفسير الطَّبريُّ ٢٤ / ٣١٢ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٥ / ٣٠٣ ؛ الكشَّاف ٤ / ٧٢٥ .

﴿ فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ ﴾ [الأعراف : ٧٠].

فصدق النَّبيِّ أمرٌ مشكوكٌ فيه عند قومه [١] .

وقد تُستعمل (إن) في ما لا يترجَّح فيه وقوع الفعل من عدمه ؛ وذلك في نحو قولنا : إن تأتني آتك ، إذا كان إتيانه مشكوكٌ في وقوعه وغير مقطوعٍ به [٢] .

ومع أنَّ الشائع هو عدم الجزم بـ (إذا) إلَّا أنَّ قيس بن الخطيم جزم بها في قوله :

إذا قصُرت أسيافُنا كان وصلها خُطانا إلى أعدائنا فنضارِبِ [٣]

فدخلت (إذا) على فعل الشَّرط (قصر) ، وجوابها جملة (كان) وصِلتها ، والفعلان ماضيان فلم يظهر عليهما أثر الجزم ، إلَّا أنَّه عطف الفعل المضارع (نضارب) على الجواب مجزومًا ، فعُلم أنَّ محلَّ الجواب مجزومٌ بـ (إذا) ، إلَّا أنَّ الفعل المجزوم (نضارب) ورد مكسورًا لزيادة ياء الإطلاق السَّاكنة آخره فكُسر لالتقاء السَّاكنين [٤] .

وأكثر النَّحويين حكموا باختصاص ورود الجزم بها في الشِّعر على اختلافٍ بينهم في إطلاق الحكم ، فسيبويه وجماعةٌ

---

(١) انظر : تفسير الطَّبريِّ ١٥ / ٣٠٣ ؛ تفسير الرَّازيِّ ١٤ / ٣٠٢ ؛ البحر المحيط ٥ / ٨٩ ؛ اللُّباب في علوم الكتاب ٩ / ١٨٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٣ ؛ المقتضب ٢ / ٥٥ – ٥٦ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٦٢ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٩٣٦ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٣٤٣ ؛ الفوائد والقواعد ٥٤٨ ؛ المفصَّل ٤٤٠ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦٨٧ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٨٢ – ٨٣ [ج : ٤٠] ؛ كشف المشكل ١ / ٦٠٢ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٣١ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٢٤ ؛ أمالي ابن الحاجب ١ / ٨٥ [م : ٤٩] ؛ غاية المحصَّل ٢٨٠ ؛ ضرائر الشِّعر ٢٩٩ ؛ شرح التَّسهيل ٢ / ٢١١ ؛ لباب الإعراب للاسفراييِّ ٤١ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٤٢٥ – ٤٢٦ ؛ الإرشاد ٤٦٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣٢٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النحويَّة ١ / ٢١٦ ؛ جواهر الأدب ٤٣٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٤٠٩ ؛ الجنى الدَّاني ٣٦٧ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ١٥٣ – ١٥٤ ؛ الدرَّ المصون ١ / ١٣٢ ؛ تمهيد القواعد ٩ / ٤٣٥٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١١٢ ؛ موصل النَّبيل ٢ / ٥٤٦ ؛ الهمع ٢ / ١٧٩ ؛شرح قواعد الإعراب ٨٦ .

(٣) ديوانه ٨٨ ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٤ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٦٢٨ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ١٢٤ ، وابن مالكٍ في شرح السهيل ٤ / ٢٨ ، والرَّضيِّ في شرح الكافية ٢ / ٤٢٧ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ١١١ .

(٤) انظر : ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٣٤٣ – ٣٤٤ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٤٠٨ ؛ البديع ١ / ٦٢٨ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٨٨٩ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٢٤ – ١٢٥ ؛ ضرائر الشِّعر ٢٩٨ ؛ شرح الجمل لابن الفخَّار ٢ / ١٥٤ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١١١ .

من النَّحويين حكموا عليها بالضَّرورة [١] ، وأجازها في الشِّعر السِّيرافيُّ وجماعةٌ من النَّحويين [٢] .

بينما عدَّها الفرَّاء وابن الأثير وابن الحاجب لهجةً قليلةً لبعض العرب ، وفُهم منهم أنَّها لا تختصُّ بالشِّعر [٣] مع أنَّهم لم يذكروا شاهدًا على الجزم بها في النَّثر ، بل صرَّح ابن مالكٍ بانعدام ورود الجزم بها في النَّثر [٤].

ولذا ترجَّح القول بأنَّها ممَّا يختصُّ به الشِّعر دون النَّثر ، والأولى الحكم بجواز ورودها في الشِّعر دون ضرورةٍ ؛ إذ يمكن استبدال (إذا) بـ (متى) لاتِّفاقهما في الحركات والسَّكنات ، والجزم بها دون مخالفةٍ على الأصل .

والَّذي سوَّغ الجزم بـ (إذا) في الشِّعر شبهها بحرف الجزاء (إن) في ردِّ الفعل الماضي بعدها إلى معنى الاستقبال ، و في أنَّها تربط جملةً بجملةٍ ، مع وقوع جوابها عند الوقت الواقع فيه فعلها كما تقع المجازاة عند وقوع الشَّرط [٥] ، ففي قولنا : إذا أتيتني أكرمتك ، إنَّما يقع الإكرام في وقت الإتيان ، والإتيان واقعٌ في الاستقبال وإن كان لفظه لفظ المضيِّ .

وقد شبَّهها ابن عصفورٍ وابن مالكٍ والشَّيخ خالد الأزهريُّ بأداة الشَّرط (متى)[٦] وهو أقرب من تشبيهها بـ (إن) ؛ لأنَّ (متى) تشترك مع (إذا) في الظرفيَّة الزمانيَّة ، إلَّا أنَّ (متى) للوقت المبهم و (إذا) للوقت المعيَّن [٧] .

وفي شاهد المسألة فخر الشَّاعر بقبيلته الَّتي أعلت قدره وأذاعت صيته ورفعت له من الشَّرف ما هو في الشُّهرة كالنَّار المتوقِّدة في حين قعدت بغيره قبيلته ، واختار لفظة (ترفع) بدل (تُشعل) إشارةً إلى وجود هذه النَّار قبلًا ؛ فقبيلته زادت

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٤ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٢ / ٥٦ ، والنحَّاس في شرح أبيات سيبويه ١٦٤ – ١٦٥ ، والرمَّانيُّ في شرح الكتاب ٩٣٧ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١١ ، والجرجانيُّ في المقتصد ٢ / ١١١٧ ؛ والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٤٠٨ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٦٨٧ ، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ٢٩٧ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٣ – ١٥٨٤ ، والكيشيُّ في الإرشاد ٤٦٦ ، وابن جمعة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٣٢٦ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ١٨٠ .

(٢) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٢٦٢ ، وممَّن وافقه : القيروانيُّ في ما يجوز للشَّاعر ٣٤٣ ، ومكِّي بن أبي طالب في المشكل ١ / ٣٤١ ، وابن الشَّجريُّ في الأمالي ٢ / ٨٢ [ج : ٤٠] ، والحيدرة اليمنيُّ في كشف المشكل ١ / ٦٠٢ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ١٢٤ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ٤٢٦ – ٤٢٧ ، والإربلِّي في جواهر الأدب ٤٣٦ ، والمراديُّ في الجنى الدَّاني ٣٦٧ ، وابن الفخَّار في شرح الجمل ٢ / ١٥٤ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٣ / ١٥٨ ؛ البديع ١ / ٦٢٨ ؛ أمالي ابن الحاجب ١ / ١٨٥ [م : ٤٩] .

(٤) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٤ .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ٥٦ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٣٤٣ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦٨٧ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ١٢٤ ؛ أمالي ابن الشجريِّ ٢ / ٨٢ [ج : ٤٠] ؛ شرح التَّسهيل ٢ / ٢١١ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١١٠ .

(٦) انظر : ضرائر الشِّعر ٢٩٧ ؛ التَّسهيل ٢٣٧ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٥٦٣ .

(٧) انظر : شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النحويَّة ١ / ٢١٦ .

من شرفه ولم تبتدئه .

وعبَّر بـ (إذا) عوضًا عن (متى) أو (إن) ، مع أنَّه لو عبَّر بـ (متى) لخرج عن المخالفة ، إلَّا أنَّه آثر اختيار (إذا) ليشير إلى أنَّ شهرته وعلوَّ أمره مقابل عدم شهرة أقرانه وخبوَّ ذكرهم أمرًا مؤكَّدًا ومقطوعًا بحصوله عنده وليس بالأمر المشكوك فيه .

وبلغ من اعتزازه بنفسه أن عبَّر بالفعل الماضي (خمد) في حديثه عن صيت أقرانه ليزيد من تأكيد وقوعه فكأنَّه فعلٌ حدث وانقضى [١] ، بينما عبَّر بالفعل المضارع (ترفع) و (تقد) عند حديثه عن صيته وشهرته لدلالته على استمرار وتجدُّد الحدوث [٢] ، كما آثر تنكير ناره تعظيمًا لها ، فهي ليست كأيِّ نارٍ [٣] .

وقد جزم الشَّاعر بـ (إذا) وظهر الجزم في الجواب (تقد) دون فعل الشَّرط (خمدت) لأنَّه ماضٍ ، وكان لجزمه هنا مزيد فائدةٍ ؛ إذ قد يُظنُّ أنَّ (إذا) في البيت هي الظَّرفيَّة الخالية من معنى الشَّرط ، فخمود النَّار لا يترتَّب عليه اتِّقاد نارٍ أخرى ، كما أنَّ خبوَّ ذكر أقرانه لا ينبني عليه علوُّ ذكره ، فيُفهم خطأً أنَّ صيته سيعلو سواءٌ اندثر ذكرهم أم لم يندثر ، إلَّا أنَّ الشَّاعر جزم بـ (إذا) تصريحًا منه بإرادة معنى الشَّرط والجزاء ليشعر بتزامن خبوِّ ذكرهم مقابل علوِّ شأنه ، فكأنَّه يسلب منهم شهرتهم ليزيد من شهرته .

فكان لاختياره (إذا) دون غيرها من أدوات الجزاء والجزم بها أثرٌ في تعيين المعنى المراد دون تخيُّرٍ أو شكٍّ .

---

(١) انظر : الإيضاح للقزوينيِّ ٩٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٢٧ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٧٤ .

(٣) انظر : الإيضاح للقزوينيِّ ١٠٣ .

المبحث الثَّاني

الأفعال

المطلب الأوَّل

الـزِّيـادة

رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا للشَّرط :

قال أبو ذؤيب الهذلي [١] :

فقيل تحمَّل فوق طوقك إنَّها مطبَّعةً من يأتها لا يَضيرُها [٢]

استشهد به سيبويه على رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا للشَّرط جوازًا في الشِّعر [٣] .

وفعل الشَّرط وجوابه إمَّا أن يتَّفقا فيكونان مستقبلين أو ماضيين وإمَّا أن يختلفا فيأتي أحدهما مستقبلًا والآخر ماضيًا [٤] ، فهذه أربعة أوجهٍ .

وأجود الأوجه اتِّفاقهما في الاستقبال لأنَّه الأصل في الجزاء [٥] ؛ نحو : إن تذهب أذهب معك ، ويجوز التَّخفيف في اللَّفظ [٦] والإتيان بهما ماضيين مع بقائهما مستقبلين في المعنى لوقوعهما في الشَّرط [٧] ؛ في نحو : إن قام زيدٌ

---

(١) هو : أبو ذؤيب خويلد بن خالد الهذليُّ ، شاعرٌ مخضرمٌ من فحول الشُّعراء وفحول هذيلٍ خاصَّة ، ذكره ابن سلَّام في الطَّبقة الثَّالثة ، أسلم ولم يرَ رسول الله ﷺ ، توفي سنة : (٢٧ هـ) .

– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٢٣ ؛ الاستيعاب ٤/ ١٦٤٨ – ١٦٥٢ ؛ معجم الأدباء ٣ / ١٢٧٥ – ١٢٧٧ .

(٢) شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٠٨ ، والبيت من بحر الطَّويل ، طوقك : طاقتك واحتمالك ، مطبَّعة : مليئة فلا مزيد فيها من شدَّة الامتلاء.

– انظر : لسان العرب ٨ / ٢٣٣ ، مادَّة : (ط ب ع) ، ١٠ / ٢٣٢ – ٢٣٣ ، مادَّة (ط و ق) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٨ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٩٣ ، والفارسيِّ في المسائل الحلبيَّات ٢٩٣ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ١١٠ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩١ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٦ .

(٤) انظر : المقتضب ٢ / ٥٩ – ٦٠ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ٢٦٥ – ٢٦٦ ؛ علل النَّحو ٤٣٩ – ٤٤٠ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٣ – ٤١٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٤٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٤٧ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ ؛ المفصَّل ٤٣٩ ؛ البديع ١ / ٦٣٠ – ٦٣١ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٨٧٠ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٣٢ – ٥٣٣ ؛ التَّخمير ٤ / ١٤٥ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٦ – ٣٧٧ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٠٨ – ١١٠ ؛ التَّوطئة ١٥٠ – ١٥٢ ؛ الإرشاد ٤٦٣ – ٤٦٤ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٤٧ ؛ رصف المباني ١٠٤ – ١٠٥ ؛ العباب ٢٧٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ١ / ٦٤٩ – ٦٥١ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٢٦ – ١٢٩ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠١ .

(٥) إنَّما كان الأصل لأنَّ المعنى الَّذي وُضع الشَّرط عليه لا يكون إلَّا بالاستقبال ، ولا يصحُّ إلَّا به .

– انظر : المرتجل ١٨٩ .

(٦) إنَّما كان لفظ الفعل الماضي أخفَّ من لفظ المضارع لأنَّ المضارع يثقل بحروف المضارعة .

– انظر : علل النَّحو ٤٣٩ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ .

(٧) لأنَّ الشَّرط يقلب معنى الماضي إلى الاستقبال .

– انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٣ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٩٥ .

جـلس عمرو ، وحينها يُجزم المحلُّ دون اللَّفظ [١] .

فإن أتى فعل الشَّرط ماضيًا وجوابه مضارعًا جاز في الجواب الجزم والرَّفع ، لأنَّ الأداة لم تعمل في لفظ الفعل فضعُفت عن العمل في الجواب ، وهذا الوجه أضعف من الوجهين الأوَّلين للمخالفة بين الفعلين لفظًا مع اتفاقهما معنًى [٢] ؛ فمثال الجزم قول الفرزدق :

دسَّتْ رسولًا بأن القوم إن قدروا عليك يشفوا صدورًا ذات توغير [٣]

فجزم جواب الشَّرط المضارع (يشفوا) مع أنَّ فعله ماضٍ (قدروا) لا يظهر عليه أثر العامل [٤] .

ومثال الرَّفع قول زهير :

وإن أتاه خليلٌ يوم مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ [٥]

فرفع جواب الشَّرط المضارع (يقولُ) لأنَّ فعله ماضٍ (أتاه) [٦] لم يظهر عليه أثر العامل .

---

(١) انظر : الجمل ٢٦٥ – ٢٦٦ ؛ علل النَّحو ٤٣٩ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٣ – ٤١٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٤٢ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ ؛ المفصَّل ٤٣٩ ؛ المرتجل ١٨٩ ؛ البديع ١ / ٦٣٠ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٣٢ – ٥٣٣ ؛ التَّخمير ٤ / ١٤٥ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٦ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٤ ، ١٥٨٨ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٢٩ – ٩٣٠ ؛ الإرشاد ٤٦٣ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣٢٩ – ٣٣٠ ؛ رصف المباني ١٠٤ ، المقاصد الشَّافية ٦ / ١٢٦ – ١٢٧ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠١ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٦ – ٤٣٧ ؛ الجمل ٢٦٦ ؛ علل النَّحو ٤٣٩ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٤٢ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ ؛ المرتجل ١٩٠ ؛ البديع ١ / ٦٣١ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٣٣ ؛ التَّخمير ٤ / ١٤٥ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٦ – ٣٧٧ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٤٤ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٣٠ ؛ الإرشاد ٤٦٤ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣٣٠ ؛ رصف المباني ١٠٤ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٧٤ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٢٧ – ١٢٨ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠١ ؛ الهمع ٢ / ٥٥٧ .

(٣) ديوانه ١٨٩ ، والبيت من بحر البسيط .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٧ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٦٣١ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٣٧٦ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٥ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٥٥٧ .

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٩٩ .

(٥) ديوانه ١١٥ ، والبيت من بحر البسيط ، الحَرِم : من الحرمان : أي ليس مالي بغائبٍ ولست محرومًا عنه .

– انظر : لسان العرب ١٢ / ١٢٨ ، مادَّة : (ح ر م) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٦ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٩٢ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٤٣٩ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٩ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٦٣٢ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٥ ، وابن هشامٍ في المغني ٥٥٢ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٥٥٧ .

(٦) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٩٤ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٩٥ .

فوجه الجزم أن يكون جوابًا لفعل الشَّرط ، أمَّا وجه الرَّفع فلا يجوز عدُّه جوابًا ، لذا رأى سيبويه ومَنْ وافقه [١] أنَّ الفعل المضارع المرفوع الواقع في موقع جواب الشَّرط في النَّثر والشِّعر هو على نيَّة التَّقديم ؛ والتَّقدير : يقول إن أتاه ، ومثله : آتيك إن أتيتني ، والجواب محذوفٌ دلَّ عليه الفعل المذكور .

وذهب المبرِّد وابن السرَّاج إلى أنَّ الفعل المضارع المرفوع في الشِّعر والنَّثر خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ مع الفاء والتَّقدير : إن أتاه فهو يقول ، ومثله : إن أتيتني فأنا آتيك [٢] ، وفُهم من ابن مالكٍ أنَّ هذا الرَّأي مرجَّحٌ عنده [٣].

ولكن يضعِّف رأيهم بأن تقديرهم هذا مقبولٌ في الشِّعر دون النَّثر [٤] .

وذهب الجرجانيُّ ووافقه جماعةٌ من النَّحويين إلى أنَّ الفعل المضارع المرفوع الواقع موقع جواب الشَّرط هو الجواب نفسه ، وهو مجزوم المحلِّ [٥] .

وخصَّ ابن خروفٍ وابن يعيشٍ والمالقيُّ رفع الجواب المضارع بعد الشَّرط الماضي بالشِّعر ، وقدَّروه على نيَّة التَّقديم أو على تقدير حذف (الفاء) [٦] .

والوجه الأخير أن يأتي فعل الشَّرط مضارعًا وجوابه ماضيًا ؛ نحو : إن تأتني أتيتك ، ومنه قول الشَّاعر :

إن تصرمونا وصلناكم وإن تصلوا ملأتم أنفس الأعداء إرهابا [٧]

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٨ ، وممَّن وافقه : الصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٣ ، الشَّلوبين في التَّوطئة ١٥١ ، وابن عصفورٍ في شرح الجمل ٢ / ٣١٥ ، والسَّمين في الدرَّ المصون ٣ / ١٢١ ؛

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٦٩ – ٧٠ ؛ الأصول ٢ / ١٩٤ – ١٩٥ .

(٣) انظر : شرح التَّسهيل ٤ / ٧٨ – ٧٩ .

– وقد رجَّح الشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ١٣٤ هذا الرَّأي له .

(٤) انظر مسألة : حذف (الفاء) من جواب الشَّرط في صفحة (٢١٠) من البحث .

(٥) انظر : المقتصد ١ / ١١٠٤ ، وممَّن وافقه : العكبريُّ في المتَّبع ٢ / ٥٣٣ ، وابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٢٤٤ ، والكيشيُّ في الإرشاد ٤٦٤ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٧٥ ، وابن جماعة في شرح الكافية ٢٩١ – ٢٩٢ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ٢ / ٤٠٢ .

(٦) انظر : شرح الجمل ٢ / ٧٦٩ – ٨٧٠ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٠٩ – ١١٠ ؛ رصف المباني ١٠٤ – ١٠٥ .

(٧) لم أقف عى قائله ، والبيت من بحر البسيط .

– وهو من شواهد : ابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٦ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٤٩٧ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٨٧٣ ، والسُّيوطيِّ في الهمع / ٥٥١ .

وهذا الوجه أقلُّ الأوجه [١] لأنَّ الأداة إذا عملت الجزم بفعل الشَّرط كانت أشدُّ مطالبةً لجزم الجواب [٢] ؛ ولأنَّ الجواب أولى بالاستقبال من الشَّرط ؛ إذ كان الجواب متسبِّبٌ عن الشَّرط وعلَّةٌ له فهو يحدث ويتجدَّد بعد الشَّرط [٣] .

فأمَّا إن أتى الفعل والجواب مضارعين فيلزم جزمهما ، ولا يجوز رفع الجواب أو حذفه ، فلا يُقال : إن تأتني آتيك ، برفع الجواب ، ولا : آتيك إن تأتني ، بحذفه لأنَّ أداة الشَّرط إذا عملت في فعل الشَّرط فلا بدَّ لها من جوابٍ تعمل فيه أيـضًا [٤] .

ومع أنَّ هذا الأصل في جواب الشَّرط إلَّا أنَّه قد ورد رفع الفعل المضارع الواقع جواب شرطٍ وفعل الشَّرط مجزومٌ ، ومن ذلك قول جرير بن خثارم البجلي :

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إن يُصرع أخوك تُصرعُ [٥]

فإنَّ فعل الشَّرط (يُصرع) جاء مجزومًا وكان حقُّ الجواب أن يكون مجزومًا مثله ، إلَّا أن الفعل المضارع الواقع جوابًا للشَّرط (تُصرعُ) ورد مرفوعًا [٦] .

ومثله قول أبي ذؤيبٍ في شاهد المسألة :

فقيل تحمَّل فوق طوقك إنَّها مطبَّعةً من يأتها لا يَضيرُها

---

(١) وقد خصَّه ابن بابشاذ وابن عصفورٍ وابن جمعة بالضَّرورة ، والصَّواب أنَّه قليلٌ لوروده في قول رسول الله ﷺ : (مَنْ يقم ليلة القدر إيمانًا واحتسابًا غُفر له ما تقدَّم من ذنبه) .
– انظر : صحيح البخاري ١ / ١٦ ، كتاب : الإيمان ، باب : قيام ليلة القدر من الإيمان ، رقم الحديث : (٣٥) ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٤٧ ؛ شرح الجمل لابن عصفورٍ ٢ / ٣١٥ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٣٣١ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٦ ؛ الجمل ٢٦٦ ؛ علل النَّحو ٤٣٩ – ٤٤٠ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٤٢ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ ؛ المرتجل ١٩٠ ؛ البديع ١ / ٦٣١ ؛ التخمير ٤ / ١٤٥ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٧ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٤٤ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٢٩ – ٩٣٠ ؛ الإرشاد ٤٦٤ ؛ رصف المباني ١٠٥ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٧٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٢٨ – ١٢٩ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠١ .

(٣) انظر : المرتجل ١٩٠ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٨٦ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٦ ؛ المقتضب ٢ / ٦٨ – ٧١ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٩٤٩ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٢ ؛ التَّوطئة ١٥٢ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٢٢ ، ٩٢٩

(٥) انظر : خزانة الأدب ٨ / ٢٠ ، والبيت من بحر الرَّجز المشطور .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٦ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٩٢ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ٥٩ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ١٠٩ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩٠ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٨٧٥ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٤٠٣ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٥٨ .

(٦) انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٣

ففعل الشَّرط (يأتِها) ورد مجزومًا بينما ورد الفعل المضارع الواقع جوابًا للشَّرط (لا يضيرها) مرفوعًا .

وقد رأى سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [١] أنَّ جواب الشَّرط محذوفٌ والجواب الواقع موقعه على نيَّة التَّقديم والتَّأخير ؛ والتَّقدير : (لا يضيرُها مَنْ يأتها) ، والجواب المحذوف دلَّ عليه المذكور ، وجوَّزوا فيه أيضًا جعل الفعل الواقع جوابًا للشَّرط خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ مع (الفاء) ؛ والتَّقدير : (مَنْ يأتها فهو لا يضيرُها) ، والَّذي حسَّن الحذف أنَّ (الفاء) قد اتَّسعوا فيها فحذفوها تارةً وزادوها تارةً أخرى لعدم اللَّبس ووضوح المعنى [٢] ، وتقدير حذف (الفاء) مع المبتدأ هو الوجه الَّذي ارتآه المبرِّد ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [٣] ، وعلَّلوا ذلك بأنَّ (الشَّيء إذا وقع في موقعه لم ينوَ به التَّقديم) [٤] ، مع إجماع الفريقين على اختصاص جواز هذه الصُّورة بالشِّعر .

وذهب ابن شقيرٍ والحيدرة اليمنيُّ إلى إجازة رفع جواب الشَّرط على نيَّة تقديمه على الفعل وحذف الجواب [٥] ، دون أن يخصَّا هذه الصُّورة بالشِّعر ، ووافقهما ابن مالكٍ وابن النَّاظم في إجازة رفع جواب الشَّرط في السَّعة ، إلَّا أنَّ ابن مالكٍ ذكر أنَّه قليلٌ ، وفُهم منه أنَّ الرَّفع عنده على تقدير حذف (الفاء) مع المبتدأ [٦] ، واستشهد بقراءة طلحة بن سليمان لقول الله تعالى :

﴿ أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النِّساء : ٧٨] .

فقد قرأها برفع الجواب (يدرِكُكُم) [٧] مع أنَّ فعله (تكونوا) مضارعٌ .

ويمكن الرَّدُّ عليه بأنَّ هذه القراءة شاذَّة [٨] ، وقد وجَّهها الزَّمخشريُّ بأنَّ (يدرِكُكُم) ليس جوابًا للشَّرط وإنَّما هو

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ، وممَّن وافقه : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٣ / ٢٦٩ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٢ – ٤١٤ ، والعكبريُّ في المتَّبع ٥٣٢ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ١٠٩ – ١١٠ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ٩١٧ – ٩١٨ .

(٢) انظر : المتَّبع ٢ / ٥٣٤ .

(٣) انظر : المقتضب ٢ / ٧٢ ، وممَّن وافقه : ابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٩٤ – ١٩٥ ، والقيروانيُّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٢٥٠ – ٢٥١ ، والمالقيُّ في رصف المباني ١٠٤ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤١٩ ، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ١٦٠ – ١٦١ .

(٤) شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٢٠ .

(٥) انظر : المحلَّى ١٧٥ ؛ كشف المشكل ١ / ٦٠٧ .

(٦) انظر : شرح التَّسهيل ٤ / ٧٧ – ٧٨ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٩٧ – ٤٩٨ .

(٧) انظر : المحتسب ١ / ١٩٣ ؛ الكشَّاف ١ / ٥٣٧ .

(٨) انظر : المحتسب ١ / ١٩٣ ؛ إعراب القراءات الشَّواذ ١ / ٣٩٦ – ٣٩٧ ؛ البحر المحيط ؛ البحر المحيط ٣ / ٣١١ ؛ الدرَّ المصون ٤ / ٤٣ .

مستأنفٌ ، وجواب الشَّرط محذوفٌ دلَّ عليه ما قبله في قول الله تعالى :

﴿ وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ [النِّساء : ٧٧] .

أي : لا تُنقصون شيئًا ممَّا كُتب من آجالكم أينما تكونوا في ملاحم حروبٍ أو غيرها ، ثم استأنف بقوله : (يدرِكُكُم الموت ولو كنتم في بروجٍ مشيَّدة) [١] ووافقه السَّمين [٢].

ومع أنَّ الشَّاعر في شاهد المسألة ارتكب مخالفةً بقوله (لا يضيرها) برفع الفعل والصَّواب أن يجزمه فيقول : (لا يَضِرْها) ولو عبَّر بهذا اللَّفظ لأدَّى إلى انكسار البيت ، إلَّا أنَّه لم يكن مضطرًّا إلى هذه المخالفة فله أن يستخدم بدلًا عن فعل (يضير) فعلًا مرادفًا له وهو فعل (يضرُّ) [٣] فيقول : مَنْ يأتها لا يضُرِّها _ بالكسر _ أو لا يضُرَّها _ بالفتح _ أو لا يضُرُّها _ بالضَّم _ بالحركات الثَّلاث ، فالكسر لالتقاء السَّاكنين ، والفتح لخفَّته واستعماله في التَّضعيف ، والضَّمُّ لإتباع الرَّاء حركة أقرب الحروف إليها وهي ضمَّة الضاد [٤] وكل هذه الرِّوايات لا تكسر البيت ، إلَّا أن الشَّاعر ترك لفظة (يضرُّ) بالتَّضعيف واختار لفظة (يضير) اختيارًا لا اضطرارًا .

فالشَّاعر في قصيدته يصف جملًا ضخمًا قويًا دخل قريةً ممتلئةً بالزَّاد في عام الميرة ، فقيل له احمل فوق طاقتك من الزاد ولا تخشَ على القرية من النُّقصان فإنَّ هذه القرية ممتلئةٌ بالزَّاد من كلِّ الأصناف ، وكثرة الزَّاد فيها ككثرة التُّراب ، يقول :

ما حُمِّل البختيُّ عام غِيَاره ... عليه الوُسوقُ بُرُّها وشعيُرها

أتى قريةً كانت كثيرًا طعامُها ... كرفْغِ التُّرابِ كلُّ شيءٍ يميرها

فقيل تحمَّل فوق طوقك إنَّها ... مطبَّعةً مَنْ يأتِها لا يَضيرُها [٥]

---

(١) انظر : اكشَّاف ١ / ٥٣٧ – ٥٣٨ .

(٢) انظر : الدرَّ المصون ٤ / ٤٤ – ٤٥ .

(٣) انظر : التَّحرير والتَّنوير ١٩ / ١٢٨ .

(٤) معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٣٢ ؛ تفسير الطَّبري ٧ / ١٥٧ – ١٥٨ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٥٠ .

(٥) شرح أشعار الهذليين ١ / ٢٠٧ – ٢٠٨ ، البختي : الإبل الخرسانيَّة ، الغيار : الميرة ، الوسوق : حمل البعير ، الرَّفغ : الأرض كثيرة التُّراب .

– انظر : لسان العرب ٢ / ٩ ، مادَّة : (ب خ ت) ، ٥ / ٤٠ ، مادَّة : (غ ي ر) ، ٨ / ٤٣٠ ، مادَّة : (ر ف غ) ، ١٠ / ٣٧٨ ، مادَّة : (و س ق) .

وقد اختار الشَّاعر لفظة (الضَّير) في هذا السِّياق ولعلَّ هذا يرجع إلى أنَّ (الضرَّ) لفظٌ مضعَّفٌ يناسب معنى المشقَّة لما في الرَّاء من التَّكرير والتَّضعيف [١] بعد حرف الضَّاد المستعلية المطبقة [٢] ، والشَّاعر في بيته ينفي المضرَّة والنَّقص فناسبه لفظ (ضير) لما في الياء من المدِّ الَّذي يوحي بالاتِّساع والانتشار وهذا بدوره يدلُّ على السُّهولة في الحصول على الزَّاد ، وفي ذلك إشارةٌ إلى الامتلاء والكثرة ، أمَّا التَّضعيف فيوحي بالمشقَّة ومضاعفة الجهد للحصول على الزَّاد ، وهذا لا يتناسب و امتلاء القرية بالزَّاد والخير ، فكان التَّعبير بالحرف الأيسر لمواطن اليسر أولى ، إذ كانت العرب تسوق الحروف على سمت المعنى المقصود والغرض المطلوب [٣] .

وقد وافق هذا البيت التَّعبير القرآني عند نفي السَّحرة المضرَّة عنهم لـمَّا هدَّدهم فرعون بالصَّلب وتقطيع الأيدي والأرجل ، فقالوا :

﴿ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ [الشُّعراء : ٥٠] .

فإنَّ تعذيب فرعون لهم لن يضرَّهم في الآخرة ، بل سيرجعون إلى ربِّهم فيجازيهم بصبرهم على العقوبة ، وثباتهم على التَّوحيد [٤] ، فلمّا نفوا عنهم المضرَّة ناسبهم لفظ (الضَّير) .

---

(١) انظر : الخصائص ٢ / ١٦٦ .

(٢) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٢٥ .

(٣) انظر : الخصائص ٢ / ١٦٤ .

(٤) تفسير الطَّبريِّ ١٩ / ٣٤٩ ؛ روح المعاني ١٠ / ٧٩ .

إجراء الفعل المعتلّ مجرى الصَّحيح :

قال قيس بن زهير [١] :

ألم يأتيْك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ [٢]

استشهد سيبويه بهذا البيت على جزم الفعل المضارع المعتلّ الآخر بحذف الحركة المنويَّة على حرف العلَّة ؛ كأنَّ أصله : (يأتيُك) فجزمه بحذف الحركة إجراءً له مجرى الصَّحيح ، وحكم عليه بالضَّرورة [٣] .

والفعل المضارع إذا دخلته أداة جزمٍ حُذفت حركته إن كان صحيحًا فيُسكَّن ؛ نحو : لم يذهبْ ، وإن كان معتلًّا حُذف منه حرف العلَّة ؛ نحو : لم يغزُ ، ولم يرمِ ، ولم يخشَ [٤] ، وذهب أبو حيَّان والرُّعينيُّ إلى أنَّ علامة جزم المعتلّ تكون بحذف الحركة المقدَّرة على الحرف المعتلّ ولمَّا خيف أن يلتبس المعتلُّ المجزوم بالمعتلّ المرفوع والمنصوب حُذف حرف العلَّة من المجزوم ، وحجَّتهما في ذلك أنَّ الجازم لا يحذف إلَّا الحركة أمَّا الحروف المعتلَّة الأصليَّة أو المنقلبة عن أصلٍ فليس للجازم حذفها وإنَّما له أن يحذف العلامات المقدَّرة عليها [٥] .

والتَّحقيق أنَّ هذه الحروف أشبهت الحركات من جهتين ، إحداهما : أنَّ الحركات مأخوذةٌ منها ؛ فالفتحة بعض الألف ، والضمَّة بعض الواو ، والكسرة بعض الياء ، والأخرى : أنَّ هذه الحروف ضعفت في حالة الرَّفع فلم تدخلها

---

(١) هو : أبو هندٍ قيس بن زهير بن جذيمة العبسيُّ ، أمير عبسٍ وأحد السَّادة القادة في عرب العراق ، كان فارسًا شاعرًا داهيةً يُضرب به المثل ؛ فيُقال : (أدهى من قيسٍ) لُقِّب بقيس الرَّأي لجودة رأيه ، وهو صاحب داحس والغبراء ، رحل إلى عُمان آخر عمره ومات فيها ، واختُلف في سنة وفاته فقيل : مات سنة : (١٠ هـ) وقيل : بل الأرجح أنَّه مات قبل الهجرة .
– انظر : معجم الشُّعراء ٣٢٢ ؛ الإصابة في تمييز الصَّحابة ٥ / ٤١٧ ؛ الأعلام ٥ / ٢٠٦ .

(٢) ديوانه ٢٩ ، والبيت من بحر الوافر ، اللَّبون : النَّاقة ذات اللَّبن .
– انظر : لسان العرب ١٣ / ٣٧٣ ، مادَّة : (ل ب ن) .
– وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٢ / ٥٩ ، والفرَّاء في معاني القرآن ١ / ١٦١ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٤٣ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ٣ / ٣٦ ، وابن فارسٍ في الصَّاحبيِّ ٢١٣ ، والثَّمانينيِّ في الفوائد والقواعد ٥٠٨ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ٥٣٨ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ١٠٩ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٩١ ، والجوجريِّ في شرح شذور الذَّهب ١ / ٢١٢ ، والأشمونيِّ في شرح الألفيَّة ١ / ٨٣ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٥٩ – ٦٠ .

(٤) انظر : الأصول ١ / ٤٨ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ١٧١ – ١٧٢ ؛ الفوائد والقواعد ٥٠٧– ٥٠٨ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ٤٩٠ ؛ الممتع لابن عصفور ٣٤٢ ؛ الكنَّاش ٢ / ٢٩٠ ؛ أوضح المسالك ١ / ٩٣ ؛ شرح شذور الذَّهب للجوجريِّ ١ / ٢١١ ؛ الهمع ١ / ٢٠٣ .

(٥) انظر : التَّذييل والتَّكميل ١ / ٢٠١ – ٢٠٣ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٧٤٤ .

حركةٌ كما لا تدخل الحركة حركةً فأشبهت بذلك الحركة ولذا تسلَّط الجازم عليها بالحذف كما يتسلَّط على الحركات فيحذفها [١].

والعلَّة من حذف الحرف المعتلِّ في الجزم أنَّ الجازم لم يصادف حركةً ليسقطها فأخذ من نفس الفعل ما يُشبه الحركة [٢].

وحذف المعتلِّ من الفعل المجزوم هو الوجه الأشهر إلَّا أنَّه قد وردت شواهد من القرآن الكريم على بقاء الحرف المعتلِّ في الفعل المجزوم ؛ ومن ذلك قراءة حمزة ويحيى بن وثَّاب والأعمش وابن أبي ليلى قول الله تعالى :

﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخۡشَىٰ ﴾ [طه : ٧٧] .

فقد قرأوها (لا تخفْ درَكًا ولا تخشى) بجزم (تخف) بلا النَّاهية وعطف (تخشى) عليها دون حذف حرف العلَّة [٣] ، ومن ذلك أيضًا قراءة قنبل عن ابن كثيرٍ قول الله تعالى :

﴿ مَن يَتَّقِ وَيَصۡبِرۡ ﴾ [يوسف : ٩٠] .

فقد قرأها (إنَّه مَنْ يتَّقي ويصبرْ) بإثبات حرف العلَّة في (يتَّقي) وعطف (يصبر) عليها مجزومةً [٤] .

ومن الشِّعر قول أبي عمرو بن العلاء :

هجوتَ زَبَّان ثم جئتَ معتذراً من سبِّ زَبَّانَ لم تهجُو ولم تَدَعِ [٥]

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ١٧١ – ١٧٢ ؛ الخصائص ٢ / ٣١٧ – ٣١٨ ؛ الفوائد والقواعد ٥٠٨ ؛ شرح الكتاب للصفَّار ١ / ٣٥٤ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ٤٩٠ ؛ الممتع لابن عصفور ٣٤٢ ؛ شرح شذور الذَّهب للجوجريِّ ١ / ٢١١ .

(٢) انظر : الفوائد والقواعد ٥٠٦ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ٢ / ٩٢٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النحويَّة ١ / ٢٤٧ – ٢٤٨ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ١ / ١٦١ ؛ السَّبعة في القراءات ٤٢١ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٣ / ٣٥ ؛ الحجَّة لابن خالويه ٢٤٥ ؛ معاني القراءات للأزهريِّ ٢ / ١٥٥ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٥ / ٢٣٩ ؛ مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧٠ ؛ الكنز ٢ / ٥٥٩ البحر المحيط ٧ / ٣٦٢ .

(٤) انظر : السَّبعة في القراءات ٣٥١ ؛ الحجَّة لابن خالويه ١٩٨ ؛ معاني القراءات للأزهريِّ ٢ / ٥٠ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٤ / ٤٤٧ ؛ حجَّة القراءات لأبي زرعة ٣٦٤ ؛ مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٩١ ؛ تفسير الطَّبريِّ ٣ / ١٢٤١ – ١٢٤٢ ؛ التِّبيان ٢ / ٧٤٤ .

(٥) معجم الأدباء ٣ / ١٣١٧ ، والبيت من بحر البسيط .

– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ١ / ١٦٢ ، والنَّحاس في إعراب القرآن ٣ / ٣٦ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ١٠٩ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ٤٨٨ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ١ / ٥٦ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٩٠ ، والأشمونيِّ في شرح الألفيَّة ١ / ٨٣ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ١ / ٢٠٤ .

وقول عبد يغوث بن الوقَّاص :

وتَضْحَكُ مني شيخةٌ عَبْشَميَّةٌ كأنْ لم تَرَى قبْلي أَسِيرًا يَمَانِيا [١]

وقول الشَّاعر :

قال لها من تحتها وما استوى هزي إليك الجذع يجنيك الجنى [٢]

فالأفعال : (تهجو) و (ترى) و (يجنيك) حقُّها الجزم بحذف حرف العلَّة من آخرها لدخول الجازم على الفعل المعتلِّ في الشَّاهد الأوَّل والثَّاني ، ولوقوع الفعل جوابًا لفعل الأمر (هزِّي) في الشَّاهد الثَّالث ، لكن حروف العلَّة ظهرت ولم تُحذف.

وللنَّحويين في هذه الشَّواهد عدَّة آراءٍ : فالفرَّاء ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [٣] عدُّوا هذه الشَّواهد لهجةً من لهجات العرب الَّذين يعاملون المعتلَّ في الجزم معاملة الصحيح فيقولون : لم يدعوْك ، ولم يرميْه ، لأنَّهم قدَّروا فيها الحركات فكأنَّها عندهم (يدعوُك) و (يرميُه) فجزموهما بحذف الحركة ، واستدلُّوا بشواهد ظهرت فيها الحركات على المعتلِّ من الأسماء ؛ منها قول جرير :

فيومًا يُجارين الهوى غير ماضٍ ويومًا ترى منهنَّ غُولًا تغوَّلُ [٤]

فالأصل أن يقول : (غير ماضٍ) لكنَّه أجراه مجرى الصَّحيح فأبقى الياء ثمَّ جرَّها بالكسرة الظَّاهرة " وهذا على لغة

---

(١) انظر : المفضَّليَّات ١ / ١٥٨ ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : السِّيرافيِّ في شرح الكتاب ١ / ١٩٩ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ١٠٩ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٥ / ٤٨٨ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٩١ ، والأشمونيِّ في شرحه ١ / ٨٢ .

(٢) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الرجز .

– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ١ / ١٦١ ، وابن عصفور في ضرائر الشِّعر ١ / ٤٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن ١ / ١٦١ ، وممَّن وافقه : ابن جنِّي – في أحد رأييه ــ في سرِّ صناعة الإعراب ٢ / ٢٧٥ ، والباقوليُّ ــ في أحد رأييه ــ في شرح اللُّمع ٦٤١ (إلَّا أنه لم يذكر أنَّها لهجةٌ عن العرب) ، وأبو حيَّان في البحر المحيط ٦ / ٢٤٦ ، ٣٢١ ، ٧ / ٤٨ ، والرُّعينيُّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢١٩ ، والجوجريُّ في شرح شذور الذَّهب ١ / ٢١٢ .

(٤) ديوانه ١ / ١٤٠ ، برواية : (من غير ما صِبا) ولا شاهد في البيت على هذه الرِّواية ، والبيت من بحر الطَّويل ، غولًا : كل ما اغتال الإنسان فأهلكه ، تغوَّل : تلوَّن .

– انظر : لسان العرب ١١ / ٥٠٧ ، مادَّة : (غ و ل) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٣ / ٣١٤ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٣٥٤ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٤٣ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ٤٨٣ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ١ / ٥٦ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٩٠ .

من يقول : هذا ماضيٌ ، وهو يمضيُ " [١] ، ومنه قول ابن قيس الرُّقيَّات :

لا بارك الله في الغواني هل يصبحن إلَّا لهنَّ مطَّلب [٢]

فأظهر كسرة (الغواني) وحقُّها أن لا تظهر في الاسم المنقوص .

أمَّا سيبويه ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [٣] فذهبوا إلى أنَّ ما ورد من هذا في الشِّعر هو خاصٌ به ولا يجوز في سَعة الكلام ، ووافقهم ابن الحاجب وجماعةٌ [٤] إلَّا أنَّهم أجازوا وروده قليلًا في السَّعة مستشهدين بقراءتي حمزة وقنبل السَّابقتين، ووقف النحَّاس ومعه جماعةٌ من النَّحويين [٥] موقفًا وسطًا بين رأي الفرَّاء وسيبويه وذلك عندما عدُّوا هذه الظَّاهرة لهجةً عن العرب ولكنَّهم لم يُخرجوها من الضَّرورة .

وذهب ابن الأنباريِّ وجماعةٌ من النَّحويين [٦] إلى أنَّ أصل هذه الأفعال الجزم بحذف حرف العلَّة على المشهور ثم

---

(١) شرح المنصف ٢ / ١١٤ .

(٢) ديوانه ٣ ، والبيت من بحر المنسرح ، وهو في الدِّيوان برواية : (في الغواني فما) ولا شاهد في البيت على هذه الرِّواية .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٣ / ٣١٤ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٣٥٤ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٤٢ ، وابن جنِّي في الخصائص ٢ / ٣٤٩ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٥ / ٤٨٣ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٩٠ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ١ / ٢١١ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٦٠ ؛ وممَّن وافقه : ابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٤٣ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ١٩٩ ، وابن خالويه في الحجَّة ١٩٨ – ١٩٩ ، والفارسيُّ في المسائل الحلبيَّات ٨٦ ، والرمَّانيُّ في شرح الكتاب ١ / ١٦٤ ، والقيروانيُّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٥٧ – ١٥٩ ، ومكِّيُّ بن أبي طالب في المشكل ١ / ٣٩٢ ، والبطليوسيُّ في الحلل في إصلاح الخلل ٣٩٢ ، وابن الشَّجريِّ في الأمالي ١ / ١٢٨ [ج : ١٣] ، والصفَّار في شرح الكتاب ٢ / ٤٤٣ – ٤٤٤ ، وابن عصفور في الممتع ٣٤٢ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٩٠ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٩٤ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ١ / ٢٩٤ – ٢٩٦ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ١ / ٢٤٠ ، والدَّماميُّ في تعليق الفرائد ١ / ١٧٥ – ١٧٦ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ١ / ٢٠٥ ، والدِّلائيُّ في نتائج التَّحصيل ١ / ٣٣٥ .

(٤) انظر : الإيضاح في شرح المفصَّل ٢ / ٤٥٧ – ٤٥٩ ، وممَّن وافقه : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ١ / ٥٥ – ٥٨ ، وابن النَّحويَّة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٤٨ – ٢٤٩ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٩٠ – ٢٩١ ، والمراديُّ في توضيح المقاصد ١ / ٣٥١ ، ٣٥٥ ، والألوسيُّ في روح المعاني ١٥ / ٤٤٠ .

(٥) انظر : إعراب القرآن ٣ / ٣٦ ، ٤ / ٢٦٢ ، ٢٩٢ ، وهم : الزجَّاجيُّ في الجمل ٤٣٢ ، ٤٤٤ – ٤٤٥ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٧١ ، ٤٩٠ ، والرَّضيُّ في شرح الشَّافية ٣ / ١٨٣ – ١٨٥ ، وابن أبي الرَّبيع في الكافي في الإفصاح ٢٦٢ – ٢٦٤ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في شرح الأزهريَّة ١٧ ، والألوسيُّ في الضَّرائر ١٢٠ .
وقد نصَّ السَّمين على أنَّها ضرورةٌ ثمَّ عاد وجعلها وجهًا مرجَّحًا عند توجيهه لقراءتي حمزة وقنبل .
– انظر : الدرَّ المصون ٥ / ٥٣٧ ، ٦ / ٥٥٢ .

(٦) انظر : شرح القصائد التِّسع ٧٨ ، وممَّن وافقه : ابن جنِّي ــ في رأيه الآخر ــ في سرِّ صناعة الإعراب ٢ / ٢٧٤ – ٢٧٥ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١ / ٢٤ – ٢٥ ، والباقوليُّ ــ في رأيه الآخر ــ في شرح اللُّمع ٦٤١ ، والأنباريُّ في أسرار العربيَّة ٩٤ ، وابن الأثير في البديع ٢ / ٦٦١ .

أُشبعت حركة الحرف الذي قبلها فتولَّدت هذه الحروف ؛ فهي ليست أصليَّة وإنما زائدةٌ للإشباع ، ووزن (يـأتي) عندهم (يفعي) ، والذي دعاهم إلى القول بهذا ورود عددٍ من الشَّواهد بإشباع الحركات ؛ منها قول ابن هرمة :

وأنّني حيثما يشري الهوى بصري من حيثما سلكوا أدنو فأنظور [١]

وقوله أيضًا :

فأنت من الغوائل حين تلقى ومن ذمِّ الرِّجال بمنتزاح [٢]

فأصل (أنظور) و (منتزاح) : (أنظُر) و (منتزَح) إلَّا أنَّ الشَّاعر أشبع الحركة فتولَّد منها حرفٌ .

ومع أنَّ ابن فارسٍ ردَّ هذه الظَّاهرة وعدَّها من أغاليط الشُّعراء [٣] إلَّا أنَّ العلويَّ أجازها للشَّاعر المولِّد لأنَّها مستحسنةٌ عنده [٤] .

ولئلَّا يُحمل كتاب الله تعالى على شذوذٍ من الشِّعر وجَّه مَنْ عدَّ هذه الظَّاهرة من الضَّرورة قراءة (لا تخف درَكًا ولا تخشى) توجيهين :

الأوَّل : جزم (تخاف) بلا النَّاهية أو على جواب الأمر : (فاضرب) ، ورفع (تخشى) خبرًا لمبتدأٍ محذوفٍ تقديره : (أنت) لأنَّها مستأنفةٌ بعد الجزم ؛ فالواو للاستئناف لا للعطف ، و (لا) للنفي لا للنهي ، ويكون المعنى في النَّهي : لا تخف وأنت لا تخشى ، والمعنى في الجزاء : إن تضرب لا تخف وأنت لا تخشى [٥] .

---

(١) ديوانه ٢٣٩ ، والبيت من بحر البسيط .

– وهو من شواهد : ابن جنِّي في الخصائص ٢ / ٣١٨ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ٤٩٢ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٧٨١ ، والمراديِّ في الجنى الدَّاني ١ / ١٧٣ ، وابن هشامٍ في المغني ١ / ٤٨٢ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ١ / ٢٣٩ ، والسُّيوطيِّ في الاقتراح ١ / ٥٣ .

(٢) ديوانه ٩٢ ، والبيت من بحر الوافر ، الغوائل : الدواهي ، منتزاح : بعيد .

– انظر : لسان العرب ١١ / ٥١٢ ، مادَّة : (غ ي ل) ، ٢ / ٦١٤ ، مادَّة : (ن ز ح) .

– وهو من شواهد : الفارسيِّ في المسـائل الحلبيَّات ١ / ١١٢ ، وابن جنِّي في الخصائص ٢ / ٣١٨ ، وابن هشامٍ في تخـليص الشَّواهد ١ / ٥٩ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ١ / ٢٣٩ .

(٣) انظر : الصَّاحبي ٢١٣ .

(٤) انظر : نضرة الإغريض ٢٦٤ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحَّاس ٣ / ٣٥ – ٣٦ ؛ الحجَّة لابن خالويه ٢٤٥ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٥ / ٢٣٩ ؛ مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٧٠ ؛ كشف المشكلات للباقوليِّ ٢ / ٨٤٥ ؛ النُّكت في القرآن ٣٢٤ ؛ البيان للأنباريِّ ١٥٠ ؛ البحر المحيط ٧ / ٣٦٢ ؛ الدرَّ المصون ٨ / ٨٢ .

الثَّاني : جزم (تخشى) بالعطف على (تخاف) ، فالأصل : (لا تخف درَكًا ولا تخشَ) ثمَّ أُشبعت فتحة الشِّين فتولَّد عنها هذه الألف لتوافق رؤوس الآيات المختومة بالألف [١] .

أمَّا قراءة (إنَّه مَنْ يتَّقي ويصبرْ) فوجَّهوها ثلاثة توجيهات :

الأوَّل : جزم (يتَّقي) على الشَّرط بحذف الياء ، ثمَّ أُشبعت كسرة القاف فتولَّدت الياء عنها . [٢]

الثَّاني : أنَّ (مَنْ) موصولةٌ والفعل (يتَّقي) مرفوعٌ و (يصبر) معطوفٌ عليه بالرَّفع لكن حُذفت الضمَّة للتَّخفيف كما حُذفت في (عضُد) فقيل : (عضْد) أي حُذفت حركة إعراب الفعل في الآية الكريمة كما حُذفت حركة البناء في مثل هذا الاسم [٣] ، وقد يكون الحذف لئلَّا تتوالى الحركات وإن كانت في كلمتين ؛ أي حركة : (الباء والرَّاء والفاء والهمزة) من قول الله تعالى (يصبر فإنَّ) ، أو لنيَّة الوقف على (يصبر) ثمَّ أُجري الوصل مجرى الوقف [٤] .

الثَّالث : أنَّ (مَنْ) موصولةٌ لكنَّها ضُمِّنت معنى الشَّرط لما فيها من عمومٍ وإبهامٍ [٥] ، وقد أتى الفعل (يتَّقي) مرفوعًا لأنَّه صلة (مَنْ) الموصولة وعُطف الفعل (يصبر) مجزومًا على معنى الشَّرط الَّذي تضمَّنته (مَنْ) [٦] .

وقد استبعد السَّمين هذا التَّوجيه لما فيه من ترك تأثير العامل فيما يليه وتسلُّطه على ما هو بعيدٌ عنه [٧] .

وأمَّا الفراء ومن وافقه من الَّذين يرون أنَّ هذه الظَّاهرة ما هي إلَّا لهجة مَنْ يُجري الفعل المعتلَّ مجرى الصَّحيح في الجزم فقد حملوا القراءتين السَّابقتين في (تخشى) [٨] و (يتَّقي) [٩] على هذه اللَّهجة .

---

(١) انظر : الحجَّة لابن خالويه ٢٤٥ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٥ / ٢٤٠ ؛ كشف المشكلات للباقوليِّ ٢ / ٨٤٦ ؛ البيان للأنباريِّ ١٥١ ؛ البحر المحيط ٧ / ٣٦٢ ؛ الدرَّ المصون ٨ / ٨٣ .

(٢) انظر : الحجَّة لابن خالويه ١٩٩ ؛ التِّبيان ٢ / ٧٤٤ ؛ البحر المحيط ٦ / ٣٢٠ .

(٣) انظر : الحجَّة للفارسيِّ ٤ / ٤٤٩ ؛ مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٩٢ ؛ المحرَّر الوجيز ٣ / ٢٧٧ ؛ تعليق الفرائد ١ / ١٨٥ .
– انظر مسألة : ذهاب حركة الإعراب من الفعل المضارع صفحة (١٣٠) من البحث .

(٤) انظر : التِّبيان ٢ / ٧٤٤ ؛ البحر المحيط ٦ / ٣٢٠ ؛ الدرَّ المصون ٢ / ٥٥٣ .

(٥) ولذا صلح دخول الفاء في جوابها كما يدخل في جواب الشَّرط ؛ إذ يُقال : مَنْ يأتيني فله درهمٌ ، كما يُقال في الشَّرط : مَنْ يأتِني فله درهمٌ .

(٦) انظر : الحجَّة للفارسيِّ ٤ / ٤٤٨ ؛ حجَّة القراءات لأبي زرعة ٣٦٤ – ٣٦٥ ؛ المحرَّر الوجيز ٣ / ٢٧٧ ؛ التِّبيان ٢ / ٧٤٤ ؛ البحر المحيط ٦ / ٣٢٠ .

(٧) انظر : الدرَّ المصون ٦ / ٥٥٣ .

(٨) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ١٦٢ ؛ البحر المحيط ٧ / ٣٦٢ .

(٩) انظر : التِّبيان ٢ / ٧٤٤ ؛ البحر المحيط ٦ / ٣٢٠ ؛ روح المعاني ١٥ / ٤٤٠ .

والرَّاجح من هذه الآراء الرَّأي القائل إنَّ هذه الظَّاهرة لهجةٌ عن العرب ، فقد نصَّ الزجَّاجيُّ على أنَّها " مشهورةٌ متَّفقٌ على حكايتها " [١] فلعلَّ القرآن الكريم نزل موافقًا لهذه اللَّهجة في أحد قراءاته السَّبعيَّة المتواترة ، ولعلَّ هذه الشَّواهد الشِّعريَّة وردت مطابقةً لهذه اللَّهجة ، فالأولى إجازة ما ورد من هذه اللَّهجة في الشِّعر والقرآن الكريم والحكم بفصاحتها مع عدم القياس عليها في السَّعة لأنَّها قليلةٌ والأخرى أكثر انتشارًا منها .

وأمَّا بيت الشَّاهد فمَنْ قال إنَّه ضرورةٌ فيمكن أن يُردَّ عليه بأنَّ البيت لا ضرورة وزنيَّةً فيه لتمكُّن الشَّاعر من أن يقول: (ألم يأتِك) بحذف الياء دون أن ينكسر البيت ، وغاية ما سيقع فيه هو زحاف النَّقص [٢] الجائز في بحر (الوافر) ، وقد نقل ابن جنِّي أنَّ من أصحابه من رواها (ألم يأتِك) على ظاهر الجزم [٣] ، بل إنَّ الشَّاعر لو عبَّر بكلمة (ألم يبلغْك) لأصاب المعنى والوزن معًا ، وقد أنشده الأصمعي (ألا هل أتاك) [٤] وعلى هذه الرِّوايات فلا ضرورة فيه ، لكنَّ كل هذه الإنشادات لا تستقيم لأنَّها لم تصدر عن الشَّاعر صاحب التَّجربة والشُّعور ، والأقرب أن يكون الشَّاعر متَّبعًا لهجةً من لهجات العرب وجد أنَّها أقوى في تأدية المعنى فنظم بيته عليها .

ومناسبة هذا البيت أنَّ الشَّاعر قيس بن زهيرٍ كانت له درعٌ فساومه عليها الرَّبيع بن زياد فأبى عليه قيسٌ فتغافله الرَّبيع وأخذها منه وانطلق بها وأبى أن يردَّها عليه ، فأغار قيسٌ على إبلٍ للرَّبيع وأخذ منها ما شاء له أن يأخذ وفرَّ بها إلى مكَّة وباعها على رجلٍ من قريشٍ مقابل أسلحةٍ من سيوفٍ ودروعٍ [٥] ، وفي ذلك يقول بعد بيت الشَّاهد :

ومحبِسُها على القرشيِّ تُشرَى بأدراعٍ وأسيافٍ حِدَادِ [٦]

وقد ابتدأ هذه الأبيات ببيت الشَّاهد مستفتحًا إيَّاه باستفهام المتعجِّب : (ألم يأتيك والأنباء تنمي ؟!) فكأنَّه يقول : كيف لم يصلك النَّبأ ؟ والغرض منه إثارة انتباه السَّامع ليتطلَّع إلى معرفة الخبر ، وأصل الكلام : (ألم يأتِك ما لاقت لبون بني زياد) ، فعبَّر بـ (يأتيك) ومدَّ الصَّوت بالياء تفخيمًا للخبر وإظهارًا لأهميَّته أوَّلًا ، وزيادةً في التَّشفِّي من

---

(١) الإيضاح ١٠٣ – ١٠٤ .

(٢) وهو إسكان لام (مفاعلتن) وحذف النُّون فيصير : (مفاعيلُ) .

– انظر : العروض ٨٢ .

(٣) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٩٢ .

(٤) انظر : الإغفال ٢٩٠ ؛ سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٩٣ ؛ المحكم ٦ / ٣٠٢ ، ولم يرد في الأصمعيَّات .

(٥) انظر : أنساب الأشراف ١٣ / ١٥٨ ؛ المقاصد النَّحويَّة ١ / ٢٥٥ ؛ خزانة الأدب ٨ / ٣٦٥ .

(٦) ديوانه ٢٩ .

خصمه ثانيًا ، وتشويقًا لهذا الخبر ثالثًا ، ولذا اعترض بجملة : (والأنباء تنمي) وهي من الإطناب الَّذي أدَّى لإثارة وتأكيد الخبر[١] (إذ كان التوكيد من أماكن الإسهاب والإطناب) [٢] ؛ وجمع (النَّبأ) جمع كثرةٍ لتعظيمه ، واختار لفظ (النَّبأ) وهو أبلغ من (الخبر) لأنَّه خاصٌّ بما كان ذي شأنٍ عظيمٍ أمَّا الخبر فعامٌّ لا يُشترط فيه ذلك [٣] ، وقال : (تنمي) فعبَّر بالفعل المضارع ليدلَّ على استمرار تناقل الخبر وتناميه وازدياده وشيوعه [٤] ، وقد ضمَن الشَّاعر بلوغ هذا الخبر للقاصي والدَّاني ــ كما أراد ــ بنظمه في أبياتٍ توثِّق الحادثة ؛ لأنَّ الشِّعر أكثر انتشارًا من النَّثر ، وهو ديوان العرب الذي يحفظ أمجادها وأيَّامها .

وفاعل (يأتيك) هو الاسم الموصول (ما) في قوله : (بما لاقت) والباء زائدةٌ للتَّأكيد [٥] ، وجعل ابن جنِّي وابن يعيشٍ زيادتها حملًا على المعنى ؛ فإنَّ (يأتيك) ضُمِّنت [٦] معنى (تسمع) والتَّقدير : ألم تسمع بما لاقت اللَّبون [٧] ؟ وفائدة التَّضمين أن تؤدِّي الكلمة معنى كلمتين " فالكلمتان معقودتان معًا قصدًا وتبعًا " [٨] ؛ فكأنَّه أراد : هل بلغك وسمعت النَّبأ ؟

فهذه الزيادات والاعتراضات في البيت إنَّما تدلُّ على عاطفة الفخر وشعور النَّصر وزهو الشَّاعر بنفسه وبصنيعه ، ولم تُلجئه ضرورة وزنٍ إلى هذه الزِّيادة كما رأى بعض النَّحويين ، بل إنَّ في القراءات القرآنيَّة ما كان إشباع الحركة فيه ملائمًا

---

(١) انظر : الخصائص ١ / ٣٣٦ – ٣٣٨ .

(٢) انظر : الخصائص ٣ / ٩٧ .

(٣) انظر : المفردات ٧٨٨ – ٧٨٩ ؛ الفروق ١ / ٤١ ؛ تاج العروس ١١ / ١٢٥ .

(٤) انظر : دلائل الإعجاز ١٧٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ٢ / ٤٥١ ؛ المنتخب لكراع النَّمل ٦٩٧ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٥ / ٢٩١ ؛ الخصائص ١ / ٣٣٦ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٧١ ؛ الحلل في شرح أبيات الجمل ٢٠٤ ؛ تفسير القرطبيِّ ١٢ / ٣٥ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢٤٠ ؛ خزانة الأدب ٩ / ٥٢٤ ؛ روح المعاني ١٣ / ٧ .

– وقد نقل أبو حيَّان رأيًا آخرًا في البيت ، وهو أنَّه من باب التَّنازع ؛ حيث تنازع الفعلان : (يأتي) و (ينمي) الفاعل (ما) ، فأُعمل الثَّاني (ينمي) ، وأُضمر في الأوَّل (يأتي) فاعلٌ يدلُّ عليه الموجود تقديره : ألم يأتك النَّبأ ، ورجَّح ابن هشامٍ أن يكون (ما) فاعل (يأتي) لأنَّ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا وبغيره .

– انظر : ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٧٠٣ ؛ المغني ٥٠٦ .

(٦) التَّضمين : هو إيقاع لفظٍ موقع غيره لتضمُّنه معناه ، وكلا المعنيين مقصودٌ لذاته في التَّضمين .

– انظر : الكليَّات ٢٦٦ .

(٧) انظر : المحتسب ١ / ٢٩١ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ٤٩٠ .

(٨) الكليَّات ٢٦٧ .

للمعنى ، وذلك كما في قراءة الحسن البصري ﷺ لقول الله تعالى :

﴿ سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَـٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٤٥] .

حيث قرأها (سأوريكم) [١] بإشباع ضمَّة الهمزة حتَّى تولَّد عنها واوٌ ، وقد استحسن ابن جنِّي هذه القراءة بقوله : لأنَّه " موضع وعيدٍ وإغلاظٍ ، فمُكِّن الصَّوت فيه وزاد إشباعه واعتماده ، فأُلحقت الواو فيه لما ذكرنا " [٢] .

(١) انظر : المحتسب ١ / ٢٥٨ ؛ الكشَّاف ٢ / ١٥٨ ؛ المحرَّر الوجيز ٢ / ٤٥٣ ؛ الدرَّ المصون ٥ / ٤٥٥ .

(٢) المحتسب ١ / ٢٥٩ .

المطلب الثَّاني

الحذف

ذهاب حركة الإعراب من الفعل المضارع :

قال امرؤ القيس [١] :

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ [٢]

استشهد سيبويه به على جواز حذف حركة الإعراب من الفعل المضارع في الشِّعر ، تشبيهًا لحركة الإعراب بحركة البناء الواقعة حشوًا في نحو : (عجُز) و (كتِف) عند حذفها تخفيفًا [٣] .

والأصل في الأفعال البناء كما أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب [٤] لأنَّ الاسم يلزم صيغةً واحدةً لا تتغيَّر كزيدٍ وهندٍ ، مع دلالته على معانٍ مختلفةٍ كالفاعليَّة في نحو : جاء زيدٌ ، والمفعوليَّة في نحو : رأيت زيدًا ، والإضافة في نحو : جاء غلام زيدٍ ، لذا احتاج إلى قرينةٍ تفصل بين معانيه وهي تغيُّر حركته بتغيُّر معانيه ، بينما تختلف صيغ الفعل باختلاف أزمنته ، واختلاف صيغه يُغني عن إعرابه ؛ وذلك نحو : (ضرب) للماضي ، و (اضرب) للاستقبال ، أمَّا الفعل المضارع فزمانه مبهمٌ فهو إن أُطلق ترجَّح أنَّه للحال ؛ نحو : زيدٌ يضرب عمرًا [٥] ، وقد تُذكر معه قرائن تحدِّد زمانه [٦].

---

(١) هو : امرؤ القيس بن حجر الكندي ، شاعرٌ جاهليٌّ من أهل نجدٍ ، من الطبقة الأولى وأحد أصحاب المعلَّقات السَّبع المشهورة ، سبق الشعراء إلى الوصف الكثير ، غيَّر مقتل أبيه حياته من المجون واللَّهو إلى طلب الثأر ، يلقَّب بـ (الملك الضليل) لاضطراب أمره طول حياته ، وبـ (ذي القروح) لما أصابه في مرض موته فقد مات بحلَّةٍ مسمومةٍ ، توفي سنة : (٨٠ ق هـ) .
– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ٤١ ؛ الشعر والشعراء ١ / ١٠٧ – ١٣٦ .

(٢) ديوانه ١٣٤ ، والبيت من بحر السَّريع ، مستحقب : جامع الإثم وحامله ، واغل : الدَّاخل على قومٍ في شرابهم ولم يُدعَ إليه .
– انظر : لسان العرب : ١ / ٣٢٥ ، مادَّة : (ح ق ب) ، ١١ / ٧٣٢ ، مادَّة : (و غ ل) .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٣٤٦ ، وابن جنِّي في الخصائص ١ / ٣١٩ ، والزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧٥ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ١١٠ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٨٨ ، والسِّيوطيِّ في الهمع ١ / ٢١٧ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ .

(٤) انظر : أسرار العربيَّة ٤٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٧٦ ؛ البديع ١ / ١٥ ، ٣٦ ؛ التَّخمير ١ / ٢٠٢ ؛ المقدِّمة الجزوليَّة ٨ ؛ توجيه اللُّمع ٦٥ ، ٧١ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٥٠ ، ٤ / ٢٠٧ ؛ توضيح المقاصد ١ / ٢٩٧ ؛ شرح ابن عقيل ١ / ٣٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٨٣٤ ؛ الحدود للأبَّذي ٤٥١ ؛ الاقتراح ٢٩٦ .

(٥) انظر : الإيضاح للزجَّاجيِّ ٧٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٧ ؛ الفوائد والقواعد ٥٥ – ٥٦ ؛ أسرار العربيَّة ٤٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٧٦ ؛ البديع ١ / ١٥ ؛ التَّخمير ١ / ٢٠٢ – ٢٠٣ ؛ المقدِّمة الجزوليَّة ٨ ؛ اللُّباب ١ / ٥٥ ، ٦٥ ؛ توجيه اللُّمع ٣٤٩ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٢٨٦ ، ٤ / ٢٠٧ ؛ التَّسهيل ٧ ، توضيح المقاصد ١ / ٢٩٨ .

(٦) فالقرائن الَّتي تصرف الفعل المضارع إلى المضي : (ربَّما) و (لو) و (لم) و (لمَّا) ، والقرينة الَّتي تخلِّصه للحال : (الآن) أو ما في معناها ، والقرائن الَّتي تخلِّصه للاستقبال : لام الأمر والقسم ، و (لا) النَّاهية ، والدُّعاء ، ونونا التَّوكيد ، وحرفا التنفيس (السِّين ، وسوف)، وإعماله في الظَّرف المستقبل ؛ نحو : زيدٌ يأتي غدًا ، ودخول النَّواصب وأدوات الشرط عليه عدا (لو) من أدوات الشَّرط .
– انظر : المقدِّمة الجزوليَّة ٣٣ ؛ التَّسهيل ٥ .

ومع أنَّ الأصل في الفعل البناء واستغنائه عن الإعراب بصيغه المتعدِّدة إلَّا أنَّ الفعل المضارع المجرَّد من نوني التَّوكيد ونون النِّسوة شذَّ عن الأصل وأُعرب لشبهه بالأسماء [١] .

والحركات أنواعٌ أشهرها [٢] : حركة الإعراب وحركة البناء ، فحركة الإعراب هي الَّتي تقع آخر الاسم الصَّحيح والفعل المضارع الصَّحيح وتحدث عن عاملٍ فتتغيَّر بحسب تغيُّر العوامل ، أمَّا حركة البناء فتلزم حالةً واحدةً ولا تتغيَّر ، فتقع أوَّل الكلمة وحشوها للزومها ، وتقع آخر الكلمة ولا تتغيَّر بتغيُّر ما يدخل عليها [٣] .

وحركة البناء إذا كانت حشوًا إمَّا كسرًا وإمَّا ضمًّا جاز حذفها للتَّخفيف في لهجة ربيعة وتميم وبكر [٤] ؛ نحو :

---

(١) وقد شابه الفعل المضارع الاسم من خمسة أوجه :

الأوَّل : أنَّه يكون شائعًا فيدلُّ على الحال والاستقبال فتدخله قرينةٌ تخلِّصه إلى أحدهما ، كـ (السِّين ، وسوف) الَّتي تخلِّصه للاستقبال ، وكذلك الاسم يكون نكرةً شائعةً فتدخله لام التَّعريف وتخصِّصه .

الثَّاني : دخول لام الابتداء عليهما ؛ نحو : إنَّ زيدًا ليقوم ، وإنَّ زيدًا لقائم .

الثَّالث : أنَّ الفعل يشترك بين الحال والاستقبال ، والاسم يشترك لفظه في أكثر من معنًى ؛ نحو : (العين) تُطلق على العين الباصرة ، وعين الماء ، والجاسوس .

الرَّابع : وقوعهما خبرًا وصفةً ؛ فمن وقوعهما خبرًا : كان زيدٌ ينطلق ، وكان زيدٌ منطلقًا ، ومن وقوعهما صفةً : مررت برجلٍ يضرب ، ومررت برجلٍ ضاربٍ .

الخامس : جريان الفعل المضارع مجرى اسم الفاعل في حركاته وسكونه ؛ (فيضرب) على وزن (ضارب) في الحركات والسُّكون .

– انظر : المقتضب ٢ / ١ – ٢ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٧ – ٢٨ ؛ أسرار العربيَّة ٤٩ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٧٦ – ٧٧ ؛ البديع ١ / ٢٩ ؛ اللُّباب ٢ /٢٠ – ٢١ ؛ التَّخمير ١ / ٢٠٣ ؛ توجيه اللُّمع ٣٥٠ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢١٠ – ٢١١ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٨٣٤ .

(٢) وهناك حركاتٌ أخرى قليلة الدَّوران في الكلام ، هي :

١. حركة الحكاية ؛ في نحو : مَنْ زيدًا ؟ سؤال لمن قال : ضربت زيدًا .

٢. وحركة الإتباع ؛ في نحو قراءة إبراهيم بن أبي عبلة لقول الله تعالى : ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة : ٢] بكسر الدَّال إتباعًا لحركة اللَّام .

٣. وحركة النَّقل ؛ في نحو قراءة ورش لقول الله تعالى : ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون : ١] بفتح الدَّال وحذف الهمزة ، لنقل حركة الهمزة إليها .

٤. وحركة التَّخلُّص من التقاء السَّاكنين ؛ كما في قول الله تعالى : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾ [البيِّنة : ١] التقى سكون النُّون والألف في (يكن الَّذين) فحُرِّكت النُّون بالكسر .

٥. وحركة المناسبة ، وهي حركة آخر الاسم المضاف إلى ياء المتكلِّم ؛ في نحو : هذا غلامِي .

– انظر : السَّبعة في القراءات ١٤٨ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٣ / ٧٧ ؛ المحتسب ١ / ٣٧ ، ٧٢ ؛ التِّبيان ١ / ٥ ، ٢ / ٩٥٠ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٥٠ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٨٣٤ ؛ الهمع ١ / ٧٨ .

(٣) انظر : الحجَّة للفارسيِّ ٢ / ٧٩ ؛ اللُّمع ٩ – ١٠ ؛ الفوائد والقواعد ٥٧ ؛ أسرار العربيَّة ٤٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٧٦ ؛ البديع ١ / ١٥ ، ٣٦ ؛ اللُّباب ١ / ٦٠ ، ٦٦ ؛ توجيه اللُّمع ٦٨ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٥٠ .

(٤) انظر : المذكَّر والمؤنَّث ١ / ٣٥٩ ؛ ضرائر الشِّعر ٩٧ ؛ شرح الشَّافية للرَّضي ١ / ٤٠ .

كتِف ، وعجُز ، فيُقال : كتْف ، وعجْز ، أمَّا الفتح فلا يُحذف لخفَّته مقارنةً بثقل الضمِّ والكسر ؛ فلا يُقال في جمَل ، جمْل [١] .

وإذا كانت حركة البناء آخر الكلمة جاز حذفها في الشِّعر تخفيفًا [٢] ، ومن ذلك قول أبي نخيلة :

إذا اعوججن قلتُ : صاحبْ قوِّم [٣]

فحذف الشَّاعر الحركة من (الباء) في (صاحب) وكان الوجه أن يقول : (صاحبُ) ببنائها على الضمِّ لأنَّها منادًى ، أو أن يقول : (صاحبِ) بإضافتها إلى ياء المتكلِّم وحذف الياء والإبقاء على حركة المناسبة إلَّا أنَّه حذف الحركة وأسكن الحرف [٤] .

وإنَّما جاز حذف حركة البناء لأنَّ حذفها لا يغيِّر معنًى ولا يزيل إعرابًا ، أمَّا حركة الإعراب فالأصل ألَّا تزول لأنَّها حدثت وتسبَّبت عن عاملٍ ، ووجودها يؤدِّي إلى معنًى فإن تغيَّرت تغيَّر المعنى وإن زالت التبس المعنى ، إلَّا أنَّ أبا عمرٍو البصري قرأ قول الله تعالى :

﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمۡ ﴾ [البقرة : ٥٤]

باختلاس [٥] كسرة (بارئكم) ، وبسكونها ، وبإبدالها ياءً [٦] ، ومنه قراءة حمزة والأعمش لقول الله تعالى :

﴿ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّئِ ﴾ [فاطر : ٤٣]

---

(١) انظر : الكتاب ٢ : ٢٩٧ – ٢٩٨ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ١٢ ؛ المقتضب ١ / ١١٧ ؛ الأصول ٢ / ٣٦٥ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٢٠ ؛ تصحيح الفصيح ٢٨٢ – ٢٨٣ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٢ / ٨٣ ؛ الخصائص ١ / ٧٦ ؛ شرح التَّصريف للثَّمانينيِّ ٢١٦ ؛ الشَّافية ١٢ – ١٣ ؛ شرح الشَّافية للرَّضي ١ / ٤٢ – ٤٤ ؛ شرح الشَّافية لركن الدِّين ١ / ٢٠٩ – ٢١٠ ؛ شرح درَّة الغوَّاص ٢٣١ – ٢٣٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٢ / ٧٩ ؛ الإفصاح ٧٩ ؛ ضرائر الشِّعر ٩٧ .

(٣) الشِّعر والشُّعراء ٢ / ٨٠٨ ، وهو من بحر الرَّجز .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ٢٩٧ ، وابن جنِّي في الخصائص ١ / ٣١٩ ، والزَّجاج في معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧٥ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ١١٠ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٢١ .

(٥) الاختلاس هو : الإتيان بحركة خفيَّة .

– انظر : الدرَّ المصون ١ / ٣٦٢ .

(٦) انظر : الحجَّة لابن خالويه ٧٧ – ٧٨ ؛ معاني القراءات للأزهريِّ ٢ / ١٥٠ – ١٥١ ؛ المحتسب ١ / ١٠٩ ؛ البحر المحيط ١ / ٣٣٣ ؛ الدرَّ المصون ١ / ٣٦١ – ٣٦٤ .

بإسكان همزة (السَّيِّئ) في الدرَج [١] .

ومنه قول جريرٍ :

سيروا بني العمِّ فالأهواز منزلكم ونهر تيرى فلا تعرفْكم العربُ [٢]

فحذف حركة الإعراب من الفعل المرفوع (تعرف) [٣] .

وإنَّما حُذفت هذه الحركات للاستثقال فيها وطلبًا للخفَّة بزوالها ، فإنَّ العرب " يستثقلون كسرةً بعدها ضمَّة ، أو ضمَّةً بعدها كسرة ، أو كسرتين متواليتين ، أو ضمَّتين متواليتين "[٤] و (بارئكُم) و (السَّيِّءِ) من توالي الكسرتين، و (تعرِفْكم) من الضمَّة بعد الكسرة .

ويتَّضح من الشَّواهد كيف أنَّ حذف الحركة من الفعل إنَّما يقع في المرفوع والمجرور دون المنصوب ، وذلك لخفَّة الفتحة مقارنةً بثقل الضمَّة والكسرة ، وقد نصَّ سيبويه على أنَّ تسكين الفعل في الشِّعر لم يرد إلَّا في المرفوع والمجرور ولم يرد في المنصوب [٥] .

وقد علَّل النَّحويُّون حذف حركات الإعراب من المرفوع والمجرور بعلَّتين :

إحداهما : تشبيهًا لها بحركة البناء ، فشبَّهوا الكسرات بكسرة (كتِف) ،وشبَّهوا الضمَّات بضمَّة (عجُز) ففي بيت الشَّاهد نزَّلوا (رَبُ غَ) من قول الشَّاعر (أشرَبُ غَير) منزلة (عضُد) و (عجُز) فأجروا المنفصل من كلمتين مجرى

---

(١) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ٣٧١ ؛ معاني القراءات للأزهريِّ ٢ / ٣٠٠ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٦ / ٣١ ؛ الدرَّ المصون ١ / ٣٦٣ – ٣٦٤ .

(٢) ديوانه ٢ / ٤٤١ ، برواية (فلم تعرفْكم) ولا شاهد في البيت على هذه الرِّواية ، والبيت من بحر البسيط ، نهر تيرى : بلدٌ من نواحي الأهواز .

– انظر : معجم البلدان ٥ / ٣١٩ .

– وهو من شواهد : السِّيرافيِّ في شرح الكتاب ١ / ٢١٦ ، وابن جنِّي في الخصائص ١ / ٧٥ ، وابن أبي الأثير في البديع ٢ / ٦٩٧ ؛ وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤٠٤ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية / ١١٤ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسيرافيِّ ١ / ٢٢١ ؛ الخصائص ١ / ٧٥ .

(٤) معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ١٢ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٧ – ٢٩٨ .

المتَّصل من كلمةٍ واحدة [١] .

والأخرى : إجراءً للوصل مجرى الوقف ، لأنَّ حركات الإعراب تسقط عند الوقف عليها [٢] .

وقد وقع خلافٌ بين النَّحويين في إجازة حذف حركة إعراب الفعل المضارع المرفوع ، فذهب سيبويه والأخفش والطَّبريُّ والأزهريُّ وأبو زرعة ووافقهم جماعةٌ من النَّحويين [٣] إلى قصر جواز حذف الحركة على الشِّعر ، أمَّا قراءة أبي عمرو فقد حكاها سيبويه والأخفش بالاختلاس ، ورجَّح الأزهري وأبو زرعة أن تكون نسبة رواية السُّكون إلى أبي عمرو غير دقيقة [٤]، أمَّا قراءة حمزة والأعمش فقد وصفها الطَّبريُّ والأزهريُّ باللَّحن [٥] .

ومع أنَّ الأخفش قصر إجازة حذف حركة الفعل المضارع على الشِّعر ، إلَّا أنَّه عاد وذكر أنَّ حذف الحركة لهجةٌ لبعض العرب [٦] .

وذهب المبرِّد [٧] والزجَّاج وابن السرَّاج والزَّمخشريُّ ووافقهم العلويُّ [٨] إلى منع حذف حركة إعراب الفعل المضارع شعرًا ونثرًا ، وعلَّلوا المنع بأنَّ زوال الحركة يؤدِّي إلى زوال المعنى ، ورووا الشَّواهد بروايات تخرجها عن الضَّرورة ، نحو :

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٢١ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٢ / ٧٩ ؛ الخصائص ٢ / ٣٤١ ؛ إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٢ ؛ المقرَّب ٢ / ٢٠٤ ؛ شرح المفصَّل ١ / ١٤٨ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٦٦٨ ؛ التَّذييل والتَّكميل ١ / ٢١٦ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشام ٢٧٧ ؛ التَّصريح ١ / ٨٨ – ٨٩ ؛ روح المعاني ١١/ ٣٣ .

(٢) انظر : الحجَّة للفارسيِّ ٦ / ٣١ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ٢ / ٤٨٢ ؛ اللُّباب ٢ / ١١٠ ؛ ضرائر الشِّعر ٩٤ ؛ المقاصد الشَّافية ٨ / ١٢٤ ؛ التَّصريح ١ / ٨٨ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ ؛ معاني القرآن ١ / ٨٩ ؛ تفسير الطَّبريِّ ٢٠ / ٤٨٣ ، ٤٨٤ ؛ معاني القراءات ٢ / ٣٠١ ؛ الحجَّة ٩٦ ، وممَّن وافقهم : النحَّاس في إعراب القرآن ٣ / ٣٥٦ ، السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٢٢ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٥٦٥ – ٥٦٦ ، والفارقيُّ في الإفصاح ٧٩ – ٨٠ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٣٥١ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢/ ٧٧٤ ، ٧٩٤ ، وابن هشام في شرح شذور الذَّهب ٢٧٧ ، والجوجريُّ في شرح شذور الذَّهب ١ / ٣٩٩ – ٤٠٠ ، والألوسيُّ في روح المعاني ١ / ٢٨٤ .

(٤) انظر : معاني القراءات ١ / ١٥٠ – ١٥١ ؛ الحجَّة ٩٦ .

(٥) انظر : تفسير الطَّبريِّ ٢٠ / ٤٨٤ ؛ معاني القراءات ٢ / ٣٠١ .

(٦) انظر : معاني القرآن ١ / ٨٩ .

(٧) نسب هذا الرَّأي للمبرِّد : الزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ٤ / ١٢٧ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ٣ / ٢٥٦ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٥ / ٧٥ ،ولم أعثر على رأيه في كتابه (المقتضب) .

(٨) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٣٦ – ١٣٧ ؛ الأصول ٢ / ٣٦٥ ؛ الكشَّاف ٢ / ٣٩٠ ؛ نضرة الإغريض ٤٨ .

(فاليوم فاشربْ) على الأمر ، أو : (فاليوم أُسقى) [١] ، ورووا بيت جرير : (فلم تعرفْكم العرب) [٢] بالجزم بلم ، ورجَّح الزجَّاج قراءة الاختلاس عن أبي عمرو وردَّ قراءة السُّكون بقوله : " جزم (بارئكم) إنَّما رواه عن أبي عمرو مَنْ لا يضبط النَّحو كضبط سيبويه والخليل ، ورواه سيبويه باختلاس الكسر " [٣] ، أما قراءة حمزة والأعمش فوصفها هو أيضًا باللَّحن [٤] .

وذهب الفرَّاء والفارسيُّ وابن جنِّي وابن عصفورٍ وابن مالكٍ إلى إجازة حذف حركة الإعراب في الشِّعر وفي تلك القراءات الواردة دون القياس عليها [٥] ، وصرَّح ابن مالكٍ بقلَّتها نثرًا ، أمَّا ابن جنِّي فذكر أنَّ ذهاب حركة إعراب الفعل المضارع المرفوع لهجةٌ لبني تميمٍ [٦] .

وقد ردَّ السِّيرافيُّ والفارسيُّ منع المبرِّد ومَنْ وافقه حذف حركة الفعل المضارع من أوجهٍ :

الأوَّل : أنَّ حركة الإعراب قد تزول بالإدغام ، ومن ذلك قول الله تعالى :

﴿ مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا ﴾ [يوسف : ١١] .

فقد قُرِئت بإدغام نون الفعل (تأمن) بنون الفاعلين [٧] ، ورُسمت بالمصحف بنون واحدة [٨] .

---

(١) انظر : الكامل ١ / ١٩٥ ؛ معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٣٧ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٢٢٦ ؛ إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٣ ؛ ضرائر الشِّعر ٩٥ .

(٢) انظر : ضرائر الشِّعر ٩٥ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧٦ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٤ / ٢٧٥ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٢ / ١٢ – ١٣ ؛ الحجَّة ٢ / ٧٩ – ٨٥ ؛ المحتسب ١ / ١٠٩ – ١١١ ؛ ضرائر الشِّعر ٩٥ ، ٩٧ ؛ التَّسهيل ١١ ، ووافقهم : النِّيلي في الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٦٦٨ ، وأبو حيَّان في البحر المحيط ١ / ٣٣٣ – ٣٣٤ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ١ / ٣٦٢ – ٣٦٤ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ١ / ٣٠٢ – ٣٠٣ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في موصل النَّبيل ٣٨ ، والدِّلائيُّ في نتائج التَّحصيل ١ / ٣٤٥ – ٣٤٧ .

(٦) انظر : المحتسب ١ / ١١١ .

(٧) قرأها القرَّاء العشرة بالإدغام إلَّا أنَّ بعضهم أشمَّها وبعضهم جعلها رومًا ، وقرأها أبو جعفر بالإدغام بلا رومٍ ولا إشمامٍ .
– انظر : شرح طيِّبة النَّشر لابن الجزريِّ ٦٦ ؛ الإتقان ١ / ٣٢٧ .

(٨) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٢٢ – ٢٢٣ .

الثَّاني : أنَّ حركات الإعراب قد تُحذف في الوقف ، وفي الأسماء المعتلَّة دون أن يؤدِّي حذفها إلى لَبس [١] .

الثَّالث : أنَّ حركات البناء يجوز حذفها مع دلالتها على معنًى كحركات الإعراب ؛ فالكسرة في (ضُرِب) تدلُّ على صيغة البناء على ما لم يسمَّ فاعله ومع ذلك يجوز حذفها فتُصبح : (ضُرْب) [٢] .

وردَّ أبو حيَّان على مَنْ لحَّن القرَّاء وردَّ قراءاتهم بأنَّ لغة العرب توافقهم بما ورد في أشعارهم ، والرِّوايات الَّتي رواها المخالفون لا تقدح في رواية غيرهم ، أمَّا مَنْ ردَّ قراءة أبي عمرٍو بسكون (بارئْكم) وادَّعى التباس الاختلاس بالسُّكون لدى مَنْ نقلها فقد ردَّ بأنَّ القرَّاء أجلُّ من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسُّكون ، وبأنَّ أبا عمرٍو لم يقرأ إلَّا بأثرٍ عن الرَّسول ﷺ لذا يجب عدم الطَّعن في قراءته [٣] .

والرَّاجح من هذه الأقوال ما ذهب إليه الفرَّاء ومَنْ وافقه من إجازة حذف حركة الإعراب في الشِّعر ، والتَّسليم لمَنْ قرأ بحذف الحركة من القرَّاء السَّبعة وقبول قراءاتهم مع قصرها على السَّماع وعدم ردِّها ، لا سيَّما بعد أن نسب ابن جنِّي حذف حركة الإعراب المرفوع إلى بني تميمٍ ، ولعلَّ حذف حركة الجرِّ لهجةٌ لبعض العرب أيضًا .

وفي شاهد المسألة سكَّن الشَّاعر الفعل المضارع المرفوع (أشرب) تخفيفًا لتوالي ثلاث حركاتٍ : الفتحة في الرَّاء والضمَّة في الباء والفتحة في غين (غير) إلَّا أنَّ المتفحِّص يدرك أنَّ التَّسكين هنا لغرضٍ آخر غير التَّخفيف ، فإنَّ قصَّة البيت أنَّ امرأ القيس بلغه مقتل أبيه على يد رجالٍ من بني أسدٍ فأقسم ألَّا يغسل رأسه ولا يشرب خمرًا حتى يأخذ بثأر أبيه ، ثم غزاهم بجيشٍ من حِميَر وغيرهم من صعاليك العرب وظفر بهم وقتل منهم خلقًا ، وبعد أن حلَّ قسمه بأخذه بثأر أبيه حلَّت له الخمرة كما يزعم [٤] ؛ يقول :

حلَّت لي الخمر وكنت امرأً ... من شربها في شغلٍ شاغل

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ ... إثْمًا من الله وَلَا واغل [٥]

---

(١) إذ (ليس في لغتهم ... الوقوف على متحرِّك) .
– المفصَّل ٤٩٧ .

(٢) انظر : الحجَّة للفارسيِّ ٢ / ٨١ .

(٣) انظر : البحر المحيط ١ / ٣٣٤ ، ٦ / ١٤٤ .

(٤) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٥٦٦ ؛ إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٥٣ ؛ خزانة الأدب ٨ / ٣٥٤ – ٣٥٦ .

(٥) ديوانه ١٣٤ .

وقد عُرف عن امرئ القيس لهوه وطيشه وانغماسه بالملذَّات والخمر قبل مقتل أبيه لذا لم يكن تركه لهذه الملذَّات سهلًا يسيرًا على نفسه ، فلمَّا انقضت المدَّة وعاد إلى لهوه ومجونه ومجالس الخمر عبَّر عن فرحه بعودته إلى سالف عهده بهذا البيت فقال : (فاليوم أشربْ) وأسكن الباء ، والباء عند تسكينه يكون أقوى منه في حال تحريكه وذلك يرجع إلى طبيعة الحرف الانفجاريِّ ، فهو حرفٌ مجهورٌ[١] ينحبس النَّفس تمامًا عند النُّطق به ثمَّ ينفرج الفم ليخرج صوت الباء دفعةٌ واحدةٌ بقوةٍ [٢]، فإن كان ساكنًا زاد الضَّغط على مخرجه لينتج عنه صوتٌ عند الوقف عليه ، وذاك الصَّوت هو صوت القلقلة [٣] ، ويلزم من سكون الباء في الدَّرَج إبطاءٌ ، فينتج عنه سكتةٌ خفيفةٌ قبل استئناف الكلام بعدها [٤] وهذه السَّكتة تزيد من وضوح صوت الباء وانتشاره ، وهذه القوَّة النَّاتجة عن هذا الحرف أتت مطابقةً لمقتضى حال الشَّاعر ومعبرةً عن فرحه وطول صبره واستنزاف وسعه بانتظار هذا اليوم ، فناسبت حاله وطابقت مراده .

وعبَّر بلفظة (أشرب) لأنَّ الشُّرب عادةً ما يُطلق على الخمر بخلاف (السِّقاية) فيُقال للمولع بالخمرة : الشِّرِّيب ، مثل الخمِّير [٥] ، كما أنَّ مادَّة (ش ر ب) تدلُّ على المخالطة لذا قيل : أُشرب فلانٌ حبَّ كذا إذا خالط قلبه [٦] ، فكانت هذه اللَّفظة أدلُّ من لفظة (أُسقى) .

---

(١) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ١٣١ ؛ اللُّباب ٢ / ٤٦٤ .

(٢) انظر : اللُّباب ٢ / ٤٦٤ ؛ الممتع ٤٢٦ ؛ دراسة الصَّوت اللُّغويُّ ٣١٥ ؛ الأصوات اللُّغويَّة ٤٣ – ٤٤ .

(٣) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٧٧ الأصوات اللُّغويَّة ٤٤ .

(٤) انظر : الإيضاح للزجَّاجيِّ ٧٠ – ٧١ .

(٥) انظر : الصِّحاح ١ / ١٥٣ ، مادَّة : (ش ر ب) .

(٦) انظر : مقاييس اللُّغة ٣ / ٢٦٧ ، باب : (الشِّين والرَّاء وما يثلِّثهما) .

حذف تاء التَّأنيث من الفعل الماضي :

قال الأعشى [١] :

فإمَّا تري لمَّتي بُدِّلت فإنَّ الحوادث أودى بها [٢]

استشهد به سيبويه على جواز حذف تاء التَّأنيث من الفعل الَّذي فاعله مؤنَّثٌ مستترٌ اكتفاءً بتقدُّم الاسم ، مع قصر جواز حذفه على الشِّعر [٣] .

والاسم المؤنَّث هو الاسم الَّذي فيه علامة تأنيثٍ لفظيَّةٍ أو تقديريَّةٍ ، فالعلامات اللَّفظيَّة هي : التاء ؛ في نحو : فاطمة ، وطلحة ، والألف المقصورة ؛ في نحو : حُبلى ، والألف الممدودة ؛ في نحو : نُفساء ، أمَّا العلامة التقديريَّة ــ وتسمَّى المعنويَّة ــ فهي التَّاء المقدَّرة لا غير ؛ في نحو : هند ، وأرض ، فهما مؤنَّثتين ولا تظهر فيهما علامة التَّأنيث إلَّا في التَّصغير ؛ فيُقال : هُنيدة ، وأُريضة [٤] .

والمؤنَّث اللَّفظيُّ والتقديريُّ كلاهما ينقسم إلى مؤنَّثٍ حقيقيٍّ : وهو ما له فرجٌ ويُقابله ذَكَرٌ ، ومؤنَّثٍ مجازيٍّ : وهو المتَّفق على تأنيثه بالوضع والاصطلاح ، فاللَّفظيُّ الحقيقيُّ : كامرأة ، وناقة ، واللَّفظيُّ المجازيُّ : كطلحة ، وذكرى

---

(١) هو : أبو بصير ميمون بن قيس من بكر بن وائل ، يُلقَّب بأعشى بكر ، والأعشى الكبير ، وصنَّاجة العرب ، شاعرٌ جاهليٌّ من فحول الشُّعراء ، وقد ذكره ابن سلَّام في الطَّبقة الأولى ، أدرك الإسلام في آخر عمره ، ورحل إلى النَّبي ﷺ يريد الإسلام ، فلمَّا أتى مكَّة قيل له : إنَّه يحرِّم الخمر ، فقال : أتمتَّع بها سنةً ثم أُسلِم ، فمات قبل ذلك .

– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ٥٢ ؛ الشِّعر والشُّعراء ١٤٢ – ١٤٧ ؛ معجم الشُّعراء ٤٠١ – ٤٠٢ .

(٢) ديوانه ١٧١ ، برواية :

فأن تعهديني ولي لمَّةٌ فأنَّ الحوادث ألوى بها

والبيت من بحر المتقارب ، اللمَّة : الشَّعر إذا بلغ المنكب .

– انظر : لسان العرب ١٢ / ٥٥١ ، مادَّة : (ل م م) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٣٩ ، والفرَّاء في معاني القرآن ١ / ١٢٨ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٤١٣ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٣ / ٣٦١ ، وابن هشام في المغني ٢ / ١٠٣ ، والمراديِّ في توضيح المقاصد ٢ / ٥٩١ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٤٠٨ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٩ .

(٤) انظر : الجمل للزجَّاجيِّ ٣٣٨ ؛ التَّكملة ٣٠٧ ؛ المذكَّر والمؤنَّث ١ / ٥٢ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦١٤ – ٦١٦ ؛ المفصَّل ٢٤٧ ؛ الكافية ٣٨ – ٣٩ ؛ الكنَّاش ١ / ٣٠٧ ؛ جواهر الأدب ١١٢ – ١١٣ .

– وهذه التَّاء المقدَّرة تظهر عند تصغير الأسماء الثُّلاثيَّة دون الرُّباعيَّة .

– انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦١٨ ؛ المفصَّل ٢٥٥ .

_ عَلَمًا لرجل _ ، والتَّقديريُّ الحقيقيُّ : كهند ، وأتان ، والتَّقديريُّ المجازيُّ : كقدم ، وأرض [١] .

والأصل في التَّأنيث أن يدخل الأسماء دون الأفعال والحروف [٢] ، لأنَّ الأسماء تدلُّ على مسمَّياتٍ تكون مذكَّرةً ومؤنَّثةً ، لذا تدخلها علامات التَّأنيث للتَّفريق بينها ، ولا يكون ذلك في الأفعال ولا الحروف ، لأنَّ الأفعال تفيد نسبة الحدث إلى الفاعل في زمنٍ معيَّنٍ فلا معنًى للتَّأنيث فيه ، وأمَّا تاء التَّأنيث السَّاكنة الَّتي تلحق آخر الفعل الماضي فهذه للدِّلالة على تأنيث الفاعل لا الفعل ، ولم يُكتفَ بعلامة تأنيث الفاعل لأنَّ العلامة قد تُقدَّر فيه فلا تظهر كما في هند وأرض ، وقد تظهر في عَلَم المذكَّر كحمزة وطلحة ، فلا يبقى في اللَّفظ دلالةٌ قاطعةٌ على التَّأنيث فجُعلت التَّاء المتَّصلة بالفعل دليلًا عليه [٣] ، واختصَّت هذه التَّاء بالفعل الماضي دون فعل الأمر والمضارع لأنَّ الأمر مستغنٍ عنها بياء المخاطبة ؛ في نحو : اضربي ، والمضارع مستغنٍ عنها بتاء المضارعة إذا كان فاعله مؤنَّثًا غائبًا ؛ نحو : هندٌ تضربُ [٤] .

وتلحق التَّاء السَّاكنة الفعل الماضي وجوبًا إذا كان الفاعل مؤنَّثًا حقيقيًّا ولم يُفصل بينه وبين الفعل بفاصلٍ ؛ نحو : قامت هند ، فإن فُصل بين الفعل وفاعله بفاصلٍ سقطت التَّاء جوازًا ؛ وذلك في نحو : حضر عندك امرأة ، لأنَّ الفاصل قد طوَّل الكلام فسدَّ مسدَّ التاء ، وإثباتها أولى من حذفها [٥] .

وقد وردت لهجةٌ قليلةٌ عن بعض العرب بحذف التَّاء من فعل الفاعل الحقيقيِّ التَّأنيث بلا فاصل ؛ فيقولون : قال

---

(١) انظر : المقتضب ٣ / ٣٤٨ – ٣٤٩ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦١٣ ؛ المقتصد في شرح التَّكملة ١ / ٥٥٠ – ٥٥١ ؛ الفوائد والقواعد ١٨٧ ؛ المفصَّل ٢٤٧ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٥٧ – ٣٥٨ ؛ الكافية ٣٩ ؛ الكنَّاش ١ / ٣٠٧ ؛ جواهر الأدب ١١٢ – ١١٣ ؛ التَّعريفات ٢٣٧ ؛ التَّصريح ١ / ٤٠٦ .

(٢) وقد لحقت تاء التَّأنيث عددًا يسيرًا من الحروف : نحو : ربَّت ، وثمَّت ، ولات ، ولعلَّت .
– انظر : رصف المباني ١٧٠ ؛ جواهر الأدب ١١١ ؛ الجنى الدَّاني ٥٨ .

(٣) انظر : الجمل للزجَّاجيِّ ٣٣٧ ؛ سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٣٣ ؛ المتَّبع ١ / ٢٤٦ – ٢٤٦ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٥٢ – ٣٥٣ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٥ ؛ رصف المباني ١٦٠ ؛ جواهر الأدب ١١٢ ؛ الجنى الدَّاني ٥٧ .

(٤) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٤ – ٥٩٥ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٥ ؛ المقتضب ٣ / ٣٤٩ ؛ الأصول ١ / ١٧٣ ؛ التَّكملة ٣٠٧ – ٣٠٨ ؛ الفوائد والقواعد ١٨٧ – ١٨٨ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤١ ؛ المقتصد في شرح التَّكملة ١ / ٥٥٦ – ٥٥٧ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٣٢٦ ؛ المفصَّل ٢٤٧ ؛ نتائج الفكر ١٣٠ ؛ المقدِّمة الجزوليَّة ٥٠ ؛ المتَّبع ١ / ٢٤٦ ، ٢٤٨ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٥٨ ، ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٥ – ٥٩٦ ؛ رصف المباني ١٦٦ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٣١٤ ؛ جواهر الأدب ١١٣ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٣٤ ؛ أوضح المسالك ٢ / ٩٧ – ٩٩ ؛ شرح ابن عقيل ٢ / ٨٨ – ٨٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٥٦٩ – ٥٧٣ ؛ التَّصريح ١ : ٤٠٨ – ٤٠٩ .

فلانة [١] ، وهو شاذٌ لا يقاس عليه [٢] .

وإذا كان الفاعل مؤنَّثًا مجازيًّا ملاصقًا لفعله جاز إثبات التَّاء وحذفها ؛ وذلك نحو : طلعت الشَّمس ، وطلع الشَّمس ، ويستوي في هذه الصُّورة الحذف والإثبات ، أمَّا إذا فُصل بين الفعل والاسم المؤنَّث تأنيثًا مجازيًّا بفاصلٍ ؛ نحو : طلع اليوم الشَّمس ، جاز إثبات التَّاء والأحسن حذفها [٣] ؛ وذلك كما في قول الله تعالى :

﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة : ٢٧٥] .

فـ (موعظة) اسمٌ مؤنَّثٌ تأنيثٌ مجازيٌ ، ولم يلحق فعله (جاء) تاء التَّأنيث ، والَّذي حسَّن ذلك الفصلُ بين الفعل وفاعله بضمير الغيبة المنصوب [٤] .

وإنَّما لزمت التاء فعل المؤنَّث الحقيقيِّ دون المجازيِّ محافظةً على أصل الأنثى ومراعاةً لحرمتها ، إذ الحيوان أشرف من الجماد [٥] .

ويجوز إثبات التَّاء وحذفها أيضًا بلا ترجيحٍ في فاعل الجمع المكسَّر لمذكَّرٍ أو مؤنَّثٍ حقيقيٍّ أو مجازيٍّ أو اسم جمعٍ [٦] ؛ نحو : رجال ، وهنود ، وأيَّام ، ونسوة ؛ لأنَّ لفظ المفرد قد زال بالتَّكسير وصار المعتبر لفظ الجمع ، فالحذف على تقدير (الجمع) بالتَّذكير ، والإثبات على تقدير (الجماعة) بالتَّأنيث ، والجماعة والجمع بمعنًى واحدٍ ؛ فيُقال : فعَل الرِّجال والهنود والأيَّام والنِّسوة ، بتقدير : فعل جمعهم ، ويُقال : فعَلت الرِّجال والهنود والأيَّام والنِّسوة ، بتقدير : فعلت

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٥ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٧٣٤ ؛ توضيح المقاصد ١ / ٢٠٥ .

(٢) انظر : رصف المباني ١٦٧ ؛ أوضح المسالك ٢ / ٩٧ ؛ التَّصريح ١ / ٤٠٨ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٥ ؛ المقتضب ٣ / ٣٤٩ ؛ الأصول ١ / ١٧٣ ؛ التَّكملة ٣٠٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦٢٣ ؛ الفوائد والقواعد ١٨٨ – ١٨٩ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤١ ؛ المقتصد في شرح التَّكملة ١ / ٥٥٧ ؛ المفصَّل ٢٤٧ ؛ المقدِّمة الجزوليَّة ٥٠ ؛ المتَّبع ١ / ٢٤٧ – ٢٤٨ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٦٠ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٧ ؛ رصف المباني ١٦٦ – ١٦٧ ؛ جواهر الأدب ١١٣ ؛ المغني ٨٦٠ ؛ شرح ابن عقيل ٢ / ٨٨ – ٨٩ ؛ التَّصريح ١ / ٤١٠ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ١٢٥ ؛ معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٢٩ ؛ مشكل إعراب القرآن ١ / ١٤٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٦ ؛ الفوائد والقواعد ١٨٧ – ١٨٨ .

(٦) اسم الجمع هو : ما دلَّ على جمعٍ ولا واحد له من لفظه .
انظر : شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٨ .

جماعتهم [١] ، والجماعة مؤنَّثٌ مجازيٌّ [٢] .

وإذا كان الفاعل جمعًا سالمًا لمؤنَّثٍ ثبتت التَّاء في فعله ؛ نحو : قامت الهندات ، لأنَّ تأنيثه من جهتين : من جهة أنَّ مفرده مؤنَّثٌ _ وصيغة مفرده باقيةٌ في الجمع _ ومن جهة تقديره بـ (الجماعة) ، أمَّا إذا كان جمعًا سالمًا لمذكَّرٍ حُذفت التَّاء من الفعل ؛ نحو : قام الزَّيدون ، لأنَّ تذكيره من جهتين: من جهة أنَّ مفرده مذكَّر ، ومن جهة تقديره بـ (الجمع) [٣] .

وهذه الأوجه المذكورة إنَّما هي باعتبار تقدُّم الفعل أمَّا إذا تأخَّر الفعل وتقدَّم الاسم المؤنَّث سواءٌ أكان حقيقيَّ التَّأنيث أم مجازيَّه فإنَّ تاء التَّأنيث تثبت في الفعل ولا يجوز حذفها ؛ وذلك في نحو : هندٌ قامت ؛ والشَّمس طلعت ، لأنَّ الفاعل ضميرٌ مستترٌ في الفعل عائدٌ على المؤنَّث المتقدِّم (والرَّاجع ينبغي أن يكون على حسب ما يرجع إليه) [٤] ولو حُذفت تاء التَّأنيث فقد يُتوهَّم أنَّ هناك فاعلًا مذكَّرًا منتظرًا ؛ نحو : هند قام غلامها ، والشَّمس طلع نورها ، فلزمت التَّاء لمنع اللَّبس [٥] .

أمَّا إذا تأخَّر الفعل وتقدَّم جمع المؤنَّث السَّالم وجمع التَّكسير المذكَّر والمؤنَّث العاقل وغير العاقل فإنَّ التَّاء تثبت في الفعل ؛ نحو : الهندات والرِّجال والنِّساء والأيَّام فعلت [٦] ، ويجوز في جمع المؤنَّث السَّالم وفي جمع التَّكسير المؤنَّث العاقل وغير العاقل إلحاق نون النِّسوة في الفعل ؛ نحو : الهندات والنِّساء والأيَّام فعلن [٧] ، ويجوز في جمع التَّكسير المذكَّر العاقل

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٦ ؛ المقتضب ٣ / ٣٤٩ ؛ الأصول ١ / ١٧٤ ؛ التَّكملة ٣١١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦٢٣ – ٦٢٤ ؛ الفوائد والقواعد ١٨٩ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤١ – ٤٢ ؛ المتَّبع ١ / ٢٤٩ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٧٦ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٨ ؛ رصف المباني ١٦٧ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٣١٢ – ٣١٣ ؛ شرح ابن عقيل ٢ / ٩٤ – ٩٥ ؛ التَّصريح ١ / ٤١٠ – ٤١١ .

(٢) انظر : التَّصريح ١ / ٤٠٨ .

(٣) انظر : شرح المفصَّل ٣ / ٣٧٧ – ٣٧٨ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ١١٢ ؛ جواهر الأدب ١١٤ .

(٤) شرح المفصَّل ٣ / ٣٦١ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٩ ؛ التَّكملة ٣٠٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦٢٤ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤١ ؛ المقتصد في شرح التَّكملة ١ / ٥٥٧ – ٥٥٨ ؛ المقدِّمة الجزوليَّة ٥٠ ؛ المتَّبع ١ / ٢٤٩ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٦١ ؛ نتائج الفكر ١٣٠ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٦ ؛ رصف المباني ١٦٦ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٣١٤ ؛ الكنَّاش ١ / ٣٠٨ ؛ جواهر الأدب ١١٤ ؛ أوضح المسالك ٢ / ٩٥ ؛ شرح ابن عقيل ٢ / ٨٨ ؛ المقاصد الشَّافية . ٢ / ٥٦٨ – ٥٦٩ ؛ التَّصريح ١ / ٤٠٦ – ٤٠٧ .

(٦) والفاعل ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديره (هي) يعود على الأسماء السَّابقة .

(٧) والفاعل ضميرٌ مستترٌ جوازًا تقديره (هنَّ) يعود على الأسماء السَّابقة .

إلحاق واو الجماعة في الفعل ؛ نحو : الرِّجال قاموا [١] .

ومع أنَّ هذا هو الأصل إلَّا أنَّ الفرَّاء والأخفش وابن كيسان [٢] أجازوا في السَّعة حذف التَّاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنَّث تأنيثًا مجازيًّا ؛ وذلك في نحو : الشَّمس طلع ، والأيَّام فعل ، وكانت حجَّة الفرَّاء والأخفش السَّماع ، فقد استشهدا بشاهد المسألة وغيره [٣] ؛ نحو قول عامر بن جوين الطَّائي :

فلا مزنةٌ ودقت ودقها ولا أرض أبقلَ إبقالها [٤]

بل إنَّ الأخفش عدَّ حذف التَّاء من خبر (السَّماء) في قول الله تعالى :

﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ [المزمل : ١٨] .

من السَّماع الَّذي عوَّل عليه عند الحكم على المسألة بالجواز [٥] .

أمَّا ابن كيسان فالَّذي دعاه إلى إجازة حذف التَّاء أنَّه رأى الشَّاعر عامر بن جوين غير مضطرٍ إلى المخالفة ؛ إذ كان بمقدوره أن يلحق التَّاء الفعل (أبقل) وينقل إليها حركة الهمزة في (إبقالها) فيقول : (ولا أرض أبقلتِ ابْقالها) ، وما دام الشَّاعر مختارًا لا مضطرًّا فهذا عنده ممَّا لا يختصُّ به الشِّعر بل يجوز قياسه في الكلام [٦] .

ومع أنَّ كلَّ واحدٍ من الثَّلاثة قد علَّل تجويزه حذف التَّاء بحجَّةٍ مناسبةٍ إلَّا أنَّ الرَّاجح هو رأي سيبويه ومَنْ وافقه من

---

(١) انظر : الفوائد والقواعد ١٩٠ ؛ المقتصد في شرح التَّكملة ٥٦٥ – ٥٦٤ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٧٩ – ٣٨١ ؛ رصف المباني ١٦٨ ؛ جواهر الأدب ١١٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ١٢٦ – ١٢٩ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٢ ؛ ورد رأي ابن كيسان في : شرح الكافية الشَّافية ٢ / ٥٩٧ ، والمغني ٨٦٠ ، والهمع ٣ / ٣٣٣ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ١٢٦ – ١٢٨ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٢ .

(٤) تأوَّل جماعةٌ من النَّحويين (الأرض) بـ (المكان) لأنَّ الأرض والمكان سواءٌ ، فحذف الشَّاعر تاء التَّأنيث من الفعل (أبقل) حملًا له على معنى (المكان) المذكَّر .

– ومنهم : ابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٤١٣ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٥٢ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦٢٤ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٢٥٦ ، وابن الشَّجريِّ في الأمالي ١ / ٢٤٦ [ج : ٢٤] ، والسُّهيليُّ في نتائج الفكر ١٣٠، وابن الأثير في البديع ١ / ١٠٥ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ٣٦١ ، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ٢٧٥ – ٢٧٦ ، والمالقيُّ في رصف المباني ١٦٦ ، والصبَّان في حاشيته ٢ / ٧٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١ / ٦٢ .

(٦) انظر رأيه في : المغني ٨٦٠ ، والهمع ٣ / ٣٣٣ .

النَّحويين [١] الَّذين قصروا جواز الحذف على الشِّعر دون القياس عليهما في النَّثر .

لأنَّ الفرَّاء مع أنَّه اعتمد السَّماع في تجويزه الحذف في النَّثر إلَّا أنّه لم يأتِ بأيِّ شاهدٍ نثريٍ على ذلك ، ولأنَّ استشهاد الأخفش بقول الله تعالى : ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ على مجيئه بالنَّثر يأباه أنَّ لفظ (السَّماء) لفظٌ يجوز فيه التَّذكير والتَّأنيث لذا ورد خبره (منفطرٌ) مذكَّرًا [٢] .

وأمَّا إخراج ابن كيسان لبيت عامر بن الجوين من الضَّرورة لاستقامة إنشاده بالنَّقل فقد ردَّ عليه المالقيُّ بأنَّ النَّقل ليس من لهجة الشَّاعر ، بدليل أنَّه لم ينظم بيته عليه [٣] .

وفي شاهد المسألة ورد الفعل الماضي (أودى) بحذف تاء التَّأنيث مع أنَّ فاعله ضميرٌ مستترٌ عائدٌ على (الحوادث) وهي جمع تكسيرٍ لغير العاقل ، فكان الوجه أن يثبت تاء التَّأنيث في الفعل فيقول : (الحوادث أودت بها) أو يلحق به نون النِّسوة فيقول : (الحوادث أودين بها) إلَّا أنَّ الشَّاعر حذف تاء التَّأنيث ولم يلحق نون النِّسوة ، لأنَّه لو ألحق النُّون لانكسر الوزن ، أمَّا لو ألحق التَّاء فلن ينكسر الوزن إلَّا أنَّ قافيته ستعتلُّ ؛ لأنَّ الشَّاعر في قصيدته كلِّها التزم ردفها [٤] بالألف ، والرَّدف في البيت ألف (أودى) حيث وقعت قبل حرف الرَّوي [٥] فلو أبدل الرَّدف بحرفٍ ساكنٍ لوقع بعيبٍ من عيوب القافية يسمَّى (سناد الرَّدف) [٦] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٩ – ٤٤٠ ، وممَّن وافقه : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٢ / ٣٧٦ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦٢٤ ، والجرجانيُّ في المقتصد في شرح التَّكملة ١ / ٥٧٧ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٢٥٦ ، والسُّهيليُّ في نتائج الفكر ١٣٠، والحيدرة اليمنيُّ في كشف المشكل ٢ / ٥٣٨ ، وابن الأثير في البديع ١ / ١٠٥ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ٣٦١ – ٣٦٢ ، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ٢٧٥ – ٢٧٦ ، والمالقيُّ في رصف المباني ١٦٦ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٣ / ٣٣٢ – ٣٣٣ ، والصبَّان في حاشيته ٢ / ٧٦ .

(٢) انظر : المذكَّر والمؤنَّث ١ / ٤٩٢ .

(٣) انظر : رصف المباني ١٦٦ .

(٤) الرَّدف هو : أحد حروف المدِّ واللِّين ، وهي: الياء ، والواو ، والألف ، تلزم قبل حرف الرَّويِّ .
انظر : القوافي ٢١ – ٢٢ ؛ العقد الفريد ٦ / ٣٤٣ .

(٥) حرف الرَّويُّ في قصيدة الأعشى هو حرف (الباء) من قوله (بها) أمَّا (الهاء) فتسمَّى وصلًا لا رويًا والألف بعدها تسمَّى خروج .
– انظر : العقد الفريد ٦ / ٣٤٤ .

(٦) انظر : القوافي ٥٩ ؛ العقد الفريد ٦ / ٣٥٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٣٧٦ ؛ العمدة ١ / ١٦٨ ؛ المقتصد في شرح التَّكملة ١ / ٥٧٧ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٢٥٦ ؛ حاشية الصبَّان ٢ / ٧٥ – ٧٦ ؛ الضَّرائر ١٤٤ .
– وسمي سنادً من قولهم : القوم متساندون على آراءٍ شتَّى فهم مختلفون غير متَّفقين .
– انظر : لسان العرب ٣ / ٢٢٢ ، مادَّة : (س ن د) ؛ الضَّرائر ١٤٤ .

وقد عدَّ سيبويه تقدُّم ذكر الفاعل المؤنَّث في الشَّاهد مغنيًا عن ذكر التَّاء [١] ، أمَّا الفرَّاء والفارسيُّ فوجَّها الحذف حملًا لـ (الحوادث) على (الحَدَثان) [٢] ، لأنَّ الحَدَثان قد يُراد به الكثرة والجنس [٣] ، كما أنَّ الحوادث يراد بها ذلك ، فلمَّا توافق اللَّفظان معنًى حُمل الجمع على لفظ المفرد [٤] ، والمفرد مذكَّرٌ لذا حُذفت التَّاء من الفعل .

وهذا الحمل أقوى في المعنى لأنَّه أدَّى إلى احتمال البيت للصِّيغتين (الحوادث والحدثان) بما تحمله (الحوادث) من معنى الكثرة و (الحدثان) من معنى الاضطراب ، فاجتمع فيه المعنيان ، والشَّاعر في البيت يصف تعجُّب جارته من تغيُّر لون شعره ؛ يقول :

لجارتنا إذ رأت لمَّتي تقول لك الويل أنَّى بها [٥]

فيجيبها بأنَّ هذا التَّغيُّر والتَّبدُّل بسبب ما لاقاه من نوازل الدَّهر وحوادثه ، فاستعمل أسلوب الشَّرط (إمَّا تري لمَّتي بُدِّلت) وزاد (ما) بعد أداة الشَّرط (إن) للتَّأكيد [٦] ، وبنى فعل (التَّبديل) للمجهول لغرض إبهامه ، ثمَّ عاد وذكره في الجواب بعد أن أكَّد الجواب بـ (إنَّ) " وفي إبهام الشَّيء ثمَّ تفسيره وقعٌ عظيمٌ لذلك الشَّيء في النَّفس " [٧] بل عبَّر عنه بالجمع (الحوادث) لإرادة التَّكثير ، وكان المُنتظر أن يُلحق تاء التَّأنيث آخر الفعل الوارد بعده لأنَّ الاسم جمع تكسيرٍ لغير العاقل ، إلَّا أنَّه ذكَّر الفعل فقال : (أودى) حملًا له على معنى (الحدثان) الدالِّ على اضطراب نوائب الدَّهر وتزلزلها وتحوُّلها المفاجئ ، كما أنَّ في حذف التَّاء من الفعل إطالةٍ للصَّوت بمدِّ حرف العلَّة ، وفي ذلك تنفيسٌ عن ألمه ممَّا لاقاه من نوائب الدَّهر ، ولو أتى به على الصَّواب لزال حرف العلَّة وزال معه مدُّ الصَّوت .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٩ .

(٢) وهو مصدرٌ للحدث على وزن (فَعَلان) وهذا الوزن يدلُّ على الاضطراب .
– انظر : معجم ديوان الأدب ٢ / ٢٠ ؛ معاني الأبنية ٢٧ .

(٣) لعلَّ القصد أنَّ هذا الوزن لمَّا دلَّ على الاضطراب وتقلُّب أحداث الدَّهر دلَّ أيضًا على الكثرة لأنَّ في التقلُّب تكرارًا .

(٤) انظر : معاني القرآن ١ / ١٢٨ ؛ التَّكملة ٣١٣ ، ووافقهما : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٥٣ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦٢٥ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٢٥٦ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ٣٦٢ ، والعينيُّ في المقاصد النَّحويَّة ٢ / ٩٣١ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ١ / ٤٠٨ .

(٥) ديوانه ١٧١ .

(٦) انظر : شرح المفصَّل ٤ / ٢٦٦ .

(٧) شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ١٠٧١ .

المطلب الثَّالث

التَّـغييـر

إيلاء (قلَّما) اسمًا :

قال المزَّار الفقعسيُّ [١] :

صددتَ فأطولتَ الصُّدود وقلَّما وصالٌ على طول الصُّدود يدوم [٢]

استشهد به سيبويه على جواز تقديم الاسم (وصال) على فعله (يدوم) بعد (قلَّما) في الشِّعر على قبحٍ [٣] .

و(قلَّ) فعلٌ ماضٍ إمَّا أن يقابل الكثرة فيتصرَّف [٤] ؛ يُقال : قلَّ مالُ زيدٍ ، ويقلُّ مالُه ، واقلل طعامك ، وإمَّا أن يدلَّ على النَّفي المحض فيمتنع من التَّصرُّف ؛ نحو : قلَّ أحدٌ يعرف هذا إلَّا زيدٌ [٥] ، وهو في المعنيين فعلٌ يليه فاعله ، وقد تدخل على المعنيين (ما) فتكون فيما يقابل الكثرة مصدريَّةً ؛ نحو : قلَّ ما يقوم زيدٌ ، أي : قلَّ قيام زيدٍ ، والمصدر المؤوَّل (قيام) مرتفعٌ بـ (قلَّ) ، أمَّا إن دخلت (ما) على (قلَّ) النَّافية فإنَّها تكون كافَّةً [٦] فتكفُّ الفعل عن رفع

---

(١) هو : أبو حسَّان المزَّار بن سعيد بن حبيب الفقعسيُّ ، من بني أسد بن خُزيمة ، شاعرٌ إسلاميٌّ كثير الشِّعر من شعراء الدَّولة الأمويَّة .
– انظر : معجم الشُّعراء ٤٠٨ ؛ سمط الآلي ١ / ٢٣١ .

(٢) ديوانه ٢ / ١٧٥ ، ونُسب إلى عمر بن أبي ربيعة وهو في ملحق ديوانه ٤٩٤ ، وهو من بحر الطَّويل ، ورواية الدِّيوان بكسر تاء الخطاب (صددتِ فأطولتِ) بالخطاب إلى المحبوبة ، إلَّا أنَّ الرَّاجح روايتها بفتح التاء بخطاب الشَّاعر لنفسه ؛ لأنَّه في البيت السَّابق كان يخاطب نفسه بقوله:

صَرمتَ وَلم تُصرم وَأَنت صروم وَكَيف تصابى من يُقَال حَلِيم

وقد رجَّح أبو محمَّد الأعرابيُّ في فرحة الأديب ٣٧ ، والبغداديُّ في الخزانة ١٠ / ٢٣٢ روايتها بفتح التاء لأنَّ السِّياق يدلُّ على ذلك .
– والبيت من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ١٢ ، ٤٥٩ ، والمبرِّد في المقتضب ١ / ٨٤ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٣٤ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ٢ / ٢٣٦ ، والفارسيِّ في المسائل المشكلة ١٠٩ ، والقيروانيِّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ، وابن الشَّجريِّ في الأمالي ٢ / ٥٦٧ [ج : ٦٨] ، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٢ / ١٠٩ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢٠٣٥ ، وابن هشام في المغني ٤٠٣ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في موصل الطلَّاب ١٥٤ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ١٢ ، ٤٥٩ .

(٤) المتصرِّف من الأفعال هو : ما اختلفت بنيته لاختلاف زمانه ؛ فـ (ضَرب) للماضي ، و (يضرب) للحال ، و (اضرب) للاستقبال .
– انظر : ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢٠٣٥ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٦٦٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٥٩ – ٦٠ ؛ التَّسهيل ٢٤٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢٠٣٥ ؛ المساعد ٣ / ٢٤٤ ؛ تمهيد القواعد ٩ / ٤٥٢٢ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٦٦٦ .

(٦) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٢٥ ؛ التَّمام ٢١٠ – ٢١١ ؛ شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ٢٣٤ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ١٢٢٨ – ١٢٢٩ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢٠٣٥ – ٢٠٣٦ ؛ المساعد ٣ / ٢٤١ – ٢٤٣ ؛ شفاء العليل ٣ / ٩٨٥ – ٩٨٦ ؛ تمهيد القواعد ٩ / ٤٥٢١ – ٤٥٢٢ ؛ الهمع ٣ / ١٧ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٦٦٣ – ١٦٦٥ ؛ حاشية الصبَّان ٢ / ٦٤.
– و (ما) المتَّصلة بـ (قلَّ) إذا كانت كافَّة تُكتب موصولةً بالفعل لأنَّها من تمامه فتُجعلان كلمةً واحدةً ، أمَّا إن كانت مصدريَّةً فتُكتب مفصولةً عنه هكذا : (قلَّ ما) .
– انظر : المقاصد النَّحويَّة ٣ / ١٠٢٤ ؛ شرح قواعد الإعراب ١ / ١٦٢ ؛ الكليَّات ٥٨٦ .

فاعلٍ فلا يباشر الأسماء ، وتهيِّئه ليليه ما لم يلِه من قبل فتنقله من الدُّخول على الاسم إلى الدُّخول على الفعل ؛ نحو : قلَّما زارك زيدٌ ، والمعنى : ما زارك زيدٌ [١] ، وأجاز ابن معطٍ وابن جمعة والنِّيليُّ [٢] أن تلي (قلَّما) هذه جملةٌ اسميَّةٌ ، لأنَّ (ما) عندهم لمَّا دخلت الفعل (قلَّ) تركَّبت معه فصارا كحرفٍ لا اختصاص له ؛ فدخل على الجملتين الاسميَّة والفعليَّة ، وقولهم هذا مخالفٌ لرأي سيبويه ومَنْ وافقه من العلماء الَّذين نصُّوا على أنَّ (ما) أخلصت (قلَّ) للفعل وأنَّ إيلاءها الاسم لا يكون إلَّا في الشِّعر [٣] .

فسيبويه ووافقه المبرِّد وابن السرَّاج والسِّيرافيُّ يرون أنَّ (قلَّ) بعد تركُّبه مع (ما) الكافَّة صار بمنزلة الحروف المهيَّئة لدخولها الفعل دون أن تعمل فيه شيئًا [٤] كحرف التَّحضيض (هلَّا) وحرف التَّقريب والتَّحقُّق (قد) [٥] ، وذلك لأنَّه تضمَّن معها معنى النَّفي ، ولأنَّه لو لم يُعد حرفًا لما جاز إيلاؤه الفعل [٦] .

أمَّا الفارسيُّ وأبو حيَّان وابن هشامٍ وناظر الجيش فيرون أنَّه باقٍ على أصله محتفظٌ بفعليَّته [٧] ، وإنَّما جاز أن يليه فعلٌ دخول (ما) الموطِّئة لذلك ؛ فإنَّ الفعل لا يمتنع أن يلي (ما) [٨] ، كما أنَّ (ما) صارت كالعوض عن الفاعل فكفَّت الفعل عن طلبه [٩] ، ورأيهم هذا هو الأظهر لثبوت فعليَّة (قلَّ) ومعنى النَّفي فيه قبل دخول (ما) عليه .

وفي بيت الشَّاهد أدخل الشَّاعر (ما) على (قلَّ) وكان حقُّه أن يليه الفعل فيقول : (قلَّما يدوم وصالٌ على طول الصُّدود) لكنَّه أولاه الاسم فقال : (قلَّما وصالٌ على طول الصُّدود يدوم) ، فعدَّه الرُّمَّانيُّ والشَّاطبيُّ من ردِّ الفرع إلى الأصل ؛ لأنَّ (قلَّ) قبل أن تدخله (ما) كان أصله أن يليه الأسماء [١٠] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٩ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٤ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٢ / ٢٣٦ ؛ شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ١ / ٢٤٧ ؛ المسائل المشكلة ١٠٨ ؛ أمالي ابن الشجريِّ ٢ / ٥٦٧ [ج : ٦٨] ؛ شرح المفصَّل ٥ / ٦٩ ؛ جواهر الأدب ٤٩٥ ، ٤٩٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢٠٣٥ ؛ المغني ٤٠٣ ؛ تمهيد القواعد ٤ / ١٥٨٥ ، ٩ / ٤٥٢٢ ؛ الهمع ٣ / ١٨ .

(٢) انظر : الدرَّة الألفيَّة لابن معطٍ ٢٥ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٤٠٧ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٣٠٩ – ٣١٠ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٩ ، وممَّن وافقه : ابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٣٤ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ٢ / ٢٣٦ ، والفارسيُّ في المسائل المشكلة ١٠٩ ، والزَّمخشريُّ في شرح المفصَّل ٥ ٦٩ ، وأبو حيَّان في التَّذييل والتَّكميل ٦ / ١٨٥ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٩ ؛ المقتضب ١ / ٨٤ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٤ ؛ شرح الكتاب ٣ / ٣٢٥ .

(٥) انظر : الجنى الدَّاني ٢٥٤ – ٢٥٥ ، ٦١٣ .

(٦) انظر : المقاصد الشَّافية ٢ / ٥٥٢ .

(٧) انظر : المسائل المشكلة ١١١ ؛ التَّذييل والتَّكميل ٦ / ١٨٥ ؛ المسائل السَّفريَّة ١٢ ؛ تمهيد القواعد ٤ / ١٥٨٥ .

(٨) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٤٧ .

(٩) انظر : المقاصد النَّحويَّة ٣ / ١٠٢٤ ؛ الكليَّات ٥٨٦ .

(١٠) انظر : شرح الكتاب ١ / ١٦٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢٦٦ .

ولأنَّ الفعل (قلَّ) المكفوف بـ (ما) باشره اسمٌ في البيت حكم سيبويه والسِّيرافيُّ والرمَّانيُّ [١] على البيت بالضَّرورة إلَّا أنَّهم لم يحدِّدوا رافع هذا الاسم ، ولذا تعدَّدت آراء النَّحويين في رافعه على النَّحو التَّالي :

الأوَّل : رأي الأعلم وابن عصفور وأبي حيَّان وابن عقيل [٢] الَّذين قصروا هذه الصُّورة على الضَّرورة الشِّعريَّة وذلك لأنَّهم يرون أنَّ (وصالًا) مرفوعٌ بالفعل المتأخِّر (يدوم) وأنَّ أصل الكلام (قلَّما يدوم وصالٌ) فقُدِّم الفاعل ضرورةً وفُصل به بين الفعلين ؛ وذلك لتبقى (قلَّ) على أصلها من مباشرة الاسم .

وقد أنكر ابن هشامٍ وناظر الجيش والبغداديُّ هذا الرَّأي لأن الفاعل لا يتقدَّم البتَّة على فعله ولا في الضَّرورة [٣] .

الثَّاني : رأي الفارسيِّ ــ في أحد رأييه ــ وجماعةٍ من النَّحويين [٤] الَّذين نصُّوا على أنَّ (وصالًا) مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ يفسِّره الظَّاهر المتأخِّر ، وقدَّروه بـ (يدوم) أو (يبقى) أو (يثبت) .

الثَّالث : رأي ابن السرَّاج والفارسيِّ ــ في رأيه الآخر ــ اللَّذين قدَّرا فعلًا محذوفًا قبل (وصالٍ) كأصحاب الرَّأي الثَّاني إلَّا أنَّهما لم يقدِّراه بفعلٍ تامٍّ بل بفعلٍ ناقصٍ تقديره (يكون) [٥] .

وقد ردَّ البغداديُّ هذا التَّقدير بأنَّ هذا الموضع ليس من مواضع حذف (كان) [٦] .

والضَّرورة عندهم وعند أصحاب الرَّأي الثَّاني إيلاء (ما) فعلًا مقدَّرًا وكان الصَّواب أن يليها فعلًا ظاهرًا .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٩ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٤٧ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ١ / ١٧٢ – ١٧٣ .

(٢) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٦٧ ؛ ضرائر الشِّعر ٢٠٢ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢٠٣٥ ؛ المساعد ٣ / ٢٤٢ .

(٣) انظر : المغني ٤٠٤ ؛ تمهيد القواعد ٩ / ٤٥٢١ ؛ خزانة الأدب ١٠ / ٣٣٩ .

(٤) انظر : المسائل المشكلة ١٠٩ ، وممَّن وافقه : الأعلم ــ في رأيه الثَّاني ــ في تحصيل عين الذَّهب ٦٧ ، وابن السِّيرافيِّ في شرح أبيات سيبويه ١ / ٧٥ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ٦٩ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٢ / ١٠٧ – ١٠٩ ؛ والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ١٢٢٨ ، وابن جمعة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٤٠٨ ، وأبو حيَّان ــ في رأيه الثَّاني ــ في ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢٠٣٥ ، وابن هشامٍ في المغني ٤٠٣ – ٤٠٤ ، وابن عقيلٍ ــ في رأيه الثَّاني ــ في المساعد ٣ / ٢٤٣ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٢ / ٥٥٢ ، وناظر الجيش في تمهيد القواعد ٩ / ٤٥٢٠ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في موصل الطلَّاب ١٥٤ ، وشيخ زاده في شرح قواعد الإعراب ١ / ١٦٣ .

(٥) انظر : الأصول ٣ / ٤٦٧ ؛ التَّعليقة ١ / ٥٤ .

(٦) انظر : خزانة الأدب ١٠ / ٢٢٨ ؛ الضَّرائر ١٧٦ .

– تُحذف (كان) جوازًا بعد (إن) و (لو) الشَّرطيَّتان ؛ نحو : المرؤ مجزيٌّ بعمله إن خيرًا فخيرٌ وإن شرًّا فشرٌّ ، واتني بدابَّةٍ ولو حمارًا ، أي : إن كان خيرًا فخيرٌ وإن كان شرًّا فشرٌّ ، ولو كان حمارًا ، وتُحذف وجوبًا بعد (أن) المصدريَّة ، ويُعوَّض عنها بـ (ما) نحو : أمَّا أنت جالسًا جلست ، أي : لِأن كنت جالسًا جلست .

– انظر : شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤١٥ – ٤١٧ .

الرَّابع: رأي النحَّاس والرَّضيِّ والنِّيليِّ [١] الَّذين ذهبوا إلى أنَّ (وصالًا) مرفوعٌ بالابتداء ، وجملة (يدوم) خبره ، والضَّرورة عند النحَّاس والرَّضيُّ [٢] إيلاء (ما) جملةٌ اسميَّةٌ وكان الصَّواب إيلاؤها جملةٌ فعليَّةٌ .

وقد ردَّ الفارسيُّ هذا الرَّأي لأنَّ (وصالًا) وقعت موقع فعلٍ فلا يجوز أن تُرفع بالابتداء قياسًا على عدم جواز رفع الاسم بالابتداء بعد (هلَّا) الَّتي للتَّحضيض و (إن) الَّتي للجزاء و (إذا) الدالَّة على الزَّمان [٣] .

وواضحٌ كيف أنَّ هذه الآراء بُنيت على عدِّ (ما) المتَّصلة بـ (قلَّ) كافَّةً للفعل عن طلب الفاعل ، أمَّا بعدِّها زائدةً للتَّوكيد كما ذهب المبرِّد والسِّيرافيُّ وابن خروف وابن النحويَّة فيكون (وصالٌ) فاعل (قلَّ) [٤] ، وقد قاس السِّيرافيُّ زيادتها هنا على زيادتها في قول الله تعالى :

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾ [المائدة : ١٣]

حيث أعرب الفرَّاء والأخفش والزجَّاج (ما) زائدةً بدليل أنَّ حرف الجرِّ (الباء) جرَّ الاسم (نقضهم) مع وجود الفاصل بينهما [٥] .

ومع أنَّ الأعلم وافقهم في هذا إلَّا أنَّه حكم عليه بالضَّعف لأنَّ (ما) إنَّما تُزاد مع (قلَّ) لتليها الأفعال[٦].

وذهب السِّيرافيُّ ــ في رأيه الثَّاني ــ إلى عدِّ (ما) مصدريَّةً و (وصال) مبتدأ و جملة (يدوم) خبره وهما صلة (ما) ، والمصدر المنسبك من (ما) وصلتها في محلِّ رفع فاعل (قلَّ) [٧] ، ووافقه الكوفيُّ والصبَّان [٨] في عدِّ (ما) مصدريَّةً إلَّا أنَّهما قدَّرا الفعل (يدوم) بعد (قلَّ) ليكون الاسم (وصالٌ) فاعله ، ولتكون (ما) وصلتها في موضع

---

(١) انظر : إعراب القرآن ٢ / ٢٣٦ ؛ شرح الكافية ٢ / ١٢٢٩ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٣٠٩ ، والَّذي يُفهم من كلام النِّيليِّ أنَّه ممَّا يجوز في الكلام ، والشَّاهد عنده ليس من الضَّرورة .

(٢) أمَّا النِّيلي فمع أنَّه اتَّفق معهما على أنَّ (وصالًا) مبتدأٌ إلَّا أنَّه لم يعدَّه ضرورةً .

(٣) انظر : التَّعليقة ١ / ٥٤ – ٥٥ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ٦٩ ؛ قواعد الإعراب ١٠٠ ؛ موصل الطلَّاب ١٥٥ ؛ شرح قواعد الإعراب ١ / ١٦٢ .

(٤) انظر : المقتضب ١ / ٨٤ ؛ شرح الكتاب ١ / ٢٤٧ ؛ شرح الكتاب ١٩٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٩٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٢ / ٣٩٩ – ٤٠٠ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٦٩ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٢٧ .

(٦) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٦٧ .

(٧) انظر : شرح الكتاب ٣ / ٣٢٦ .

(٨) انظر : البيان في شرح اللُّمع ١٦ ؛ حاشية الصبَّان ٢ / ٦٤ .

رفع فاعلٍ للفعل (قلَّ) والتَّقدير : (قلَّ دوام وصالٍ على طول الصُّدود يدوم) .

وأجاز السِّيرافيُّ ــ في رأيه الثَّالث ــ أن تكون (ما) اسمًا مبهمًا للزَّمان تقديره : (وقت) وهو فاعل (قلَّ) [١] .

ويبعد تقدير (ما) مصدريَّةً أو اسم ؛ لأنَّ (قلَّ) إذا لحقتها (ما) جاز دخول نون التَّوكيد على الفعل بعدها ؛ فيُقال : قلَّما يقومنَّ زيدٌ ، وإنَّما تدخل النُّون بعد (ما) الزَّائدة لشبهها بلام القسم [٢] ، فعُلم أنَّ (ما) الدَّاخلة على (قلَّ) زائدةٌ [٣] .

والأقرب من كلِّ هذه الأقوال هو قول الفارسيِّ بإضمار فعلٍ بعد (قلَّما) تقديره (يثبت) أو (يبقى) ورفع (وصالٍ) به ، فيكون التَّقدير (قلَّما يثبت وصالٌ على طول الصُّدود يدوم) وقد التمس ابن يعيشٍ والشَّيخ خالد الأزهريُّ لهذه الضَّرورة وجهًا بتشبيههما إضمار الفعل بعد (قلَّ) بجواز إضماره بعد (هلا) و (إن) و (إذا) الشَّرطيَّتان ، فإنَّ الاسم إذا باشر هذه الحروف قُدِّر فعلٌ قبل الاسم يكون عاملًا فيه [٤] .

وهذا التَّقدير أقرب قياسًا من تقدير رفع الفاعل بالفعل المتأخِّر وإن كان رفع الفاعل بالمتأخِّر أصحُّ معنًى [٥] ، فالشَّاعر في هذا البيت يخاطب نفسه وقد سبقه ببيتٍ يقول فيه :

صَرمتَ وَلم تُصرم وَأَنت صروم وَكَيف تصابى من يُقَال حَلِيم [٦]

فعاتب نفسه على صرمه لمحبوبته صرم دلالٍ لا صرم إساءةٍ ؛ فالعاشق لا يقع منه الصَّرم إلَّا أن يكون لغرض الدَّلال ، وعجب من نفسه كيف يقع في هذا الفعل الصِّبيانيِّ وهو المعروف برزانته وحلمه ، ثمَّ ذكر أنَّ صدوده طال ولا يُرجى الوصل من الغواني إلَّا لمن يُلازمهنَّ ويخضع لهنَّ :

وليس الغواني للجفاء ولا الَّذي له عن تقاضي دَينهن هموم

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٤٧ .

(٢) انظر : صفحة (٢٥) من البحث .

(٣) انظر : مختار تذكرة الفارسيِّ ٣٣٠ – ٣٣١ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٥١ ، ٤٥٨ ؛ المقتضب ٢ / ٧٤ ، ٧٩ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٢ – ٢٣٣ ؛ علل النَّحو ٣١٥ .

(٥) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٦٧ .

(٦) ديوانه ٢ / ١٧٥ ، الصَّرم : القطع والهجر ، التَّصابي : تكلَّف الصَّبوة وهو الميل إلى الجهل والفتوَّة .
– انظر : لسان العرب ١٢ / ٣٣٤ ، مادَّة : (ص ر م) ، ١٤ / ٤٤٩ ، مادَّة : (ص ب ا) .

ولكنَّما يستنجذ الوعد تابعٌ هواهنَّ حلافٌ لهنَّ أثيم [١]

فهو يستبعد أن تواصله محبوبته بعد صرمه وعدم خضوعه لها لذلك عبَّر في بيت الشَّاهد بالفعل (صددتُ) مكرَّر الدَّال وأعاده مرَّتين بلفظ المصدر (الصُّدود) وفي هذا التَّكرار إلحاحٌ على فكرة استحالة الوصل الَّتي يراها قائمةً أمامه ، ثمَّ عبَّر بـ (أطولتُ) فأعلَّها للمبالغة وإظهار طول الصدِّ ، والوجه أن يقول (أطلتُ) [٢] ، ثمَّ قال : (وقلَّما) ولعلَّه أراد الَّتي بمعنى النَّفي فهي أقرب دلالةً في بيته لأنَّه يظنُّ انتفاء الوصال بعد أن بالغ في صدِّه لها لا قلَّته [٣] ، ثمَّ أتى بالاسم (وصال) وحذف الفعل (يثبت) لعدم استقراره في نفسه .

ويقوِّي كون (قلَّما) بمعنى النَّفي رواية أبي محمَّد الأعرابي للبيت :

صددت فأطولت الصدود ولا أرى وصالًا على طول الصدود يدوم [٤]

ولا ضرورة في البيت على هذه الرِّواية .

وعلى الرَّأي القائل بأنَّ (وصالًا) مرفوعٌ بالفعل (يدوم) المتأخِّر يكون تأخيره له لاستبعاده في نفسه فكان حقُّه أن يُبعده ويؤخِّره في الكلام ، بل إنَّه زاد من إبعاده بالفصل بالجارِّ والمجرور (على طول الصُّدود) ، فكان الحذف أو التَّأخير أنسب تعبيرٍ عن بُعد المعنى وعدم استقراره ، إلَّا أنَّ رفع الفاعل بالفعل المتأخِّر وعدم تقدير فعلٍ محذوفٍ أقوى في تحقيق هذا المعنى ــ كما ذكر الأعلم ــ لأنَّ بتقدير محذوفٍ يتكرَّر الفعل مرَّةً في التَّقدير والعمل ومرَّةً في الظَّاهر المفسِّر للمحذوف ، فيصبح في تكراره تأكيدٌ له ، والمعنى على خلاف التَّأكيد ، (ومتى أمكن حمل الكلام على غير إضمارٍ مع صحَّة المعنى كان أولى من حمله على الإضمار) [٥] إلَّا أنَّ الإضمار في البيت أقرب للقياس لذا لُجئ إليه في التَّقدير .

---

(١) ديوانه ٢ / ١٧٥ ، التَّقاضي : طلب الدَّين ، النَّجذ : شدَّة العضِّ بالنَّاجذ وهو السنُّ بين النَّاب والأضراس ، أراد قوَّة التمسُّك بالوعد .
– انظر : لسان العرب ١٥ / ١٨٨ ، مادَّة : (ق ض ى) ، ٣ / ٥١٣ ، مادَّة : (ن ج ذ) .

(٢) انظر : المنصف ٢٦٦ ؛ الممتع ٣١١ ؛ شرح الشَّافية للرَّضي ٣ / ٩٦ – ٩٧ .

(٣) وبذلك يبعد رأي السِّيرافيِّ والكوفيِّ والصبَّان ؛ لأنَّهما جعلاه بمعنى القلَّة لا الانتفاء .

(٤) انظر : فرحة الأديب ٣٧ .

(٥) البحر المحيط ١ / ٦٤٣ .

إيلاء اسم الشَّرط اسمًا :

قال عديُّ بن زيدٍ [١] :

فمتى واغلٌ ينُبْهم يُحيُّوه وتُعطف عليه كأس السَّاقي [٢]

وقال هشام المرّي [٣] :

فمَنْ نحن نُؤْمنه بِبت وهو آمن ومَنْ لا نُجِره يُمسِ منَّا مفزَّعًا [٤]

وقال كعب بن جُعيل [٥] :

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الرِّيح تميِّلها تمل [٦]

استشهد بهم سيبويه على جواز إيلاء أداة الشَّرط _ غير (إنْ) _ اسمًا في الشِّعر على ضعفٍ [٧] .

---

(١) هو : عديُّ بن زيد بن حِمار العبَّاديُّ التَّميميُّ ، شاعرٌ نصرانيٌّ من شعراء الجاهليَّة ، سكن الحيرة وكان أوَّل من كتب بالعربيَّة في ديوان كسرى ، مات مقتولًا في سجن النُّعمان بن المنذر ، ذكره ابن سلَّام في الطَّبقة الرَّابعة من فحول شعراء الجاهليَّة .

– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٣٧ – ١٤٠ ؛ مختصر تاريخ دمشق ١٦ / ٣٠٧ – ٣٢١ ؛ سير أعلام النُّبلاء ٥ / ١١٠ .

(٢) ديوانه ١٥٦ ، والبيت من بحر الخفيف ، واغل : الطُّفيليُّ ، انظر : لسان العرب ١١ / ٧٣٢ ، مادَّة : (و غ ل) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥٨ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٧٦ ، والزَّجاج في معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٣٢ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٥ / ١٢٢ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩٩ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٥٣ .

(٣) هو : شاعرٌ جاهليٌّ من ذبيان ، أحد شعراء الفخر والحماسة ، ولم أجد ترجمته فيما اطَّلعت عليه من كتب التَّراجم والطَّبقات .

– انظر : معجم الشُّعراء ٢٢٥٧ .

(٤) خزانة الأدب ٩ / ٤٠ ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥٨ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٧٥ ، والأنباريِّ في الإنصاف ٢ / ٥٠٦ ، وابن مالكٍ في شرح التسهيل ٤ / ٧٤ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٥٣ .

(٥) هو : كعب بن جُعيل من بني تغلب بن وائل ، شاعرٌ إسلاميٌّ ذكره ابن سلَّام في الطَّبقة الثَّالثة ، وهو شاعر معاوية بن أبي سفيان ﷺ وأهل الشَّام ، شهد صفِّين مع معاوية ﷺ وفخر بذلك ، توفي سنة : (٥٥ هـ) .

– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ٢ / ٥٧١ ؛ معجم الشُّعراء ٣٤٤ ؛ تاريخ دمشق ٥٠ / ١٢٧ – ١٣٠ .

(٦) خزانة الأدب ٣ / ٤٧ ، والبيت من بحر الرَّمل ، صعدة : القناة الَّتي تنبت مستقيمةً فلا تحتاج إلى تقويمٍ ، والمراد بالقناة العصا أو الرُّمح المجوَّف ، حائر : المكان المستوي الوسط والمرتفع الأطراف يجتمع فيه الماء ولا يخرج منه ، سمِّي بذلك لأنَّ الماء يتحيَّر فيه ؛ أي : يدور ولا يجري ، انظر : المنجَّد ١٧٣ ؛ المخصَّص ٢ / ٢١ ؛ لسان العرب ٣ / ٢٥٥ ، مادَّة : (ص ع د) ، ٤ / ٢٢٣ ، مادَّة : (ح ي ر) ، ١٣ / ٢٠٣ – ٢٠٤ ، مادَّة : (ق ن ا) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٥٨ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٧٥ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٣٣ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ٥٧ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٣٧٣ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩٩ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤٣١.

(٧) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٨ .

وأدوات الشَّرط الجازمة إمَّا حرفٌ ، وإمَّا اسمٌ وقع ظرفًا ، وإمَّا اسمٌ لم يقع ظرفًا ، وإمَّا اسمٌ اشترك بين الظَّرفيَّة وغيرها ؛ فالحرف : إنْ ، و إذما [١] ، والظَّرف : متى ، وأين ، وأيَّان ، وأنَّى ، وحيثما ، وغير الظَّرف : مَنْ ، و ما ، ومهما ، والمشترك بينهما : أيْ ؛ فهي إن أُضيفت إلى زمانٍ أو مكانٍ صارت ظرفًا ؛ نحو : أيُّ يومٍ تصم أصم ، وأيُّ مكانٍ تجلس أجلس ، وإلَّا خرجت عن الظَّرفيَّة ؛ نحو : أيُّهم يقم أقم معه [٢] .

و (إنْ) أمُّ الباب والأصل فيه لاختصاصها بعدَّة أمورٍ :

الأوَّل : أنَّها حرفٌ [٣] ؛ (والأصل في إفادة المعاني الحروف) [٤] .

الثَّاني : أنَّ بقيَّة الأدوات إنَّما عملت في الشَّرط لأنَّها تضمَّنت معنى (إن) [٥] .

الثَّالث : أنَّها لا تخرج عن باب الجزاء إلى غيره ، أمَّا باقي أخواتها فإمَّا أن تخرج عنه إلى الاستفهام وهي: (مَنْ ، وما ، ومتى ، وأين ، وأنَّى ، وأيَّان) وإمَّا أن تخرج عنه فتكون أسماءً موصولةً وهي : (مَنْ ، وما) ، أمَّا (حيثما) و (إذما) فتخرجان عن الجزاء عند مفارقتهما لـ (ما) [٦] .

---

(١) اختلف النَّحويُّون في (إذ ما) فذهب سيبويه إلى أنَّ (ما) الكافَّة دخلت (إذ) الظَّرفيَّة فكفَّتها عن طلب المضاف وتركَّبت معها فصارا حرفًا واحدًا للشَّرط ، بينما ذهب ابن السرَّاج والفارسيُّ وابن جنِّي إلى أنَّها باقيةٌ على اسميَّتها إلَّا أنَّها لمَّا دخلت الجزاء انتقلت دلالتها من المضيِّ إلى الاستقبال .

والرَّاجح ما ذهب إليه سيبويه لأنَّها لم تعد تقبل التَّنوين والإضافة إليها _ وهما من علامات الأسماء _ كما كانت تقبلهما قبل التَّركيب في نحو : (يومئذٍ ، وحينئذٍ) فلزم انتفاء اسميَّتها وثبوت حرفيَّتها .

انظر : الكتاب ١ / ٤٣٢ ؛ الأصول ٢ / ١٥٩ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣٢١ ؛ اللُّمع ١٣٣ ، شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٦٢٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣١ – ٤٣٢ ؛ المقتضب ٢ / ٤٦ ؛ الأصول ٢ / ١٥٨ – ١٥٩ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ٢٦٥ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣٢٠ – ٣٢١ ؛ اللُّمع ١٣٣ ؛ الفوائد والقواعد ٥٣٦ – ٥٣٨ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٤٦ – ٤٤٨ ؛ أسرار العربيَّة ٢٣٨ ؛ كشف المشكل ١ / ٥٩٧ ؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٦٧ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٦٢٤ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣١٩ – ٣٢٠ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٨٨ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٦٧ ؛ توضيح المقاصد ٢ / ٣٩٩ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ ٤٣٤ – ٤٣٨ ؛ شرح ابن عقيل ٤ / ٢٧ – ٣٠ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للعينيِّ ٢ / ٥٨٠ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٠١ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٨٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤٢٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٤٣ ؛ الإرشاد ٤٦٠ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣١٩ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٨٨ .

(٤) اللُّباب ٢ / ٥٠ .

(٥) انظر : شرح الكافية للرَّضي ٢ / ٩٠٩ ؛ الكافي في الإفصاح ٢ / ٣٠٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٥٨١ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٠٢ ؛ أسرار النَّحو ٢٣٥ – ٢٣٦ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣٢ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٢ ؛ علل النَّحو ٤٣٥ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٢١ .

الرَّابع : ألَّا معنى لها في الشَّرط إلَّا تعليق جواب الشَّرط بفعله وربطهما ببعضٍ دون إشعارٍ بصفة الفاعل أو زمان الفعل أو مكانه كبقيَّة الأدوات الَّتي تعلِّق الجواب بالفعل مع دلالتها على الفاعل وصفته بالعقل وعدم العقل ، وزمان حدوث الفعل ومكانه ؛ فَ (مَنْ) تدلُّ على العاقل لذلك لا تدخل إلَّا عليه ، و (ما) و (مهما) لغير العاقل ، و (متى) و (أيَّان) تدلَّان على ظرف الزَّمان ، و (أين) و (أنَّى) و (حيثما) تدلُّ على ظرف المكان ، أمَّا (أي) فتختلف دلالتها باختلاف مدخولها ؛ فإن دخلت على العاقل كانت له ؛ نحو : أيُّهم يقم أقم معه ، وإن دخلت على غير العاقل كانت له ؛ نحو : أيُّ الدَّوابِّ تركب أركب ، وإن دخلت على الزَّمان أو المكان كانت ظرفًا نحو : أيَّ يومٍ تصم أصم ، وأيَّ مكانٍ تجلس أجلس [(١)] .

الخامس : أنَّها عامَّةٌ في الشِّرط تدخل على جميع المواضع فتعمل فيها ولا تختصُّ بالدُّخول على موضعٍ دون موضعٍ ، فتدخل على العاقل وغير العاقل وعلى ظرفي الزَّمان والمكان ؛ نحو : إن يأتني زيدٌ آته ، وإن تركب حمارًا أركبه ، وإن تقم في مكانٍ أقم فيه ، وإن تأتني يوم الجمعة آتك فيه ، أمَّا بقيَّة الأدوات فتنحصر بالدُّخول على معانيها الَّتي وُضعت لها [(٢)] .

السَّادس: أنَّه يجوز حذف فعل الشَّرط وجوابه بعدها إن دلَّ عليه دليلٌ [(٣)] ، ومن ذلك حديث أبي ذرٍّ ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : (قال لي جبريل : مَنْ مات من أمَّتك لا يشرك بالله شيئًا دخل الجنَّة ، أو لم يدخل النار) قال : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : (وإن) [(٤)] ، أي : وإن زنى وإن سرق دخل الجنَّة [(٥)] .

---

(١) انظر : المقتضب ٢ / ٥٠ – ٥٣ ؛ الأصول ٢ / ١٥٩ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٢٢ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٤٤ ؛ كشف المشكل ١ / ٦٠١ – ٦٠٣ ؛ المتَّبع ٢٥٢٤ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٢ / ٩١١ ؛ البسيط ٢ / ٦٤١ – ٦٤٢ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٩١ – ١٩٤ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ ٤٣٤ – ٤٣٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٥٨٤ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٥٥ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٩٩ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ٥٠ – ٥٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٤٨٣ ؛ علل النَّحو ٤٣٥ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٤٤ ؛ اللُّباب ٢ / ٥٠ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٢ ؛ الإرشاد ٤٦٠ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣٢٠ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٥٨١ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٦٤ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٤٣ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٤٤ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٢ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٠٣ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٥٨١ .

(٤) صحيح البخاري ٤ / ١١٣ ؛ كتاب : بدء الخلق ؛ باب : ذكر الملائكة ؛ رقم الحديث : (٣٢٢٢) .

(٥) انظر : عمدة القاري ١٥ / ١٣٧ .

وحقُّ أدوات الشَّرط أن يليها الفعل إذ هو المقتضي لوضعها دون الأسماء [١] ؛ وإنَّما اقتضاها الفعل لأنَّ الشَّرط هو تعليق وجود شيءٍ أو عدمه على وجود شيءٍ آخر أو عدمه ، والأسماء ثابتةٌ موجودةٌ فلا يصلح تعليق وجود شيءٍ على وجودها ، أمَّا الأفعال فمتغيِّرةٌ وتقبل الاحتمال والشكَّ ، ولأنَّ فعل الشَّرط سببًا وعلَّةً لوجود الجواب والأسباب لا تكون بالجوامد وإنَّما تكون بالأفعال [٢] ، فالإتيان في قولنا : إن تأتني أكرمك ، سببٌ في الإكرام ولا يجوز أن يكون سبب الإكرام جامدًا ك (زيدٍ) أو (فرسٍ) .

وحقُّ الفعل الَّذي يلي الأداة أن يكون فعلًا مضارعًا يدلُّ على الاستقبال ، لأنَّ الجواب لا يقع إلَّا بوقوع فعل الشَّرط المترتِّب عليه ، وهذا لا يكون إلا في المستقبل ، فإن دخلت على فعلٍ ماضٍ لفظًا قلبت معناه إلى الاستقبال[٣] .

وتختصُّ (إن) لكونها أمَّ الباب والأصل فيه بجواز إيلائها اسمًا معمولًا لفعلٍ محذوفٍ يفسِّره المذكور بعده ، إذا كان هذا المفسِّر فعلًا ماضيًا أو مضارعًا مجزومًا بـ (لم) [٤] ؛ نحو : إن زيدٌ أتاني أكرمه ، وإن زيدٌ لم يأتني أهنه ، وإنَّما اشتُرط المضيُّ والجزم للفعل لأنَّ أثر (إن) لا يظهر على لفظيهما [٥] ؛ فعلامة الجزم لا تظهر على الماضي لأنَّه مبنيٌّ ، والمضارع المنفيُّ مجزومٌ لفظًا بـ (لم) لا بأداة الشَّرط ، فاستُسيغ الفصل معهما دون غيرهما حتى لا يُفصل بين الجازم والفعل المجزوم لفظًا [٦] ، ومن شواهد تقديم الاسم وإيلائه (إن) والفعل بعده ماضٍ قول الله تعالى :

---

(١) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٤٢٧ ؛ المفصَّل ٤٤٣ ؛ المرتجل ١٩٠ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٢١ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٥٨ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٨٤ ؛ الكافي في الإفصاح ٢ / ٣٠٨ ؛ الكنَّاش ٢ / ١١٧ ؛ جواهر الأدب ٢٠٠ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٥٥٥ .

(٢) انظر : دلائل الإعجاز ١٧٤ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١١١ ، ١٢١ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النَّحويَّة ١ / ٢١٣ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٥٧٧ .

(٣) كما قلبت (لم) زمن الفعل المضارع الَّذي تدخل عليه إلى المضيِّ .

- انظر : الأصول ٢ / ١٥٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٣ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٩٥ ؛ المرتجل ١٨٩ ؛ الإرشاد ٤٦٠ – ٤٦١ ؛ الكنَّاش ٢ / ١١٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٧ ؛ المقتضب ٢ / ٧٤ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٢ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ٢٤١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٢٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٤٣ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٨١ ، [ج : ٤٠] ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٥٣ ؛ التَّخمير ٤ / ١٥٢ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧١ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٢١ ؛ ضرائر الشِّعر ٢٠٨ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩١٢ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٧٤ ؛ الكافي في الإفصاح ٢ / ٣٠٩ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٣٢٢ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٥٨٢ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٥٥٦ ؛ الهمع ٢ / ٥٥٢.

(٥) أمَّا محلًّا فهما مجزومان بالأداة .

(٦) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٢٩٧ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١١٧ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٤٢٧ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٢١ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩١٣ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٥٥٦ .

﴿ إِنِ ٱمۡرُؤٌاْ هَلَكَ لَيۡسَ لَهُۥ وَلَدٞ ﴾ [النِّساء : ١٧٦] .

فالاسم (امرؤٌ) باشر (إن) ، وإنَّما جاز ذلك لأنَّ الفعل (هلك) الَّذي ولي الاسم ماضٍ فلا يظهر عليه تأثير العامل لفظًا .

ومع أنَّ هذا ما شاع في السَّماع نثرًا وشعرًا إلَّا أنَّه قد سُمع إيلاء (إن) اسمًا يليه فعلٌ مضارعٌ في الشِّعر ، ومنه قول عبد الله بن عنَمة الضبِّي :

يُثني عليك وأنت أهل ثنائه ولديك إن هو يستزدك مزيد [١]

فقدَّم الشَّاعر الاسم وهو الضَّمير المنفصل (هو) مع أنَّ الفعل الَّذي يليه مضارعٌ ، وهذا لا يجوز إلَّا في الشِّعر [٢] لأنَّ عمل أداة الشَّرط قد ظهر في الفعل المضارع فكرهوا أن يفصلوا بين الأداة وما عملت فيه [٣] ، وهي هنا تشبَّه بعوامل الجزم والنَّصب في الأفعال ، فكما لا يجوز الفصل بين (لم) ومجزومها و (لن) ومنصوبها لا يجوز الفصل بين (إن) ومجزومها [٤] .

وقد وقف النَّحويُّون عند الاسم الَّذي باشر (إن) ــ سواءٌ أكان الفعل الَّذي يليه مضارعًا مجزومًا بـ (لم) أم ماضيًا ــ ولم يجدوا بدًّا من تقدير فعلٍ مجزومٍ لفظًا أو تقديرًا مضمرٍ قبله يفسِّره الظَّاهر المتأخِّر عنه ، ليكون هذا الفعل

---

(١) ديوان الحماسة ١ / ٥١١ ، والبيت من بحر الكامل .

– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ١ / ٢٩٧ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٦٣٦ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٤ / ٧٤ ، والمراديِّ في توضيح المقاصد ٣ / ١٢٩٣ ، والسَّلسيليِّ في شفاء العليل ٣ / ٩٤٥ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٧ ؛ المقتضب ٢ / ٧٥ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٢ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ٢٤١ ؛ البديع ١ / ٦٣٦ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٢١ ؛ ضرائر الشِّعر ٢٠٨ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩١٢ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٧٤ ؛ الكافي في الإفصاح ٢ / ٣٠٩ ؛ الهمع ٢ / ٥٥٢ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٢٩٧ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩١٣ ؛ البسيط ٢ / ٦٤١ ؛ موصل النَّبيل ٤ / ١٥٥٦ .

(٤) علَّل سيبويه منع الفصل بين الجازم والنَّاصب ومعموليهما بأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء ، فكما لا يجوز الفصل بين الجارِّ ومجروره لا يجوز الفصل بين الجازم ومجزومه ، أمَّا النَّاصب للفعل فلو فُصل بينه وبين معموله فقد يلتبس بنواصب الأسماء الَّتي يجوز أن يُفصل بينها وبين معمولاتها بالظُّروف والجرِّ والمجرور ، فمُنع الفصل ليُقطع باختصاص النَّاصب بالفعل .

– انظر : الكتاب ١ / ٤٥٧ ؛ التَّخمير ٤ / ١٥٢ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٢١ .

المضمر هو فعل الشَّرط العامل في هذا الاسم المتقدِّم [١] ، فالتَّقدير في الآية الكريمة : إن هلك امرؤٌ هلك [٢] فالفعل الأوَّل (هلك) فعل الشَّرط وهو مبنيٌّ لفظًا لأنَّه ماضٍ ومجزومٌ محلًّا ، و (امرأ) فاعله ومرفوعٌ به ، والفعل الظَّاهر (هلك) مفسِّرٌ للفعل المضمر وهو مجزوم المحلِّ كالمفسَّر ، أمَّا التَّقدير في البيت : إن يسترذك هو يسترذك ، فالفعل الأوَّل (يسترذك) فعل الشَّرط وهو مجزومٌ لفظًا لأنَّه مضارعٌ ، والضَّمير المنفصل فاعله ومرفوعٌ به ، والفعل الظَّاهر (يسترذك) مفسِّرٌ للفعل المضمر مجزومٌ مثله ، وإنَّما قُدِّر فعلٌ مضمرٌ قبل الاسم حتَّى يلي أداة الشَّرط فعلٌ ؛ إذ كان الفعل هو المقتضي لوضعها ، وحتَّى يعمل الفعل المضمر في الاسم المتقدِّم لأنَّ الفعل المتأخِّر لا يجوز أن يعمل فيه إن كان الاسم مرفوعًا ، ولا يجوز أن يُرفع الاسم بالابتداء لأنَّ أداة الشَّرط لا يليها المبتدأ بل هي مختصَّةٌ بالأفعال ولذا عملت فيها الجزم [٣] .

ومع قوَّةِ حجَّة هؤلاء إلَّا أنَّ الأخفش جوَّز أيضًا في الآية الكريمة أن يكون الاسم مرفوعًا بالابتداء [٤] ، وعارضه الزجَّاج لأنَّ رأيه هذا يستلزم تخطِّي أداة الشَّرط المبتدأ والعمل فيما بعده ، وهذا لا يجوز البتَّة [٥] .

وقد يلي الاسم باقي أسماء الشَّرط في الشِّعر [٦] ، وقد جاز ذلك شعرًا لأنَّ أسماء الشَّرط تخرج من الشَّرط فتكون أسماء استفهامٍ ؛ نحو : من زيدٌ ؟ وتكون أسماء موصولةٍ ؛ نحو : من يأتيني فله درهمٌ ، ويجوز في الشَّرط أن يقع الفعل بعدها ماضيًا ومضارعًا ، فلمَّا تصرَّفت هذا التَّصرُّف وخرجت عن الشَّرط وجاز فيها ألَّا تجزم لفظ ما بعدها في الشَّرط إذا

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٨ ؛ المقتضب ٢ / ٧٤ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣١ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٢ – ٢٣٣ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ٢٤١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٢٢ ؛ شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٩٧ – ٩٨ ؛ والفارسيُّ في التَّعليقة ٢ / ٢٢٢ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٨ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٢٣٩ ؛ المقتصد ١ / ١١٢٢ ؛ المفصَّل ٤٤٣ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٣ / ١٢٩ ، [ج : ٧٨] ؛ المرتجل ١٩٠ ؛ البيان للأنباريِّ ١ / ٣٩٤ ؛ البديع ١ / ٦٣٦ ؛ شرح الكتاب لابن خروف ١٩٦ ؛ اللُّباب ٢ / ٥٢٤ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٢٢ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٥٨ ؛ شرح الجمل لابن عصفورٍ ٢ / ٣١٦ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٢ / ٩١٣ ؛ الكنَّاش ٢ / ١١٧ ؛ جواهر الأدب ٢٠٠ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٣٢٢ ؛ المقاصد الشَّافية ٣ / ٨٤ ؛ كشف الوافية ٤٢٨ ؛ موارد البصائر ٤٠٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣٦ ؛ النُّكت في القرآن ١٩٩ ؛ إعراب القرآن للأصبهاني ٩٨ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٦٧ ؛ المقتضب ٢ / ٧٥ ، ٧٨ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٤٨٢ ؛ المقتصد ١ / ١١٢١ ؛ المفصَّل ٤٤٣ ؛ شرح الكتاب لابن خروف ١٩٦ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٥٨ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩١٣ ؛ البسيط ٢ / ٦٤٠ – ٦٤١ .

(٤) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٥٤ .

(٥) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣١ .

(٦) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤٢٢ ؛ المقتضب ٢ / ٧٥ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤٣٢ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٢ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٢٣٨ – ٢٣٩ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٥٣ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٢٤ ؛ الكافي في الإفصاح ٢ / ٣٠٧ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩١١ ؛ موارد البصائر ٤٠٣ – ٤٠٤ .

وقع ماضيًا أشبهت عاملًا من عوامل الجرّ قد يُفارق الجرَّ ، وهو اسم الفاعل الَّذي يعمل تارةً عمل الاسم فيجرُّ معموله ويعمل تارةً عمل الفعل فيرفع معموله وينصبه ، (والجزم في الأفعال نظير الجرِّ في الأسماء) [١] فكما فارق اسم الفاعل الجرَّ فارقت أدوات الشَّرط الجزم في اللَّفظ [٢] .

والأقوى إذا وليت أداة الشَّرط اسمًا أن يلي هذا الاسم فعلًا ماضيًا ، أو مضارعًا مجزومًا بـ (لم) ــ كما مرَّ ــ [٣] ، إلَّا أنَّ هناك شواهد شعريَّة ورد فيها الفعل المضارع مجرَّدًا من (لم) بعد الاسم ، وذلك كما في شواهد المسألة الثَّلاثة ؛ ففي الشَّاهد مدح الشَّاعر ندماءه الَّذين يشاركونه مجالس الخمر ووصفهم بشدَّة الكرم حتَّى أنَّهم يبذلون غالي الأثمان إذا عزَّت الخمرة فيشترونها وينفقونها على الشُّرَّاب وأهل الذِّمَّة والعهد والفقراء [٤] ، يقول :

وهمُ ما همُ إذا عزَّتِ الخَمْرُ وقامت زقاقهم بالحِقاقِ

يعقِرون العشار للشَّرْبِ والذِّ مَّة والفاقدين للأوراقِ [٥]

وإذا دخل مجلسهم طفيليٌّ يرغب بمشاركتهم الشَّراب لا يطردونه بل يرحِّبون به ويسقيه السَّاقي من الخمرة ، يقول :

فمتى واغلٌ ينُبْهم يُحيُّوه وتُعطف عليه كأس السَّاقي

وقد أولى الشَّاعر أداة الشَّرط (متى) الاسم (واغلًا) وكان حقُّه أن يوليه الفعل ، وما ذلك إلَّا رغبةً في تقديم الاسم في الكلام ، فالواغل غير مرحَّبٍ به في العادة إلَّا أنَّ ندماءه يتعاملون معه بالحسنى ، ففي تقديمه مزيد عنايةٍ به وإكبارٍ منه لموقف ندمائه ، فكأنَّه يشير ــ بعد أن ذكر أهل الذِّمَّة والفقراء ــ إلى أنَّهم حتَّى الطفيليُّ يكرمونه ويقدِّرونه ، وقد عبَّر بالفعل المضارع (ينُبْهم) دلالةً على كثرة الطُّفيليين الَّذين يزورون مجالسهم لِما اشتُهر عنهم من إكرامهم ، ولو عبَّر بالفعل الماضي لما دلَّ على هذا المعنى .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٧ ؛ الأصول ٢ / ٢٣٢ ؛ التَّعليقة ٢ / ٢١٧ – ٢١٨ ؛ شرح الكتاب لابن خروفٍ ١٩٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٨ ؛ التَّعليقة ٢ / ٢١٩ – ٢٢٠ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩١٢ .

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٩٧ – ٩٨ .

(٥) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٩٧ ، أمَّا في ديوان الشَّاعر فلم يرد إلَّا البيت الأول ١٥٥ ، برواية :

أيُّ قومي إذا عزَّت الخمر وقامت رفاقهم بالحقاق

وفي الشَّاهد الثَّاني امتدح هشام المرِّي قومه بأنَّهم أخضعوا أعداءهم بقوَّة السِّلاح وقادوهم بترهيبهم من الموت :

تركنا رقاب الناس تحت سيوفنا لطاعتنا من رهبة الموت خُضَّعا [١]

فالآمن منهم مَنْ أمَّنوه ورضوا عنه ، ومَنْ تخلَّوا عن حمايته فلا أمن له ولا حماية ، يقول :

فمَنْ نحن نُؤْمنه بيت وهو آمن ومَنْ لا نُجِره يُمسِ منَّا مفزَّعًا

وقد أولى الشَّاعر أداة الشَّرط (مَنْ) ضمير الفصل (نحن) رغبةً في تقديمه فخرًا واعتزازًا بقومه وإبرازًا لسيطرتهم وقوَّتهم ، وعبَّر بالفعل المضارع (نُؤْمنه) إشارةً إلى تجدُّد حدوث الحماية ، لأنَّ التَّعبير بالفعل الماضي قد يدلُّ على افتراض حصول الحدث مرَّةً واحدةً بينما الفعل المضارع قد يفيد افتراض تكرُّر الحدث وتجدُّده [٢] .

وفي الشَّاهد الثَّالث وصف كعب بن جُعيل امرأةً بأنَّها مستوية القوام تتثنَّى وتتمايل في مشيتها كما تتثنَّى القناة بفعل الرِّيح [٣] ، ووصف القناة بأنَّها منتصبةٌ في مكان تجمُّع الماء وهذا أدعى لتثنِّيها وتمايلها لأنَّ منبتها متخلخلٌ غير ثابتٍ ، بل إنَّ هذا الماء يتحيَّر أيضًا بفعل الرِّيح فيزيد من تمايل القناة [٤] ، يقول :

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الرِّيح تميِّلها تمل

فأولى أداة الشَّرط (أينما) الاسم (الرِّيح) رغبةً في تقديمه في اللَّفظ ، لاختصاصه بإمالة القناة وتحيُّر الماء [٥] ، وعبَّر بالفعل المضارع (تميِّلها) رغبةً في جعل صورة القناة وهي تتمايل بفعل الرِّيح حيَّةً مشاهدةً وحاضرةً في الذِّهن والماء من تحتها يتحيَّر ويدور ، وإسقاط هذه الصُّورة الحيَّة على تلك الفتاة الَّتي تشبه القناة باستقامتها وتمايلها ، ولو عبَّر بالفعل

---

(١) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٩٨ .

(٢) انظر : معاني النَّحو ٤ / ٤٨ – ٤٩ .

– والفرق بين الفعل الماضي والمضارع يستبين في تفسير الرَّازي لقول الله تعالى :

﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ ﴾ [لقمان : ١٢] .

فقد ورد التَّعبير بالمضارع في الشُّكر بينما ورد الكفر بالماضي لأمرين ؛ أحدهما : الإرشاد إلى أنَّ الشُّكر ينبغي أن يتكرَّر والكفر ينبغي أن ينقطع ، والآخر : إشارةً إلى أنَّ الشُّكر من الشَّاكر لا يقع بكماله ، بل دائمًا ما يسعى الشَّاكر للاستزادة من الشُّكر ، أمَّا الكفر فكل جزءٍ يقع منه تامًّا لأنَّه اعتقادٌ .

– انظر : تفسير الرَّازي ٢٥ / ١١٩ .

(٣) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ١٨٥ ؛ المقاصد النحويَّة ٤ / ١٩١٣ ؛ خزانة الأدب ٣ / ٤٩ .

(٤) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٤٢٨ .

(٥) انظر : الإيضاح للقزوينيِّ ٧٠ .

الماضي (ميَّلَتها) لما تحقَّق له هذا التَّصوير الحي " لأنَّ الفعل المستقبل يوضِّح الحال التي يقع فيها ، ويستحضر تلك الصورة حتَّى كأنَّ السامع يشاهدها ، وليس كذلك الفعل الماضي " [١] .

ومن خلال هذه الشَّواهد يتَّضح جليًا كيف أنَّ لتقديم الاسم في الظَّاهر [٢] غرضًا وحاجةً ؛ فالعرب (إنَّما يقدِّمون الَّذي بيانه أهمُّ لهم وهم ببيانه أعنى) [٣] ، ولو أتى الشَّاعر بألفاظ البيت على القياس فقد يجانبه المعنى المراد .

---

(١) المثل السَّائر ٢ / ١٢ .

(٢) تقديم الاسم إنَّما يكون في ظاهر الكلام أمَّا في التَّقدير فهو غير مقدَّمٍ بل يتقدَّم فعل الشَّرط عليه كما تبيَّن .

(٣) الكتاب ١ / ١٥ ، وانظر : الإبانة ١ / ٤٦٦ ؛ بدائع الفوائد ١ / ٦١ .

المبحث الثَّالث

الحروف

المطلب الأوَّل

الزِّيادة

دخول نون التَّوكيد على غير مستحقِّه:

قال الكُميت بن معروف [١] :

فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا [٢]

استشهد سيبويه بهذا البيت على جواز دخول نون التَّوكيد على جواب الشرط قليلًا في الشِّعر [٣] .

والتَّوكيد بمعنى التَّشديد والتَّوثيق ، وهو يدخل الكلام لإخراج الشَّك ، أو لجعل الأمر ثابت الوقوع [٤] ، ويقع في الأسماء وفي الأفعال ، ويكون بتكريرها ؛ نحو : زيدٌ زيدٌ منطلقٌ ، وقم قم ، وهذا ما يسمَّى بالتَّوكيد اللَّفظيِّ [٥] لأنَّ التَّوكيد حصل بتكرير اللَّفظ [٦] ، ولا يزيد التَّكرير على ثلاث مرَّاتٍ [٧] .

وكما أُكِّد الفعل بتكريره يؤكَّد أيضًا بنونٍ خفيفةٍ أو ثقيلةٍ تدخل آخر الفعل المضارع أو صيغة الأمر منه

---

(١) هو : أبو أيُّوب الكميت بن معروف بن الكميت الفقعسيُّ الأسديُّ ، شاعرٌ مخضرمٌ عاش أكثر حياته في الإسلام ، وهو أحد ثلاثة كُمُت : الكميت بن ثعلبة جدُّه والكميت بن زيدٍ ، وابن زيدٍ أكثرهم شعرًا إلَّا أنَّ ابن معروفٍ أشعرهم قريحةً ، توفِّي سنة : (٦٠ هـ) .
– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٩٥ ؛ معجم الشُّعراء ٣٤٧ ؛ الأعلام ٥ / ٢٣٣ .

(٢) عشرة شعراء مقلُّون ١٨١ ، والبيت من بحر الطَّويل .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٢ ، والفرَّاء في معاني القرآن ١ / ١٦٢ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٦٦٦ ؛ وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٥ ، والسِّوطيِّ في الهمع ٢ / ٦١٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ .

(٤) انظر : لسان العرب ٣ / ٤٦٦ ، مادَّة : (و ك د) .

(٥) وهذا التَّوكيد يقع أيضًا في الحروف وذلك بتكريرها نحو : في الدَّار زيدٌ فيها ، ويقع في الجمل نحو : قام عمرٌو قام عمرٌو .
انظر : الأصول ٢ / ١٩ – ٢٠ ؛ المفصَّل ١٤٦ ؛ اللُّباب ١ / ٣٩٤ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٣ / ٣٠١ – ٣٠٢ .

(٦) انظر : الأصول ٢ / ١٩ ؛ المفصَّل ١٤٥ – ١٤٦ ؛ اللُّباب ١ / ٣٩٤ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٣ / ٣٠١ – ٣٠٢ .
– ويؤكَّد الاسم أيضًا بإضافة ألفاظٍ مخصوصةٍ بعده ؛ نحو : جاء الرِّجال كلُّهم ، وهذا ما يسمَّى بالتَّوكيد المعنويِّ ، وألفاظه تسعةٌ وهي : (النَّفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا ، وأجمع ، وأجمعون ، وجمعاء ، وجُمع) ، ويتبع أجمع (أكتع أبصع) ويتبع أجمعون (أكتعون أبصعون) ويتبع جمعاء (كُتعاء بُصعاء) ويتبع جُمع (كُتع بُصع) .
– انظر : الأصول ٢ / ٢٠ – ٢١ ؛ اللُّمع ٨٤ – ٨٥ ؛ المفصَّل ١٤٥ ؛ ١٤٧ – ١٤٨ ؛ اللُّباب ١ / ٣٩٥ ، ٣٩٨ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٣ / ٢٨٩ – ٢٩٠.

(٧) انظر : التَّصريح ٢ / ١٤١ .
– وقد كرَّر الرَّسول ﷺ بعض العبارات في أحاديثه لترسيخ معناها في نفوس أصحابه ؛ منها قوله ﷺ (ويلٌ للأعقاب من النَّار) مرَّتين أو ثلاثًا .
– صحيح البخاري ١ / ٣٠ ،كتاب : العلم ، باب : من أعاد الحديث ثلاثًا كي يُفهم عنه ، رقم الحديث : (٩٦) .

لتأكيدهما [١] ، وتعدُّ الخفيفة بمثابة تأكيدٍ واحدٍ والثَّقيلة بمثابة تأكيدين لأنَّها نونان مدغمتان ؛ لذلك هي أشدُّ توكيدًا للفعل من الخفيفة [٢] ؛ فقولنا مثلًا : اضربَنْ زيدًا _ بالنُّون الخفيفة _ نظير قولنا : قم قم ، وقولنا : اضربنَّ زيدًا _ بالنُّون الثَّقيلة _ نظير قولنا : قم قم قم [٣] .

وقد وردت النُّون الثَّقيلة والخفيفة في قول الله تعالى :

﴿ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

فأُكِّد الفعل (يُسجنن) بالنُّون الثَّقيلة بينما أُكِّد الفعل (يكون) بالنُّون الخفيفة ؛ وذلك لأنَّ امرأة العزيز كانت أشدَّ حرصًا على سجنه من كينونته صاغرًا . [٤]

وتختصُّ هذان النُّونان بالدُّخول على الفعل المستقبل الَّذي فيه معنى الطَّلب دون الماضي والحاضر ؛ لانتفاء الطَّلب عنهما ، فالماضي ثابت الوقوع والحاضر مشاهَدٌ ، والمراد من النُّونين تأكيد ما لم يقع لجعله ثابتًا محقَّق الوقوع ، كما أنَّ أفعال الطَّلب تناسب التَّوكيد لحرص الطَّالب على وقوع الفعل [٥] .

إلَّا أنَّهما قد تدخلان على الفعل الذي لفظه ماضٍ ومعناه مستقبلٌ ؛ وذلك كما في قول الرَّسول ﷺ : (فإمَّا أدركنَّ أحدٌ منكم الدَّجَّال) [٦] ، ومثله قول الشَّاعر :

دامنَّ سعدكِ إن رحمت متيَّما لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جانحا [٧]

---

(١) دخلت النُّون آخر الفعل المضارع ولم تدخل أوَّله لئلَّا تجتمع عليه زيادة حروف المضارعة والنُّون ، وأُلحق به فعل الأمر لأنَّه مأخوذٌ منه .
– انظر : البديع ١ / ٦٥٩ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣٦٦ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٢٤٨ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ١٤٩ ؛ المقتضب ٣ / ١٢ ؛ الجمل ٣٩٨ ؛ اللُّمع ١٩٨ ؛ الفوائد والقواعد ٧٣٧ ؛ البديع ١ / ٦٥٩ ؛ المتَّبع ٢ / ٦٦٠ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٣ ؛ رصف المباني ٣٣٤ ؛ جواهر الأدب ٢٩٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٦٥٣ ؛ الجنى الدَّاني ١٤١ ؛ المغني ٤٤٣ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ١ / ٧٦٤ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٢٣٨ ؛ الهمع ٢ / ٦١١ .

(٣) انظر : الفوائد والقواعد ٧٣٧ ؛ كشف المشكل ٢ / ١٠١ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٣ ؛ غاية المحصَّل ٣٠٦ .

(٤) انظر : شرح ألفَّة ابن معطٍ للرُّعينيّ ١ / ٧٦٤ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠٠ إعراب القرآن وبيانه لمحيي الدِّين عبد الحميد ٤ / ٤٩٠ .

(٥) انظر : الإيضاح للفارسيِّ ٣٢٣ ؛ المفصَّل ٤٥٧ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦١٤ ؛ البديع ١ / ٦٥٩ – ٦٦٠ ؛ اللُّباب ٢ / ٦٦ ؛ شرح التَّخمير ٤ / ١٨٦ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٩ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٩ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٨٢٦ ؛ الإرشاد ٤٦٩ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٢٤٨ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النَّحويَّة ١ / ٢٥٧ شرح الكافية لابن جماعة ٣٧٤ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ١ / ٧٥٢ – ٧٥٤ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٢٣٩ .

(٦) صحيح مسلم ٤ / ٢٢٤٩ ، كتاب : الفتن وأشراط السَّاعة ، باب : ذكر الدجَّال وصفته وما معه ، رقم الحديث : (٢٩٣٤) .

(٧) لم أقف على قائله ، وهو من بحر الكامل ، جانح : مائل .
– انظر : لسان العرب ٢ / ٤٢٨ ، مادَّة : (ج ن ح) .
– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ١ / ١٤ ، والمراديِّ في الجنى الدَّاني ١٤٣ ، وابن هشامٍ في المغني ١ / ٤٤٤ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٣٠٠ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٦١٤

فالفعلان : (أدرك) و (دام) ماضيان لفظًا مستقبلان معنًى ؛ لأنَّ دخول (إمَّا) الشَّرطيَّة على (أدرك) خلَّصه للاستقبال ، ومقصود الشَّاعر من (دام) الدُّعاء والدُّعاء لا يكون إلَّا بمعنى الاستقبال ؛ لأنَّه يُطلب به ما لا يكون موجودًا [١].

وللنُّونين في دخولهما على الفعل ثلاثة مواضع : موضعٍ يلزمه دخولهما ، وموضعٍ يجوز دخولهما وخروجهما ، وموضعٍ يمتنع دخولهما إلَّا في الشِّعر .

– فالموضع الأوَّل الَّذي يلزمه دخول النُّون : جواب قسمٍ مثبتٍ مستقبلٍ غير مفصولٍ عن لام القسم بفاصلٍ [٢] ، ومنه قول الله تعالى :

﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ [الأنبياء : ٥٧] .

فأُكِّد الفعل (أكيد) لاستيفائه الشُّروط السَّابقة [٣] ، ولا يصحُّ دخول النُّون على جواب القسم إن فقد أحد الشُّروط كأن يكون منفيًا ؛ نحو : والله لا تقوم ، أو يكون دالًا على زمن المضيِّ أو الحال ؛ نحو : والله لقامَ ، ووالله ليقوم زيدٌ الآن ، أو فُصل عن لام القسم بفاصلٍ ؛ نحو : والله لسوف أقوم [٤] .

وإنَّما لزم التَّوكيد جواب القسم لاشتمال القسم على اللَّام الدَّالَّة على التَّوكيد والَّتي وطَّأت لدخول النُّون [٥] ، مع كون القسم لا يلزمه الطَّلب في كلِّ أحواله ، إذ قد يُقسم الإنسان على ما يعلمه وليس من مطلوبه كقول من أذنب : والله لأعاقبَنَّ [٦] .

---

(١) انظر : شرح التَّسهيل ١ / ١٤ ؛ الجنى الدَّاني ١٤٣ ؛ شفاء العليل ٢ / ٨٨١ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٣١ – ٥٣٢ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠٠ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ١٤٩ ؛ المقتضب ٣ / ١١ ؛ الأصول ٢ / ١٩٩ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٤٧ ؛ الفوائد والقواعد ٧٤٠ ؛ البديع ١ / ٦٦١ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٦ ؛ التَّوطئة ٣٥٨ ؛ التَّسهيل ٢١٦ ؛ جواهر الأدب ١٤٥ ، ٢٩٣ – ٢٩٤ ؛ الجنى الدَّاني ١٤٢ ؛ المغني ٤٤٤ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٣٨ – ٥٤٠ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٢٤٠ – ١٢٤١ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠٠ .

(٣) انظر : تفسير الثَّعالبي ١ / ٨ ؛ تفسير البغوي ١ / ١٢٣ ؛ الدرَّ المصون ٢ / ٩ ؛ فتح القدير ١ / ١٣٥ في تفسيرهم لقول الله تعالى : ﴿وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦] .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٤٨ ؛ الصَّاحبي ٧٤ ؛ الفوائد والقواعد ٧٠٤ – ٧٠٥ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٣ ؛ المساعد ٢ / ٦٦٤ ؛ شفاء العليل ٢ / ٨٨١ ؛ شرح الكافية لابن جماعة ٣٧٤ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠٠ – ٣٠١ .

(٥) انظر : المفصَّل ٤٥٧ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٩ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٨٢٦ ؛ رصف المباني ٢٣١ ، ٢٣٨ – ٢٣٩ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النَّحويَّة ١ / ٢٥٨ .

(٦) انظر : الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٧٩ – ٢٨٠ .

وقد لزمت النُّون هذا الفعل للفرق بين اللَّام الواقعة في جواب القسم ولام الابتداء الواقعة في خبر (إنَّ) الدال على الحال ؛ في نحو : إنَّ زيدًا لينطلق ؛ فإنَّ المقسم به قد يُحذف ويبقى جوابه ؛ نحو : إنَّ زيدًا لينطلقنَّ على تقدير اليمين ، فيلتبس بالفعل الدَّالِّ على الحال ، فدخلت النُّون للفرق بين لام الابتداء ولام القسم الدَّالَّة على الاستقبال [١] .

وجوَّز الفارسيُّ حذف النُّون من جواب القسم المستوفي للشُّروط قليلًا [٢] ، ووافقه ابن النَّحويَّة [٣] مستدلًّا على ذلك بقراءة ابن كثيرٍ والحسن البصريِّ والأعرج لقول الله تعالى :

﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : ١] .

فقد قرأها الثَّلاثة (لأُقسم) أي : والله لأقسمنَّ [٤] ، فخلا القسم من نون التَّوكيد ، ولأنَّه حُكي عن بعض العرب قولهم : والله لأضربُه ، بطرح النُّون ، ويمكن الردُّ عليه بأنَّ القسم في الآية الكريمة وقع في الحال لا الاستقبال لذا خلا من النُّون الَّتي تخلِّص الفعل للاستقبال ، أو أن يكون الفعل مستقبلًا ولم يُؤَكَّد لأنَّ أفعال الله عزَّ وجلَّ حقٌ وصدقٌ فهي غنيَّةٌ عن التَّوكيد [٥] ، أمَّا ما ورد عن بعض العرب فهي لهجةٌ قليلةٌ لا يُعتدُّ بها ، والأكثر والأفصح ثبوت النُّون بعد لام القسم إذا كان الفعل للاستقبال [٦] .

– أمَّا الموضع الثَّاني الذي يجوز فيه دخول النُّون الفعل وخروجها ، فله صورتان :

الصُّورة الأولى : مع كلِّ أفعال الطَّلب ويشمل صيغة الأمر ؛ نحو : اضرب ، فإنَّه يجوز أن يُقال : اضربَنْ ، ويدخل في الأمر الدُّعاء ؛ كما في نحو : اللَّهم اغفر لي ، واللَّهم اغفرَنْ لي .

وكذلك الفعل المضارع الَّذي دخله أحد لوازم الأمر كلام الأمر ، و (لا) النَّاهية ، وحروف التَّحضيض والعرض

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٥ ؛ المقتضب ٢ / ٣٣٣ – ٣٣٤ ؛ الأصول ٢ / ٢٠٠ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٤٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٣٠ ؛ الفوائد والقواعد ٧٠٥ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ٢٣٩ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٥٨٣ ، ٦١٠ ؛ التَّخمير ٤ / ١٨٥ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٦ – ١٦٧ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣٦٩ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٢٥٢ ؛ رصف المباني ٢٣٨ – ٢٣٩ .

(٢) انظر : الإيضاح ٣٢٣ .

(٣) انظر : شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٦١ .

(٤) انظر : تفسير الطَّبري ٢٤ / ٤٧ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ٦ / ٣٤٣ ؛ المحرَّر الوجيز ٥ / ٤٠١ .

(٥) انظر : الدرَّ المصون ١٠ / ٥٦٣ – ٥٦٤ ؛ اللُّباب للنُّعمانيِّ ١٩ / ٥٤٣ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠١ .

(٦) انظر : الفوائد والقواعد ٧٠٤ .

والتَّمنِّي والاستفهام في نحو : لِتضربَنْ ، و لا تأكلَنْ ، وهلَّا تأتيَنْ ، وألا تسمعَنْ ، وليتك تذهبَنْ ، وهل تنزلَنْ ؟ [١] .

وذهب ابن جنِّي ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [٢] إلى أنَّها قد تدخل قليلًا في غير الطَّلب بعد (لا) النَّافية تشبيهًا لها بـ (لا) النَّاهية لأنَّ كليهما غير موجبٍ [٣] ؛ واستشهدوا بقول الله تعالى :

﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ﴾ [الأنفال : ٢٥] .

فإنَّ (لا) في قول الله تعالى : (لا تصيبنَّ) عندهم للنَّفي ، مع أنَّ الفرَّاء والزجَّاج يريان أنَّ التَّركيب جزاءٌ فيه طرفٌ من النَّهي ، والمعنى : إن تتَّقوا الفتنة لا تصيبكم ، فـ (لا تصيبكم) جواب الأمر بلفظ النَّهي [٤] ، أمَّا الأخفش فرآه نهيًا صريحًا بعد أمر ؛ يقول : " وليس قوله ــ والله أعلم ــ (تصيبنَّ) بجوابٍ ولكنَّه نهيٌ بعد أمرٍ ولو كان جوابًا ما دخلت النُّون " [٥] .

مع أنَّ تفسير الآية لا يحتمل أن تكون (لا) ناهيةً ؛ إذ المعنى تحذير المؤمنين من الفتنة الَّتي تعمُّ المصلح والمفسد إن هم أقرُّوا المنكر ولم ينكروه [٦] ، و (لا) هنا لنفي اختصاص الظَّالمين بالفتنة وتأكيد عمومها ، وتفسير الآية على الظَّاهر أولى من تقدير الجزاء فيها كما ذهب الفرَّاء والزجَّاج كما أنَّ تمام الآية لا يستقيم مع تقديرهم بالجواب لأنَّهم قدَّروها : إن تتقوا الفتنة لا تصيبكم ، ومفعول (تصيب) في الآية (الذين ظلموا) ، وبهذا يترجَّح ما ذهب إليه ابن جنِّي ومَنْ وافقه من أنَّها للنَّفي مع تأكيدهم على قلَّة هذا التَّركيب ، وقلَّته لا تنفي فصاحته لوروده في القرآن الكريم .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٤٩ – ١٥٢ ؛ المقتضب ٣ / ١٢ – ١٣ ؛ الأصول ٢ / ٢٠٠ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٤٨ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٣٠ ؛ الفوائد والقواعد ٧٤٠ ؛ المفصَّل ٤٥٧ ؛ البديع ١ / ٦٦١ – ٦٦٢ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٧ – ١٦٨ ؛ التَّوطئة ٣٥٧ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠١ ؛ رصف المباني ٣٣٤ ؛ جواهر الأدب ١٤٤ – ١٤٥ ، ٢٩٤ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٦٥٣ – ٦٥٤ ؛ الجنى الدَّاني ١٤٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٣٣ – ٥٣٦ ؛ شرح المكُوديِّ ٢٦٢ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠٢ .

(٢) انظر : اللُّمع ١٩٩ ، ووافقه : الكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٦١٢ ، وابن الحاجب في الكافية ٥٦ ، وابن مالك في التَّسهيل ٢١٦ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ١٤٤٣ ، والنِّيليُّ في الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٢٥٢ ، والإربليِّ في جواهر الأدب ١٤٤ ، والسَّلسيليُّ في شفاء العليل ٢ / ٨٨٣ ، والرُّعينيُّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٧٥٢ .

(٣) هو : الكلام الَّذي فيه نفيٌ أو نهيٌ أو استفهام .

– انظر : الجنى الدَّاني ٣١٧ ؛ جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ٣ / ٢٦٣ .

(٤) انظر : معاني القرآن ١ / ٤٠٧ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٢ / ٤١٠ .

(٥) معاني القرآن ١ / ٣٤٧ .

(٦) انظر : المحرَّر الوجيز ٢ / ١٥١ ؛ تفسير القرطبي ٧ / ٣٩١

الصُّورة الثَّانية : فعل الشَّرط المسبوق بـ (ما) الزائدة للتَّأكيد في نحو : متى ما تأتيَنْ آتك ، وأيُّهم ما يقولنْ ذاك تجزه [١] ، ومنه قول الله تعالى :

﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴾ [البقرة : ٣٨] .

فـ (إمَّا) أصلها (إنْ) الشَّرطيَّة و (ما) الَّتي تُزاد بعد أداة الشَّرط ومن أجل زيادتها جاز تأكيد فعل الشَّرط (يأتي) بعدها ، لأنَّ (ما) تُزاد لتأكيد معنى الشَّرط [٢] وتدخل بعد أداة الشَّرط جازمةً كانت كـ (إن) أو غير جازمةٍ كـ (إذا) [٣] .

والَّذي سوَّغ دخول نون التَّوكيد في الشَّرط وإن لم يكن فيه معنى الطَّلب أنَّه فعلٌ مستقبلٌ اشتمل على (ما) الَّتي وطَّأت لدخول النُّون كما وطَّأت اللَّام لدخولها في القسم لشبه (ما) بلام القسم في كونهما للتَّأكيد ؛ إلَّا أنَّ النُّون مع القسم لازمةً ومع الشَّرط جائزةً [٤] .

وقد قصر الصَّيمريُّ وجماعةٌ من النَّحويين دخولها على الفعل بعد الشَّرط بـ (إمَّا) تحديدًا [٥] ، وهذا مخالفٌ لنصِّ سيبويه ، ولعلَّهم توهَّموا اختصاص (إن) بدخول (ما) لكثرة دخولها عليها [٦] حتى أنَّه لم يرد في القرآن الكريم زيادتها إلَّا مع (إن) .

وقد سُمع دخول نون التَّوكيد الفعل قليلًا بعد (ما) الزَّائدة في غير الشَّرط ، واقتُصر فيه على السَّماع فلا يقاس

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ ؛ معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤١٤ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٤٧ ؛ المقتضب ٣ / ١٣ – ١٤ ؛ الأصول ٢ / ٢٠٠ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٥٠ ؛ المفصَّل ٤٥٧ ؛ التَّخمير ٤ / ١٨٦ ؛ المقرَّب ٧٣ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٢٥٢ ؛ جواهر الأدب ٢٩٤ ؛ رصف المعاني ٣٣٥ .

(٢) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٧٤ ؛ معاني القرآن وإعرابه ١ / ١١٧ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ٤٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٥٠ .

(٣) انظر : جواهر الأدب ٤٩٥ ؛ المغني ٤١٣ .

(٤) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٧٤ ؛ المقتضب ٣ / ١٣ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ٤٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٥٢ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦١٣ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٩ ؛ التَّوطئة ٣٥٧ ؛ غاية المحصَّل ٣٠٨ .

(٥) انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٣٠ ، ووافقه : الثَّمانينيُّ في الفوائد والقواعد ٧٤٠ ، والحيدرة اليمنيُّ في كشف المشكل ٢ / ١٠٨ – ١٠٩ ، والنِّيليُّ في الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٢٥١ ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣٣٤ ، والمراديُّ في الجنى الدَّاني ١٤٢ ، وابن هشام في المغني ٤٤٤ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٣٦ .

(٦) انظر : جواهر الأدب ٤٩٥ .

عليه [١] ؛ وذلك نحو : (بعينٍ ما أرينَّك) [٢] ، و (بألمٍ ما تُختنَّه) [٣] ، والَّذي سوَّغ ذلك شبه (ما) الداخلة عليهما بـ (ما) في الشَّرط في كونهما زائدتان مؤكِّدتان [٤] ، وأقلُّ منه بعد (ربَّما) و (قلَّما) و (كثر ما) [٥] والَّذي سوَّغ دخولها أنَّ (ربَّما) تدلُّ على القلَّة ، والقلَّة تقارب النَّفي والعدم ، والنَّفي شبيهٌ بالنَّهي [٦] ، وأمَّا (قلَّما) فلأنَّه يدلُّ على النَّفي الشَّبيه بالنَّهي ، وأمَّا (كثر ما) فلأنَّه خلاف (ربَّما) و (قلَّما) فأُجري مجرى ما هو خلافه من حمل النَّقيض على النَّقيض [٧] .

– أمَّا الموضع الثَّالث الَّذي لا تدخله النُّون إلَّا في الشِّعر ، فله صورٌ :

الصُّورة الأولى : فعل الشَّرط الَّذي لم يُسبق بـ (ما) ؛ ومنه قول الشَّاعر :

مَنْ نثقفنْ منهم فليس بآيبٍ أبدًا وقتل بني قتيبة شافي [٨]

فأكَّد فعل الشَّرط (يثقف) بالنُّون دون أن تسبقه (ما) .

---

(١) انظر : البديع ١ / ٦٦٥ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٩ ؛ التَّسهيل ٢١٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٦٦٠ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٤٧ ؛ شرح ألفيَّة ابن مالكٍ للمكُّوديِّ ٢٦٢ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠٤ .

– ومع أنَّ ابن مالكٍ في (التَّسهيل) نصَّ على قلَّة توكيد الفعل بعد (ما) الزَّائدة في غير الشَّرط إلَّا أنَّه في (شرح الكافية الشَّافية) ذكر أنَّ التوكيد بعدها كثيرٌ .

– انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٧ .

(٢) أي : اعمل كأنِّي أنظر إليك ، يُضرب هذا المثل للحثِّ على الإسراع والإتقان في العمل .

– انظر : جمهرة الأمثال ١ / ٢٣٦ ، رقم المثل : (٣٠٣) ؛ مجمَّع الأمثال ١ / ١٠٠ ، رقم المثل : (٤٩٤) .

(٣) أي : لا يكون الختان إلَّا بألمٍ ، يُضرب هذا المثل لتهوين المشاقِّ الَّتي قد تصيب من يفعل المعروف فإنَّه لا يُدرك الخير إلَّا باحتمال المشاقِّ .

– انظر : مجمَّع الأمثال ١ / ١٧ ، رقم المثل : (٥٤٣) .

(٤) انظر : البيان في شرح اللُّمع ٦١٣ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٩ ؛ غاية المحصَّل ٣٠٨ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٣ ؛ الأصول ٢ / ٢٠١ ؛ البديع ١ / ٦٦٥ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٩ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٢٨١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٦ – ١٤٠٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٢ / ٦٦٠ ؛ المغني ٤٤٤ .

(٦) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٠٤ – ٢٠٥ ؛ شرح المقدِّمة المحسبة ١ / ٢٤٠ ؛ المفصَّل ٤٥٨ ؛ التَّخمير ٤ / ١٨٧ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ١ / ٣٧١ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ١ / ٢٥٤ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٠٦ .

(٧) انظر : شرح المفصَّل ٥ / ١٧٠ ؛ غاية المحصَّل ٣٠٩ .

(٨) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الكامل ، آيب : راجع .

– انظر : لسان العرب ١ / ٢١٨ ، مادَّة : (أ و ب) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٢ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٥ ، وابن هشام في أوضح المسالك ٤ / ١٠٤ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٣٠٥ .

وقد أجاز سيبويه هذه الصُّورة في الشِّعر قليلًا ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [١] بينما حكم عليها المبرِّد والأعلم وابن النحويَّة بالضَّرورة [٢] .

الصُّورة الثَّانية : جواب الشَّرط ؛ ومنه قول النَّجاشيِّ الحارثيِّ :

نبتُّم نبات الخيزرانيِّ في الثَّرى حديثًا متى ما يأتك الخير ينفعا [٣]

وأصله (ينفعنْ) إلَّا أنَّ النُّون الخفيفة يوقف عليها بالألف إذا كان قبلها فتحٌ [٤] ، وقد أكَّد الفعل بالنُّون مع كونه جوابًا للشَّرط ، وإنَّما جاز دخول النُّون على جواب الشَّرط هنا وفعل الشَّرط في شاهد الصُّورة الأولى تشبيهًا لهما بالفعل الَّذي دخله نهيٌ لأنَّ كليهما مستقبلٌ مجزومٌ [٥] .

وقد أجاز سيبويه والسِّيرافيُّ وابن الأثير والرُّعينيُّ هذه الصُّورة في الشِّعر قليلًا أيضًا [٦] ، بينما حكم عليها الفرَّاء والأعلم وابن النحويَّة بالضَّرورة [٧] ، أمَّا ابن مالكٍ والرَّضيُّ فقد أجازاها في الاختيار قياسًا على جواز دخول النُّون على فعل الشَّرط (يأتك) المسبوق بـ (ما) ، إلَّا أنَّ دخولها على الجواب أقلُّ من دخولها على الفعل [٨] .

الصُّورة الثَّالثة : الفعل المنفيُّ بـ (لم) المسبوقة بـ (ما) ؛ في نحو قول العجاج :

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ ، وممَّن وافقه : ابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٠٠ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٤ / ٢٥٠ – ٢٥١ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٤٥٧ ، والزَّملكانيُّ في غاية المحصَّل ٣٠٨ ، وابن عصفورٍ في المقرَّب ٧٤ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ١٤٤٢ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٤ – ١٤٠٥ ، والرُّعينيُّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٧٥٣ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٥٠ .

(٢) انظر : المقتضب ٣ / ١٤ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٥٢٣ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٥٩ .

(٣) ديوانه ٤٥ ، والبيت من بحر الطَّويل ، وهي في الدِّيوان بقافيةٍ مكسورةٍ : (ينفعِ) ولا شاهد في البيت على هذه الرِّواية .
كنَّى ببلاد الخيزران عن بعد بلادهم لأنَّ الخيزران ينبت في بلاد الروم والهند . انظر : المخصَّص لابن سيده ٣ / ١٤٩ .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٢ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٥ ، والمراديِّ في توضيح المقاصد ٣ / ١١٨٠ ، والأشمونيِّ في شرحه ٣ / ١٢٢ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٦١٣ .

(٤) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٩٧ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٢ / ٢٠٣ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣٢٤ ؛ اللُّمع ٢٠١ ؛ الصَّاحبي ٧٨ ؛ إيضاح الوقف والابتداء ١ / ٣٦٠ .

(٥) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ ؛ المفصَّل ٤٥٧ – ٤٥٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٦٠ .

(٦) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ ؛ شرح الكتاب ٤ / ٢٥٠ – ٢٥١ ؛ البديع ١ / ٦٦٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٧٥٣ .

(٧) انظر : معاني القرآن ١ / ١٦٢ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٥٢٢ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٥٩ .

(٨) انظر : التَّسهيل ٢١٦ ؛ شرح الكافية ٢ / ١٤٤١ – ١٤٤٢ .

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخًا على كرسيِّه معمَّما [١]

إذ أكَّد الفعل المنفيَّ (يعلم) مع أنَّه ماضٍ ؛ لشبهه بالجزاء والنَّهي في الجزم ، والَّذي سوَّغ ذلك دخول (ما) المؤكِّدة قبل النَّفي [٢] .

وقد حكم سيبويه والصَّيمريُّ والأعلم والكوفيُّ على هذه الصُّورة بالضَّرورة [٣] بينما عدَّها السِّيرافيُّ وابن مالكٍ وابن عصفورٍ والرُّعينيُّ ممَّا يجوز في الشِّعر [٤] ، وحكم عليه ابن يعيشٍ والمالقيُّ والنِّيليُّ بأنَّه ضعيفٌ في السَّماع [٥] ، بينما عدَّه ابن مالكٍ والشَّاطبيُّ شاذٌّ وقليلٌ في الكلام [٦] .

الصُّورة الرَّابعة : في الخبر ؛ نحو قول جذيمة الأبرش :

ربَّما أوفيتُ في علمٍ ترفعَنْ ثوبي شمالات [٧]

فالفعل المضارع (ترفع) دخلته نون التَّوكيد مع أنَّه خبرٌ وليس فيه معنى الطَّلب ، والَّذي سوَّغ ذلك أنَّ (ترفع) من جملة (ربَّما) لذا دخلته النُّون . [٨]

وقد حكم سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [٩] على هذه الصُّورة بالضَّرورة ، ووصفها ابن مالكٍ والزَّملكانيُّ والمالقيُّ

---

(١) ديوانه ٢ / ٣٣١ ، والبيت من بحر الرَّجز .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٧٢ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٦ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٤ / ١٠٣ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٣٠٥ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٦١٤ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٥١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٤١ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦١٣ – ٦١٤ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٣ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٣١ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٥٢٣ – ٥٢٤ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٦١٤ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٢٥١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٦ – ١٤٠٧ ؛ المقرَّب ٧٤ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٧٥٢ .

(٥) انظر : شرح المفصَّل ٥ / ١٧٠ ؛ رصف المباني ٣٣٥ – ٣٣٦ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٤٨ .

(٧) النَّوادر ٥٣٦ ، والبيت من بحر المديد ، شمالات : ريح تهب من الشَّمال ، عَلَم : جبل ، انظر : لسان العرب ١١ / ٣٦٦ ، مادَّة : (ش م ل) ، ١٢ / ٤٢٠ ، مادَّة : (ع ل م) .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٢ / ١٥٣ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ١٥ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٥٣ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ٤٥٨ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٦ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ٢ / ١٢٧ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٦١٥ .

(٨) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٤ / ٢٥٢ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٦٩ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ١٤٤٣ .

(٩) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٣ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٣ / ١٥ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٤ / ٢٥٢ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٣١ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٥٢٤ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٦١٣ ، والحيدرة اليمنيُّ في كشف المشكل ٢ / ١٠٧ – ١٠٨ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ١٤٤٣ .

والرُّعينيُّ والشَّاطبيُّ بالشُّذوذ والقلَّة [١] .

الصُّورة الخامسة : اسم الفاعل ؛ ومنه قول رؤبة :

أقائلنَّ أحضروا الشُّهودا [٢]

حيث دخلت نون التَّوكيد على اسم الفاعل (قائل) تشبيهًا له بالفعل ، وهذا شاذٌّ لا يجوز إلَّا في الشِّعر [٣] .

الصُّورة السَّادسة : صيغة التَّعجب ؛ نحو قول الشَّاعر :

ومستبدلٍ من بعد غَضبى صَريمَةٍ فأحرِ به من طول فقرٍ وأحريا [٤]

فأكَّد صيغة التَّعجُّب (أحري) وأبدل النُّون ألفًا للوقف ، وهذا شاذٌّ لا يجوز إلَّا في الشِّعر لأنَّ معناه كمعنى الفعل الماضي ، والماضي لا يؤكَّد [٥] .

ومع أنَّ عبارات النَّحويين اختلفت في الحكم على هذه الصُّور بين الحكم بالضَّرورة أو الجواز في الشِّعر أو الشذوذ أو السَّماع أو القلَّة ، إلَّا أنَّه من الواضح أنَّ آراءهم متقاربةٌ [٦] ؛ حيث تشير إلى عدم القياس على تلك الصُّور وقصرها على الشِّعر لعدم ورودها في النَّثر ، إلَّا أنَّ الأولى أن يُحكم عليها بالجواز في الشِّعر لا بالضَّرورة فإنَّ الشُّعراء لم يُدخلوا نون

---

(١) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤٠٦ – ١٤٠٧ ؛ غاية المحصَّل ٣٠٩ ؛ رصف المباني ٣٣٥ – ٣٣٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٧٥٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٥٤٠ .

(٢) ملحق ديوانه ١٧٣ ، والبيت من بحر الرَّجز .

– وهو من شواهد : ابن جنِّي في سرِّ صناعة الإعراب ٢ / ١١٨ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ١ / ١٤ ، والمراديِّ في الجنى الدَّاني ١٤١ – ١٤٢ ، وابن هشامٍ في المغني ٤٤٣ ، والسَّلسيليِّ شفاء العليل ٢ / ٨٨٥ ، والرُّعينيِّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٧٥١ ، وابن أبي القاسم في النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٢٣٨ .

(٣) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ٢ / ١١٨ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤١١ – ١٤١٢ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ١٤٤٤ ؛ الجنى الدَّاني ١٤١ – ١٤٢ ؛ المغني ٤٤٣ .

(٤) لم أقف على قائله ، وهو من بحر الطَّويل ، الغضبى : المائة من الإبل ، صريمة : القطعة المنقطعة من الشيء ، وهي هنا بمعنى القطعة من الإبل .

– انظر : لسان العرب ١ / ٦٥٠ ، مادَّة : (غ ض ب) ، ١٢ / ٣٣٦ ، مادَّة : (ص ر م) .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ١ / ١٤ ، وابن هشامٍ في المغني ٣٣٤ ، وابن عقيلٍ في المساعد ٢ / ٦٦٦ ، والسَّلسيليِّ في شفاء العليل ٢ / ٨٨٥ .

(٥) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٤١١ ؛ المغني ٣٣٤ – ٣٣٥ ؛ المساعد ٢ / ٦٦٦ ؛ شفاء العليل ٢ / ٨٨٥ .

(٦) باستثناء رأي ابن مالكٍ والرَّضي عندما قاسا دخول النُّون على جواب الشَّرط .

التَّوكيد على هذه الأفعال اعتباطًا بل لمعانٍ أرادوها .

ففي بيت الشَّاهد أدخل الشَّاعر نون التَّوكيد على جواب الشَّرط (تمنع) لمعنًى أراد تأكيده ، وهذا البيت هو أحد أبياتٍ قالها الكُميت بعد أن هجا سالم بن دارة الغطفانيُّ شخصًا من فزارة يُقال له زُميلًا بأبياتٍ عرَّض فيها بأمِّ زُميلٍ ، فأقسم زُميلٌ ألَّا يأكل لحمًا ولا يغسل شعره حتى يقتله ، وبعد مدَّةٍ لقيه زُميلٌ فضربه بالسَّيف ضربةً قضت عليه [١] ، فحكى الكُميت هذه الحادثة في هذه الأبيات ودعا غطفان ألا يكثروا الجلبة في هذه القصَّة لأنَّ زُميلًا محا بقتل سالمٍ جميع ما هجا به بني فزارة وذهب عنهم عار الهجاء بقتل من هجاهم ؛ يقول :

ولا تُكثروا فيها الضِّجاج فإنَّه محا السيفُ ما قال ابنُ دارةَ أجمعا [٢]

ثمَّ ذكر بتهكُّمٍ أنَّ فزارة إن شاءت أن تعطيكم دية المقتول أو بعضها أعطتكم وإن شاءت أن تمنعكم منعتكم :

فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

ولا يخفى ما في هذا من امتهانٍ لدم المقتول ، بل أكَّد المنع بالنُّون لأنَّ منع الدِّية أصعب من دفعها ؛ فمعلومٌ أنَّ المنع قد يتسبب في قيام حربٍ بين القبيلتين إلَّا أنَّه أكَّده ليُظهر أنَّ الحقَّ مع فزارة ولها أن تقرِّر وتختار ما تشاء فإن دفعت الدِّية فكرمًا منها وإن منعتها فحقًّا لها ، ولا حقَّ لغطفان بالمطالبة بشيء .

وعاطفة الفخر والقوَّة والتَّهكُّم ظهرت وتكشَّفت من خلال مقابلة العطاء بالمنع ، مع تأكيد المنع وترك العطاء من غير تأكيدٍ ، ولو قابل بين المعنيين من غير تقوية أحدهما على الآخر لما برز الفرق ولما برزت هذه المعاني الَّتي أرادها الشَّاعر وأدَّتها (نون التَّوكيد) المتَّصلة بالفعل (تمنع) .

---

(١) انظر : شرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافيِّ ٢ / ٢٤٣ ؛ شرح ديوان الحماسة للتِّبريزي ١٤٩ ؛ المستقصى ٢ / ٣٤٢ .
(٢) عشرة شعراء مقلُّون ١٨١ .

دخول (أن) على خبر (كاد) :

قال رؤبة [١] :

ربعٌ عفاه الدَّهر طولًا فانمحى قد كاد من طول البِلى أن يَمصَحَا [٢]

استشهد به سيبويه على جواز زيادة (أن) في خبر (كاد) تشبيهًا له بـ (عسى) إلَّا أنَّه قصره على ضرورة الشِّعر [٣] .

و (كاد) و (عسى) فعلان [٤] ماضيان من أفعال المقاربة [٥] ، فـ (كاد) يدلُّ على مشارفة وقوع الفعل في الحال من غير تحقُّقه [٦] ؛ نحو : كاد زيدٌ يفعل ، فهو يدلُّ على قرب وقوع الفعل الواقع في خبرها ، أمَّا (عسى) فمعناه

---

(١) هو : أبو الجحَّاف رؤبة بن العجَّاج بن رؤبة ، من تميم ، أحد رُجَّاز الإسلام وفصحائهم ، وهو من مخضرمي الدولتين الأمويَّة والعباسيَّة ، أخذ عنه أهل اللغة وكانوا يحتجُّون بشعره ، قال الخليل يوم وفاته : " دفنَّا الشِّعر واللُّغة والفصاحة " مات سنة : (١٤٥ هـ) .

– انظر : الشِّعر والشُّعراء ٢ / ٥٧٨ – ٥٨٦ ؛ الجرح والتَّعديل ٣ / ٥٢١ ؛ معجم الأدباء ٣ / ١٣١١ – ١٣١٣ .

(٢) ديوانه في الشِّعر المنسوب له ١٧٢ ، يمصح : يذهب وينقطع .

– انظر : لسان العرب ٢ / ٥٩٨ ، مادَّة (م ص ح) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٧٨ ، والمبرِّد في المقتضب ٣ / ٧٥ ، والفارسيِّ في المسائل الحلبيَّات ٢٥١ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ٣٥٨ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٤٨٥ ، والاسفراييِنيِّ في لباب الإعراب ١٤٩ ، والكيشيِّ في الإرشاد ١٣٥ ، وأبي الفداء في الكنَّاش ٢ / ٤٧ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٤١٠ ، ٤٧٨ .

(٤) نسب الأنباري والرَّضيُّ وابن هشامٍ إلى ثعلب وابن السرَّاج والزجَّاج القول بحرفيَّة (عسى) لعدم تصرُّفه ولأنَّه لإنشاء الرَّجاء ، والصَّحيح أنَّه فعلٌ لاتِّصال الضَّمير به ؛ نحو : عسيتُ ، وعسينا ، وتاء التَّأنيث نحو : عسَتْ .

ولم أعثر على هذا القول في كتبهم ، بل إنَّ ابن السرَّاج صرَّح بفعليَّة (عسى) فنسبة الرَّأي إليه غير دقيقة .

– انظر : الأصول ١ / ٧٦ ؛ أسرار العربيَّة ١٠٨ ؛ شرح الكافية ٢ / ١٠٦٩ ؛ المغني ٢٠١ .

(٥) سمِّيت أفعال المقاربة مع أنَّ منها ما ليس للمقاربة تغليبًا ، وهي ثلاثة أقسام :

قسمٌ للطَّمع والإشفاق ، وهو : عسى ، وحَرَى ، واخلولق .

وقسمٌ لمقاربة الفعل ، وهو : كاد ، وكرَب ، وأوشك .

وقسمٌ للشُّروع في الفعل ، وهو : أنشأ ، وطفِق ، وأخذ ، وجعل .

– انظر : الجمل للزجَّاجيِّ ٢٥٥ ؛ البديع ١ / ٤٨٤ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٢ ؛ ٤٧ توضيح المقاصد ١ / ٥١٥ ؛ نتائج التَّحصيل ٤ / ١٢٩٩ – ١٣٠٤ .

(٦) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٣١ ؛ تأويل مشكل القرآن ١٠٧ ؛ الزَّاهر ٢ / ٨٤ ؛ مشكل إعراب القرآن ١ / ٨٢ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٤٦ ؛ الفوائد والقواعد ٥٧٩ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٦ .

الطَّمع والإشفاق [١] ، أي طمعٌ في حصول أمرٍ وإشفاقٌ من ألَّا يحدث فالطَّمع في المحبوب ؛ نحو : عسى الله أن يغفر لي ، والإشفاق من المكروه ؛ نحو : عسى زيدٌ ألَّا يموت [٢] .

والفعل (كاد) فعلٌ ناقص التَّصرُّف فيأتي منه الماضي والمضارع فيُقال : (كاد) في الماضي و (يكاد) في المضارع [٣] ، أمَّا (عسى) فهو فعلٌ جامدٌ غير متصرِّف فلا مضارع من لفظه ولا أمر [٤] ، ولزم بناء الماضي لخفَّته [٥] ؛ وقد مُنع التَّصرُّف لوجهين :

أحدهما : أنه أشبه الحروف في كونه لإنشاء معنى الرَّجاء ، وإنشاء المعاني إنَّما يكون بالحروف لا بالأفعال ، وأشبه من الحروف (لعلَّ) خاصَّةً في معنى الطَّمع والإشفاق [٦]

والآخر : أنَّه يدلُّ على الاستقبال بلفظ الماضي ، فاستُغني به من أن يُتكلَّف له بناء المضارع إذ كان الماضي أخفَّ من لفظ المضارع [٧] .

ويدخل الفعل (كاد) على الجملة الاسميَّة فيعمل عمل (كان) [٨] ، إلَّا أنَّ خبره لا يقع إلَّا فعلًا مضارعًا ، فيرفع

---

(١) وذهب المبرِّد وابن جنِّي والزَّمخشريُّ والجزوليُّ والشَّلوبين وابن الحاجب وابن مالكٍ إلى أنَّ معنى (عسى) مقاربة الفعل في الرَّجاء والطَّمع ، إلَّا أنَّ الرَّضي ردَّ هذا المعنى معلِّلًا ذلك بأنَّ (عسى) لم يتعيَّن وضعه للطَّمع في دنوِّ الخبر ، بل لطمع حصوله مطلقًا عن قريبٍ أو بعيدٍ ؛ لذا تُستعمل في نحو : عسى الله أن يدخلني الجنَّة .
انظر : المقتضب ٣ / ٦٨ ؛ اللُّمع ١٤٤ ؛ المفصَّل ٣٥٩ ؛ المقدِّمة الجزوليَّة ٢٠٣ ؛ التَّوطئة ٢٩٧ ؛ الكافية ٤٨ ؛ شرح التَّسهيل ١ / ٣٨٩ ؛ شرح الكافية ٢ / ١٠٦٥ .

(٢) انظر : الفوائد والقواعد ٥٧٨ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٩١ ؛ المرتجل ١٠٩ – ١١٠ ؛ البديع ١ / ٤٧٩ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٥٦ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٢ – ٣٧٣ ؛ غاية المحصِّل ٩٠ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ١٠٦٥ ، ١٠٦٩ ؛ الدرَّ المصون ٢ / ٣٨٨ ؛ المغني ٢٠١ .

(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن ٢٨٦ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٧ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ١ / ٣٣٩ ؛ الإتقان ٢ / ٢٥٥ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ٣ / ٦٢ ؛ اللُّمع ١٤٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٧٨ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ٤٢٣ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٨٢ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨١ ؛ أسرار العربيَّة ١٠٨ ؛ كشف المشكل ١ / ٣٤١ ؛ الكافية ٤٨ ؛ الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٦٧ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٥٠ ؛ الدرَّ المصون ٢ / ٣٨٨ .

(٥) انظر : شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٧ ؛ الإرشاد ١٣٣ .

(٦) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٢٣ ؛ العوامل المائة ١١٩ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٨٢ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨١ ؛ المرتجل ١١٠ ؛ أسرار العربيَّة ١٠٨ ؛ كشف المشكل ١ / ٣٤١ ؛ البديع ١ / ٤٨٠ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٥٦ ؛ شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٩١٩ ؛ غاية المحصِّل ٩٠ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٢ / ١٠٦٧ ؛ الإرشاد ١٣٣ ؛ الكنَّاش ٢ / ٤٥ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٥٠ ؛ أسرار النَّحو ٢٥١ ؛ حاشية الأمير ١ / ١٣٢ .

(٧) انظر : شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨١ ؛ المرتجل ١١٠ ؛ شرح المفصَّل ٤ /٣٧٣ ، ٣٧٧ .

(٨) حُمل (كاد) على (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر لاشتراكهما في الدُّخول على المبتدأ والخبر ، وإفادة المعنى في الخبر .
– انظر : شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٩١٨ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٢ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٤٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢٦١ .

المبتدأ وينصب محلَّ الخبر ؛ ففي نحو : كاد زيدٌ يجلس ، (زيدٌ) اسم (كاد) مرفوعٌ به ، والفعل المضارع في محلِّ نصب خبر كاد وهو متأوَّلٌ باسم الفاعل (جالس) إلَّا أنَّ اسم الفاعل لا يظهر [١] ، وقد ظهر ضرورةً في قول تأبَّط شرًا :

فأُبْت إلى فهمٍ وما كدت آيبا وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ [٢]

فـ (آيب) اسم فاعل من الفعل (آب ، يؤوب) وكان الأصل أن يقول : ما كدت أؤوب ، إلَّا أنَّه وضع اسم الفاعل موضع الفعل ونصبه لأنَّه خبر (كاد) [٣] ، وفي هذا دليلٌ على أنَّ (كاد) يعمل عمل (كان) ؛ إذ ظهر نصبه الخبر في الاسم [٤] .

وقد تعيَّن مجيء الفعل المضارع في محلِّ خبر (كاد) لأنَّه هو الفعل الَّذي يدلُّ على معنى قرب وقوع الفعل في الحال ، أمَّا الفعل الماضي فيدلُّ على حدوث الفعل وانقضائه ، وأمَّا المصدر فدلالته على الزَّمن مبهمةٌ فلم يجز وقوعهما خبرًا له [٥] ، وإنَّما قُدِّر الفعل باسم الفاعل لا بالمصدر لأنَّ الفعل يخلو من (أن) الَّتي تؤوَّل مع فعلها بالمصدر ، والفعل المجرَّد من (أن) يقع في الخبر موقع اسم الفاعل في المعنى ؛ نحو : زيدٌ يقوم ، فإنَّ المعنى : زيدٌ قائمٌ [٦] ، كما أنَّ اسم الفاعل خلافًا للمصدر يدلُّ على الحال [٧] ، إلَّا أنَّ دلالته عليه ليست قطعيَّة إذ قد يدلُّ على المضيِّ بخلاف الفعل

---

(١) انظر : الأصول ٢ / ٢٠٧ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٠ ؛ الفوائد والقواعد ٥٧٩ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٢٥ ؛ كشف المشكل ١ / ٣٣٥ – ٣٣٦ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٨٣٦ – ٨٣٧ ؛ المفصَّل ٣٥٧ ؛ المرتجل ١١٣ ؛ البديع ١ / ٤٧٥ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٦٠ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٧ ؛ ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٢٢٤ ؛ الدرَّ المصون ١ / ١٧٥ ؛ أسرار النَّحو ٢٥٣ .

(٢) ديوانه ٩١ ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : الزَّمخشريِّ في المفصَّل ٣٥٧ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٥٢ ، والاسفراييِنيُّ في لباب الإعراب ١٤٨ ، والكيشيِّ في الإرشاد ١٣٥ ، وأبي حيَّان في التَّذييل و التَّكميل ٤ / ٣٤٣ ، وابن هشام في أوضح المسالك ١ / ٢٩١ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ١ / ٢٧٨ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ١ / ٤٧٨ .

(٣) انظر : شرح المقدِّمة المحسبة ٣٥١/٢ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٨٥ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٧ ؛ البديع ١ / ٤٨٥ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٠٣٨ – ١٠٣٩ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٥١ .

(٤) انظر : شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٧ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ١٠٧٩ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٤٧ .

(٥) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٢٤ – ٢٥ ؛ الحجَّة للفارسيِّ ١ / ٢٧٢ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٩١ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٧ ؛ شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٩٢٠ ؛ غاية المحصِّل ٩٢ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ١٠٨٠ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٥١ .

(٦) انظر : المقتضب ٢ / ١ ؛ شرك الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٠ ؛ علل النَّحو ١٨٧ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٧ ؛ الكنَّاش ٢ / ١١ ؛ الهمع ١ / ٥٩١ .

(٧) انظر : غاية المحصِّل ٩٢ .

المضارع الَّذي يدلُّ بصيغته على الحال [١] ، لذا كان هو الأولى لأن يقع خبرًا للفعل (كاد) .

أمَّا (عسى) فله استعمالان : إمَّا أن يدخل على اسمٍ وفعلٍ مصدَّرٍ بـ (أن) المصدريَّة ؛ نحو : عسى زيدٌ أن يخرج ، وإمَّا أن يدخل على فعلٍ مصدَّرٍ بـ (أن) المصدريَّة ؛ نحو : عسى أن يخرج زيدٌ ، ويُؤوَّل الفعل المضارع مع (أن) بالمصدر ولا يجوز إظهاره [٢] ؛ لأنَّ المصدر مبهم الزَّمان كما تقدَّم و (عسى) فعلٌ يفيد الرَّجاء في المستقبل ، فلزمه فعلٌ يدلُّ على زمانه [٣] .

أمَّا لزوم اقتران (أن) المصدريَّة بالفعل المضارع مع (عسى) فذلك لتخليص الفعل للاستقبال ، لأنَّ الفعل المضارع يدلُّ على الحال والاستقبال و (أن) تُخلِّص الفعل للاستقبال [٤] فلزمته ليكون مستقبلًا محضًا وليدلَّ على تراخي الفعل عن الحال [٥] ، أمَّا (كاد) فتدلُّ على قرب وقوع الفعل في الحال فهي أشدُّ مطالبةً للفعل من (عسى) لذا تجرَّد الفعل بعدها من (أن) [٦] .

وإنَّما لزم دخول (عسى) على الفعل المضارع ليكون كالعوض عن منع تصرُّفه ولزومه الماضي ، ولأنَّ الطَّمع والإشفاق مختصَّان بالمستقبل فأدخلوه على فعلٍ يدلُّ على الاستقبال [٧] .

---

(١) انظر : أسرار النحو ٢٥٣ .
– فالفعل المضارع إذا لم يكن معه ناصبٌ أو جازمٌ غلب فيه الحال على المستقبل .
– انظر : الفوائد والقواعد ٥٧٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٧٧ ؛ معاني القرآن للأخفش ٢ / ٥٢٠ ؛ المقتضب ٣ / ٦٨ – ٦٩ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٩٥ ؛ المفصَّل ٣٥٧ ؛ المرتجل ١١٠ ؛ المقرَّب ١ / ٩٩ ؛ الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٦٨ .

(٣) انظر : المقتضب ٣ / ٦٩ ؛ الحجَّة ١ / ٢٧٢ ؛ المرتجل ١١٠ – ١١١ ؛ اللُّباب ١ / ١٩٣ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٤٨ ؛ بدائع الفوائد ١ / ٩٢ ؛ معاني النَّحو ٣ / ١٢٧ .

(٤) انظر : المرتجل ١١٠ ؛ رصف المباني ١١٢ ؛ جواهر الأدب ١٩٢ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٩٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٧٩ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ٤٢٥ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٢٤ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٩١ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٨٣ ؛ المرتجل ١١٠ ؛ أسرار العربيَّة ١٠٩ ؛ البديع ١ / ٤٨١ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٨٣٦ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٥٨ ؛ التَّخمير ٣ / ٣٠٣ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٥ ؛ التَّوطئة ٢٩٩ ؛ شرح الكافية لابن الحاجب ٣ / ٩١٩ ؛ المقرَّب ١ / ٩٩ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٤٨ ؛ أسرار النَّحو ٢٥١ .

(٦) انظر : الفوائد والقواعد ٥٨٠ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ٤٢٥ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٢٥ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٨٣ ١٩٣ ؛ أسرار العربيَّة ١١٠ ؛ البديع ١ / ٤٨٤ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٦٠ ؛ التَّخمير ٣ / ٣٠٣ ؛ التَّوطئة ٢٩٩ ؛ المقرَّب ١ / ٩٩ ؛ الدرَّ المصون ١ / ١٧٦ ؛ أسرار النَّحو ٢٥٣ .

(٧) انظر : شرح اللُّمع لابن برهان ٤٢٣ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٨٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٢٣ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٨٢ ؛ المرتجل ١١٠ – ١١١ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٥٧ – ٥٥٨ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٥ ؛ شرح الكافية للرَّضي ٢ / ١٠٨١ .

وقد اختلفت آراء النَّحويين في عمل (عسى) في الاستعمالين على النَّحو التَّالي :

الرَّأي الأوَّل : رأي سيبويه ووافقه ابن خروفٍ [١] اللَّذين ذهبا إلى أنَّ (عسى) في الاستعمالين فعلٌ لازمٌ يرفع الاسم في الأوَّل ويرفع المصدر المؤوَّل في الثَّاني ، ولا يتعدَّى إلى مفعولٍ إلَّا بحرف جرٍّ ، وقد انتصب المصدر المؤوَّل في الاستعمال الأوَّل عندهما على نزع الخافض ، والتَّقدير : عسى زيدٌ للخروج ، وزاد ابن خروف انتصابه حملًا له على معنى (قارب) ؛ يقول : " فـ (أن) في هذا الوجه في موضع نصب بالحمل على المعنى ؛ لأنَّه في تقدير : (قارب زيدٌ القيام) واللَّفظ على تقدير اللَّام ؛ كأنَّه : (عسى زيدٌ للقيام) " [٢] .

الرَّأي الثَّاني : رأي الزجَّاجيُّ وجماعةٌ من النَّحويين [٣] الَّذين ذهبوا إلى أنَّ (عسى) في الاستعمال الأوَّل فعلٌ متعدٍ بمنزلة الفعل (قارب) ؛ ففي نحو : قارب زيدٌ الخروج ، رفع الفعل (قارب) الفاعل (زيدٍ) ونصب المفعول (الخروج) ، فكذلك (عسى) في نحو : عسى زيدٌ أن يخرج ، رفع الفاعل (زيد) وتعدَّى بنفسه إلى المصدر المؤوَّل فنصبه ، وأمَّا في الاستعمال الثَّاني فهو فعلٌ لازمٌ بمنزلة الفعل (قرُب) ؛ ففي نحو : قرب خروج زيدٍ ، رفع الفعل (قرُب) الفاعل (الخروج) ولم يتعدَّ إلى مفعولٍ ، فكذلك (عسى) في نحو : عسى أن يخرج زيدٌ ، رفع (عسى) المصدر المؤوَّل على الفاعليَّة ، و (زيد) فاعل الفعل (يخرج) .

وزاد الجرجانيُّ والشَّلوبين تقدير (عسى) بالفعل (قارب) معنًى وعملًا ؛ لأنَّ (عسى) عندهم للمقاربة [٤] .

وقد اعترض الرَّضيُّ على هذا الرَّأي بأنَّ (عسى) لم يثبت فيه معنى المقاربة لا في الوضع ولا الاستعمال ، وإنَّما معناه الطَّمع والإشفاق [٥] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٧٧ ؛ شرح الجمل ٢ / ٨٣٥ .

(٢) شرح الجمل ٢ / ٨٣٥ .

(٣) انظر : الجمل ٢٥٥ ، وممَّن وافقه : الواسطيُّ الضَّرير في شرح اللُّمع ١٩١ – ١٩٢ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٣٥٧ ، والخوارزميُّ في التَّخمير ٣ / ٣٠٢ ، وابن أبي الرَّبيع في الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٦٧ – ٦٦٨ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٢٢٤ ، وابن الفخَّار في شرح الجمل ٢ / ١١١ .

(٤) انظر : شرح الجمل ٤٧ – ٤٨ ؛ التَّوطئة ٢٩٧ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٠٧١ .

الرَّأي الثَّالث : رأي الفارسيُّ وجماعة من النَّحويين [١] الَّذين يرون أنَّ (عسى) في الاستعمال الأوَّل فعلٌ ناقصٌ مثل (كان) النَّاقصة يرفع الاسم وينصب محلَّ الخبر ؛ ففي نحو : عسى زيدٌ أن يخرج ، رفع (عسى) (زيدٌ) على الاسميَّة ، ونصب المصدر المؤوَّل (الخروج) على الخبريَّة ، أمَّا في الاستعمال الثَّاني فهو فعلٌ تامٌّ مثل (كان) التَّامة يكتفي بمرفوعٍ ويستغني عن الخبر بما تضمَّنه الاسم من الحدث .

وزاد الثَّمانيني وجماعةٌ من النَّحويين [٢] تشبيه (عسى) بالفعل (قارب) في الاستعمال الأوَّل وتشبيهه بـ (قرب) في الاستعمال الثَّاني بالمعنى .

وقد اعترض على هذا الرَّأي ابن الطَّراوة وابن خروف بأنَّ الحدث ــ وهو هنا المصدر ــ لا يقع خبرًا عن الجثَّة ، فإنَّ (زيد الخروج) ليس ممَّا أصله المبتدأ والخبر لعدم صلاحيَّة وقوع المصدر خبرًا عن زيد [٣] .

وقد أجاب ابن طلحة والشَّاطبيُّ بأنَّ (أن) هنا زائدةٌ ، والتَّقدير : عسى زيدٌ يخرج ، ثمَّ زيدت (أن) لإفادة معنى تراخي زمن الفعل عن الحال في الجملة ، وليست هي (أن) المصدريَّة [٤] .

وقد ردَّ عليهما ابن هشامٍ بأنَّ (أن) عملت النَّصب في الفعل المضارع الَّذي دخلت عليه ، وأنَّها لا تسقط إلَّا قليلًا فلا يصحُّ عدُّها زائدةً [٥] .

أمَّا ابن جمعة وأبو الفداء فأجابا بجوابين ؛ أحدهما : أنَّ المصدر المؤوَّل وإن كان خبرًا فإنَّه بمعنى المفعول به ؛ إذ المعنى : قارب زيدٌ القيام ، والآخر : أنَّه على تقدير حذف مضاف ؛ والتَّقدير : عسى زيدٌ ذا قيامٍ ، و (ذا قيام) ممَّا

---

(١) انظر : الإيضاح ٧٥ – ٧٨ ، وممَّن وافقه : ابن جنِّي في اللُّمع ١٤٤ – ١٤٥ ، وابن برهان في شرح اللُّمع ٤٢٤ – ٤٢٥ ، وابن بابشاذ في شرح المقدِّمة المحسبة ٢ / ٣٥١ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٦٨٢ ، ٦٨٤ ، والحيدرة اليمنيُّ في كشف المشكل ١ / ٣٣٥ ، وابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٩٠ – ٩١ ، والزَّملكانيُّ في غاية المحصَّل ٩٠ ، وابن عصفورٍ في المقرَّب ١ / ٩٨ ، ١٠٠ ، والاسفراييُّ في لباب الإعراب ١٤٨ – ١٤٩ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ٢ / ٣٧٨ – ٣٨٨ .

(٢) انظر : الفوائد والقواعد ٥٧٩ ، ٥٨١ وممَن وافقه : ابن الخشَّاب في المرتجل ١١٠ – ١١١ ، والأنباريُ في أسرار العربيَّة ١٠٨ – ١٠٩ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٤٨٠ – ٤٨١ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٣ ، والكيشيُّ في الإرشاد ١٣٣– ١٣٤ ، وابن جمعة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٢ / ٨٩٨ – ٨٩٩ ، ٩٠١ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ٢ / ٤٥ – ٤٦ ، ونقره كار في العباب ٣٨٥ – ٣٨٦ ، ٣٨٩ ، وابن أبي القاسم ١٠٣٨ – ١٠٤٠ .

(٣) انظر : الإفصاح ٤٠ ؛ شرح الجمل ٢ / ٨٣٦ .

(٤) نقل ابن أبي الرَّبيع رأي ابن طلحة في كتابه الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٧١ ، ولم أعثر على آثار مطبوعة أو مخطوطة لابن طلحة النَّحوي ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢٦٣ .

(٥) انظر : المغني : ٢٠٢ .

يصحُّ وقوعه خبرًا عن الجثَّة [١] .

وقد ردَّ الرَّضيُّ على ذلك بأنَّه عذرٌ متكلَّف إذ لم يظهر هذا المضاف إلى اللَّفظ أبدًا [٢] .

الرَّأي الرَّابع : رأي المبرِّد وجماعة من النَّحويين [٣] الَّذين نصُّوا على أنَّ (عسى) في الاستعمال الأوَّل يفتقر إلى اسمٍ وخبرٍ مثل (كان) إلَّا أنَّهم شبَّهوا اسمه بالفاعل وخبره بالمفعول فجعلوه بمنزلة الفعل المتعدِّي (قارب) ، يقول المبرِّد : " فـ (عسى) فعلٌ ، واسمها فاعلها وخبرها مفعولها " ، وقد فسَّر ابن أبي الرَّبيع سبب تشبيه (عسى) بـ (كان) النَّاقصة في افتقاره إلى اسمٍ وخبرٍ مع عدِّ اسمه وخبره بمنزلة الفاعل والمفعول بأنَّ (كان) لا تستغني عن الخبر وكذلك (عسى) فمفعوله لازمٌ له فخالف بذلك الفضْلات وأشبه الخبر اللَّازم [٤] .

أمَّا (عسى) في الاستعمال الثَّاني عندهم فهو فعلٌ لازمٌ يرفع المصدر على الفاعليَّة ويكتفي به فلا يحتاج إلى الخبر ، وقد عدَّه النيليُّ فعلًا تامًّا كـ (كان) التَّامَّة [٥] .

الرَّأي الخامس : رأي الرَّضي الَّذي ذهب إلى أنَّ (عسى) في الاستعمالين فعلٌ لازمٌ يرفع الاسم في الأوَّل ، والمصدر المؤوَّل بدل اشتمالٍ من الفاعل ، ويرفع المصدر المؤوَّل في الثَّاني [٦] .

الرَّأي السَّادس : رأي ابن مالكٍ الَّذي ذهب إلى أنَّ (عسى) في الاستعمالين فعلٌ ناقصٌ ؛ و (أن) والفعل بدل اشتمال سدَّ مسدَّ الجزأين [٧] .

وقد ردَّ العكبريُّ وابن النَّحويَّة وابن هشامٍ على الرَّأيين الأخيرين بأنَّ البدل لا يلزم ذكره والمصدر هنا لازم الذِّكر فيلزم من ذلك أن يكون البدل لازمًا تتوقَّف عليه فائدة الكلام ، وليس هذا شأن البدل [٨] ، وبأنَّ المصدر هنا بمعنى المفعول أو

---

(١) انظر : شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٢ / ٩٠١ ؛ الكنَّاش ٢ / ٤٦ .

(٢) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٠٧٠ .

(٣) انظر : المقتضب ٣ / ٦٨ – ٧٠ ، وممَّن وافقه : العكبري في اللُّباب ١ / ١٩٢ – ١٩٣ ، والنِّيليُّ في الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٤٨ – ٥٠ ، وابن النَّحويَّة في حاشيته على الكافية ٤١٤ – ٤١٥ ، وابن كمال باشا في أسرار النَّحو ٢٥١ .

(٤) انظر : الكافي في الإفصاح ٢ / ٦٧٢ .

(٥) انظر : الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٤٩

(٦) انظر : شرح الكافية ٢ / ١٠٧١ – ١٠٧٣ .

(٧) انظر : شرح التَّسهيل ١ / ٣٩٤ .

(٨) انظر : اللُّباب ١ / ١٩٣ ؛ حاشية ابن النَّحويَّة على الكافية ٤١٤ ؛ المغني ٢٠٢ .

الخبر وليس هذا حكم البدل ففارق البدل [١] .

والرَّاجح من هذه الآراء رأي الزجَّاجيُّ ومَنْ وافقه بعدِّ (عسى) فعلًا متعدِّيًا تارةً وفعلًا لازمًا تارةً أخرى ، ففي نحو : عسى زيدٌ أن يقوم ، تعدَّى الفعل إلى المصدر المؤوَّل ، أمَّا في نحو : عسى أن يقوم زيدٌ ، اكتفى الفعل بالمصدر المؤوَّل فاعلًا له ، وهذا الرَّأي أقرب لمعنى الجملة ولا ترِد عليه أيًّا من الاعتراضات السَّابقة .

ومع أنَّ المصدر المؤوَّل بعد (عسى) لازم الذِّكر في كلا الاستعمالين ولا يجوز التَّصريح به ، إلَّا أنَّ المصدر الصَّريح وقع في خبر (عسى) شذوذًا [٢] في المثل : (عسى الغوير أبؤسا) [٣] .

فـ (أبؤس) جمعٌ للمصدر (بأْس) ، وكان الأصل أن يُقال : عسى الغوير أن يبأس [٤] وقد استدلَّ الفارسيُّ ومَنْ وافقه بهذا المثل على ظهور النَّصب في المصدر لما صُرِّح به لأنَّه خبر (عسى) عندهم [٥] ، وقد صرَّح سيبويه أنَّ (عسى) في هذا المثل محمولٌ على (كان) النَّاقصة ؛ إذ وقع المصدر الصَّريح مكان المؤوَّل فصحَّ انتصابه خبرًا لـ (عسى) [٦] .

وخرَّجه المبرِّد وثعلب والخوارزميُّ وابن هشامٍ بأنَّ خبر (عسى) محذوفٌ وهو (يكون) ؛ والتَّقدير : عسى الغوير يكون أبؤسًا ، و (أبؤس) منصوبٌ على أنَّه خبر (كان) المحذوفة [٧] .

---

(١) انظر : اللُّباب ١ / ١٩٣ ؛ حاشية ابن النَّحويَّة على الكافية ٤١٤ .

(٢) انظر : مجالس ثعلب ١ / ٣٠٧ ؛ غاية المحصِّل ٩٢ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٥١ ؛ لباب الإعراب ١٤٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ٢ / ٩٠٠ .

(٣) الغوير : تصغير الغار ، أبؤس : جمع بؤس وهو الشدَّة .
– انظر : لسان العرب ٥ / ٣٨ ، مادَّة : (غ و ر) ، ٦ / ٢٣ ، مادَّة : (ب أ س) .
يُضرب هذا المثل للرَّجل يُخبر بالشَّرِّ فيُتَّهم به ، أي : عسى الرِّيبة أن تكون من قِبلك .
– انظر : جمهرة الأمثال ٢ / ٥٠ ، رقم المثل : (١٢٠٩) ؛ مجمَّع الأمثال ٢ / ١٧ ، رقم المثل : (٢٤٣٥) .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٢٣ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٨٥ ؛ المرتجل ١١١ ؛ البديع ١ / ٤٨٤ ؛ الكنَّاش ٢ / ٤٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ٢ / ٩٠٠ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٠٣٩.

(٥) انظر : الإيضاح للفارسيِّ ٧٦ ، وممَّن وافقه : الثَّمانينيُّ في الفوائد والقواعد ٥٧٩ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١ / ٤٢٣ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٦٨٢ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٤٨٤ ، وابن جمعة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٢ / ٨٩٩ – ٩٠٠ ، والنِّيليُّ في الصَّفوة الصَّفيَّة ٢ / ٤٧ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٤٧٨ .

(٧) انظر : المقتضب ٣ / ٧٠ ؛ مجالس ثعلب ١ / ٣٠٧ ؛ التَّخمير ٣/ ٣٠٢ ؛ المغني ٢٠٣ .

ويتَّضح ممَّا سبق كيف أنَّ (كاد) و (عسى) بينهم أوجه اتفاقٍ واختلاف ، فكلاهما فعلٌ ماضٍ إلَّا أنَّ (كاد) متصرِّفٌ و (عسى) جامدٌ ، و (كاد) فعلٌ خبريٌّ يحتمل الصِّدق والكذب بينما (عسى) تضمَّن إنشاء الرَّجاء فلا يحتمل الصِّدق والكذب [١] ، و (كاد) لا يستغني عن اسمٍ وخبرٍ ، بينما (عسى) يفتقر تارةً إلى جزأين وتارةً يكتفي بالمرفوع ، وأنَّ كليهما يطلب فعلًا بعده ؛ إلَّا أنَّ الفعل يقترن بـ (أن) مع (عسى) دون (كاد) [٢] ، وأنَّ كليهما لم يحصل وقوع فعله بعد [٣] .

وقد دعا هذا التَّشابه بينهما إلى حمل أحدهما على الآخر ، فشُبِّه (عسى) بـ (كاد) في حذف (أن) من الفعل المضارع بعدها ، كما في قول هدبة بن الخشرم :

عسى الهمُّ الَّذي أمسيت فيه يكون وراءه فرجٌ قريب [٤]

فالأصل أن يقول : عسى الهمُّ أن يكون وراءه فرجٌ ، إلَّا أنَّه حذف (أن) هنا كما تُحذف في (كاد) ، ولأجل هذا الحذف شبَّه سيبويه وابن خروفٍ (عسى) هنا بـ (كان) في افتقاره إلى اسمٍ وخبر [٥] .

وكما شبَّهوا (عسى) بـ (كاد) في الحذف شبَّهوا (كاد) بـ (عسى) في زيادة (أن) [٦] وذلك كما في شاهد المسألة من قول رؤبة :

ربعٌ عفاه الدَّهر طولًا فانمحى قد كاد من طول البِلى أن يَمصَحَا

فكان الأصل أن يقول : كاد يمصح ، إلَّا أنَّه زاد (أن) هنا كما ألزمها في (عسى) .

---

(١) انظر : أسرار النَّحو ٢٥٣ .

(٢) انظر : النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٠٤١ .

(٣) انظر : شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ٢ / ٩٠٣ .

(٤) ديوانه ٥٩ ، والبيت من بحر الوافر .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٧٨ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٣٥٨ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٥٥ ، والكيشيِّ في الإرشاد ١٣٤ ، وأبي حيَّان في التَّذييل و التَّكميل ٤ / ٣٤٠ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ١ / ٢٩٩ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ١ / ٤٧٦ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٤٧٨ ؛ شرح الجمل ٢ / ٨٣٦ .

(٦) انظر : شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٩٣ ؛ المفصَّل ٣٥٨ ؛ أسرار العربيَّة ١٠٩ – ١١٠ ؛ الإرشاد ١٣٤ – ١٣٥ ؛ البديع ١ / ٤٨٤ – ٤٨٥ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٩ – ٣٨٠ ؛ التَّوطئة ٢٩٩ .

وقد اختلف حكم النَّحويين في البيتين السَّابقين فحكم سيبويه ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [١] على حذف (أن) من خبر (عسى) بالجواز قليلًا ، ولم يقصر جواز الحذف على الشِّعر ، والَّذي يُفهم من سيبويه أنَّها لهجة لبعض العرب لذا أخرجها من الضَّرورة [٢]

وقَصَر جوازها على الشِّعر المبرِّد وجماعةٌ من النَّحويين [٣] ، بينما حكم عليها النحَّاس وجماعةٌ من النَّحويين بالضَّرورة [٤] .

أمَّا زيادة (أن) في خبر (كاد) فقد حكم عليه سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين بالضَّرورة [٥] ووصفه السَّمين بالشُّذوذ [٦] ، وأجازه شعرًا ابن قتيبة وجماعةٌ من النَّحويين [٧] ، بينما أجازه شعرًا ونثرًا الجرجانيُّ وجماعةٌ من النَّحويين [٨] ، مستدلِّين بحديث عمر بن الخطاب ﷺ : (ما كدت أن أصلِّي حتَّى كادت الشَّمس أن تغرب) [٩] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٧٨ ، وممَّن وافقه: ابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٠٧ ، والزجَّاجيُّ في الجمل ٢٥٥ ، والرُّمانيُّ في شرح الكتاب ٨٠٥ ، وابن جنِّي في اللُّمع ١٤٤ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٤٨٣ ، وابن خروفٍ في شرح الجمل ٢ / ٨٤١ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٤ / ٣٧٩ – ٣٨٠ ، وابن الحاجب في شرح الكافية ٣ / ٩١٩ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٥٣ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ١٠٧٢ ، وابن النَّحويَّة في الحاشية على الكافية ٤١٥ ، وابن جماعة في شرح الكافية ٣١٥ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ٢ / ٣٨٧ ، وابن هشامٍ في المغني ٢٠٣ ، وابن أبي القاسم في النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٠٤٠ ، والجوجريُّ في شرح شذور الذَّهب ٢ / ٥٠٠ – ٥٠١ ، وابن كمال باشا في أسرار النَّحو ٢٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٧٧ – ٤٧٨ .

(٣) انظر : المقتضب ٣ / ٦٩ – ٧٠ ، وممَّن وافقه : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٣ / ٣٩٥ ، والواسطيُّ الضَّرير في شرح اللُّمع ١٩١ ، والجرجانيُّ في شرح الجمل ٤٩ – ٥٠ ، والحيدرة اليمني في كشف المشكل ١ / ٣٣٦ ، والعكبريُّ في المتَّبع ٢ / ٥٥٩ ، وابن عصفورٍ في المقرَّب ١ / ٩٨ .

(٤) انظر : شرح أبيات سيبويه ١٧٤ ، وممَّن وافقه : الفارسيُّ في الحجَّة ٤ / ٢٣٧ ؛ ابن برهان في شرح اللُّمع ٤٢٣ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٤٤٢ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٤٨٣ ، وابن الخشَّاب في المرتجل ١١١ ، والشَّلوبين في التَّوطئة ٢٩٧ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٤١٠ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٣ / ٧٥ ، والفارسيُّ في الحجَّة ٤ / ٢٣٧ ، والرمَّانيُّ في شرح الكتاب ٨٠٥ ، وابن برهان في شرح اللُّمع ٤٢٥ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٤٤٣ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٤٨٣ – ٤٨٤ ، والحيدرة في كشف المشكل ١ / ٣٣٧ ، والشَّلوبين في التَّوطئة ٢٩٩ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٣ / ١٢٢٥ .

(٦) انظر : الدرَّ المصون ١ / ١٧٥ .

(٧) انظر : تأويل مشكل القرآن ٢٨٥ – ٢٨٦ ، وممَّن وافقه : ابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٢٠٧ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ١ / ٣٤ ، والزجَّاجيُّ في الجمل ٢٥٦ ، والواسطيُّ الضَّرير في شرح اللُّمع ١٩٣ ، وابن الخشَّاب في المرتجل ١١٣ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٤٨٤ – ٤٨٥ ؛ العكبريُّ في المتَّبع ٢ / ٥٦٠ ، وابن عصفورٍ في المقرَّب ١ / ٩٨ .

(٨) انظر : شرح الجمل ٤٨ – ٤٩ ، وممَّن وافقه : ابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٤ / ٣٨٠ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٤٥٣ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ١٠٧٨ ، وابن جماعة في شرح الكافية ٣١٦ ، وأبن أبي القاسم في النَّجم الثَّاقب ٢ / ١٠٤١ ، والجوجريُّ في شرح شذور الذَّهب ٢ / ٤٩٩ ، وابن كمال باشا في أسرار النَّحو ٢٥٣ ، والدِّلائيُّ في نتائج التَّحصيل ٤ / ١٣١١ .

(٩) صحيح البخاري ٥ / ١١١ ،كتاب : المغازي ، باب : غزوة الخندق وهي الأحزاب ، رقم الحديث : (٤١١٢) .

فدخلت (أن) على خبري كاد (أصلِّي) و (تغرب) [١] .

أما مكِّي بن أبي طالب فذكر أن حذف (أن) بعد (عسى) وإثباتها بعد (كاد) لهجةٌ من لهجات العرب ، إلَّا أنَّه لم يخرجها من الضَّرورة [٢] .

والأولى قصر حذف (أن) بعد (عسى) وإثباتها بعد (كاد) على الشِّعر مع إجازتهما فيه ، والحكم على ما ورد منهما في النَّثر بالقلَّة وعدم القياس عليه .

وقد تلمَّس السِّيرافيُّ والعكبريُّ وابن الخبَّاز المعنى من حذف (أن) بعد (عسى) في قول هدبة بن الخشرم ، وذلك بالنَّظر إلى المعنى الَّذي يُحدثه دخول (أن) وما تفقده الجملة بعد حذفها ، فما دامت (أن) تدلُّ على تراخي الفعل في الاستقبال فإنَّ زوالها يقرِّب الفعل من الحال ، وهذا ما أراده الشَّاعر عندما أنشد البيت ، إذ كان في كربٍ شديدٍ بعد أن حُكم عليه بالقصاص إثر قتله لرجلٍ يُقال له : زياد بن زيد ، فكان في همٍّ عظيمٍ ينتظر في سجنه ، فقال أبياتًا يرجو فيها خلاصه ويمنِّي نفسه قرب الفرج ويستعجله [٣] ، فناسب حاله حذف (أن) لقوَّة طمعه في قرب حدوث الفرج وتوق نفسه إليه واستعجال حدوثه [٤] .

أمَّا شاهد رؤبة فقد يُفهم منه ابتداءً أنَّ فيه تناقضًا لأنَّه قال في الشَّطر الأوَّل : ربعٌ عفاه الدَّهر طولًا فانمحى ، فأخبر أنَّ المنزل عفى واندرس ، ثمَّ قال في الشَّطر الثَّاني : قد كاد من طول البِلى أن يمصحا ، فأخبر أنَّه قد بقيت منه بقيَّةٌ تكاد تُمحى وتزول ، لكنَّ هذا اللَّبس يزول سريعًا إن فُهم أنَّه أراد أنَّ آثار هذا المنزل اندرست إلَّا علاماتٍ ليست من آثاره بقيت شاهدةً تدلُّ على مكانه ، كهضبةٍ قريبةٍ منه كانت تجاور هذا المنزل أو ما أشبه ذلك ، وقد شارفت هذه العلامات على الزَّوال .

أو قد يكون مقصد الشَّاعر أنَّ آثار المنزل انمحت وبقيت ذكرياته في خياله ، فلا يزال يتذكَّر تفاصيل هذا المنزل وآثاره وإن كانت تلك الذِّكريات يكاد ينساها من طول الزَّمن .

---

(١) انظر : الدِّيباج ٢ / ٢٧٩ ، رقم الحديث : (٦٣١) ؛ إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري ٢ / ٢٣ ، باب : قول الرَّجل : ما صلَّينا ، رقم الحديث : (٦٤٢) .

(٢) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٣٨ ، ٢ / ٦٧٤ .

(٣) انظر : الحلل في شرح أبيات الجمل ١٤٠ – ١٤١ .

(٤) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٩٥ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٥٩ ؛ توجيه اللُّمع ٣٩٦ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٣٨٠ .

وسواءٌ قصد الشَّاعر المعنى الأوَّل أم المعنى الثَّاني فإنَّ من البيِّن أنَّ زوال علامات هذا المنزل وذكرياته تعزُّ عليه ، لذا يتمنَّى أن تبقى وقتًا أطول فأدخل (أن) الَّتي تُباعد الفعل عن الحال تشبيهًا له بـ (عسى) ، وقد صرَّح ابن يعيش وابن عصفورٍ [١] بأنَّ دخول (أن) على خبر (كاد) يراد به البعد عن الحال وإرادة الاستقبال ، يقول ابن يعيشٍ : " وإذا أدخلوا (أن) في خبر (كاد) فكأنَّه بعُد عن الحال حتَّى أشبه (عسى) " [٢]

ولعلَّ الشَّاعر لمَّا شبَّه (كاد) بـ (عسى) في البيت أراد أيضًا معنى الرَّجاء والطَّمع منها ، فكان لدخول (أن) من قوَّة المعنى ما لا يتحصَّل بدونها .

---

(١) انظر : المقرَّب ١ / ٩٩ .

(٢) شرح المفصَّل ٤ / ٣٨٠ .

المطلب الثَّاني

الحذف

حذف حرف النِّداء من اسم الجنس المعيَّن :

قال العجَّاج [١] :

جاريَ لا تستنكري عذيري [٢]

استشهد به سيبويه على جواز حذف حرف النِّداء من اسم الجنس في الشِّعر على ضعفٍ . [٣]

وحروف النِّداء خمسةٌ هي : يا ، وأيا ، وهيا ، وأي ، والهمزة ، وأعمُّها (يا) لأنَّها أمُّ الباب وأكثرها استعمالًا ولذا خُصَّت بميزاتٍ عن بقيَّة حروف النِّداء ، منها [٤] جواز حذفها من المنادى العَلَم ، أو المضاف إلى عَلَمٍ ، أو الموصول ، أو (أي) [٥] ؛ فمن حذفها مع العَلَم قول الله تعالى :

---

(١) هو : أبو الشَّعثاء عبد الله بن رؤبة بن تميمٍ ، سمِّي العجَّاج لقوله :

حتى يَعِجَّ نَحَنَا مَنْ عجعجا

وهو شاعرٌ مخضرمٌ ، شهد البعثة وأسلم وروى أحاديث عن أبي هريرة ﷺ ، وهو أوَّل من أطال الرَّجز ، مات في عهد الوليد بن عبد الملك .

– انظر : أنساب الأشراف ١٢ / ٣٨٥ ؛ تاريخ دمشق ٢٨ / ١٢٨ – ١٣٠ ؛ الإصابة في تمييز الصَّحابة ٥ / ٦٨ .

والعج : رفع الصَّوت وهو هنا بمعنى الاستغاثة ، والثخن : الثَّقيل .

– انظر : لسان العرب ٢ / ٣١٨ ، مادَّة : (ع ج ج) ، ١٣ / ٧٧ ، مادَّة : (ث خ ن) .

(٢) ديوانه ١ / ٣٣٢ ، وهو من الرَّجز ، العذير : ما يروم ويحاول مما يُعذر عليه إذا فعله ، انظر : لسان العرب ٤ / ٥٤٨ ، مادَّة : (ع ذ ر) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٣٢٥ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ /٢٦٠ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ٦٩ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٣٩٤ ، وابن الحاجب في الإيضاح ١ / ٢٨٩ ؛ والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٤٩ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٢٥ – ٣٢٦ .

(٤) تميَّزت (يا) بأمورٍ أخرى هي :

– أنَّها اختصَّت بورودها في القرآن الكريم دون أخواتها .

– أنَّه ينادى بها القريب والمتوسِّط والبعيد مسافةً ، وكان الأصل أن يُنادى بها البعيد لمدِّ الصَّوت بالألف فيها إلَّا أنَّه نودي بها القريب لزيادة توكيد التَّنبيه والنِّداء .

– أنَّها اختصَّت عن بقيَّة أخواتها بالدُّخول على اسم الله تعالى .

– أنَّها تدخل في باب التَّعجُّب والاستغاثة ، وقد تنوب عن (وا) في المندوب .

– انظر : شرح اللُّمع لابن برهان ١ / ٢٧٦ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ٤٩ ؛ المقرَّب ١ / ١٧٥ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ٢ / ١٠٣٤ ؛ رصف المباني ٤٥١ – ٤٥٣ ؛ حاشية ابن النَّحويَّة على الكافية ١ / ١٣١ ؛ شرح اللَّمحة البدريَّة لابن هشامٍ ٢ / ١٣٣ ، ١٤٠ ؛ التَّصريح ٢ / ٢٠٦ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٢٥ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ١ / ٢٧٤ – ٢٧٥ ؛ المفصَّل ٦٩ ؛ البديع ١ / ٣٩٥ ؛ التَّخمير ١ / ٣٥٤ ؛ الفصول الخمسون ٢١١ – ٢١٢ ؛ توجيه اللُّمع ٣٢١ – ٣٢٢ ؛ الكافية ٢١ ؛ الممتع ١٧٥ ، ١٧٧ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٢٩٣ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ٥٠٦ ؛ الكنَّاش ١ / ١٧١ ؛ أوضح المسالك ٤ / ٧ ؛ توضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٨ ؛ شرح ابن عقيل ٣ / ٢٥٧ ؛ النَّجم الثَّاقب ١ / ٣٦١ – ٣٦٢ ؛ الفوائد الضِّيائيَّة ٢٥٤ ؛ الهمع ٢ / ٤٢ ؛ التَّصريح٢ / ٢٠٦ .

﴿يُوسُفُ أَعۡرِضۡ عَنۡ هَٰذَاۖ﴾ [يوسف : ٢٩] .

فـ (يوسف) على قراءة الرَّفع [١] منادًى مفردٌ عَلَمٌ مبنيٌّ على الضمِّ حُذف منه حرف النِّداء ، والتَّقدير : يا يوسف [٢] .

ومن حذفها مع المضاف قول الله تعالى :

﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا ﴾ [آل عمران : ٨] .

فـ (ربَّنا) منادًى منصوبٌ مضافٌ إلى ضمير الفاعلين حُذف منه حرف النِّداء ، والتَّقدير : يا ربَّنا [٣] .

وأمَّا حذفها مع (أي) فقد ورد كثيرًا ومنه قول الله تعالى :

﴿ قَالَ فَمَا خَطۡبُكُمۡ أَيُّهَا ٱلۡمُرۡسَلُونَ ﴾ [الحجر : ٥٧] .

فـ (المرسلون) منادًى تعرَّف بلام التَّعريف ولذا جيء بـ (أي) للتَّوصُّل إلى ندائه [٤] ، وحُذف منه حرف النِّداء ، والتَّقدير : يا أيُّها المرسلون [٥] .

ومن حذفها مع الموصول قولهم : مَنْ لا يزال محسنًا أحسن إليَّ ، إذ التَّقدير : يا مَنْ لا يزال محسنًا [٦] .

---

(١) نسب العكبري في التِّبيان ٢ / ٧٢٩ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ٦ / ٤٧٣ قراءة الرَّفع إلى الجمهور .
أمَّا قراءة الأعمش فبنصب (يوسف) إمَّا على أصل المنادى لأنَّ أصله النَّصب على المفعوليَّة ، وإمَّا على تسكين (يوسف) للوقف ثمَّ وصَل فأجرى الوقف مجرى الوصل ، ونقل فتحة همزة (أعرض) إلى الفاء وحذفها ، فصارت القراءة : (يوسفَ اعرض) .
وروى الحلبيُّ عن عبد الوارث قراءة (يوسفُ أعرَضَ) بصيغة الماضي ، فيكون يوسف مبتدأ والفعل والفاعل في محلِّ الخبر ، وعلى هذه القراءة ينتفي الاستشهاد بها على حذف (يا) النِّداء من المنادى العَلَم .
– انظر : زاد المسير ٢ / ٤٣٤ ؛ التِّبيان ٢ / ٧٢٩ – ٧٣٠ ؛ الدرَّ المصون ٦ / ٤٧٣ – ٤٧٤ ؛ حاشية الشِّهاب ٥ / ١٧١ ؛ روح المعاني ٦ / ٤١٥ .

(٢) انظر : تفسير الطَّبري ١٦ / ٦٠ ؛ معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٠٤ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٢ / ٢٠٠ ؛ اللُّمع ١٠٩ ؛ الكشَّاف ٢ / ٤٦١ ؛ البديع ١ / ٣٩٥ ؛ الكافية في النَّحو ٢١ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٢٩٣ ؛ الدرَّ المصون ٦ / ٤٧٣ .

(٣) انظر : تفسير الطَّبريُّ ٦ / ٢١١ ؛ علل النَّحو ٣٤٨ ؛ توجيه اللُّمع ٣٢٢ ؛ البحر المحيط ٣ / ٤٠ ؛ الهمع ٢ / ٤٢ .

(٤) إنَّما جيء بـ (أي) توصُّلًا إلى نداء المعرَّف بلام التَّعريف ، لأنَّه لا يجوز نداء المعرَّف باللَّام لوجهين :
أحدهما : أنَّ (اللَّام) للتَّعريف ، و (يا) تخصِّص المنادى وتعيِّنه فصارت أداة تعريفٍ ، ولا يجوز الجمع بين أداتي تعريفٍ .
والآخر : أنَّ لام التَّعريف هنا للعهد والمنادى مُخاطب ، فاختلف المعنيان فلزم التَّفريق بينهما .
– انظر : اللُّمع ١١٢ ؛ اللُّباب ١ / ٣٣٥ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٣٤٣ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحَّاس ٤ / ١٦٣ ؛ شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٩٥ ؛ نظم الدُّرر ١١ / ٦٧ .

(٦) انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٨ ؛ المفصَّل ٦٨ ؛ المغني ٢ / ١٠٥٨ ؛ شرح الألفيَّة للأشمونيِّ ٣ / ١٧ .

والقياس ألَّا يُحذف حرف النِّداء لأنَّه نائبٌ عن الفعل ولأنَّ حروف المعاني لا تُحذف ، إلَّا أنَّه استُجيز الحذف فيه " لأنَّه لمَّا كثر استعمال المنادى ارتُكب فيه ضربٌ من الحذف للتَّخفيف " [١] وكما جاز حذف الفعل في النِّداء جاز حذف نائبه (حرف النِّداء) إذا كان حذفه لا يخلُّ بالكلام ، لأنَّه لا بدَّ من وجود قرينةٍ تدلُّ على أنَّه منادًى كالإقبال إليه ومخاطبته أو أن يدلَّ سياق الكلام على الخطاب كما في الآيات السَّابقة [٢] .

واستثنى النَّحويُّون من جواز الحذف نداء اسم الجنس المبهم ، والمندوب ، والمستغاث ، والمُتعجَّب منه ، والضَّمير[٣] ؛ نحو : يا رجلًا خذ بيدي ، ويا زيداه ، و يا لَزيدٍ ، و يا للماء ، ويا أنت ؛ وذلك لأنَّ الغرض من نداء اسم الجنس التَّنبيه ، والغرض من المندوب والمستغاث مدُّ الصَّوت ورفعه وإطالته والحذف ينافي التَّنبيه ومدُّ الصَّوت ، والمتعجَّب منه تلزمه (يا) للدِّلالة على معنى التَّعجُّب (فزيادة المعنى تقتضي زيادة اللَّفظ أو تمامه) [٤] ، أمَّا الضَّمير فلا يثبت كونه منادًى إلَّا بحرف النِّداء ولو حُذف لفاتت الدِّلالة على ندائه ، وعليه لم يحذف العربيُّ (يا) النِّداء من هذه الأسماء ، وقد وقف موقفًا وسطًا عند نداء لفظ الجلالة (الله) فحذف منه حرف النِّداء ولكنَّه عوَّض عنه بميمٍ آخره فصار : اللَّهم ، ولزمته هذه الميم لأنَّها عوضٌ [٥] ، ولو حُذف منه حرف النِّداء من غير عوضٍ صار إجحافًا بحذفهما لذا (لم يجُز حذف العوض والمعوَّض) [٦] .

أمَّا اسم الجنس المعيَّن واسم الإشارة في النِّداء فقد جاء رأي ابن مالكٍ فيهما مختلفًا في شروحه الثَّلاثة ؛ فذهب في (شرح التَّسهيل) إلى إجازة حذف حرف النِّداء فيهما قليلًا [٧] ، وجعل حذفه في (شرح عمدة الحافظ) متوسِّطًا بين

---

(١) شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ٢ / ١٠٤١ .

(٢) انظر : شرح اللُّمع لابن برهان ١ / ٢٧٤ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٢٠ ؛ توجيه اللُّمع ٣٢١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٠١ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ٢ / ١٠٤٠ – ١٠٤١ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ٢ / ١٩٥ ؛ النَّجم الثَّاقب ١ / ٣٦٢ .

(٣) الضَّمير إذا كان لمتكلِّمٍ أو غائبٍ فلا يجوز نداؤه لأنَّ النِّداء لا يقع عليهما، أمَّا إن كان لمخاطبٍ فإمَّا أن يكون منصوبًا نحو : يا إيَّاك قد كفيتك ، وإمَّا أن يكون مرفوعًا نحو : يا أنت ، وفي نداء ضمير المخاطب المنصوب والمرفوع خلافٌ ، فأجازه السِّيرافيُّ ، ومنعه أبو حيَّان مطلقًا ، وأجازه ابن عصفورٍ في ضرورة الشِّعر ، أمَّا ابن مالكٍ فأجاز نداء الضَّمير المنصوب لأنَّه القياس في النِّداء إذ كان المنادى مفعولًا به ، وأمَّا نداء الضَّمير المرفوع فذكر أنَّه شاذٌّ .
انظر : شرح الكتاب ١ / ٨٢ – ٨٣ ؛ شرح التَّسهيل ٣ / ٣٨٧ – ٣٨٨ ؛ المقرَّب ١ / ١٧٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢١٨٣ .

(٤) شرح اللُّمع لابن برهان ١ / ٢٧٦ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٢٦ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ١ / ٢٧٦ – ٢٧٧ ؛ المفصَّل ٦٩ ؛ البديع ١ / ٣٩٣ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٣٦٦ ؛ الكافية ٢١ ؛ شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٩٨ – ٣٠١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٠١ – ٤٠٢ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٦٢٦ ؛ الكنَّاش ١ / ١٧١ ؛ توضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٣ ؛ أوضح المسالك ٤ / ٧ ؛ شرح ابن عقيل ٣ / ٢٥٦ ؛ النَّجم الثَّاقب ١ / ٣٦٣ الفوائد الضِّيائيَّة ٢٥٤ ؛ الصَّفوة الصفيَّة ٢ / ١٩٥ ؛ التَّصريح ٢ / ٢٠٧ ؛ حاشية الخضريِّ ٢ / ٧٢ .

(٦) الصَّفوة الصفيَّة ٢ / ١٩٧ .

(٧) انظر : شرح التَّسهيل ٣ / ٣٨٦ .

الكثرة والقلَّة [١] ، وفي (شرح الكافية الشَّافية) فتح باب قياس حذف الحرف فيهما [٢] ، واستشهد على حذف حرف النِّداء من اسم الجنس المعيَّن بقول الرَّسول ﷺ حاكيًا قصَّة موسى عليه السلام : (ثوبي حجرُ ! ثوبي حجرُ !) [٣] ، وقوله ﷺ : (اشتدِّي أزمةُ تنفرجي) [٤] أي : ثوبي يا حجرُ [٥] ، واشتدِّي يا أزمةُ [٦] ، ومنه قولهم : (أصبح ليلُ) [٧] و (افتدِ مخنوقُ) [٨] أي : أصبح يا ليلُ ، وافتدِ يا مخنوقُ [٩] ، ومنه قول الأعشى :

وحتى يبيت القوم في الصَّفِّ ليلةً يقولون نوِّر صبحُ والليل عاتم [١٠]

فـ (صبح) اسم جنس منادًى حُذف منه حرف النِّداء والتَّقدير : نوِّر يا صبح [١١] .

واستشهد ابن مالكٍ على حذف حرف النِّداء من اسم الإشارة بقول ذي الرمَّة :

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا فتنةٌ وغرامُ [١٢]

---

(١) انظر : شرح عمدة الحافظ ١ / ٢٩٥ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٢٩٠ – ١٢٩٢ .

(٣) صحيح البخاري ٤ / ١٥٦ ، كتاب : أحاديث الأنبياء ، باب : حديث الخضر مع موسى ، رقم الحديث : (٣٤٠٤) .

(٤) مسند الشِّهاب القضاعي ١ / ٤٣٦ ، رقم الحديث : (٧٤٨) .

(٥) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٣ / ٣٨٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٤٧ ؛ عمدة القاري ١٥ / ٣٠٢ ؛ الدِّيباج ٥ / ٣٥٥ ؛ فتح الباري ٦ / ٤٣٧ ، وقد ورد هذا الحديث بإثبات (يا) النِّداء .

– صحيح البخاري ١ / ٦٤ ، كتاب : الغسل ، باب : من اغتسل عُريانًا وحده في الخلوة ، رقم الحديث : (٢٧٨) .

(٦) انظر : التَّيسير بشرح الجامع الصَّغير ١ / ١٥٥ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٣ / ٣٨٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٤٧ .

(٧) يُضرب هذا المثل في شدَّة طلب الشيء .

– انظر : مجمع الأمثال ١ / ٤٠٣ ، رقم المثل : (٢١٣٢) ؛ المستقصى ١ / ٢٠٠ ، رقم المثل : (٨١٩) .

(٨) يُضرب هذا المثل في الحثِّ على تخليص النَّفس من الشَّدائد ، وقد رواه الميدانيُّ : (افتدى مخنوقٌ) بمضيِّ الفعل وتنوين الفاعل ، وبهذه الرِّواية لا يكون المثل شاهدًا على حذف حرف النِّداء .

– انظر : مجمع الأمثال ٢ / ٧٨ ، رقم المثل : (٢٧٦٥) ؛ المستقصى ١ / ٢٦٥ ، رقم المثل : (١١٢١) .

(٩) انظر : البديع ١ / ٣٩٣ ؛ الكنَّاش ١ / ١٧١ ؛ شرح ابن عقيل ٣ / ٢٥٧ ؛ التَّصريح ٢ / ٢٠٩ – ٢١٠ .

(١٠) ديوانه ٧٧ ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : ابن الشَّجريِّ في الأمالي ١ / ٤١٩ [ج : ٣٥] ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٣٢٢ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٢٠٩ .

(١١) انظر : التَّصريح ٢ / ٢٠٩ – ٢١٠ .

(١٢) ديوانه ٢٥٢ ، وهو من بحر الطَّويل ، هملت عيني : فاض دمعها ، انظر : لسان العرب ١١ / ٧١٠ ، مادَّة : (هـ م ل) .

– وهو من شواهد : ابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٢٩١ ، والمراديِّ في توضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٥ ، وابن هشامٍ في المغني ٨٤٠ ، وابن جماعةٍ في شرح الكافية ١٣٦ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٢٠٩ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٤٢ .

فـ (هذا) اسم إشارةٍ منادًى حُذف منه حرف النِّداء والتَّقدير : يا هذا [١] ، وهذه الشَّواهد تسوِّغ القياس عليها عند ابن مالكٍ .

ووافق رأي ابن قتيبة [٢] رأي ابن مالكٍ في جواز حذف حرف النِّداء من أسماء الإشارة وذلك عند تأوُّله لقول الله تعالى :

﴿هَٰٓأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ﴾ [آل عمران : ١١٩] .

يقول : " أي : ها أنتم يا هؤلاء " [٣] فـ (أولاء) اسم إشارةٍ ، وهو عنده منادًى حُذف منه حرف النِّداء ، وتأويله هذا يتَّفق وتأويل ابن عبَّاسٍ ﷺ عندما تأوَّلها بقوله : " أنتم يا معشر المؤمنين " [٤] .

أمَّا سيبويه ومَنْ وافقه من النَّحويِّين [٥] فذهبوا إلى عدم جواز حذف حرف النِّداء من اسم الجنس المعيَّن واسم الإشارة ، وذلك لأنَّ أصل اسم الجنس المعيَّن أن يكون بلام التَّعريف (الرَّجل) فلمَّا أرادوا نداءه أتوا بـ (أي) توصُّلًا إلى ندائه ، فصار : يا أيُّها الرَّجل ، ثمَّ حُذفت اللَّام اكتفاءً بدلالة (يا) النِّداء على القصد والتَّعريف ، ثمَّ حُذفت الوصلة (أي) لعدم الحاجة إليها بعد حذف لام التَّعريف ، ولذا امتنع حذف (يا) النِّداء لئلَّا يجتمع حذفٌ ثالثٌ فيه فيُجحف

---

(١) انظر : شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٣ / ٣٨٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٤٩ ؛ المقاصد النحويَّة ٤ / ١٧١٣ ؛ التَّصريح ٢ / ٢٠٩ .

(٢) انظر : غريب القرآن ١٠٩ ، وهذا الرَّأي منسوبٌ إلى الكوفيين عند ابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٢٩١ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٣٠٤ ، وأبي حيَّان في البحر المحيط ٣ / ٢٠٠ ، والمراديِّ في توضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٤ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٤ / ١١ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٥٠ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٢٠٨ .

(٣) غريب القرآن ١٠٩ .

(٤) تنوير المقباس من تفسير ابن عبَّاس ﷺ٥٥ .

وأوَّل قول الله تعالى : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة : ٨٥] بقوله : يا هؤلاء . انظر : تنوير المقباس ١٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٢ – ٣٢٦ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٤ / ٢٥٩ – ٢٦١ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ١ / ٦٥ ، والرمَّانيُّ في شرح الكتاب ٢١٧ ، وابن جنِّي في اللُّمع ١٠٨ – ١٠٩ ، وابن برهان في شرح اللُّمع ١ / ٢٧٥ ؛ والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٦٨ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٣٧١ ؛ وابن الشَّجريِّ في الأمالي ١ / ٤٢٠ [ج : ٣٥] ، وابن الأثير في البديع ١ / ٣٩٣ – ٣٩٤ ، والعكبريُّ في المتَّبع ٢ / ٤٨٢ – ٤٨٣ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ٣٢٢ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ١ / ٣٦٦ ، وابن الحاجب في الكافية ٢١ ، وابن عصفور في ضرائر الشِّعر ١٥٤ – ١٥٥ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ١ / ٥٠٥ – ٥٠٦ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٤٠١ – ٤٠٣ ، وابن جمعة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٢ / ١٠٤١ ؛ وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٦٢٥ – ٦٢٧ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ١ / ١٧١ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤ / ٢١٨٠ – ٢١٨١ ، والسَّمين في الدُّرِّ المصون ٤ / ٦٩٧ ، وابن هشامٍ في أوضح المسالك ٤ / ٧ – ١٢ ، وابن أبي القاسم في النَّجم الثَّاقب ١ / ٣٦٣ ؛ والجاميُّ في الفوائد الضِّيائيَّة ٢٥٣ – ٢٥٧ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٤٢ – ٤٣ .

المعنى ، ولأنَّ حرف النِّداء صار كالعوض عن تعريف الاسم [١] (ولم يجُز حذف العوض والمعوَّض منه كما لا يجوز الجمع بينهما) [٢] ، واسم الإشارة كاسم الجنس في الإبهام فجرى مجراها [٣] ، وحكموا على ما ورد من حذفٍ لحرف النِّداء معهما في الشِّعر بالضَّرورة فلا يقاس عليهما ، وكذلك ما ورد في الأمثال يُعدُّ خاصًّا فيها لأنَّ الأمثال (يُستجاز فيها ما يُستجاز في الشِّعر لكثرة الاستعمال) [٤] إذ الغرض منها أن تسير بين النَّاس مثل الشِّعر [٥] ، أمَّا الآية الكريمة فأعربوا (أنتم) مبتدأً و (أولاء) خبرًا وجملة (تحبُّونهم) مستأنفةً أو حالًا أو صلةً [٦] وعليه فلا حذف فيها ، أمَّا الحديث الشَّريف فقد ورد بروايةٍ أخرى ثبت فيها حرف النِّداء هي : (ثوبي يا حجر) [٧] .

وجاء رأي المراديِّ والأشمونيِّ والشَّيخ خالد الأزهريِّ والخضريِّ وسطًا بين رأي ابن مالكٍ وسيبويه فهم يرون قياس حذف الحرف مع اسم الجنس المعيَّن لكثرته شعرًا ونثرًا ، أمَّا اسم الإشارة فقصروا جواز حذفه على السَّماع ؛ لأنَّه لم يرد إلَّا في الشِّعر [٨] .

ورأي سيبويه هو الأقوى قياسًا إلَّا أنَّ السَّماع يُعضِّد رأي ابن مالكٍ وابن قتيبة ، وذلك لتعدُّد الشَّواهد الواردة على حذف حرف النِّداء من اسم الجنس واسم الإشارة وتنوُّعها بين آيةٍ قرآنيَّةٍ ، وحديثٍ شريفٍ ، ومَثلٍ سائرٍ ، وشعرٍ ، ويقوِّي تأويل ابن قتيبة للآية الكريمة موافقته لتأويل الصَّحابيِّ الجليل ابن عبَّاسٍ ﷺ ، ثمَّ إنَّ الحذف في هذين الموضعين لا يوقع في اللَّبس فاسم الجنس المعيَّن قريبٌ من المنادى وكذلك المشار إليه لأنَّه من المحال أن يُنادي إنسانٌ نكرةً مقصودةً أو مشارًا إليه وهما بعيدان عنه ، فإذا ثبت قربهما صحَّ حذف حرف النِّداء معهما كما صحَّ مع العَلَم ، وينبغي تقييد حكم

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٨ – ٢٥٩ ؛ المحتسب ٢ / ٦٩ – ٧٠ ؛ شرح اللُّمع لابن برهان ١ / ٢٧ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٣٧١ ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٢٠ ؛ أسرار العربيَّة ١٧٣ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٥٧ – ٣٥٨ ؛ توجيه اللُّمع ٣٢٢ ؛ شرح المقدِّمة الكافية / ٤٥٤ – ٤٥٥ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٠٣ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن جمعة ٢ / ١٠٤٥ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٦٢٨ ؛ النَّجم الثاقب ١ / ٣٦٢ ؛ التَّصريح ٢ / ٢٠٨ .

(٢) الصَّفوة الصفيَّة ٢ / ١٩٧ .

(٣) انظر : الفوائد الضِّيائيَّة ٢٥٣ – ٢٥٤ .

(٤) المقتضب ٤ / ٢٦١ .

(٥) انظر : المحتسب ٢ / ٧٠ .

(٦) انظر : إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ١٧٧ ؛ مشكل إعراب القرآن ١ / ١٠٢ – ١٠٣ ؛ المحرَّر الوجيز ١ / ١٧٤ ؛ التِّبيان ١ / ٨٦ ؛ البحر المحيط ٣ / ٣١٨ ؛ الدرَّ المصون ١ / ٤٧٤ – ٤٧٨ .

(٧) صحيح البخاري ١ / ٦٤ ، كتاب : الغسل ، باب : من اغتسل عُريانًا وحده في الخلوة ، ومن تستَّر فالتَّستر أفضل ، رقم الحديث : (٢٧٨) .

(٨) انظر : توضيح المقاصد ٢ / ١٠٥٦ ؛ شرح الألفيَّة ٣ / ٢٠ ؛ التَّصريح ٢ / ٢١٠ ؛ حاشية الخضري ٢ / ٧٢ .

الجواز بالقلَّة كما فعل ابن مالكٍ في (شرح التَّسهيل) .

وفي بيت الشَّاهد حذف الشَّاعر حرف النِّداء من اسم الجنس المعيَّن ورخَّم آخره للنِّداء ، وأصل الكلام : يا جاريةُ ، قالها الشَّاعر مخاطبًا زوجته بعد أن عجبت منه لمَّا رأته يُصلح حلس [١] بعيره ، فخاطبها طالبًا منها ألَّا تستنكر عليه ذلك فإنَّما دعاه إلى إصلاح الحلس إشفاقه على بعيره :

سعيي وإشفاقي على بعيري [٢]

ويُقال إنَّها هزئت به لأنَّه كان يرجز في عمله لحلسه ، والعذير الصَّوت ، أراد : لا تستنكري إنشادي وحديثي لحلسي ، وذكَّرها بكبر سنِّه لذلك لا يُستغرب على مثله كثرة الحديث وذكر الأسرار الخاصَّة فذلك من أحوال الشُّيوخ المسنِّين :

وكثرة التخبير عن شُقوري [٣]

وقد نادى الشَّاعر امرأته في بيت الشَّاهد رغبةً في استعطافها لأنَّ النداء أحيانًا '' يُحتاج فيه إلى استعطاف المنادى له من إخبارٍ أو أمرٍ أو نهيٍ ، ونحو ذلك ممَّا يُخاطب به '' [٤] ، ثمَّ حذف حرف النِّداء ، إشارةً إلى قربها منه قربًا مكانيًا ومعنويًا ، فلا يحتاج لمدِّ صوته ولا لتنبيهها بأحد حروف النِّداء ، وأطلق عليها (جاريةً) ليتودَّد إليها ، ثمَّ رخَّمها تحبُّبًا فحذف التَّاء من آخرها ، والجارية الفتيَّة من النِّساء [٥] فكأنَّه يقابل بين صغر سنِّها وخفَّة حركتها واكتمال شبابها وبين شيبته وعجزه وحاجته لمن يقوم بشؤونه ليستنهض عطفها وحنانها ومداراتها له .

وقد يكون الشَّاعر مكثرًا من وصف زوجته بهذه الصِّفة حتى كأنَّها جرت منها مجرى العَلَم وحينها لا يكون في البيت مخالفةٌ ؛ بل يكون من حذف حرف النِّداء من العَلَم وهذا جائزٌ ، أو لعلَّه أراد أن يشير إلى أنَّ هذه الصِّفة لازمت زوجته حتى صارت كأنَّها عَلَمٌ عليها .

---

(١) كساء رقيق للبعير ، انظر : لسان العرب ٦ / ٥٤ ، مادَّة (ح ل س) .

(٢) ديوانه ١ / ٣٣٢ .

(٣) ديوانه ١ / ٣٣٣ ، الشُّقور : الأمور والحاجات والأسرار ، يُقال : أبثثته شقوري ؛ أي : أطلعته على سرِّي .

– انظر : لسان العرب ٤ / ٤٢٢ مادَّة : (ش ق ر) .

(٤) الحجَّة للفارسيِّ ٥ / ٣٨٤ .

(٥) انظر : لسان العرب ١٤ / ١٤٣ ، مادَّة : (ج ر ا) .

دخول (لا) النَّافية المهملة على الخبر مع عدم تكريرها :

قال الضحَّاك الرُّقاشي [١] :

وأنت امرؤٌ منَّا خُلقت لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعُ [٢]

استشهد سيبويه بهذا الشَّاهد على جواز إيلاء (لا) النَّافية الخبر مع عدم تكريرها على ضعفٍ في الشِّعر [٣] .

و (لا) النَّافية تدخل على الأفعال والأسماء ، فإذا دخلت على الأفعال لم تعمل فيها شيئًا ؛ وذلك كقول الله تعالى :

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ ﴾ [النِّساء : ٤٠] .

فـ (يظلم) فعلٌ مضارعٌ منفيٌّ بـ (لا) ولم يعمل النَّفي فيه شيئًا [٤] .

أمَّا إذا دخلت على الأسماء فلها حالتان : إحداهما : الإهمال على الأصل [٥] ؛ وذلك نحو : لا زيدٌ في الدَّار ولا عمرٌو، فحرف النَّفي (لا) لم يعمل شيئًا في الاسم الَّذي بعده ، والأخرى : حالة الإعمال ، وهذه تنقسم إلى قسمين :

أحدهما : (لا) الَّتي ترفع الاسم وتنصب الخبر في لهجة أهل الحجاز [٦] ، وكان الأصل ألَّا تعمل لعدم اختصاصها

---

(١) هو : الضحَّاك بن هنَّام الرُّقاشيُّ ، من بني شيبان بن ثعلبة بن عُكابة ، وهو شاعرٌ إسلامي ، عاش في النِّصف الثَّاني من القرن الأوَّل ، ولم أعثر على ترجمةٍ وافيةٍ له فيما وقفت عليه من كتب التَّراجم .
– انظر : الاشتقاق ٣٤٩ .

(٢) زهر الآداب وثمر الألباب ٣ / ٧٠٧ ، والبيت من بحر الطَّويل .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٣٥٨ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٣٦٠ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١١٠ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٥٨٤ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ١ / ٥٣٩ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ١ / ٥٣٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٨ .

(٤) انظر : شرح المفصَّل ٥ / ٣٣ ؛ رصف المباني ٢٥٨ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١/ ٤٨٤ ؛ الجنى الدَّاني ٢٩٤ ، ٢٩٦ ؛ المغني ٣٢٢ .

(٥) لأنَّ (الأصل في كلِّ حرفٍ لا يختصُّ أنَّه لا يعمل) .
– الجنى الدَّاني ٣٢٣ .

(٦) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٤ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٦ ؛ شرح الكتاب للرمَّاني ٤٠٧ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٩١ ؛ الأزهية ١٥٩ ؛ المفصَّل ٥٣ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٥٣٠ [ج : ٦٧] ؛ المرتجل ١٥٣ ؛ كشف المشكل ١ / ٣٤١ ؛ البديع ١ / ٥٨٣ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٩٨٢ ؛ الفصول الخمسون ٢٠٩ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٩ ؛ المقرَّب ١ / ١٠٤ ؛ رصف المباني ٢٦٢ ، ٢٦٦ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٤٨٤ ؛ الكنَّاش ١ / ١٥٤ ؛ جواهر الأدب ٣٤٦ ؛ توضيح المقاصد ١ / ٥١٠ ؛ المغني ٣١٥ ؛ شرح الألفيَّة للمكُّودي ٦٣ .

بالدُّخول على الأسماء إلَّا أنَّها عملت لشبهها بـ (ليس) في النَّفي ، وفي الدُّخول على الجملة الاسميَّة [١] ، وقد صرَّح سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين بقلَّة ورودها عاملةً عمل (ليس) [٢] وذلك لأنَّ شبهها بـ (ليس) ضعيفٌ ؛ إذ تدلُّ (ليس) على نفي الحال بينما (لا) للنَّفي المطلق ، فاختصَّ عملها في النَّكرات دون المعارف لضعف النَّكرة [٣] .

و (لا) هذه إمَّا أن تنفي الجنس كلَّه وإمَّا أن تنفي الواحد من الجنس ، لأنَّ قولنا : لا رجلٌ في الدَّار ، جوابٌ لسؤالٍ صريحٍ أو مقدَّرٍ هو : هل رجلٌ في الدَّار ؟ فإذا كان القصد من السُّؤال الجنس ، يكون الجواب على نفي الجنس ؛ أي : لا رجلٌ في الدَّار بل امرأةٌ ، وإذا كان القصد من السُّؤال رجلًا واحدًا ، كان الجواب : لا رجلٌ في الدَّار بل رجلان ، ويُعرف المراد عن طريق المعنى والاستدلال بالحال [٤] .

والآخر : (لا) العاملة عمل (إنَّ) النَّاسخة بنصبها للاسم ورفعها للخبر ، وهي (لا) النَّافية للجنس الَّتي يستغرق نفيها الجنس كلَّه قليله وكثيره ؛ وذلك كما في نحو : لا رجلَ في الدَّار ، فإنَّ المعنى نفي جنس الرِّجال كلِّهم ؛ فلا يُقال : لا رجلَ في الدَّار بل رجلان [٥] ، وقد دلَّت على عموم النَّفي تنصيصًا بتضمُّنها معنى حرف الجرِّ (من) الَّتي تدلُّ على استغراق الجنس ، وعليه يكون قولنا : لا رجلَ في الدَّار ، بمعنى : لا من رجلٍ في الدَّار ، لأنَّه كالجواب لسؤال : هل من رجلٍ في الدَّار ؟ و (من) هذه لا تدخل إلَّا على واحدٍ نكرةٍ يدلُّ على الجنس ولا تدخل على معرفةٍ لأنَّ المعرفة تدلُّ على واحدٍ معيَّنٍ ولا تدلُّ على الجنس ، لذا جاز قول : هل زيدٌ في الدَّار ؟ ولا يجوز قول : هل من زيدٍ في الدَّار ؟ ولمَّا تضمَّنت (لا) معناها في استغراق الجنس اختصَّت بالدُّخول على النَّكرات وصار لها بذلك مزيَّةٌ عن (لا) الدَّاخلة

---

(١) انظر : المفصَّل ٥٣ ؛ المرتجل ١٥٤ ؛ كشف المشكل ١ / ٣٤٢ ؛ جواهر الأدب ٢٤٦ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٤ ، وممَّن صرَّح بذلك أيضًا : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٣ / ٣٦ ، والرمَّانيُّ في شرح الكتاب ٤٠٧ ، والجرجانيُّ في شرح الجمل ٩٢ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٥٣ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ١ / ٢٧٠ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ١ / ١٥٤ ، وابن هشامٍ في المغني ٣١٥ .

(٣) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٤ ؛ المسائل المنثورة ١٠٤ ؛ شرح الكتاب للرمَّاني ٤٠٧ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٩٣ ؛ المفصَّل ٥٣ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٩٨٢ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٧٠ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٤٨٤ ؛ الكنَّاش ١ / ١٥٤ ؛ جواهر الأدب ٢٤٦ ؛ المغني ٣١٦ ؛ شرح الألفيَّة للمكُّودي ٦٣ .

(٤) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٩ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٩٣ ؛ البديع ١ / ٥٧٣ ؛ المغني ٣١٦ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٤٥ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٤ ؛ المقتضب ٤ / ٣٥٧ ؛ معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٩ ؛ الفوائد والقواعد ٢٤٣ – ٢٤٤ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٩١ – ٩٢ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٥٢٩ [ج : ٦٧] ؛ المرتجل ١٥٣ ؛ البديع ١ / ٥٧٢ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٩٨١ ؛ اللُّباب ١ / ٢٢٦ ، ٢٢٨ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ٩٧ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٨٤ – ٣٨٥ ؛ شرح الكافية الشَّافية ١ / ٥٢١ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٤٨٨ ؛ جواهر الأدب ٢٣٤ ؛ توضيح المقاصد / ٥٤٤ – ٥٤٥ ؛ المغني ٣١٣ ، ٣١٦ ؛ شرح الألفيَّة للمكُّودي ٧٨ ؛ تعليق الفرائد ٤ / ٩٣ .

على المعارف والنَّكرات ، ولذا جاز أن تعمل فيما بعدها عمل (إنَّ) [١] ، وهي إنَّما عملت عمل (إنَّ) لشبهها بها في الدُّخول على المبتدأ والخبر ، ولأنَّ (إنَّ) للإثبات و (لا) للنَّفي ، ولذا عملت عملها من باب (حمل النَّقيض على نقيضه) [٢] فهي تنفي ما تثبته (إنَّ) [٣] .

أمَّا (لا) المُهملة غير العاملة فتدخل على المعارف والنَّكرات ويلزم تكريرها ، ويأتي ما بعدها مرفوعًا أو منصوبًا أو مجرورًا حسب موقعه من الجملة ؛ وذلك نحو : لا زيدٌ في الدَّار ولا عمرٌو ، ولا زيدًا لقيتُ ولا غلامًا ، ولا برجلٍ مررت ولا امرأةٍ [٤] .

وإنَّما لزم تكريرها لأنَّها في تقدير جوابٍ لسؤالٍ مكرَّرٍ صريحٍ أو مقدَّر ، فسؤال المثال الأوَّل : أ زيدٌ في الدَّار أم عمرٌو ؟ وسؤال الثَّاني : ألقيتَ زيدًا أم غلامًا ؟ وسؤال الثَّالث : أ برجلٍ مررتَ أم امرأةٍ ؟ [٥]

فواضحٌ كيف أنَّ الأجوبة الثَّلاثة جاءت مطابقةً للأسئلة إعرابًا وتكرارًا ، وهو سؤال مَنْ يعرف أنَّ أحد الأمرين متحقِّقًا ولا يعرف أيَّهما على وجه التَّحديد ، ففي السُّؤال الأوَّل السَّائل يعرف أنَّ في الدَّار أحد المخيَّرين لكنَّه لا يعرف مَنْ هو فسأل ، ولو كان أحد المخيَّرين موجودًا لكان الجواب : زيدٌ ، أو : عمرٌو ، لكن لما انتفى وجودهما أتى الجواب على هذه الهيئة المكرَّرة ، ولا يجوز أن يكون الجواب على مثل هذا السُّؤال بـ (نعم) أو (لا) ، أو يكون بلا تكريرٍ ؛

---

(١) انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٧ ؛ معاني القرآن وإعرابه ١ / ٦٩ ؛ الأصول ١ / ٣٧٩ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ١٤ – ١٥ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٣٤٢ – ٣٤٣ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٨٦ ؛ البديع ١ / ٥٧٦ ؛ اللُّباب ١ / ٢٢٨ ؛ الفصول الخمسون ٢٠٩ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٣ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٢ / ٥٣ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٤٨٩ ؛ جواهر الأدب ٢٣٤ ؛ الجنى الدَّاني ٢٩١ – ٢٩٢ ؛ شرح الألفيَّة للمكُّودي ٧٨ ؛ تعليق الفرائد ٤ / ٩٣ .

(٢) المرتجل ١٥٣ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للرُّمانيِّ ٣٤١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٨٦ ؛ الفوائد والقواعد ٢٤٣ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٩١ ؛ المفصَّل ٥٢ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٥٢٨ [ج : ٦٧] ؛ المرتجل ١٥٣ ؛ البديع ١ / ٥٧١ ؛ اللُّباب ١ / ٢٢٦ ؛ شرح المفصَّل ١ / ٢٦٣ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٨٤ ؛ رصف المباني ٢٦١ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ١ / ٤٨٨ – ٤٨٩ ؛ جواهر الأدب ٢٣٥ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٤١٢ .

(٤) انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٩ ؛ الأصول ١ / ٣٧٩ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٤٠٤ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٩٠ ، ٣٩٣ ؛ الفوائد والقواعد ٢٤١ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٥٣١ [ج : ٦٧] ؛ البديع ١ / ٥٨٣ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٩٨١ ؛ الجنى الدَّاني ٢٩٩ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٤ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٦ – ٣٧ ؛ شرح الكتاب للرمَّاني ٤٠٥ ؛ الفوائد والقواعد ٢٤١ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٩٥ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٥٣١ [ج : ٦٧] ؛ المرتجل ١٥٧ ؛ البديع ١ / ٥٨٣ ؛ اللُّباب ١ / ٢٤٠ ؛ التَّخمير ١ / ٥١٤ ؛ توجيه اللُّمع ١٥٩ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٣ .

نحو : لا زيدٌ عندي ؛ لأنَّه جواب سؤال : أ زيدٌ عندك ، بلا تكرير ، وبذلك يُخالف الإفراد التِّكرار [١]

وهي تدخل على المبتدأ ؛ نحو : لا زيدٌ في الدَّار ولا عمرٌو ، وعلى الخبر المقدَّم ؛ نحو : لا فيها رجلٌ ولا امرأةٌ ، وعلى الخبر غير المقدَّم ؛ نحو : زيدٌ لا قائمٌ ولا قاعدٌ ، وعلى الصِّفة ؛ نحو : مررت برجلٍ لا فارسٍ ولا شجاعٍ ، وعلى الحال ؛ نحو : جاء زيدٌ لا باكيًا ولا ضاحكًا [٢] .

إلَّا أنَّ المبرِّد ووافقه ابن كيسان [٣] لم يشترطا التَّكرير ، وأجازا نحو : لا رجلٌ في الدَّار ، ولا زيدٌ في الدَّار ، جوابان لسؤال : هل رجلٌ في الدَّار ؟ وهل زيدٌ في الدَّار ؟ ووافقهما الفارسيُّ في عدم التَّكرير بعد المعرفة [٤] .

واستشهد المبرِّد والفارسيُّ بقول الشَّاعر :

بكت جزعًا واسترجعت ثم آذنت ركائبها أن لا إلينا رجوعها [٥]

فـ (لا) النَّافية دخلت على المبتدأ المعرفة (رجوعها) إلَّا أنَّه فُصل بينهما بالجارِّ والمجرور (إلينا) ولم تُكرَّر (لا) ، لأنَّه جوابٌ لسؤالٍ غير مكرَّرٍ عندهما [٦] ، وكذلك استشهد المبرِّد بشاهد المسألة :

وأنت امرؤٌ منَّا خُلقت لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعُ

فـ (نفعٌ) خبر المبتدأ (حياتك) ودخلت عليه (لا) النَّافية غير العاملة من غير تكريرٍ .

ومع أنَّ المبرِّد وابن كيسان لم يحكما على هذين البيتين بالضَّرورة بل أجازاهما في الكلام ووافقهما الفارسيُّ في الشَّاهد

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٣٧ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٤٠٦ ؛ شرح الجمل للجرجانيِّ ٩٥ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٢ / ٥٣١ [ج : ٦٧] ؛ الإيضاح لابن الحاجب ١ / ٣٩٣ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٨ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٢٥ – ٢٦ ، ١١٠ – ١١١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٣٦٢ ؛ الجنى الدَّاني ٢٩٩ ؛ الدرَّ المصون ١ / ٤٢٠ ؛ المغني ٣١٩ ، ٣٢١ ؛ تعليق الفرائد ٤ / ١١٣ ؛ شرح الألفيَّة للأشمونيِّ ١ / ٣٦٦ ؛ الهمع ١ / ٥٣٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٣٥٩ – ٣٦١ ؛ وقد نسب الرأي إلى ابن كيسان كلٌّ من : ابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٢ / ١١٤ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٢ / ٦٦ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ١ / ٤٢٠ ، والدَّماميِنيِّ في تعليق الفرائد ٤ / ١١٣ .

(٤) انظر : المسائل المنثورة ٩٤ .

(٥) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٣٥٥ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٣٦١ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣٩٣ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١١٠ ، وابن الخشَّاب في المرتجل ٢٥١ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤٥٣ .

(٦) ذكر الفارسيُّ أنَّ الخبر محذوفٌ تقديره (موجودٌ وواقعٌ) و الجارُّ والمجرور (إلينا) تبيينًا وليس خبرًا ، انظر : المسائل المنثورة ٩٤ .

الأوَّل إلَّا أنَّ سيبويه والهرويَّ والزمخشريَّ حكموا على عدم التَّكرير بالضَّعف [١] وقصروا جوازه على الشِّعر ووافقهم الصَّيمريُّ وابن الشَّجريِّ وابن الخبَّاز [٢] ، ووصفه الأعلم وابن يعيشٍ بالقبح [٣] وحكما عليه بالضَّرورة مع جماعةٍ من النَّحويين [٤] وعدَّه ابن الحاجب وابن الأثير من الشَّاذ [٥] .

والَّذي دعا النَّحويين إلى الحكم بذلك أنَّهم قدَّروا سؤالًا مكرَّرًا فأوجبوا له جوابًا مكرَّرًا ، فكان يلزم من دخول (لا) في البيت الأوَّل على الجارِّ والمجرور (إلينا) التَّكرير ، كأن يقول : لا إلينا رجوعها ولا إلى البقعة الَّتي انتقلت عنها [٦] ، وأن يقول في البيت الثَّاني : حياتك لا نفعٌ ولا ضررٌ [٧] ، بينما قدَّر المبرِّد وابن كيسان والفارسيُّ سؤالًا غير مكرَّرٍ لهما فلم يوجبوا فيهما التَّكرير .

ويُردُّ على رأي المبرِّد وابن كيسان والفارسيُّ بأنَّ العرب لم تُلغِ تكرار (لا) غير العاملة إلَّا في الشِّعر ، وهذا دليلٌ على اختصاصها بالشِّعر دون النَّثر [٨] .

ومع ذلك فإنَّه يمكن أن يُخرَّج شاهد المسألة على وجهٍ يخرجه من الضَّرورة بعدِّ أداة النَّفي (لا) هي العاملة عمل (ليس) و (نفعٌ) اسمها مرفوعٌ بها ، وخبرها محذوفٌ تقديره : (فيها) والجملة الاسميَّة في محلِّ رفع خبر المبتدأ (حياتك) [٩] ، وعندها لا يُشترط تكريرها .

وسواءٌ أكانت (لا) في البيت هي العاملة عمل (ليس) أم كانت المهملة فإنَّ الشَّاعر لم يكرِّرها لأنَّ ما بعدها أغنى عن تكريرها ، فالشَّاعر في البيت يلوم الحُضين بن المنذر الرُّقاشي لانصرافه عن أهل عشيرته إلى غيرهم ، ويخبره أنَّ

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣٥٥ – ٣٥٨ ؛ الأزهية ١٦١ – ١٦٢ ؛ المفصَّل ١١٠ .

(٢) انظر : التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٩٤ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ /٥٣١ [ج : ٦٧] ؛ توجيه اللُّمع ١٥٩ .

(٣) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٣٥٤ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١١٤ .

(٤) منهم : ابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣٩٢ – ٣٩٣ ، والرُّمانيُّ في شرح الكتاب ٤٠٩ ، ٤٣١ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٢ / ٦٥ – ٦٦ ، والمالقيُّ في رصف المباني ٢٦١ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤٥٣ ، والسَّمين في الدرِّ المصون ١ / ٤٢٠ ، والدَّماميُّ في تعليق الفرائد ٤ / ١١٣ ، والأشمونيُّ في شرح الألفيَّة ١ / ٣٣٦ – ٣٣٧ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ١ / ٥٣٥ .

(٥) انظر : الإيضاح ١ / ٣٩٤ ؛ البديع ١ / ٥٨٣ – ٥٨٤ .

(٦) انظر : شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٤٠٩ .

(٧) انظر : شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٤٣١ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١١٤ .

(٨) انظر : التَّذييل والتَّكميل ٥ / ٢٨٤ .

(٩) انظر : حاشية الصبَّان ٢ / ٢٥ ؛ خزانة الأدب ٤ / ٣٦ .

حياته لا تنفعهم لكنَّ موته سيفجعهم لأنَّه واحدٌ منهم ، فلمَّا كان موته سيحزنهم ويروعهم عُلم أنَّ حياته لا تضرُّهم ، إذ لو كانت تضرُّ لفرحوا بموته [١] ، وهذا المعنى أبلغ من قول : حياتك لا نفعٌ ولا ضررٌ ، إذ كان في تعبير الشَّاعر ما يؤدِّي المعنى وزيادةً عليه ، فقد دلَّ على شدَّة القرابة بين الشَّاعر والحُضين بن المنذر .

وفي هذا التَّعبير استعطافٌ للحَضَين فهو يخبره أنَّ موتك سيكون له بالغ الأسى على عشيرتك الَّتي لم تنفعها يومًا فهم أولى النَّاس بك ، فكان الإتيان بالبيت على هذا التَّركيب أبلغ من الإتيان به مكرَّرًا على الأصل .

(١) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٣٥٤ ؛ التَّخمير ١ / ٥١٧ – ٥١٨ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١١٤ .

حذف (لام) الأمر مع بقاء عملها :

قال الشَّاعر :

محمَّد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا [١]

استشهد به سيبويه على جواز إضمار لام الأمر مع بقاء عملها في الشِّعر دون النَّثر تشبيهًا لها بـ (أن) عند عملها مضمرةً [٢] .

ولام الأمر هي إحدى حروف جزم الفعل المضارع ، وحروفه [٣] : لم ، ولمَّا ، و (لا) النَّاهية ، ولام الأمر ، وقد صيغ فعل الأمر من الفعل المضارع ، فالفعل (ليأكل) مُصاغٌ من الفعل المضارع (يأكل) ؛ وإنَّما صيغ من المضارع لأنَّ زمن الأمر المستقبل ، والمضارع هو الَّذي يدلُّ على الاستقبال [٤] .

وهذه (اللَّام) لازمة الدُّخول على أمر الغائب غالبًا ؛ نحو : ليخرجْ زيدٌ ، وليضربْ عمرٌو بكرًا ، وكذلك مع أمر المتكلِّم نفسه ؛ نحو : لأقمْ ، ولنضربْ زيدًا [٥] ، ومنه قول الله تعالى:

﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ [العنكبوت : ١٢] .

---

(١) نُسب إلى حسَّان بن ثابت وأبي طالب وليس في ديوانيهما ، والبيت من بحر الوافر ، تبالا : وبالا ، والوبال : الفساد وسوء العاقبة .
- انظر : لسان العرب ١١ / ٨ ، مادَّة : (أ ب ل) .
- وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٨ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ١٣٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٧٥ ، والزَّجاجيِّ في اللَّامات ١ / ٩٦ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١ / ٤٥١ ، والعكبريِّ في اللباب ٢ / ١٨ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٤ / ٢٩٢ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٨٥٨ ، وابن هشام في المغني ١ / ٢٩٧ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٢٧٧ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٣٩ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٨ .

(٣) المراد هنا الحروف الَّتي تجزم فعلًا واحدًا .

(٤) انظر : شرح كتاب سيبويه للرُّماني ٧٩٤ ، ٧٨٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠٥ ؛ البديع ١ / ٦٢٣ ؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٥٧ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢٩٠ ؛ غاية المحصَّل ٤٣ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٦٠ ؛ لباب الإعراب ١٦١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٩٢ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٤٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٩٨ .

(٥) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٧٥ ؛ المقتضب ٢ / ١٣١ ؛ الأصول ١٧٣ ؛ اللَّامات ٩٢ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠٥ ؛ الفوائد والقواعد ٥٣٣ ؛ البيان في شرح اللُّمع ٤٤٢ ؛ المفصَّل ٣٣٩ ؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٨٥٧ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢٦٤ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٢ / ٤٧ – ٤٨ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٤ / ٥٩ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٨٩٩ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٤٢ ؛ جواهر الأدب ٧٨ ؛ الجنى الدَّاني ١١٠ – ١١١ ؛ المغني ٢٩٦ ؛ الهمع ٢ / ٥٣٩ .

أمَّا أمر المخاطب فلا تدخل عليه (اللَّام) إذ إنَّهم استغنوا عنها بصيغة الأمر (افْعل) لكثرة أمر المخاطب ؛ نحو : اضربْ ، إلَّا أنَّها قد دخلت قليلًا في الكلام توكيدًا للأمر ؛ نحو : لتأكل ، و لتقم [١] ، وذكر الأخفش والزَّجاجيُّ أنَّها لهجةٌ لبعض العرب [٢] ، وعليه قراءة بعضهم [٣] (فلتفرحوا) بالتَّاء في قول الله تعالى :

﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ ﴾ [يونس : ٥٨] .

وقد عاب الكسائيُّ هذه القراءة ووصفها الأخفش بالرَّداءة وذلك لأنَّهما ألفياها قليلةً [٤] وحكم الرَّضيُّ والإربليُّ عليها بالشُّذوذ للسَّبب نفسه [٥] .

أمَّا الفرَّاء فرأى أنَّها جاءت على الأصل ، ووافقه في ذلك المبرِّد والنحَّاس والزَّمخشريُّ وابن الشَّجريُّ وابن يعيشٍ [٦] ، ولعلَّ مرادهم من مجيئها على الأصل ما ذكره ابن بابشاذ من أنَّها جاءت على الأصل المتروك في الاستعمال ؛ لأنَّ خطاب المأمور لا يحتاج إلى (لامٍ) استغناءً بصيغة الأمر [٧] .

ومن دخول (اللَّام) على أمر المخاطب أيضًا قول الرَّسول ﷺ : (لتأخذوا مصافَّكم) [٨] ، فأدخل لام الأمر على أمر المخاطب [٩] .

---

(١) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٧٥ ؛ المقتضب ٢ / ١٣١ ؛ الأصول ٢ / ١٥٧ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠٥ ؛ الفوائد والقواعد ؛ المفصَّل ٣٣٩ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢٦٤ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٦٠ – ١٦ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٠٠ – ٩٠١ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٤٢ ؛ الجنى الدَّاني ١١١ ؛ المغني ٢٩٦ ؛ التَّصريح ٢ / ٣٩٥ ؛ الهمع ٢ / ٥٣٩ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ٣٧٥ ؛ اللَّامات ٩٢ .

(٣) وهي قراءة : النبي ﷺ ، وعثمان بن عفَّان ﷺ ، وأُبي بن كعب ﷺ ، والحسن ، وأبي رجاء ، ومحَّمد بن سيرين ، والأعرج ، وأبي جعفر ، والسُّلميِّ ، وقتادة ، والجحدريِّ ، وهلال بن يَسَاف ، والأعمش ، وعبَّاس بن الفضل ، وعمرو بن فائد .

– انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤٦٩ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٢ / ١٥١ ؛ المحتسب ١ / ٣١٣ ؛ حجة القراءات ٣٣٣ .

(٤) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤٦٩ – ٤٧٠ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ٣٧٥ .

(٥) انظر : شرح الكافية ٢ / ٩٥٥ ؛ جواهر الأدب ٧٨ .

(٦) انظر : معاني القرآن ١ / ٤٧٠ ؛ المقتضب ٢ / ٤٥ ؛ إعراب القرآن ٢ / ١٥١ ؛ الكشَّاف ٢ / ٣٥٣ ؛ أمالي ابن الشَّجريِّ ٢ / ٣٥٤ – ٣٥٥ [ج : ٥٧] ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢٩٣ .

(٧) انظر : شرح المقدِّمة المُحسبة ١ / ٢٤٤ .

(٨) صحيح مسلم ٢ / ٩٤٣ برواية : (لتأخذوا مناسككم) ، كتاب : الحج ، باب : استحباب رمي جمرة العقبة يوم النَّحر راكبًا ، رقم الحديث : (١٢٩٧) .

(٩) انظر : شرح النَّوويِّ على مسلم ٩ / ٤٥ ؛ الدِّيباج ٣ / ٣٦٢ .

وقد التمس بعض العلماء [١] علَّةً لطيفةً للقراءة القرآنيَّة والحديث الشَّريف وهي أنَّ الأمر فيهما يعمُّ الحاضر والغائب ؛ فالتَّاء تفيد الخطاب واللَّام تفيد الغيبة ، ومجموع الأمرين يفيد العموم .

وبما أنَّ هذه الصِّيغة قد وردت في قراءةٍ قرآنيَّةٍ وفي حديثٍ شريفٍ عن رسول الله ﷺ فإنَّه لا ينبغي الحكم عليها بالرَّداءة كما فعل الكسائيُّ أو الأخفش ، وإنَّما يمكن القول بقلَّتها .

ومن دخول (اللَّام) في أمر المخاطب قول الشَّاعر :

لِتقمْ أنت يا ابن خير قريشٍ فتُقضِّي حوائج المسلمينا [٢]

فأدخل لام الأمر على فعل المخاطب (تقم) [٣] .

وقد اختلف النَّحويُّون في فعل الأمر بين الإعراب والبناء :

فذهب الفرَّاء والأخفش ووافقهم ابن هشامٍ إلى أنَّ فعل الأمر لا يكون إلَّا معربًا مجزومًا بلام الأمر ، (إذ الحروف هي الموضوعة لإفادة المعاني) [٤] ، إلَّا أنَّ (اللَّام) حُذفت عند أمر المخاطب ؛ لأنَّ حروف الجزم والنَّصب لا تدخل إلَّا على حروف المضارعة ، وحروف المضارعة تُحذف عند أمر المخاطب ؛ استغناءً عنها بدلالة الخطاب والطَّلب على الاستقبال والحال ، وتخفيفًا لكثرة استعمال فعل الأمر ، فلمَّا حُذفت الحروف حُذفت (اللَّام) تبعًا لها ، فتصير صيغة الأمر من يأكل : كل ، ومن يضرب : اضرب ، ومن يستخرج : استخرج ، إلَّا أنَّ هذه (اللَّام) عندهم مقدَّرةٌ منويَّةٌ في أمر المخاطب ؛ فتقدير قولهم : اذهب يا زيد ، لتذهب يا زيد ، والفعل مجزومٌ بإضمار (اللَّام) [٥].

---

(١) منهم : ابن برهان في شرح اللُّمع ٣٣٦ – ٣٣٧ ، والخوارزميُّ في التَّخمير ٣ / ٢٥٩ ، والرُّعينيُّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٢ / ٥٢٦ – ٥٢٧ .

(٢) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الخفيف .

– وهو من شواهد : الرَّضيِّ في شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٠٢ ، وأبي حيَّان في البحر المحيط ٩ / ٣٦١ ، وابن هشامٍ في المغني ٣٠٠ ، والنُّعمانيِّ في اللُّباب ١٧ / ٢٣٦ ، والشَّيخ خالد الأزهريِّ في التَّصريح ٢ / ٣٩٥ .

(٣) انظر : التَّصريح ٢ / ٣٩٥ .

(٤) شرح المفصَّل ٤ / ٢٩١ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١ / ٥٤ ، ٤٦٩ ، ٤٧٦ ؛ معاني القرآن للأخفش ١ / ١٩٨ ، ٢٠٤ ، ٢٢٨ ، ٣٧٦ ؛ المغني ٣٠٠ .

– ورأيهم مبسوطٌ في : اللَّامات ٩٤ .

أمَّا سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [١] فذهبوا إلى أنَّ فعل الأمر يكون معربًا مجزومًا عند دخول (لام) الأمر عليه ، ويكون مبنيًّا في صيغة الأمر ، والأصل فيه أن يكون مجزومًا بـ (اللَّام) إلَّا أنَّ حروف المضارعة لما حُذفت عند أمر المخاطب عاد الفعل إلى أصله من البناء ؛ إذ كان من علل إعراب الفعل المضارع مشابهته لاسم الفاعل في الحركات والسَّكنات ، وهذه المشابهة وقعت بزيادة حروف المضارعة ، فيضرب مثل ضارب ، فلمَّا زالت حروف المضارعة من فعل الأمر زال الشَّبه وعاد إلى أصله من البناء ، ومن أجل بنائه امتنع دخول لام الأمر عليه لأنَّها جازمةٌ والجزم لا يعمل في المبنيِّ ، وهي عندهم غير مقدَّرةٍ ولا منويَّةٍ [٢] .

وخلاف الفريقين واقعٌ في أمر المخاطب ، أمَّا فعل الأمر للغائب وللمتكلِّم وجماعة المتكلِّمين ؛ نحو : ليقم ، ولأقم ، ولنقم ، فهو عند الفريقين معربٌ مجزومٌ بلام الأمر الظَّاهرة .

وقد ردَّ المبرِّد رأي أصحاب الفريق الأوَّل بأنَّه " خطأٌ فاحشٌ " [٣] لأنَّ الإعراب لا يدخل الأفعال إلَّا بمشابهتها الأسماء ، وذلك في الأفعال المضارعة الَّتي ضارعت الأسماء بالحروف الزَّوائد في أوَّلها فقبلت العوامل [٤] ، وفعل الأمر خاليًا من هذه الحروف فلزم له البناء ، ولو كانت فيه حروف زوائد لجُزم بدخول حرف (اللَّام) [٥] .

وردَّ الزجَّاجيُّ أيضًا بأنَّ هذه اللَّام لا يجوز إضمارها مع بقاء عملها لضعفها ؛ لأنَّ عوامل الأفعال أضعف من عوامل الأسماء ؛ إذ كان الإعراب في الأفعال محمولًا على الأسماء لأصالته في الأسماء وفرعيَّته في الأفعال ، والجزم في الأفعال نظير

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٢ / ١٣١ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٤٥ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٦ ، والفارسيُّ في الإيضاح ٣٠٧ ، وابن الورَّاق في علل النَّحو ١٤٩ ، وابن جنِّي في اللُّمع ١١ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠٥ ، وابن برهانٍ في شرح اللُّمع ٣٣٥ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٣٣٩ ، وابن الأثير في البديع ١ / ٢٩ ، ٣١ ، وابن خروفٍ في شرح الجمل ٢ / ٨٥٧ ، والعكبريُّ في اللُّباب ٢ / ١٧ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ٤٦ ، وابن الحاجب في الإيضاح ٢ / ٤٨ – ٤٩ ، والزَّملكانيُّ في غاية المحصَّل ٤٦ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٤ / ٦١ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ٩٠١ ، والإربلِّي في جواهر الأدب ٧٩ ، والأبَّذيُّ في الحدود ٤٥٤ ، والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ٢ / ٣٩٥ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٥٣٨ .

(٢) انظر : المقتضب ٢ / ١٣١ ؛ الأصول ٢ / ١٤٥ ؛ إعراب القرآت للنحَّاس ٢ / ١٥١ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٤١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠٥ ؛ حجَّة القراءات ٣٣٣ ؛ الفوائد والقواعد ٥٣٤ ؛ البديع ١ / ٦٢٤ ؛ شرح اللُّمع لابن برهانٍ ٣٣٧ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢٩١ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٦١ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٠١ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٩٢ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٤٣ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشام ٢٧٥ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٩٩ .

(٣) المقتضب ٢ / ١٣١ .

(٤) ويقصد بذلك الحروف النَّاصبة والجازمة .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ١٣١ ؛ الأصول ٢ / ١٧٤ ؛ اللُّباب ٢ / ١٧ ؛ الإيضاح لابن الحاجب ٤٨ .

الجرِّ في الأسماء ؛ لاختصاص كلٍّ منهما فيما يدخل عليه ؛ فالجازم للأفعال ، والجارُّ للأسماء [١]، وأضعف إعراب الأسماء هو الجرُّ لأنَّ الجارَّ لا يتصرَّف في مجروره كما يتصرَّف الرَّافع والنَّاصب في معموله ؛ فهو لا يُفارق المجرور به بالفصل كما يُفارق الرَّافع والنَّاصب معموله [٢] ، ولا يجوز إضماره بلا عوضٍ مع بقاء عمله لضعفه ، فما دام الجارُّ لا يُضمر فألَّا يُضمر نظيره الجازم أولى وآكد لأنَّه أضعف من الجارِّ [٣] ، وبناءً على ما تقدَّم يترجَّح رأي الفريق الثَّاني .

ومع ضعف هذه اللَّام إلَّا أنَّه قد ورد في الشِّعر إضمارها مع بقاء عملها [٤] ومنه قول متمِّم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمُشي لكِ الويل حرَّ الوجه أو يبكِ من بكى [٥]

فالفعل (يبكِ) مجزومٌ بحذف حرف العلَّة ، وجازمه لام الأمر مضمرةً ، والَّذي سهَّل إضمار اللَّام هنا عطف الفعل (يبكِ) على فعل الأمر (اخمشي) فدلَّ على أنَّ الفعل الثَّاني أمرٌ كالأوَّل [٦] ، ومنه أيضًا شاهد المسألة :

محمَّد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

فقد حذف (اللَّام) مع أنَّها عملت الجزم في الفعل (تفدِ) .

وقد قصر سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [٧] جواز إضمار هذه (اللَّام) على الشِّعر ، وشبَّه سيبويه [٨] إضمارها تارةً بإضمار (أن) النَّاصبة ، وتارةً بإضمار (ربَّ) و (واو القسم) الجارَّتين ، إلَّا أنَّ (أن) و (ربَّ) و (واو القسم)

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٩ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٧٩٦ .

(٢) فمن الفصل بين النَّاصب ومعموله : إنَّ في الدَّار زيدًا قائمٌ ، ومن الفصل بين الرَّافع ومعموله : زيدٌ في الدَّار قائمٌ .
– انظر : المقتضب ٤ / ١٠٩ ، ١٣٢ .

(٣) انظر : اللَّامات ٩٥ ؛ علل النَّحو ١٤٩ ؛ الفوائد والقواعد ٥٣٥ – ٥٣٦ ، البيان في شرح اللُّمع ٤٤٢ ؛ اللُّباب ٢ / ١٧ .

(٤) انظر : شرح التَّسهيل ٤ / ٦٠ ؛ المغني ٨٩ ؛ الجنى الدَّاني ٨٤٠ ؛ الهمع ٢ / ٥٣٩

(٥) ديوانه ٨٤ ، والبيت من بحر الطَّويل ، البعوضة : مياهٌ لبني أسد في نجدٍ ، اخمشي : الخمش خدش موضع من الجسد .
– انظر : معجم البلدان ١ / ٤٥٥ ؛ لسان العرب ٦ / ٢٩٩ ، مادَّة : (خ م ش) .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٠٩ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ١٣٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٧٤ ، والعكبريِّ في اللباب ٢ / ١٧ ، وابن يعيش في شرح المفصَّل ٤ / ٢٩٢ ، وابن هشام في المغني ١ / ٢٩٧ .

(٦) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٥٢ .

(٧) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٨ ، وممَّن وافقه : الأخفش في معاني القرآن ١ / ٨٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٥٧ ، والنحَّاس في شرح أبيات سيبويه ١٥٧ ، والقيروانيُّ في ما يجوز للشَّاعر في الضرورة ٥٦ ، وابن برهان في شرح اللُّمع ٤٤٢ – ٤٤٣ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٤٥١ ، وابن خروفٍ في شرح الجمل ٢ / ٨٥٧ – ٨٥٨ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ١٤٥ ، ابن الصَّائغ في اللُّمحة ٢ / ٧٩٥ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ٢ / ١٤٢ – ١٤٣ ، وابن هشامٍ في المغني ٢٩٧ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٥٣٩ .

(٨) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩ .

إذا أُضمروا عوِّض عنهم بحروفٍ تقوّي عملهم مع الإضمار ، فجاز فيهم الإضمار في السَّعة من أجل هذا العوض ، أمَّا إضمار لام الأمر فبلا عوضٍ ولذا لم يصحَّ وقوعه إلَّا في الشِّعر [١] .

وذكر الزجَّاجيُّ أنَّ هذا الحذف إنَّما يكون على لهجة من يأمر المخاطب باللَّام فيقول : لتأكل ، فلمَّا اضطرَّ الشَّاعر حذف (اللَّام) وأبقى عملها [٢] .

أمَّا المبرِّد فلم يُجز إضمار اللَّام مع بقاء عملها لا شعرًا ولا نثرًا ، وعلَّل ذلك بأنَّ عوامل الأفعال ضعيفةٌ ، والجزم أضعفها لأنَّه نظير الجرِّ في الأسماء ، ولأجل ذلك أيضا عدَّها الأعلم من أقبح الضَّرورات [٣] ، إلَّا أنَّ المبرِّد والأعلم استحسنا بيت متمِّم حملًا على المعنى ؛ لأنَّ فعل الأمر (اخمشي) بمعنى (فلتخمشي) فعطف (تبكي) على هذا المعنى ، وأشار الرمَّانيُّ إلى أنَّ فعل الأمر (اخمشي) صار كالعوض عن حذف (اللَّام) [٤] .

أمَّا شاهد المسألة فردَّه المبرِّد ولم يقبله وعلَّل ردَّه بأنَّ قائله مجهولٌ [٥] ، مع أنَّ هناك مَنْ نسب البيت إلى حسَّان بن ثابت ﷺ وأبي طالبٍ [٦] .

واختلف رأي ابن مالكٍ في كتابيه (شرح التَّسهيل) و (شرح الكافية الشَّافية) ؛ ففي الأوَّل نصَّ على اختصاص حذف لام الأمر من الفعل مع بقاء عملها بالشِّعر ، ونسب للكسائيِّ القول بجواز حذف (اللَّام) من الفعل في قول الله تعالى :

﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغۡفِرُواْ ﴾ [الجاثية : ١٤] .

فالأصل عند الكسائيِّ (ليغفروا) فحذف (اللَّام) مع بقاء الجزم بها ، ولم يقبل ابن مالكٍ هذا التَّأويل وقدَّر جزم (يغفروا) بجواب الأمر على معنى : إن تقل لهم اغفروا يغفروا [٧].

---

(١) انظر : شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٧٩٥ – ٧٩٦ .

(٢) انظر : اللَّامات ٩٦ .

(٣) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٣٨٨ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٧٩٦ .

(٥) انظر : المقتضب ٢ / ١٣٣ .

(٦) نسبه إلى حسَّان بن ثابت ﷺ الرَّضي في شرح الكافية ٢ / ٩٥٥ و الشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٩٨ ، ونسبه إلى أبي طالبٍ ابن هشامٍ في شرح شذور الذَّهب ٢٧٥ .

(٧) انظر : شرح التَّسهيل ٤ / ٥٩ – ٦٠ .

أمَّا في (شرح الكافية الشَّافية) فقد فصَّل في حكم حذف هذه (الَّام) وجعلها ثلاثة أضرب : كثيرٌ مطَّرد ، وقليلٌ جائزٌ في الاختيار ، وقليلٌ مخصوصٌ بالاضطرار .

فالكثير المطَّرد : الحذف بعد أمرٍ بالقول ؛ وجعل منه قول الله تعالى :

﴿ قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم : ٣١] .

" أي : (ليقيموا) فحذف اللَّام لأنَّه بعد (قل) " [١] ورفض الجزم بتقدير وقوع الفعل في جواب الأمر ، وعلَّل ذلك بأنَّ هذا التَّقدير يلزم منه عدم تخلُّف المأمورين بالطَّاعة ؛ لأنَّ المعنى : إن تقل لهم أقيموا يقيموا ، والواقع بخلاف ذلك فإنَّه قد يتخلَّف عن الطَّاعة بعض المقصِّرين [٢]، وقد أجاز الزجَّاج كلا الوجهين وعلَّل كونه جوابًا لأمرٍ مقدَّرٍ بأنَّ العباد إذا آمنوا وصدَّقوا فإنَّ تصديقهم يتمثَّل بقبولهم لأمر الله [٣].

والقليل الجائز بالاختيار : الحذف بعد قولٍ غير أمرٍ ، واستشهد عليه بقول منصور الأسديِّ :

قلتُ لبوَّابٍ لديه دارُها تِيذَنْ فإني حمؤها وجارُهَا [٤]

أراد (لِتيذن) وأصلها (لِتأذن) إلَّا أنَّه قلب الهمزة ياءً ، وليس الشَّاعر بمضطرٍ لتمكُّنه من أن يقول : (إيذن) بصيغة الأمر [٥]، وما دام مختارًا فإنَّ ذلك ممَّا لا يختصُّ بالشِّعر عند ابن مالكٍ ، إلَّا أنَّه أقلُّ من الضَّرب الأوَّل لأنَّه مسبوقٌ بـ (قلت) وهي خبرٌ لا أمر [٦] .

والقليل المخصوص بالاضطرار : الحذف دون تقدُّم قولٍ لا بصيغة أمرٍ ولا بغيرها ؛ واستشهد بقول الشَّاعر :

لا تستطل منِّي بقائي ومدَّتي ولكن يكنْ للخير فيك نصيب [٧]

---

(١) شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٦٩ .

(٢) والملاحظ أنَّ ابن مالكٍ هنا وافق رأي الكسائيِّ وردَّ الرَّأي الَّذي كان قد رجَّحه في (شرح التَّسهيل) .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٣ / ١٦٣ .

(٤) خزانة الأدب ٩ / ١٣ ، والبيت من بحر الرَّجز .

– وهو من شواهد : ابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ١٥٠ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٧٠ ، وأبي حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٥ / ٢٤٢٠ ، والمراديِّ في الجنى الدَّاني ١١٤ ، وابن هشامٍ في المغني ٢٩٨ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٤٠ .

(٥) انظر : المقاصد الشَّافية ٦ / ٩٩ ؛ المقاصد النحويَّة ٤ / ١٩٣٧ .

(٦) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٦٩ – ١٥٧٠ .

(٧) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الطَّويل .

– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ١ / ١٥٩ ، وابن جنِّيٍّ في سرِّ صناعة الإعراب ٢ / ٦٩ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٧٠ ، والمراديِّ في الجنى الدانيِّ ١ / ١١٤ ، وابن هشامٍ في المغني ١ / ٢٩٧ .

أراد : ولكن ليكنْ ، فحذف (اللَّام) مع بقاء عملها .

ويمكن إجمال موقف النَّحويين من حذف لام الأمر من الفعل مع بقاء عملها في ثلاثة أقوالٍ ؛ القول الأوَّل : قول سيبويه ومَنْ وافقه باختصاص الحذف بالشِّعر ، والقول الثَّاني : قول المبرِّد بمنع الحذف شعرًا ونثرًا ، والقول الثَّالث : قول ابن مالكٍ بأنَّ من الحذف ما ينقاس في النَّثر ومنه ما لا ينقاس فيه .

والرَّاجح من هذه الأقوال أنَّ حذف لام الأمر ممَّا يختصُّ بالشِّعر دون النَّثر لتعدُّد الشَّواهد الواردة فيه [١] ، وعدم ورود شواهد من النَّثر على حذف (اللَّام) إلَّا ما تأوَّله الكسائيُّ والزجَّاج وابن مالكٍ في الآيتين السَّابقتين .

وقد رفض ابن النَّاظم وأبو حيَّان تأويل الآيتين بحذف اللَّام ، وجعلا الجزم بتقدير وقوع الفعل جوابًا لأمرٍ مقدَّرٍ ، وذلك لأنَّ الأمر وقع للمؤمنين لا الكافرين ، والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشيءٍ فعلوه لا محالة [٢] .

وبالرُّجوع إلى شاهد المسألة فمع أنَّ سيبويه ومَنْ وافقه حكموا على حذف اللَّام باختصاصه بالشِّعر ، وردَّه المبرِّد شعرًا ونثرًا ، إلَّا أنَّ المازنيَّ وابن برهانٍ ــ في رأيٍ له ــ وابن مالكٍ أخرجوا شاهد المسألة من الضَّرورة [٣] ، باعتبار أنَّ الأصل في البيت الخبر لا الأمر ؛ فيكون : (محمَّد تفدي نفسك) إلَّا أنَّ الشَّاعر حذف (الياء) مع إرادتها ، كما حُذفت من الفعل المضارع (نبغي) للتَّخفيف [٤] في قول الله تعالى :

﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبۡغِۚ ﴾ [الكهف : ٦٤] .

---

(١) وردت شواهد عدَّة على حذف اللَّام وبقاء العمل ومنها غير ما ذُكر قول الشَّاعر :

من كان لا يزعم أنِّي شاعر فيدنُ منِّي تنهه المزاجر

فالفعل (يدنُ) مجزومٌ أيضًا بلام الأمر المضمرة .

– والشَّاهد ممَّا لم أقف على قائله ، وهو من الرَّجز المشطور ، المزاجر : النَّواهي .

– انظر : لسان العرب ٤ / ٣١٩ ، مادَّة : (ز ج ر) .

– وهو من شواهد : الفرَّاء في معاني القرآن ١ / ١٦٠ ، وابن جنِّيّ في سرِّ صناعة الإعراب ٢ / ٧٠ ، والأنباريِّ في الإنصاف ٢ / ٤٣٤ [م : ٧٢] ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٧١ .

(٢) انظر : شرح الألفيَّة ٤٩٣ ؛ البحر المحيط ٦ / ٤٣٧ .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ١٩٨ ؛ شرح اللُّمع ٤٤٢ – ٤٤٣ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٦٠ ، ووافقهم : الأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٣٨٨ ، والعكبريُّ في اللُّباب ٢ / ١٩ ، والزملكانيُّ في غاية المحصَّل ٤٦ إلَّا أنَّهم حكموا على حذف الياء من الفعل الخبريِّ بالضَّرورة .

(٤) انظر : معاني القرآن للزجَّاج / ١٢٥ ؛ اللُّباب في علوم الكتاب ١٢ / ٥٢٨ .

ومع أنَّ لرأيهم وجهًا جيِّدًا إلَّا أنَّ تقدير الأمر في البيت أقوى معنًى ؛ لأنَّ الشَّاعر يدعو المسلمين إلى أن يفدوا رسول الله ﷺ بأرواحهم ويقدِّموه على أنفسهم ، وإنَّما حذف لام الأمر استخفافًا واستغناءً عنها لتمكُّن هذا الأمر وترسُّخه في قلوب المسلمين ، فلا حاجة للشَّاعر بأن يُظهر الطَّلب ، ومع ذلك فقد أتى بالفعل طلبيًّا ولم يأتِ به خبريًّا للإشارة إلى ما في الطَّلب من الإلزام ، فإنَّ افتداءهم لرسول الله ﷺ أمرٌ واجبٌ عليهم ويلزمهم فعله ، بينما الخبر يحتمل الصِّدق والكذب ولا يتطلَّب تحقُّق حدوث الفعل .

وبمثل هذا وجَّه الزمخشريُّ قول الله تعالى :

﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾

يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الصف : ١١ – ١٢] .

فالفعل المجزوم (يغفر) وقع جوابًا لأمرٍ مقدَّرٍ ؛ لأنَّ قول الله تعالى : (تؤمنون) و (تجاهدون) خبرين بمعنى الأمر ؛ فالتَّقدير ــ والله أعلم ــ (آمنوا وجاهدوا يُغفرْ لكم) [١] ، وعلَّل الزَّمخشريُّ ورود الأمر بلفظ الخبر " إيذانًا بوجوب الامتثال وكأنَّه امتثل ، فهو يخبر عن إيمانٍ وجهادٍ موجودين " [٢] .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه ١ / ١٤٢ ؛ الكشَّاف ٤ / ٥٢٦ .

(٢) انظر : الكشَّاف ٤ / ٥٢٦ .

حذف (الفاء) من جواب الشَّرط :

قال عبد الرَّحمن بن حسَّان ﷺ [١] :

مَنْ يفعل الحسناتِ الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان [٢]

وقال رجلٌ من بني أسد :

بني ثُعَلٍ لا تَنْكَعوا العَنز شِربها بني ثُعَلٍ مَنْ ينكَعِ العَنز ظالمُ [٣]

استشهد بهما سيبويه على وقوع الجملة الاسميَّة (الله يشكرها) والاسم (ظالم) جوابًا للشَّرط دون فاءٍ تربطه بفعل الشَّرط [٤] ، تشبيهًا لهما بالفعل المستغني عن الفاء عند وقوعه جوابًا للشَّرط ، مع حكمه عليهما بالضَّرورة [٥] .

والأصل أن يكون جواب الشَّرط فعلًا لأنَّ حق أداة الشَّرط أن تدخل على جملتين مصدَّرتين بفعلين فتربط أحدهما بالآخر وتعلِّق وجود الثَّاني على وجود الأوَّل [٦] ، وإنَّما لزم كونهما فعلين لأنَّ الشَّرط يكون على ما لم يقع بعدُ ويحتمل

---

(١) هو : أبو سعيد عبد الرَّحمن بن حسَّان بن ثابت ﷺ ، وأمُّه سيرين القبطيَّة اخت مارية القبطيَّة أم إبراهيم ابن رسول ﷺ ، وهو شاعرٌ ابن شاعرٍ وابنه سعد شاعرٌ ، وقد قيل عنهم : " أعرق النَّاس كانوا في الشِّعر آل حسَّان ؛ فإنَّهم يعدُّون ستةً في نسقٍ كلُّهم شاعر : سعيد بن عبد الرَّحمن بن حسَّان بن ثابت بن المنذر بن حرام " روى أحاديث عن أبيه وغيره ، وتوفي سنة : (١٠٤ هـ) .

– انظر : التَّاريخ الكبير للبخاريِّ ٥ / ٢٧٠ تاريخ دمشق ٣٤ / ٢٨٨ – ٣٠١ .

(٢) ديوانه ٦١ ، وقد نسبه سيبويه إلى حسَّان بن ثابت ﷺ وليس في ديوانه ، والبيت من بحر البسيط .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٣٥ ، والفرَّاء في معاني القرآن ١ / ٤٧٦ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٧٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٦٢ ، وابن الورَّاق في علل النحو ١ / ٤٤٠ ، وابن جنِّي في المحتسب ١ / ١٩٣ ، والعكبريِّ في اللُّباب ٢ / ٥٩ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩٧ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٨٨٤ ، وابن هشامٍ في المغني ١ / ١٣٣ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٥٥٥ .

(٣) لم أقف على قائله ، والبيت من بحر الطَّويل ، بنو ثُعَل : قبيلة في طيئ وهم بنو عمرو بن الغوث ، تنكعوا : تمنعوا .

– انظر : جمهرة أنساب العرب ١ / ٤٧٦ ؛ اللُّباب في تهذيب الأنساب ١ / ٢٣٩ – ٢٤٠ ؛ لسان العرب ٨ / ٣٦٤ ، مادَّة : (ن ك ع) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١/ ٤٣٦ ، وابن جنِّي في المحتسب ١ / ١٢٢ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٦١٢ ، وأبي حيَّان في التَّذييل والتَّكميل ٣ / ٢٩٩ ، والعينيِّ في المقاصد النحوية ٤ / ١٩٤٣ .

(٤) حذف الشَّاعر الفاء والمبتدأ من الجواب ، والتَّقدير (فهو ظالم) إلَّا أنَّ سيبويه أشار إلى حذف الفاء ولم يُشر إلى حذف المبتدأ ، وقد أشار إلى حذف المبتدأ جماعةٌ منهم : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٣ / ٢٦٤ ، وابن جنِّي في المحتسب ١ /١٩٣ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٦١٣ ، والعينيُّ في المقاصد النَّحويَّة ٤ / ١٩٤٣ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ – ٤٣٦ .

(٦) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٦٤ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٠٨ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٨٢ ؛ البرهان ٤ / ٣٠٠ .

الوقوع وعدم الوقوع ، والأسماء ثابتةٌ موجودةٌ فلا يصحُّ تعليق وجود غيرها على وجودها ، أمَّا الأفعال فمتغيِّرةٌ تحدث وتنقضي ويتوقَّف وجود بعضها على وجود بعض [١] .

وفعل الشَّرط لا يكون إلَّا فعلًا متصرِّفًا غير طلبيٍّ ، إمَّا مضارعًا مثبتًا مجرَّدًا أو منفيًا بـ (لا) أو (لم) ، وإمَّا ماضيًا مجرَّدًا من اقترانه بـ (قد) لفظًا أو تقديرًا ، أمَّا جواب الشَّرط فالأصل فيه أن يكون ممَّا يصلح وقوعه فعل شرطٍ ؛ نحو : إن أكرمتني أكرمتك ، لأنَّه يجوز أن يُقال : إن أكرمتك كان كذا وكذا [٢] .

والفعل والجواب مرتبطان بأداة الشَّرط فلا يقعان في ابتداء الكلام ، بل يقعان مجزومان بعد الأداة ، وجزمهما أدلُّ دليلٍ على أنَّهما لا ينفكَّان عنها ولا يأتيان إلَّا تلوًا لها ؛ لأنَّ المجزوم لا يكون إلَّا مرتبطًا بما قبله ، وقد أثَّرت الأداة عليهما لفظًا بالجزم في المضارع ، ومعنًى بقلب معناهما إلى الاستقبال في الماضي [٣] .

ومع أنَّ هذا الأصل فيهما إلَّا أنَّ الجواب قد يأتي ممَّا لا يصلح وقوعه فعلًا للشَّرط ، بل قد يأتي ممَّا يصلح الابتداء به كالجملة الاسميَّة ، والجملة الفعليَّة الطلبيَّة ، فمعلومٌ أنَّ هؤلاء ممَّا يصلح الابتداء به ولا يصلح وقوعه فعل شرطٍ [٤] ، لذا زال عنه أثر الأداة لفظًا ولم تقوَ على ربطه بفعل الشَّرط ، وصار الجواب كأنَّه كلامٌ مستأنفٌ غير مرتبطٍ بالفعل قبله ولا جوابٌ له ، بل إنَّ الجملة الاسميَّة لا تقع موقع جواب الشَّرط لأنَّه فعلٌ ، ولا تؤثِّر فيها أداة الشَّرط لأنَّها من عوامل الأفعال ، لذا جيء بحرفٍ يقوِّي أداة الشرط في ربط الجزاء بالشَّرط [٥] ، واختير لذلك حرف (الفاء)

---

(١) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١٠٨ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٧٥ – ٧٦ .

(٢) انظر : المقتصد ٢ / ١٠٩٩ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩٤ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٣٣ – ٩٣٤ ؛ شرح الألفيَّة لابن الناظم ٤٩٧ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٩٩ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٨٢ ؛ الجنى الدَّاني ٦٦ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٨٦٩ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٣٩ – ١٤٠ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٦٦ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠٤ .

(٣) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٤ – ٢٦٥ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١١١ .

(٤) وذلك نحو : إن أكرمتني فزيدٌ يكرمك ، فجملة (زيدٌ يكرمك) ممَّا يصلح أن تقع أوَّل الكلام غير مرتبطةٍ بما قبلها ، وهي لا تقع فعلًا للشَّرط ؛ فلا يجوز أن يُقال : إن زيدٌ يكرمك يكن كذا وكذا .
– انظر : المقاصد الشَّافية ٦ / ١٣٩ .

(٥) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٦٤ ؛ علل النَّحو ٤٤٠ ؛ سرَّ صناعة الإعراب ١ /٢٦٤ – ٢٦٥ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٩٩ ؛ الفوائد والقواعد ٥٤٣ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ ؛ المرتجل ١٨٧ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٣٤ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٧ – ٣٧٨ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١١١ ؛ شرح التَّسهيل ٤ / ٧٦ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٩٨ – ١٩٩ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٨٢ ؛ جواهر الأدب ٦٦ – ٦٧ ؛ العباب ٢٧٩ – ٢٨١ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٤٣ ؛ البرهان ٤ / ٢٩٩ – ٣٠٠ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠٥ .

لسببين [١] :

أحدهما : أنَّ معناها الأصليُّ : الإتباع والتَّعقيب ، ويعني أنَّ ما بعدها يقع بُعيد وقوع ما قبلها بلا مهلةٍ ولا تراخٍ ، وحقُّ الجزاء أن يقع تاليًا للشَّرط بلا مهلةٍ ، فكانت (الفاء) أنسب ما تكون لهذا المعنى .

والآخر : أنَّ لمعنى التَّعقيب فيها جاز أن يقع ما بعدها علَّةً وسببًا لما بعدها ، وهذا هو المعنى الَّذي يُعقد عليه الشَّرط .

أمَّا المواضع الَّتي تلزم فيها الفاء الجواب فهي [٢] :

أولًا : الجملة الاسميَّة سواءٌ أكان الخبر اسمًا أم فعلًا ؛ نحو : إن تأتني فأنا صاحبك ، وإن تأتني فأنا أكرمُك ، وقد يُحذف المبتدأ إذا كان الخبر فعلًا فتتَّصل الفاء بالخبر مباشرةً ؛ نحو قول الله تعالى :

﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ ﴾ [المائدة : ٩٥] .

فتقدير الجواب والله أعلم : فهو ينتقم الله منه [٣] ، ولو كان الفعل (ينتقم) جواب الشَّرط لجُزم ولم تدخله (الفاء) ، فرفعه دلَّ على أنَّه خبرٌ لمبتدأ محذوف .

ثانيًا : الفعل الجامد غير المتصرِّف ؛ نحو : إن زرتني فعسى أن تنال خيرًا .

---

(١) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٦٤ ؛ علل النَّحو ٤٤٠ ؛ سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٢ – ٢٦٣ ؛ المقتصد ٢ / ١٠٩٩ ؛ الفوائد والقواعد ٥٤٣ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ ؛ المرتجل ١٨٧ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٨٦٩ ؛ المتَّبع ٢ / ٥٣٤ ؛ توجيه اللُّمع ٣٧٩ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١١١ ؛ لباب الإعراب ١٣٤ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٣٤ ؛ الصَّفوة الصَّفيَّة ١ / ١٩٨ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٨٢ ؛ الجنى الدَّاني ٦٦ ؛ العباب ٣٢١ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٤٣ ؛ البرهان ٤ / ٣٠٠ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ – ٤٣٦ ؛ المقتضب ٢ / ٤٩ ، ٥٨ ؛ شرح اللُّمع للواسطيِّ الضَّرير ١٧٦ ؛ المفصَّل ٤٤٠ ؛ البديع ١ / ٦٣٢ – ٦٣٣ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١١١ – ١١٢ ؛ التَّوطئة ١٥٢ – ١٥٣ ؛ شرح الجمل لابن عصفورٍ ٢ / ٣١٥ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩٧ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ٢ / ٩٣٤ – ٩٣٦ ؛ شرح الألفيَّة لابن النَّاظم ٤٩٨ – ٤٩٩ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٨٣ ؛ الكنَّاش ٢ ٢٦ ؛ شرح الكافية لابن جماعة ٢٩٢ – ٢٩٣ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٨٧٣ – ١٨٧٤ ؛ الجنى الدَّاني ٦٧ – ٦٩ ؛ المغني ٢١٧ – ٢١٨ ؛ إرشاد السَّالك ٢ / ٨٠٣ ؛ العباب ٢٨١ – ٢٨٢ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٤٣ ٦٤٥ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ١٤٠ – ١٤٥ ؛ شرح شذور الذَّهب للجوجريِّ ٢ / ٦٠٦ – ٦٠٨ ؛ التَّصريح ٢ / ٤٠٥ – ٤٠٦ .

(٣) انظر : الكشَّاف ١ / ٦٨٠ ؛ البحر المحيط ٤ / ٣٦٩ ؛ الدرَّ المصون ٢ / ٥٩٤ ؛ اللُّباب في علوم الكتاب ٧ / ٥٢٩ ؛ البرهان ٢ / ٣٥٤ ؛ روح المعاني ٤ / ٢٨ .

ثالثًا : فعل الطَّلب ، وهذا يشمل : (الأمر ، والنَّهي ، والاستفهام ، والعرض ، والتَّحضيض ، والدُّعاء) ، وذلك نحو : إن قام زيدٌ فأكرمْه ، وإن لم يقم فلا تكرمْه ، وإن أكرمتني فهل أكرمت عمرًا ؟ و إن أكرمت زيدًا فألا أكرمت عمرًا ، وإن أكرمت زيدًا فهلَّا أكرمت عمرًا ، وإن أكرمتني فجزاك الله خيرًا .

رابعًا : جملة الشَّرط ؛ نحو : إن تأتني فإن تحدِّثني أكرمْك .

خامسًا : الفعل الماضي المقترن بـ (قد) لفظًا ؛ في نحو قول الله تعالى :

﴿ إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ ﴾ [1] [يوسف : ٧٧] .

أو تقديرًا ؛ في نحو قول الله تعالى :

﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف : ٢٦] .

أي : فقد صدقت [2] .

سادسًا : الفعل المضارع المقرون بـ (قد) أو (السِّين) أو (سوف) نحو : إن يقم زيدٌ فقد يقومُ عمرٌو ، و إن أكرمت زيدًا فستكرمُ عمرًا أو فسوف تكرمُ عمرًا .

سابعًا : الفعل المضارع المنفي بـ (لن) أو (ما) أو (إن) ؛ نحو : إن يقم زيدٌ فلن يقومَ عمرو ، أو : فما يقومُ عمرو ، أو : فإن يقومُ عمرو .

ثامنًا : القسم ؛ نحو : إن تكرمني فوالله لأكرمنَّك .

تاسعًا : صيغة التَّعجُّب ؛ نحو : إن أقبلَ زيدٌ فما أحسنه .

عاشرًا : النِّداء ؛ نحو : إن أتاك راجٍ فيا أخا الكرم لا تهنه .

فكل هذه الأجوبة ممَّا يجوز أن تقع في صدر الكلام ويُبتدأ بها ، ولا يجوز أن تقع جوابًا للشَّرط لذا لم تؤثِّر أدوات

---

(١) انظر : تفسير حدائق الرُّوح ١٤ / ٧٤ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٦ / ٢٦١ ؛ بصائر ذوي التَّمييز ٤ / ٢٤٢ ؛ روح البيان ٤ / ٢٤٢ ؛ فتح القدير ٣ / ٢٣ .

الشَّرط على ألفاظها وتجزمها ، إلَّا أنَّ دخول (الفاء) نبَّه على ارتباطها بما قبلها وصرفها عن الابتداء فصحَّ وقوعها جوابًا .

وهذه (الفاء) الدَّاخلة في جواب الشَّرط لا تكون للعطف لأنَّ الجزاء لا يصحُّ عطفه على شرطه ، كما أنَّ ما بعد (الفاء) لا يُجزم لفظه حتى إن كان مضارعًا ؛ نحو : إن يقم زيدٌ فقد يقوم عمرٌو ، وإنَّما يُجزم محلُّه لكونه جواب الشَّرط [١] .

ومع أهميَّة هذه (الفاء) في ربط جواب الشَّرط بفعله إلَّا أنَّه وردت شواهد على حذفها في الجواب الواقع جملةً اسميَّةً كما في شواهد المسألة ، فقد حُذفت (الفاء) وكان الأصل أن يؤتى بها فيُقال في الشَّاهد الأوَّل : (فالله يشكرها) ، ويُقال في الشَّاهد الثَّاني : (فهو ظالم) ، وللنَّحويين في حذفها قولان :

أحدهما : قصر جواز حذفها على الشِّعر وعدِّه ضرورةً مع منعه في السَّعة ، وهذا قول سيبويه وجمعٌ من النَّحويين [٢] .

والآخر : جواز حذفها في سَعَة الكلام ، وهذا قول الفرَّاء وابن شُقير وابن عطيَّة وابن الأثير والعكبريُّ [٣] ، وقد استدلُّوا على ذلك بقول الله تعالى :

﴿ إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ ﴾ [البقرة : ١٨٠] .

---

(١) انظر : سرَّ صناعة الإعراب ١ / ٢٦٣ ؛ المرتجل ١٨٧ – ١٨٨ ، البديع ١ / ٦٣٢ ؛ شرح الجمل لابن خروفٍ ٢ / ٨٦٩ ؛ الإرشاد ٣٩٣ – ٣٩٤ ؛ العباب ٣٢١ ؛ توضيح المقاصد ٣ / ١٢٨٤ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ – ٤٣٦ ، وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ٢ / ٧٢ – ٧٣ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٦٢ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٣ / ٢٦٤ ، وابن الورَّاق في علل النَّحو ٤٤٠ ، والرمَّانيُّ في شرح الكتاب ٩٤٨ ، وابن جنِّي في المحتسب ١ / ١٩٣ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٠ ، والجرجانيُّ في المقتصد ٢ / ١١٠١ – ١١٠٢ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٤٤٠ ، وابن خروفٍ في شرح الجمل ٢ / ٨٧٠ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٥ / ١١٢ ، وابن عصفورٍ في شرح الجمل ٢ / ٣١٥ ، والشَّلوبين في التَّوطئة ١٥٢ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ٢ / ٩٣٦ ؛ وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٤٩٩ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٨٨٤ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ٢ / ٢٧ ، والمراديُّ في الجنى الدَّاني ٦٩ ، وابن هشامٍ في المغني ٨٣٢ ، ونقره كار في العباب ٢٨٢ ، والعُينيُّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٢ / ٦٤٧ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ١٤٠ ، والجوجريُّ في شرح شذور الذَّهب ٢ / ٦٠٩ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٥٥٦ .

(٣) انظر : معاني القرآن للفرَّاء ١ / ٤٢٢ – ٤٢٣ ؛ المُحلَّى ١٧٦ ؛ المحرَّر الوجيز ١ / ٢٤٧ ؛ البديع ١ / ٦٣٤ – ٦٣٥ ؛ اللُّباب ٢ / ٥٨ – ٥٩ (مع حكمه عليه بالقلَّة ومنعِ القياس عليه) .

فجواب الشَّرط عندهم هو الجملة الاسميَّة (الوصيَّةُ للوالدين) ، وقدَّروا فيها حذف (الفاء) على تقدير : (فالوصيَّةُ للوالدين) [١] .

وأجاز النحَّاس حذف (الفاء) من الجواب في سَعَة الكلام إذا كان فعل الشَّرط ماضيًا لا غير ، واستحسنه العكبريُّ [٢] مستشهدًا بقول الله تعالى :

﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴾ [الأنعام : ١٢١] .

فالجواب عنده (إنَّكم لمشركون) على تقدير حذف (الفاء) ؛ أي : (فإنَّكم لمشركون) [٣] ، والَّذي حسَّنه هنا فعل الشَّرط (أطعتموهم) ماضٍ فلا يظهر عليه أثر العامل [٤] .

وذهب ابن مالكٍ في (شرح التَّسهيل) و (شرح الكافية الشَّافية) إلى أنَّ حذف (الفاء) ضرورةٌ [٥] ، إلَّا أنَّه في (شواهد التَّوضيح) أجازه وفتح عليه باب القياس في السَّعة مستشهدًا بشواهد شعريَّةٍ وحديثٍ نبويٍّ [٦] وهو قول الرَّسول ﷺ : (إنَّك إن تركت ولدك أغنياءً خيرٌ من أن تتركهم عالة) [٧] ، والأصـــل : (إن تركت ولدك أغنياءً فهو خيرٌ) فحذف (الفاء) والمبتدأ .

ومع أنَّه منع القياس على الحذف في كتابيه الآخرَين إلَّا أنَّه هنا ردَّ على مَنْ خصَّ الحذف بالشِّعر بقوله : " ومَنْ خصَّ هذا الحذف بالشِّعر حاد عن التَّحقيق ، وضيَّق حيث لا تضييق " [٨] ، فلعلَّه بدَّل رأيه بعد سماعه بالحديث .

وقد اعترض الأنباريُّ وأبو حيَّان وابن هشامٍ القياس على حذف (الفاء) من جواب الشَّرط ، ووصفه الأنباريُّ بالضَّعف والقبح [٩] ، وقصروا إجازته على ضرائر الشِّعر وأنَّه ممَّا ينبغي أن ينزَّه كلام الله عنه [١٠] ، ووجَّهوا الآيتين توجيهًا يخرجها

---

(١) انظر : إعراب القرآن للنحَّاس ١ / ٩٢ ؛ المحرَّر الوجيز ١ / ٢٤٧ ؛ التِّبيان ١ / ١٤٦ – ١٤٧ ؛ الدرَّ المصون ٢ / ٣٦٠ .
(٢) انظر : إعراب القرآن ٤ / ٥٧ ؛ التِّبيان ١ / ٥٣٦ .
(٣) انظر : البديع ١ / ٦٣٤ ؛ التِّبيان ١ / ٥٣٦ .
(٤) انظر : إعراب القرآن للنحَّاس ٤ / ٥٧ .
(٥) انظر : شرح التَّسهيل ٤ / ٧٦ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٩٧– ١٥٩٨ .
(٦) انظر : شواهد التَّوضيح ١٩٢ – ١٩٤ .
(٧) صحيح البخاري ٨ / ١٥٠ ،كتاب : الفرائض ، باب : ميراث البنات ، رقم الحديث : (٦٧٣٣) .
(٨) شواهد التَّوضيح ١٩٢ .
(٩) انظر : البيان ١ / ١٤١ .
(١٠) انظر : البيان ١ / ١٤١ ؛ البحر المحيط ٢ / ١٦٢ – ١٦٣ ، ٩ / ٣٤٥ ؛ المغني ١٣٣ .

من تقدير حذف (الفاء) من الجواب ، ففي قول الله تعالى :

﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَٰلِدَيْنِ﴾ .

جواب الشَّرط عندهم محذوفٌ لدلالة سياق الكلام عليه ؛ والتَّقدير : (إن حضر أحدكم الموت إن ترك خيرًا فليوصِ) ، و (الوصيَّة) المذكورة في الآية الكريمة نائب فاعلٍ للفعل (كُتِب) [١] المذكور في رأس الآية من قول الله تعالى :

﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة : ١٨٠] .

وأمَّا قول الله تعالى :

﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ .

فقوله تعالى : (إنكم لمشركون) ليس بجواب شرطٍ عندهم كما قدَّره أصحاب الفريق الثَّاني ، بل هو جوابٌ لقسمٍ محذوفٍ ؛ والتَّقدير : (والله إن أطعتموهم إنَّكم لمشركون) ، وجواب الشَّرط محذوفٌ لدلالة جواب القسم عليه [٢] .

وبناءً على ما تقدَّم فإنَّ القول الرَّاجح في المسألة هو القول الأوَّل بقصر إجازة حذف (الفاء) من جواب الشَّرط على الشِّعر وعدم القياس عليه ، وما ورد من هذه الصُّورة في الحديث فالأولى قصره عليه مع الحكم عليه بالنُّدرة كما فعل ابن النَّاظم وابن الصَّائغ [٣] ، إجلالًا لحديث رسول الله ﷺ من أن يوصف بما وصف به الأنباريُّ هذه الصُّورة في الشِّعر .

وبالعودة إلى شاهدي المسألة فقد روى الأصمعيُّ الشَّاهد الأوَّل :

مَنْ يفعل الحسناتِ الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

بروايةٍ أخرى تخرجه من الضَّرورة وهي : (من يفعل الخير فالرَّحمن يشكره) بإثبات (الفاء) وذكر أنَّ هذه الرِّواية هي الرِّواية الصَّحيحة وأنَّ الرِّواية الأولى غيَّرها النَّحويُّون [٤] ، وهذا الادِّعاء قد يصحُّ لو كانت روايته متَّفقةً مع رواية الدِّيوان ،

---

(١) نظر : البيان ١ / ١٤١ ؛ المغني ١٣٣ ؛ البحر المحيط ٢ / ١٦٠ ؛ الدرَّ المصون ٢ / ٢٦١ .

(٢) انظر : المغني ١٣٥ ؛ البحر المحيط ٤ / ٦٣٤ ؛ الدرَّ المصون ٩ / ٤٤٥ .

(٣) انظر : شرح الألفيَّة ٤٩٩ ؛ اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٨٤ .

(٤) انظر : النَّوادر ٢٠٧ – ٢٠٨ ؛ سرَّ صناعة الإعراب / ٢٧٥ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤١٠ ؛ شرح المفصَّل ٥ / ١١٢ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٨٧٢ – ١٨٧٣ الجنى الدَّاني ٧٠ .

إلَّا أنَّ الرِّواية المثبتة هي رواية النَّحويين ، والدِّيوان هو الحكم والفيصل في ذلك .

والشَّاعر في البيت كأنَّه يشير إلى قول الله تعالى :

﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا ﴾ [الأنعام : ١٦٠] .

فشكر الله للمحسن يكون بزيادة الحسنة ومضاعفتها ، وقد حذف الشَّاعر (الفاء) من الجملة الاسميَّة الواقعة خبرًا قصدًا لتصدير الجملة بلفظ الجلالة (الله) تشريفًا له وتعظيمًا ، وللسُّرعة في ذكره إشارةً إلى عدم وجود مهلةٍ بين عمل الحسنة ومضاعفتها .

أمَّا الشَّاهد الثَّاني :

بني ثُعَلٍ لا تَنْكَعوا العَنز شِربها بني ثُعَلٍ مَنْ ينكَعِ العَنز ظالمُ

فقد أتى جواب الشَّرط اسم فاعلٍ (ظالم) وهو خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ مع (الفاء) ؛ والتقدير : (فهو ظالم) ، وإنَّما آثر التَّعبير باسم الفاعل بدل الفعل لأنَّ الاسم يدلُّ على الثُّبوت [١] ، فكأنَّ الظُّلم ثبت وصفًا لمن يستمر في نكع العنز ، ولو عبَّر بالفعل لدلَّ على حدوثه دون ملازمةٍ وثبوت .

وقد حذف الشَّاعر الفاء مع المبتدأ رغبةً منه في تصدير الحكم والسُّرعة في ذكره ، إذ يطول الكلام عند إتيانه بحرف الرَّبط والمبتدأ ، بينما مجيؤه بالخبر مجرَّدًا ــ وهو المعتمد في الجملة ــ يُبرزه ويجعله أكثر ظهورًا ، وهو بهذا التَّجرد أكثر شبهًا بالفعل (يظلم) فكأنَّه حلَّ محلَّه وناب عنه ولو أتى بالفاء والمبتدأ لبعد عن مشابهته [٢] ، وقد ناسب هذا الاهتمام بالخبر بحذف ما دونه وتصديره لفظًا والاتيان به اسمًا التَّشنيع على مَنْ يؤذي الماشية بمنعها من الماء .

---

(١) انظر : معاني الأبنيَّة ٤٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٥ ؛ المحتسب ١ / ١٩٣ .

المطلب الثَّالث

التَّغيير

إضمار (أنْ) في غير الموضع الَّذي تُضمر فيه :

قال المغيرة بن حبّناء [١] :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحا [٢]

وقال الأعشى:

ثمَّت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيُعقِبا [٣]

وقال طرفة [٤] :

لنا هضبةٌ لا يدخل الذُّلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصما [٥]

استشهد سيبويه بهذه الشَّواهد على جواز النَّصب بـ (أنْ) مضمرةً بعد الفاء في الواجب تشبيهًا لها بغير الواجب [٦] مع قصر الجواز على ضرورة الشِّعر [٧] .

---

(١) هو : أبو عيسى المغيرة بن عمرو بن ربيعة من تميم ، وحبّناء أمُّه واسمها ليلى ، وهو شاعرٌ محسنٌ من رجال المهلَّب بن أبي صفرة ، وقد أنفد شعره في مدحه ومدح بنيه ، توفي سنة : (٩١ هـ) .

– انظر : المؤتلف والمختلف ١٣٢ – ١٣٣ ؛ معجم الشُّعراء ٣٦٩ .

(٢) شعراء أمويُّون ٣ / ٨٣ ، والبيت من بحر الوافر .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٢٣ ، والأخفش في معاني القرآن ١ / ٧٣ ، وابن جني في المحتسب ١ / ١٩٧ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٥٠ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة في شرح الملحة ٢ / ٨٣٣ ، وابن هشامٍ في شرح شذور الذَّهب ١ / ٣٨٩ ، والسُّيوطيِّ في الهمع ٢ / ٤٠٢ .

(٣) ديوانه ١١٧ ، والبيت من بحر الطَّويل ، يُعقب : يُجازي ، انظر : لسان العرب ١ / ٦١١ ، مادَّة : (ع ق ب) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ٣ / ٤٢٣ ، وابن مضاء في الرَّدِّ على النُّحاة ١ / ١١٩ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٤ / ٤٧ ، والشَّاطبيِّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٩ .

(٤) وهو : طرفة بن العبد بن سفيان من قيس بن ثعلبة ، ويقال : إن اسمه عمرو ، وسمِّي طرفة ببيتٍ قاله ، وهو شاعرٌ جاهليٌ وصاحب أحد المعلَّقات السَّبع ، وفي الطَّبقة الرَّابعة عند ابن سلَّام ، كان في حسبٍ من قومه ، جريئا على هجائهم وهجاء غيرهم ، وكان ينادم عمرو بن هند ، فقال فيه شعرًا وتغزل بأخته ، فبعث معه كتابا إلى عامله في البحرين فقتله ، وهو ابن عشرين عامًا في سنة : (٦٠ قبل الهجرة) .

– انظر : طبقات فحول الشُّعراء ١ / ١٣٧ ؛ الشِّعر والشُّعراء: ١/ ١٨٢ – ١٩٢ .

(٥) ديوانه ١٨٣ ، والبيت من بحر الطَّويل ، الهضبة : الجبل ، انظر : لسان العرب ١ / ٧٨٤ ، مادَّة : (هـ ض ب) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٤٢٣ ، والأخفش في معاني القرآن ١ / ٧٣ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٢٤ ، وابن جنِّي في المحتسب ١ / ١٩٧ ، وابن مالك في شرح التَّسهيل ٤ / ٤٦ .

(٦) والفعل الواجب هو الفعل المثبت غير المنفيِّ ، أمَّا غير الواجب فهو الفعل المنفيُّ أو فعل الطَّلب .

– انظر : الإيضاح للفارسيِّ ٣١٢ ؛ توجيه اللُّمع ٣٦١ .

(٧) انظر : الكتاب ١ / ٤٢٣ .

و (أنْ) من حروف نصب الفعل المضارع الأربعةُ الَّتي هي : أنْ ، ولن ، وكي ، وإذن ، فهذه الحروف جميعًا تنصب الفعل المضارع ظاهرةً عدا (أنْ) فإنَّها تنصبه ظاهرةً ومضمرةً [١] ، وقد وجب تقديرها في مواطن الحذف دون أخواتها لثلاثة أسباب :

الأوَّل : أنَّها أمُّ الباب والأصل فيه [٢] .

الثَّاني : نقصان معناها فهي لا معنى لها في نفسها ، بخلاف سائر أخواتها ؛ فـ (لن) للنَّفي ، و (كي) للتَّعليل ، و (إذن) للجواب ، فاستحقَّت التَّقدير حتَّى يتحقَّق معناها بسبكها مع الفعل وتأويلها بمصدرٍ[٣] .

الثَّالث : دخولها على الماضي والمضارع بخلاف باقي أخواتها ؛ نحو : أعجبني أن قمت ، ويعجبني أن تقومَ[٤] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٠٧ ؛ المقتضب ٢ / ٦ ؛ علل النَّحو ١٩٠ ؛ اللُّمع ١٢٧ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٩٥ ، ٣٩٨ ؛ الفوائد والقواعد ٥١٩ ؛ المفصَّل ٣٢٥ ؛ الكافية لابن الحاجب ٤٤ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النحويَّة ١ / ٢٣٠ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٧٧ ، ٦٧٩ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٢٣ .

(٢) انظر : علل النَّحو ١٩٥ ؛ الفوائد والقواعد ٥١٩ ؛ أسرار العربيَّة ٢٣٥ ؛ رصف المباني ١١٢ ؛ الجنى الدَّاني ٢١٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٢٧ ؛ الهمع ٢ / ٣٦٠ .

– واستحقَّت أن تكون أمَّ الباب لاختصاصها بالدُّخول على الفعل وتخليصه للاستقبال ، ولحمل باقي حروف النَّصب عليها ، وهي إنَّما عملت النَّصب لشبهها بـ (أنَّ) الثَّقيلة النَّاصبة للاسم من أربعة أوجه :

١. أنَّ لفظهما قريبٌ ولو خُفِّفت الثَّقيلة لصارتا سواءً .

٢. أنَّ الخفيفة تُأوَّل مع ما عملت فيه بالمصدر ، فـ (ذهابك) المصدر المؤوَّل من (أنْ) والفعل في نحو : أريد أن تذهبَ ، كما أنَّ الثَّقيلة مع اسمها وخبرها يكونان بمنزلة اسمٍ واحدٍ ويقدَّران بالمصدر ، نحو : بلغني أنَّ زيدًا خارجًا ، تقديره : بلغني خروجُ زيدٍ .

٣. أنَّ لها ولما عملت فيه موضعًا من الإعراب كالثَّقيلة ، نحو : يعجبني أن تجتهدَ ، ويعجبني أنَّك مجتهدٌ ، فالمصدرين (اجتهادك) في المثالين في محلِّ رفع فاعل .

٤. أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تدخل على جملةٍ ، إلَّا أنَّ الخفيفة تدخل على جملةٍ فعليَّةٍ ، والثَّقيلة تدخل على جملةٍ اسميَّةٍ .

وقد حُمل عامل الفعل على عامل الاسم لأنَّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال .

– انظر : علل النَّحو ١٩٠ ؛ اللُّباب ٢ / ٣٠ ، ٣٢ ؛ توجيه اللُّمع ٣٥٧ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢٢٤ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٢٣ .

(٣) انظر : علل النَّحو ١٩٦ ؛ أسرار العربيَّة ٢٣٥ ؛ اللُّباب ٢ / ٣٢ ، ٣٤ – ٣٦ ؛ رصف المباني ٦٢ ، ٢٨٥ .

(٤) انظر : علل النَّحو ١٩٥ – ١٩٦ ؛ أسرار العربيَّة ٢٣٥ ، شرح المفصَّل ٤ / ٢٣١ ؛ جواهر الأدب ١٩٣ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٣٧ ؛ الجنى الدَّاني ٢١٦ .

ومن مواضع نصبها الفعل مضمرةً وجوبًا [١] بعد الفاء إذا وقعت الفاء جوابًا لفعلٍ غير واجبٍ ؛ وهو الفعل المنفيُّ وفعل الطَّلب ، سواءٌ أكان الطَّلب أمرًا أم نهيًا أم دعاءً أم استفهامًا أم تمنِّيًا أم عرضًا أم تحضيضًا ؛ فالنَّفي نحو : ما تأتينا فتحدِّثَنا [٢] ، والأمر نحو : أكرم زيدًا فيكرمَك ، والنَّهي نحو : لا تقم فأغضبَ عليك ، والدُّعاء نحو : اللهم اغفر لنا فتدخلَنا الجنَّة ، والاستفهام نحو : أين بيتك فأزورَك ؟ والتَّمنِّي نحو : ليتك تأتيني فأكرمَك ، والعرض نحو : ألا تنزل فتصيبَ خيرًا ، والتَّحضيض نحو : هلَّا تحسن إلى زيدٍ فيشكرَك [٣] ، فما بعد الفاء في هذه الأمثلة منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً وجوبًا .

---

(١) تُضمَر (أنْ) قبل الفعل جوازًا ووجوبًا ؛ فأمَّا جواز إضمارها فيكون بعد لام الجرِّ إذا لم تلحقها (لا) النَّافية ؛ نحو : جئت لأن تكرمَني ، فإنَّه يجوز : جئت لتكرمَني بإضمارها ، فإن لحق الفعل (لا) النَّافية وجب إظهار (أنْ) نحو : تحصَّنتُ لئلَّا تخذلني ، وإنَّما وجب إظهارها هنا لكي لا تجتمع لامان في اللفظ .

أمَّا مواضع وجوب إضمارها فخمسة ، هي :

١. بعد (لام) الجحود الواقعة بعد كونٍ منفيٍّ نحو : ما كنت لأفعل .

٢. وبعد (أو) الَّتي تكون بمعنى (حتَّى) نحو : لألزمنَّك أو تقضيَني حقِّي ، أو تكون بمعنى (إلَّا) نحو : لأقتلنَّك أو تسقيَني .

٣. وبعد (حتَّى) الجارَّة ، ويُشترط فيها أن تدخل على فعلٍ مستقبلٍ ، وهي إمَّا أن تكون بمعنى (كي) ؛ نحو : أسلمت حتى أدخل الجنَّة ، وإمَّا أن تكون بمعنى (إلى أن) ؛ نحو : سرت حتَّى تطلع الشمس .

٤. وبعد (فاء) السببيَّة ، وهي مدار الحديث .

٥. وبعد (الواو) الَّتي تكون بمعنى (مع) إذا وقعت بعد نفيٍ أو طلبٍ ؛ نحو : لا يسعني شيء ويعجزَ عنك ، أي : لا يجتمع في شيءٍ واحدٍ أنَّه يسعني مع أنَّه عاجزٌ عنك.

– انظر : اللُّمع ١٢٧ – ١٣١ ؛ المفصَّل ٣٢٥ – ٣٢٦ ؛ أمالي ابن الشَّجري ٢ / ١٤٧ – ١٥٠ [ج : ٤٤] ؛ اللُّباب ٢ / ٣٧ – ٤٦ ؛ توجيه اللُّمع ٣٦١ – ٣٦٨ ؛ الكافية لابن الحاجب ٤٤ – ٤٥ ؛ رصف المباني ١١٤ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٣ – ١٨ ؛ الفصول المفيدة ٢٠٧ – ٢١٦ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٧٩ ، ٧٠٢ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٢٧ – ٦٢ .

(٢) عند النَّفي ينتصب ما بعد الفاء على معنيين :

الأوَّل : ما يكون منك إتيانٌ فكيف يكون منك حديث ؟ أي : أنت لم تأتِني فكيف تحدِّثني ؟

والثَّاني : ما تأتيني محدِّثًا ولكن تأتيني غير محدِّثٍ .

– انظر : الكتاب ١ / ٤١٩ ؛ المقتضب ٢ / ١٤ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٣٠– ٢٣١ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠١ – ٤٠٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤١٨ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٤ / ٢٧ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ ٣٩٢ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٨ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٤٠ .

(٣) انظر : معاني القرآن للأخفش ١ / ٦٥ ؛ المقتضب ٢ / ١٤ – ١٥ ؛ الأصول ٢ / ١٥٣ – ١٥٤ ؛ الجمل للزجَّاجيِّ ٢٤٠ ؛ اللُّمع ١٢٨ – ١٢٩ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠١ – ٤٠٢ ؛ الفوائد والقواعد ٥٢١ – ٥٢٢ ؛ شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٠٨ ؛ المفصَّل ٣٢٥ ؛ الكافية لابن الحاجب ٤٥ ؛ شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٥٤٣ – ١٥٤٤ ؛ رصف المباني ٣٧٩ ؛ اللَّمحة في شرح المُلحة ٢ / ٨٢٩ ؛ جواهر الأدب ٦٤ ؛ ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٦٨ – ١٦٧٣ ؛ إرشاد السَّالك / ٧٧٨ – ٧٧٩ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٩١ – ٦٩٦ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٥٢ – ٥٣ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٤١ – ٩٤٤ .

ويُشترط في الفاء أن تكون سببيَّةً فيكون ما قبلها من فعلٍ منفيٍّ أو طلبٍ سببًا فيما بعدها من الفعل وشرطًا فيه [١] فالقيام في قولنا : (قم فأكرمَك) سببٌ في الإكرام ، ولولا القيام لما حدث إكرامٌ ، لذا سُمِّي ما بعد الفاء جوابًا لشبهه بجواب الشَّرط [٢] .

وهذه الفاء السببيَّة هي في الحقيقة عاطفةٌ ؛ إذ لا تعارض بين السَّبب والعطف [٣] ، والعطف فيها معنًى لا لفظًا فهي تعطف مصدرًا مقدَّرًا منسبكًا من (أنْ) المضمرة والفعل على مصدرٍ متوهَّمٍ معمولٍ لفعلٍ محذوفٍ قبل الفاء ، والتَّقدير في المثال السَّابق : ليكن منك قيامٌ فإكرامٌ منِّي ، فالإكرام مصدرٌ منسبكٌ من (أنْ) والفعل (أُكرم) ، و (القيام) مصدرٌ متوهَّمٌ معمولٌ لكان المحذوفة ، وقد لزم تقدير المصدر قبل الفاء لئلَّا يُعطف الاسم على فعلٍ ، وإنَّما خالف الثَّاني الأوَّل في الإعراب لاختلافه عنه في المعنى _ فالأوَّل غير واجبٍ لأنَّه منفيٌّ أو طلبٌ والثَّاني واجبٌ لأنَّه مثبتٌ [٤]_ فإن وافق الثَّاني الأوَّل في المعنى وافقه في الإعراب ؛ نحو : ما تأتيني فأكرمُك ، والمعنى : ما تأتيني فما أكرمك ؛ فلمَّا اشتركا في النَّفي اشتركا في الإعراب ، وأُخلصت الفاء للعطف وزال عنها معنى السببيَّة [٥] .

وعليه ينتصب ما بعد الفاء بشرطين :

الأوَّل : أن تعطف الفاء فعلًا واجبًا على فعلٍ غير واجبٍ وهو الفعل المنفيُّ وفعل الطَّلب .

الثَّاني : أن يُراد بالفاء معنى السببيَّة فيكون ما بعدها مترتِّبًا على ما قبلها لا مساويًا له معطوفًا عليه .

---

(١) انظر : الإيضاح للفارسيِّ ٣١٣ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٤٠٢ ؛ الكافية لابن الحاجب ٤٥ ؛ رصف المباني ٣٧٩ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٥ ؛ جواهر الأدب ٦٤ ؛ إرشاد السَّالك ٢ / ٧٨٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٦ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٩١ .

(٢) انظر : الأصول ٢ / ١٨٣ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣١٣ ؛ الفوائد والقواعد ٥٢١ ؛ أمالي ابن الشَّجري ٢ / ١٤٧ [ج : ٤٤] ؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٧٩٣ ؛ توجيه اللُّمع ٣٦١ .

(٣) فمعنى السَّبب فيها من جهة أنَّ الثَّاني مترتِّبٌ على حصول الأوَّل ، أمَّا العطف فمن جهة أنَّ الثَّاني يأتي تاليًا للأوَّل وعقيبه فلا يتقدَّم عليه ، ففي قولنا : زرني فأكرمك ، الإكرام يأتي عقب الزِّيارة وهو سببٌ لها .
– انظر : جواهر الأدب ٦٦ ؛ العباب ٣٢١ ؛ الهمع ٢ / ٣٩١ .

(٤) انظر : الأصول ٢ / ١٥٣ – ١٥٤ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٤٨ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣١٣ – ٣١٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٢٣ ؛ أمالي ابن الشَّجري ٢ / ١٤٧ [ج : ٤٤] ؛ شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٤٧ ؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٧٩٣ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٤ / ٢٧ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ لابن النحويَّة ١ / ٢٣٣ ؛ الكنَّاش ٢ / ١٦ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ ٣٩٢ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ للرُّعينيِّ ٢ / ٦٩١ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٨ ؛ النَّجم الثَّاقب ٢ / ٩٤١ .

(٥) انظر : الكتاب ١ / ٤١٩ ؛ الأصول ٢ / ١٥٣ – ١٥٤ ؛ الإيضاح للفارسيِّ ٣١٤ ؛ الفوائد والقواعد ٥٢٥ ؛ المفصَّل ٣٢٩ ؛ شرح الجمل لابن خروف ٢ / ٧٩٣ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٤ / ٢٧ ؛ رصف المباني ٣٨٠ ؛ شرح شذور الذَّهب لابن هشامٍ ٣٩٠ – ٣٩١ ؛ إرشاد السَّالك ٢ / ٧٨٢ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٨ ؛ شرح الكافية لابن جماعة ٢٨٢ .

وقد ذهب سيبويه وجمهور البصريين [١] إلى أنَّ النَّاصب لما بعد فاء السَّببيَّة هي (أنْ) المضمرة وجوبًا ، وذهب الفرَّاء والكوفيُّون [٢] إلى أنَّه انتصب بـ (الصَّرف) ؛ لأنَّه لمَّا لم يصح عطف الثَّاني على الأوَّل لمخالفته له في المعنى صُرف عن مشاركته الإعراب فنُصب ليدلَّ اختلاف الإعراب على اختلافهما في المعنى ، وذهب الجرميُّ وابن شقيرٍ إلى أنَّه انتصب بالفاء نفسها [٣] ؛ لأنَّهما وجدا الفعل بعدها منصوبًا ولم يقم دليلٌ على أنَّه منصوبٌ بإضمار (أن) فجعلا النَّصب بالفاء نفسها [٤] .

ويضعف رأيهما هذا من ثلاثة أوجهٍ :

• أنَّ الفاء قد ثبت أنَّها حرف عطفٍ ، وعليه يمتنع النَّصب بها لأنَّ حروف العطف لا تنصب [٥] .

• أنَّ الفاء حرفٌ غير مختصٍّ يدخل الأسماء ؛ في نحو: جاء زيدٌ فعمرو ، كما يدخل الأفعال ؛ في نحو : ذاكر فتنجح [٦] ، (والأصل في كلِّ حرفٍ لا يختصُّ أنَّه لا يعمل) [٧] .

• أنَّ الفاء لو كانت هي النَّاصبة للفعل لجاز دخول حرف العطف عليها ، فأمكن أن يُقال : ما أنت بصاحبي فأكرمَك وفأحدثَك ، كما جاز أن يُقال في (واو) القسم : والله و والرَّحمن ثمَّ والله لأخرجنَّ ، فلمَّا لم يجز ذلك دلَّ على أنَّها

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤١٨ ، وممَّن وافقه : الأخفش في معاني القرآن ١ / ٦٥ – ٦٦ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٦ ، والزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ١ / ١١٤ ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ١٥٣ ، والنحَّاس في إعراب القرآن ١ / ٤٦ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ٣ / ٢٢٨ ، ٢٣٠ ، والفارسيُّ في الإيضاح ٣١٢ – ٣١٣ ، والزجَّاجيُّ في الجمل ٢٤٠ ، وابن جنِّي في اللُّمع ١٢٧ – ١٢٨ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٩٨ ، والقيروانيُّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٣١٣ ، ومكِّي بن أبي طالب في المشكل ١ / ١٣٣ ، والثَّمانينيُّ في الفوائد والقواعد ٥٢٠ ، وابن الشَّجريُّ في الأمالي ٢ / ١٤٧ [ج : ٤٤] ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٦٤٦ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٣٩٧ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٣٢٥ ، والأنباريُّ في أسرار العربيَّة ٢٣٥ ، وابن خروف في شرح الجمل ٢ / ٧٨٩ ، والخوارزميُّ في التَّخمير ٣ / ٢٢١ – ٢٢٢ ، والزَّملكاني في غاية المحصَّل ١٥ ، وابن عصفورٍ في الضَّرائر ٢٨٥ ، وابن مالكٍ في التَّسهيل ٢٣١ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٤٨٢ ، والمالقيُّ في رصف المباني ٣٧٩ ، وابن النَّحويَّة في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٣٣ ، وابن هشام في شرح شذور الذَّهب ٣٨٧ ، والرُّعينيُّ في شرح ألفيَّة ابن معطٍ ٢ / ٦٩١ ، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٦ ، وسراج الدِّين الحلبيُّ في كشف الوافية ٣٦١ – ٣٦٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن ١ / ٢٣٥ – ٢٣٦ ، وممَّن نسب هذا الرَّأي للكوفيين دون تعيين : ابن بابشاذ في شرح الجمل ١ / ٤٠٨ ، والأنباريُّ في الإنصاف ٢ / ٤٥٤ [م : ٧٦] ، والعكبريُّ في اللُّباب ٢ / ٣٨ ، وابن عصفورٍ في شرح الجمل ٢ / ٢٤٧ ، والمراديُّ في توضيح المقاصد ٣ / ١٢٥٤ ، (وقد سمَّى هؤلاء العلماء العامل بـ (الخلاف) إلَّا أنَّني أثبتُّ مصطلح الفرَّاء) .

(٣) انظر : شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٢٨ ؛ المحلَّى ٢٩٦ .

(٤) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٧ .

(٥) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٧ .

(٦) انظر : شرح اللُّمع للباقوليِّ ٦٤٧ ؛ توجيه اللُّمع ٣٦٧ ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٧ ؛ الفصول المفيدة ٢١٧ .

(٧) الجنى الدَّاني ٣٢٣ .

ليست هي النَّاصبة [١] .

وأمَّا الفرَّاء والكوفيُّون فيضعف رأيهم أنَّه لو كان (الصَّرف) ناصبًا لقيل : ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌو ، وما قام زيدٌ بل عمرٌو ، وذهب زيدٌ لا عمرٌو ، بنصب ما بعد (لكن) و (بل) و (لا) لمخالفته لما قبلها في المعنى ،فلمَّا لم يقل أحدٌ هذا دلَّ على أنَّ حكم هذه الحروف هو عطف ما بعدها على ما قبلها مع اختلافهما في المعنى [٢].

وقد يُعارض رأيهم بأن اختلاف الإعراب لاختلاف المعنى قد يحصل بالجزم أيضًا فلماذا اختير النَّصب تحديدًا لهذه الدِّلالة ؟ وقد يحصل الخلاف بنصب الأوَّل لا الثَّاني فلماذا اختير نصب الثَّاني دون الأوَّل ؟ [٣]

ومع أنَّ الكوفيين يرون أنَّ العامل فيما بعد الفاء معنويٌّ فإنَّ رأيهم متَّفقٌ مع أصحاب الرَّأي الأوَّل في أنَّ الفاء عطفت فعلًا على غير ما يشاكله إلَّا أنَّ أصحاب الرَّأي الأوَّل قدَّروا المصادر ليستقيم لهم العطف بالفاء وقدَّروا (أنْ) لما رأوا ما بعد الفاء منصوبًا لأنَّها الأصل في باب النَّصب ، وبذلك حافظوا على عطف الفاء ، وأجابوا على اعتراض : لمَ كان النَّصب ولم يكن الجزم ؟ ولذا يترجَّح رأيهم ويقوى .

وفي شواهد المسألة نصب الشُّعراء الفعل المضارع بعد الفاء مع أنَّ ما قبلها فعلًا واجبًا ؛ فالأفعال (ألحق ، سيجزيني ، يأوي) ليست منفيَّةً ولا طلبيَّةً ، وللفاء أن تعطف ما بعدها على ما قبلها بلا تأويلٍ لاتِّفاقهما ، فكان الوجه أن يقول الأوَّل : وألحق بالحجاز فأستريحُ ، ويقول الثَّاني : ولكن سيجزيني الإله فيُعقبُ ، ويقول الثَّالث : ويأوي إليها المستجير فيُعصَمُ ، إلَّا أنَّهم نصبوا ما بعد الفاء كما نصبوه في غير الواجب .

وخرَّج أبو حيَّان الشَّاهد الأوَّل بأنَّ أصله (فأستريحَنْ) بنون التَّوكيد الخفيفة إلَّا أنَّها أُبدلت عند الوقف ألفًا [٤] ، وردَّ هذا التَّخريج ابن هشامٍ بأنَّه خروجٌ من ضرورةٍ إلى ضرورةٍ أخرى ؛ إذ إنَّ توكيد الفعل في غير الطَّلب والقسم والشَّرط يُعدُّ ضرورةٌ [٥] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٢٤ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٣ / ٢٢٩ – ٢٣٠ ؛ الفوائد والقواعد ٥٢١ ؛ شرح المفصَّل ٤ / ٢٣٣ ؛ شرح التَّسهيل لابن مالكٍ ٤ / ٢٧ – ٢٨ ؛ الفصول المفيدة ٢١٨ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١ / ٤٠٨ – ٤٠٩ ؛ شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٨ ؛ الفصول المفيدة ٢١٨ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن عصفور ٢ / ٢٤٨ .

(٤) انظر : ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٨٨ .

(٥) انظر : شرح شذور الذَّهب ٣٨٩ .

وقد حكم سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين على هذه الأبيات بجوازها في ضرورة الشِّعر دون النَّثر [١] ، إلَّا أنَّ الشُّعراء كانت لهم مندوحةٌ عن الضَّرورة لو أنَّهم أبدلوا (الفاء) بـ (لام التَّعليل) ؛ فتصير الأفعال : (لأستريحَا ، ليُعقبَا ، ليُعصمَا) ، يقول السِّيرافيُّ : " ولو رُوي جميع ذلك باللَّام لكان مستقيمًا غير خارجٍ من المعنى ولا داخلٍ في الضَّرورة "[٢] وقد رويت هذه الأفعال باللَّام [٣] ، فيكون ما بعد اللَّام منصوبًا بـ (أن) مضمرةً جوازًا بلا شرطٍ ، إلَّا أنَّ المعنى مع اللَّام يختلف عنه مع الفاء وإن كان كلاهما مستقيمًا ، فاللَّام تأتي لتعليل ما قبلها فيكون المعنى : سأترك منزلي وألحق بالحجاز لأجل أن أستريح ، وسيجزيني الله جزاءً ليُحسن عاقبتي ، ويأوي إلينا المستجير لأجل أن يُعصم .

أما المعنى مع الفاء فيكون بأن يُجعل ما قبلها سببٌ فيما بعدها وشرطٌ فيه ، فيلزم من تحقُّق الأوَّل تحقُّق الثَّاني ، ويكون تقدير الكلام : إن ألحق بالحجاز أسترح ، وإن يجزني الله يُعقبني ، وإن يأوِ المستجير يُعصم .

أمَّا إن أتى الكلام على الرَّفع فلا يكون الثَّاني تعليلًا ولا يكون مترتِّبًا على الأوَّل بل على إشراك الثَّاني في حكم الأوَّل ، أو قطع الأوَّل عن الثَّاني واستئنافه والتَّقدير : ألحق بالحجاز فأنا أستريح [٤] ، وقد استبعد شعراء الأبيات الثلاثة هذين المعنيين بنصبهم للفعل وعدم رفعهم له ، كما استبعدوا معنى التَّعليل باختيارهم للفاء دون اللَّام ، وخالفوا القاعدة من أجل تحقيق معنى الشَّرط والجزاء ؛ فقصد الأوَّل أن يجعل لحاقه بالحجاز سببًا لراحته [٥] ، وقصد الثَّاني أنَّ جزاء الله له سببٌ في حسن عاقبته ، وقصد الثَّالث أنَّ الإيواء سببٌ في العصمة والحماية [٦] .

والفرق بين لام التَّعليل وفاء السَّببيَّة أنَّ الأوَّل يلحق بالحجاز لرغبته بالرَّاحة لكنَّ الرَّاحة قد لا تتحقَّق له إن لحق بالحجاز لأنَّها ليست مترتِّبةً على اللَّحاق ، أمَّا الثَّاني فإنَّه إن لحق بالحجاز فقد تحقَّقت له الرَّاحة قطعًا لأنَّها مترتِّبةً على

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٢٣ ، وممَّن وافقه : الأخفش في معاني القرآن ١ / ٧٣ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ٢٣ ، والزجَّاج في معاني القرآن وإعرابه ١ / ٣٥٦ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٤٧ – ٢٨ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٧١ – ٤٧٢ ، والفارسيُّ في الإيضاح ٣١٣ ، والقيروانيُّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٣١٣ ، وابن الشَّجريِّ في الأمالي ١ / ٤٢٧ [ج : ٣٥] ، وابن عصفورٍ في ضرائر الشِّعر ٢٨٥ ، وابن مالكٍ في شرح التَّسهيل ٤ / ٨٦ ، وابن النَّاظم في شرح الألفيَّة ٤٨٣ ، وابن الصَّائغ في اللَّمحة ٢ / ٧٧٤ ، ٧٨٦ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ٢ / ١٦ ، وأبو حيَّان في ارتشاف الضَّرب ٤ / ١٦٨٧ ، وابن هشامٍ في شرح شذور الذَّهب ٣٨٩ ، والشاطبيُّ في المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٩ ، والعينيُّ في المقاصد النحويَّة ٤ / ١٨٧٣ ، والسُّيوطيُّ في الهمع ٢ / ٤٠٢ .

(٢) شرح الكتاب ٣ / ٢٣٥ .

(٣) رواها كلٌّ من : السِّيرافيِّ في شرح الكتاب ٣ / ٢٣٥ ، والقيروانيِّ في ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ٣١٤ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٣٩٧ ، والفارقيِّ في الإفصاح ١٨٤ ، والقيسيِّ في إيضاح شواهد الإيضاح ١ / ٣٤٨ ، والسُّيوطيِّ في شرح شواهد المغني ١ / ٤٩٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤١٩ ؛ المفصَّل ٣٢٩ – ٣٣٠ ؛ المقاصد الشَّافية ٦ / ٤٧ .

(٥) انظر :البديع ١ / ٦٠١ ؛ رصف المباني ٣٨٠ ؛كشف الوافية ٣٦٢ .

(٦) انظر : رصف المباني ٣٧٩ .

اللَّحاق ، وكذلك مَنْ يأوي لأجل أن يُعصم لا يُشترط تحقُّق العصمة له ، لكن على معنى السَّببيَّة فإنَّ كلَّ مَنْ يأوي تتحقَّق له العصمة ، فعلى هذا يكون التَّعبير بالفاء في هذين البيتين أقوى من التَّعبير باللَّام والواو .

أمَّا بيت الأعشى : (ولكن سيجزيني الإله فيُعقبا) ، فلا يصحُّ أن يُقال فيه أنَّ مَنْ يجزيه الله لأجل حسن العاقبة لا يُشترط له تحقُّقها _ تعالى الله عن ذلك _ فيكون المعنى باللَّام مقاربٌ لمعنى الفاء وإن كان بالفاء آكد لأنَّ فيه معنى الشَّرط .

وعلى هذا يكون الشُّعراء قد نصبوا ما بعد الفاء في الواجب تشبيهًا له بغير الواجب لتحقُّق شرط إرادة معنى السَّببيَّة في الفاء .

وقد يُقال إنَّ الشُّعراء إنَّما أدخلوا الفاء دون اللَّام لغرضٍ في أنفسهم حملوا معنى البيت عليه ، فأجروا الكلام الواجب مجرى غير الواجب [(١)] ، فالأوَّل لما كانت رغبته في اللَّحاق بالحجاز شديدةً حملها في نفسه محمل التَّمنِّي ؛ فكأنَّه قدَّرها : ليتني ألحق بالحجاز فأستريحَ [(٢)] ، والثَّاني لما يئس من جزاء النَّاس وتعلَّق بجزاء الله حملها في نفسه محمل الدُّعاء فقدَّرها : اللَّهم اجزني فأعقبني ، والثَّالث لما كان متأكِّدًا من تحقُّق العصمة لمن يأوي إليهم حملها في نفسه محمل الأمر فقدَّرها : فليأوِ إلينا المستجير فيُعصم [(٣)] ، والتَّمنِّي والدُّعاء والأمر أفعالٌ غير واجبةٍ فيُنصب الفعل معها بعد الفاء بـ (أنْ) مضمرةً ، وعلى هذا التَّقدير يكون النَّصب لأنَّ الفاء عطفت الواجب على غير الواجب حملًا على المعنى مع إرادة معنى السببيَّة ، فيكون شرطا النَّصب متحقِّقين فيه .

وفي هذه المخالفة يظهر جليًا كيف طوَّع الشُّعراء الضَّرورة لتكشف عن معانٍ خفيَّةٍ لا تظهر إلَّا بعد إطالة نظرٍ وزيادة تمحيصٍ .

---

(١) انظر : الكنَّاش ٢ / ١٦ .

(٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٢ / ٨٥٠ – ٨٥١ .

– وقال الألوسيُّ في روح المعاني بعد أن أورد بيت المغيرة :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحا

'' ووجهه فيه أنَّ (سأترك) مستقبلٌ مطلوبٌ فجرى مجرى الأمر ونحوه '' ٣ / ١٢٣ .

وقال في موضعٍ آخر تعليقًا على البيت نفسه : '' ووُجِّه بأنَّ النَّصب في جواب المضارع المستقبل يشبه التمنِّي في التَّرقُّب '' ٩ / ٢٠ .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٢ / ٨٥١ .

المبحث الرَّابع

أهمُّ قضايا شواهد الضَّرائر عند سيبويه

بعد عرض المسائل وتحليل الشَّواهد والغوص فيها بعرض الآراء الدَّائرة حولها ، والنَّظر في الخلاف الواقع فيها والبحث عن أسبابه ، ومحاولة التَّوفيق بين الآراء أو التَّرجيح بينها ، ومن ثمَّ التمعُّن في المفردات والتَّراكيب وربطها بسياق الأبيات ومناسبة القصيدة بغرض الكشف عن مراد الشَّاعر منها وأسباب اختياراته ، وبعد الكشف عن المعاني الَّتي دعت الشُّعراء إلى مخالفة القياس كان لا بدَّ من الوقوف عند أهمِّ قضايا شواهد الضَّرائر عند سيبويه ، ووضع النُّقاط على الحروف وجمع الشَّتات ولمِّ المتفرِّقات ، للوصول إلى ثمرة هذا البحث ولُبِّ قضيَّته ، ولتستوي نتائجه على سوقها وتتحقَّق بذلك الغاية منه بعد توفيق الله عزَّ وجل .

وقد اقتضت هذه الدِّراسة تقسيم القضايا إلى ثلاثة مطالب :

المطلب الأوَّل : قضيَّة مخالفة شواهد المسائل لسَنن العربيَّة وقواعدها ، وما دار حولها من تخريجات النَّحويين المختلفة لتلك الشَّواهد ليدخلوها في نسيج اللُّغة وينأوا بها عن الخطأ اللُّغويُّ .

والمطلب الثَّاني : قضيَّةٍ تتناول المعاني الَّتي ألجأت شعراء مسائل البحث إلى المخالفة ، وكانت السَّبب الحقيقيَّ لخروجهم عن قواعد اللُّغة ، ودور هذه المعاني في توصيل مراد الشَّاعر ومقصده ، والأثر الَّذي أحدثته في البيت .

والمطلب الثَّالث : قضيَّةٍ تدور حول طريقة سيبويه في الاستشهاد بالضَّرورة ، والمبدأ الَّذي التزمه فيها ، والألفاظ المختلفة الَّتي عبَّر بها عنها ، وتحديد ما إذا كان هناك فرقٌ بين هذه التَّعبيرات ، وتتبُّع العلل الَّتي كانت سببًا في مخالفة الشُّعراء الَّذين استشهد سيبويه بضرائرهم في كتابه ، مع الاستشهاد على كلِّ علَّة من تلك العلل .

المطلب الأوَّل

قضيَّة أوجه الضَّرورة في شواهد المسائل

إنَّ المتتبِّع لما استشهد به النَّحويُّون من شواهد شعريَّةٍ في كتبهم يجد أنَّهم مع قوَّة محافظتهم على قواعدهم وقياساتهم باقتصارهم على شواهد عصور الاستشهاد إلَّا أنَّهم قد استشهدوا بشواهد مخالفةً لمقاييسهم الَّتي وضعوها ، وقد تنبَّهوا لذلك فخرَّجوا تلك المخالفات على وجوهٍ عدَّةٍ حتَّى لا تعدُّ خارجةً عن سَنن العربيَّة وقواعدها ؛ وذلك : بالردِّ إلى الأصل ، وتشبيه غير الجائز بالجائز ، والحمل على المعنى ، والحمل على لهجات العرب ، وخير دليلٍ يساق على ذلك مسائل هذا البحث الَّتي وقَفت عند نماذج من تلك المخالفات بدراستها في شواهد إمام النَّحويين سيبويه ، ففي المسألة الأولى وهي مسألة تنوين المنادى المفرد العلم ، الَّتي كان شاهدها قول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ

حيث إنَّ (مطرٌ) عَلَمٌ منادى مفردٌ نوِّن ضرورةً ، وقد رجَّح سيبويه والمازنيُّ وجماعةٌ من النَّحويين [(١)] رواية الضَّم بالتَّنوين مشبِّهين ضمَّة البناء في المنادى بضمَّة الإعراب الأصليَّة الَّتي تحدث عن عاملٍ ، يقول سيبويه : " ولكنَّه اسمٌ اطَّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء ، فصار كأنَّه يُرفع بما يُرفع من الأفعال والابتداء " [(٢)] ولما رأوا التَّنوين لا يدخل المنادى المعرفة شبَّهوه بمرفوع الممنوع من الصَّرف تحديدًا إذ كان لا يدخله التَّنوين ، ولكن لما لحق التَّنوين المنادى في الشِّعر حُمل على مرفوع الممنوع من الصَّرف الَّذي إذا دخله التَّنوين في الشِّعر لا يتغيَّر عن حاله من الرَّفع فكذلك المنادى ، وعن ذلك يقول سيبويه : " فإنَّما لحقه التَّنوين كما لحق ما لا ينصرف ، لأنَّه بمنزلة اسمٍ لا ينصرف ... وهذا بمنزلة مرفوعٍ لا ينصرف يلحقه التَّنوين اضطرارًا ... فلمَّا لحقه التَّنوين اضطرارًا لم يُغيِّر رفعه كما لا يُغيِّر رفع ما لا ينصرف إذا كان في موضع رفعٍ ، لأنَّ (مطرًا) وأشباهه في النِّداء بمنزلة ما هو في موضع رفعٍ ، فكما لا ينتصب ما هو في موضع رفعٍ كذلك لا ينتصب هذا " [(٣)] .

أمَّا يونس وعيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء والجرميُّ والمبرِّد والزَّجاجيُّ فرجَّحوا رواية النَّصب بالتَّنوين في الشَّاهد (مطرًا) لأنَّهم يرون أنَّ التَّنوين إذا دخل المنادى المبنيَّ يردُّه إلى أصله من النَّصب ، إمَّا لأنَّه طال بالتَّنوين فأشبه

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ ؛ المقتضب ٤ / ٢١٣ ، وممَّن وافقهما : ابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣٤٤ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٣١٤ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٥٤ – ٣٥٥ ، والكوفيُّ في البيان في شرح اللُّمع ٣٨٨ ، والاسفراييني في لباب الإعراب ٨٨ ، والرَّضيُّ في شرح الكافية ١ / ٤١٣ ، ونقره كار في العباب ٧١.

(٢) الكتاب ١ / ٣١٣ .

(٣) الكتاب ١ / ٣١٣ .

النَّكرة [١] ، أو طال فقام التَّنوين مقام الإضافة فأشبه المضاف [٢] فنُصب كما تُنصب النَّكرة والمضاف ، وإمَّا لأنَّه أشبه مجرور الممنوع من الصَّرف إذا نُوِّن فإنَّه يُردُّ إلى أصله بالكسر ؛ لأنَّ التَّنوين من خواصِّ الأسماء فإذا دخل الاسم المشابه للأفعال أضعف شبهه بها وقوَّى جانب الاسميَّة فيه فعاد متمكِّنًا كما كان [٣] .

وواضحٌ كيف أنَّ سيبويه ومَنْ وافقه قد عدُّوه من تشبيه غير الجائز بالجائز ، وأنَّ يونس ومَنْ وافقه قد جمعوا في توجيههم بين وجه الردِّ إلى الأصل ووجه مشابهة غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة الثَّانية وهي مسألة إجراء الاسم المعتلِّ مجرى الصَّحيح ، وشاهدها كان بيت المتنخَّل الهذليِّ :

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ بهنَّ مُلوَّبٌ كدمِ العِباطِ

وبيت الشَّاعر :

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليَا

فقد وُجِّه الشَّاهدان توجيهين ؛ أحدهما : الردُّ إلى الأصل ، والآخر : الحمل على لهجات العرب .

وصاحب التَّوجيه الأوَّل هو سيبويه ووافقه جماعةٌ من النَّحويين [٤] الَّذين ذهبوا إلى أنَّ (معاري) و (موالي) أسماءٌ منقوصةٌ في حالة جرٍّ ، فكان الأصل أن يُحذف من آخرها حرف الياء ، إلَّا أنَّ الشَّاعرين أثبتا الياء فيهما (حملًا للمعتلِّ على الصَّحيح ؛ لأنَّ الصَّحيح هو الأصل والمعتلَّ فرعٌ عليه) [٥] ، وفي ذلك يقول سيبويه في باب (ما يحتمل الشِّعر) : '' وقد يبلغون بالمعتلِّ الأصل فيقولون : ... مررتم بجواريَ قبل '' [٦] ، وقال تعليقًا على البيتين : '' فلما اضطرُّوا إلى ذلك في موضعٍ لا بدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل '' [٧] .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٣١٣ ؛ الأصول ١ / ٣٤٤ ؛ التَّبصرة والتَّذكرة ١ / ٣٥٤ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٣١٤ .

(٢) انظر : شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٣٠٣ ؛ شرح الشَّافية للرضيِّ ٤ / ٣٥ ؛ اللُّمحة في شرح المُلحة ٢ / ٦٠٥ .

(٣) انظر : المقتضب ٤ / ٢١٣ ؛ ما يجوز للشَّاعر في الضَّرورة ١٥٧ ؛ البديع ١ / ٣٩٧ ؛ المقاصد الشَّافية ٥ / ٢٧٩ – ٢٨٠ ؛ الهمع ٢ / ٤٠ .

(٤) انظر : الكتاب : وممَّن وافقه : المبرِّد في المقتضب ١ / ١٤٣ – ١٤٤ ، وابن السرَّاج في الأصول ٣ / ٤٤٢ ، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب ، والقيراونيُّ في ما يجوز للشَّاعر ١٩٩ ، وابن عصفور في ضرائر الشِّعر ٤٢ ، وأبو الفداء في الكنَّاش ١ / ١٢٩ .

(٥) الإنصاف ٢ / ٤٤١ [م : ٧٢] .

(٦) الكتاب ١ / ١٠ .

(٧) الكتاب ٢ / ٥٩ .

وصاحب التَّوجيه الآخر ابن الحاجب ووافقه الرَّضيُّ و الكيشيُّ وابن النَّحويَّة وابن أبي القاسم [١] الَّذين ذهبوا إلى أنَّ إجراء الاسم المعتلِّ مجرى الصَّحيح لهجةٌ ضعيفةٌ قليلةٌ .

وفي المسألة الثَّالثة الَّتي دارت حول تسكين عين (مع) في قول جرير :

وريشي منكمُ وهوايَ معْكم وإن كانت زيارتُكم لِماما

فقد وجَّهها سيبويه والسِّيرافيُّ وابن النَّاظم بمشابهتها للحرف (هل) [٢] ؛ يقول سيبويه : " فجعلها كـ (هل) حين اضطرَّ " [٣] وهو بهذا يشير إلى وجهي شبهٍ بينهما ؛ أحدهما : مجيؤها على حرفين ، والآخر : بناؤها على السُّكون ، وشبَّهها السِّيرافيُّ أيضًا بـ (لدن) من جهة أنَّ كليهما ظرفٌ مبنيٌّ على السُّكون [٤] ، وهم بذلك وجَّهوا البيت بتشبيه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة الرَّابعة وهي مسألة الإبقاء على نصب خبر (ما) مع تقدُّمه ، الَّتي استشهد عليها سيبويه بقول الفرزدق :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

إذ أعمل الشَّاعر (ما) في الخبر مع تقدُّمه ، وقد وجَّهه الخوارزميُّ بالحمل على لهجةٍ من لهجات العرب [٥] ، ومَنْ لم تبلغه هذه اللَّهجة حمل هذا البيت على الخطأ ، وذلك لمَّا لم يجد وجهًا صحيحًا يحمل البيت عليه كما فعل السِّيرافيُّ وجماعةٌ من النَّحويين [٦] ، أمَّا سيبويه فلم يذكر له وجهًا وجعله من النَّادر الَّذي لا يكاد يُعرف [٧] .

وقد حاول الفارسيُّ أن يلتمس له وجهًا فلم يجد سوى قياس (ما) على (ليس) لشبهها بها من وجهين : نفي

---

(١) انظر : الإيضاح ١ / ١٤٠ ؛ شرح الكافية للرَّضيِّ ١ / ١٦٣ ؛ الإرشاد ٤٢٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٣٥٤ ؛ النَّجم الثَّاقب ١ / ١٥٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ ؛ شرح الكتاب ٤ / ٥٥ ؛ شرح الألفيَّة ٢٨٥ .

(٣) انظر : الكتاب ٢ / ٤٥ .

(٤) انظر : شرح الكتاب ٤ / ٥٥ .

(٥) انظر : التَّخمير ١ / ٥٢٣ .

(٦) انظر : شرح الكتاب ١ / ٣٢٩ ، وممَّن وافقه : الباقوليُّ في شرح اللُّمع ٣٦٣ ، والأنباريُّ في أسرار العربيَّة ١٢١ ، والعكبريُّ في اللُّباب ١ / ١٧٧ ، وابن الخبَّاز في توجيه اللُّمع ١٤٦ .

(٧) انظر : الكتاب ١ / ٢٩ .

الحال ، ودخولها على المبتدأ والخبر ، فإذا انتفى أحد الوجهين بطل عملها ، وتقدُّم الخبر لا ينفي أيًّا من هذين الوجهين وإن كان فيه اتِّساعٌ ، فمعنى النَّفي باقٍ في الجملة ، ودخول (ما) على المبتدأ والخبر لا زال قائمًا وإن تغيَّر التَّرتيب ، فبقي الشَّبه بـ (ليس) قائمًا [١] ، فيكون توجيهه للبيت عندئذٍ من تشبيه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة الخامسة وهي مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، الَّذي جاء شاهدها قول عمرة الخثعميَّة :

هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخا له إذا خافَ يومًا نبْوةً فدعاهما

فقد فصلت الشَّاعرة بين المضاف (أخوا) والمضاف إليه الموصول (مَنْ) بالجارِّ والمجرور ، وقد شبَّه المبرِّد والنحَّاس والسِّيرافيُّ والرمَّانيُّ الفصل بالجارِّ والمجرور بين المتضايفين بالفصل به بين العامل ومعموله في باب (إنَّ) ، فالجار والمجرور إذا وقع بين (إنَّ) ومنصوبها لم يؤثِّر ذلك في عملها ؛ وذلك كما في نحو : إنَّ في الدَّار زيدًا قائمٌ ، فكذلك المتضايفين [٢] ، فتكون المسألة كذلك من تشبيه غير الجائز بالجائز .

أمَّا في المسألة السَّادسة وهي مسألة الفصل بين العدد وتمييزه في قول العبَّاس بن مرداس :

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلًا

فلم يذكر أيٌّ من النَّحويين ــ الَّذين وقفت على آرائهم ــ وجهًا لهذا الفصل ، مع أنَّه يمكن تشبيه العدد بـ (كم) إذ هي كنايةٌ عن العدد ، وهي تجرُّ مفسِّرها تارةً وتنصبه تارةً أخرى كالأعداد ، ومع هذا يجوز الفصل بالظَّرف والجارِّ والمجرور بينها وبين تمييزها المنصوب ؛ فيُقال : كم لك درهمًا ، وكم عندك غلامًا ، وإنَّما جاز الفصل بينها وبين تمييزها بالظَّرف والجارِّ والمجرور ليكون كالعوض عمَّا فقدته من التَّمكُّن ولكثرة الاستعمال ، أمَّا الأعداد فقد امتنع الفصل بينها وبين تمييزها مثل (كم) وإن كان بعضها غير متمكِّن لأنَّها لم تبلغ مبلغها في كثرة الاستعمال [٣] ، وعليه يمكن توجيه الشاهد بتشبيه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة السَّابعة الَّتي جاء الفصل فيها بين كم ومجرورها ، الَّتي من شواهدها عند سيبويه قول أنس بن زنيم :

---

(١) انظر : المسائل المشكلة ٢٤٢ .

(٢) انظر : المقتضب ٤ / ٣٧٦ ؛ إعراب القرآن للنحَّاس ٢ / ٣٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ١ / ٢٤١ ؛ شرح الكتاب للرمَّانيِّ ٢ / ٤٣٢ .

(٣) انظر : شرح المفصَّل ٣ / ١٧٣ – ١٧٤ .

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخله قد وضعه

فقد وجَّه سيبويه جواز الفصل بين (كم) ومجرورها بالجارِّ والمجرور والظَّرف تشبيهًا له بالفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه في الشِّعر ؛ يقول : " وقد يجوز في الشِّعر أن تجرَّ وبينها وبين الاسم حاجزٌ ، فتقول : كم فيها رجلٍ ، كما قال الأعشى :

إلا عُلالة أو بُدا هة قارحٍ نهد الجَزَاره [(١)] " [(٢)]

فاستشهد بالفصل بين المضاف (علالة) والمضاف إليه (قارح) بالمعطوف (بداهة) ، وهو بهذا التَّوجيه يكون قد شبَّه غير الجائز بغير الجائز المشبَّه بالجائز ، فالأوَّل هو الفصل بين (كم) ومجرورها ، والثَّاني هو الفصل بين المضاف والمضاف إليه الَّذي ذُكر في المسألة الخامسة ، والثَّالث هو الفصل بين (إن) وعاملها بالجارِّ والمجرور أو الظَّرف ، وهذا التَّشبيه مع أنَّه أبعد من تشبيه غير الجائز بالجائز إلَّا أنَّ سيبويه يرى جوازه لذا وجَّه البيت عليه .

وفي المسألة الثَّامنة وهي مسألة الجزم بـ (إذا) في الشَّرط ، الَّتي استشهد سيبويه عليها بقول الشَّاعر :

ترفع لي خَندِفٌ والله يرفع لي نارًا إذا خمدت نيرانهم تقِدِ

فقد شبَّه سيبويه إعمال (إذا) الشَّرطيَّة في الشَّاهد بحرف الجزاء (إن) ؛ يقول : " وقد جازوا بها في الشِّعر مضطرِّين ، شبَّهوها بـ (إن) حيث رأوها لما يُستقبل ، وأنَّها لا بدَّ لها من جوابٍ " [(٣)] .

وواضحٌ كيف أنَّ حمله (إذا) على (إن) في العمل من تشبيه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة التَّاسعة الَّتي رُفع فيها الفعل المضارع الواقع جوابًا للشَّرط كما في قول أبي ذؤيب الهذليِّ :

فقيل تحمَّل فوق طوقك إنَّها مطبَّعةٌ مَنْ يأتها لا يَضيرُها

---

(١) ديوانه ١٥٩ ، والبيت من مجزوء الكامل ، البُداهة : أول جري الفرس ، العلالة : ما يكون بعد الجري الأوَّل ، القارح : آخر أسنان الفرس ظهورًا ، وهي تظهر في سنِّ الخامسة ، نهد الجزارة : ضخم اليد والرِّجل .
– انظر : لسان العرب ٢ / ٥٦٠ ، مادَّة : (ق ر ح) ، ٤ / ١٣٥ ، مادَّة : (ج ز ر) ، ١١ / ٤٦٩ ، مادَّة (ع ل ل) .
– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ٢٩٥ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٢٢٨ ، وابن جنِّي في الخصائص ٢/ ٤٠٧ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ١٣٢ ، وابن الحاجب في الأمالي ٢ / ٦٢٦ ، والرَّضيِّ في شرح الكافية ٢ / ٤١٥ .
(٢) انظر : الكتاب ١ / ٢٩٥ .
(٣) الكتاب ١ / ٤٣٤ .

جاء توجيه سيبويه والمبرِّد وابن السرَّاج [١] له على حذف (الفاء) مع المبتدأ من جواب الشَّرط ، إذ كان هذا الموضع ممَّا أُلف فيه وقوع (الفاء) فحذفها لا يُلبس ؛ أي أنَّ أصلها : مَنْ يأتها فهو لا يضيرها .

ووجَّهه سيبويه أيضًا على التَّقديم والتَّأخير ؛ فأصلها : لا يضيرها مَنْ يأتها ، وجواب الشَّرط محذوفٌ دلَّ عليه المذكور [٢] ، وحذف الحرف من المكان الَّذي يكثر وقوعه فيه وكذلك حذف الفعل لدلالة المذكور عليه مندرجان تحت الحمل على المعنى كما نصَّ على ذلك ابن جنِّي ، فقد عدَّد أوجه الحمل على المعنى وذكر منها حذف الحروف ، يقول : " كتذكير المؤنَّث وتأنيث المذكَّر ، وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه ... وحذف الحروف ... والجمل وغير ذلك حملًا عليه وتصوُّرًا له " [٣].

وفي المسألة العاشـرة وهي مسألة إجراء الفعل المعتلِّ مجرى الصَّحيح ، الَّتي استشهـد سيبويه عليها بقول قيس بن زهير :

ألم يأتيْك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ

فالفعل المعتلُّ (يأتيك) عند سيبويه وجماعةٌ من النَّحويين [٤] عومل معاملة الفعل الصَّحيح ، فجعلوه " مجزومًا من الأصل " [٥] كأنَّ أصله : هو يأتيُك ، فجُزم بحذف الحركة كما يُجزم الفعل الصَّحيح ، فحُمل الفرع على الأصل (لأنَّ المعتلَّ فرعٌ والصَّحيح أصلٌ) [٦] .

وذهب ابن الأنباري و جماعة من النَّحويين [٧] إلى أنَّ هذه الياء متولِّدة عن إشباع كسرة التَّاء قبلها ، فردُّوا الضَّرورة إلى ظاهرةٍ لهجيَّةٍ منتشرةٍ عند بعض العرب .

---

(١) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٨ ؛ المقتضب ٢ / ٦٩ ؛ الأصول ٢ / ١٩٤ – ١٩٥ .

(٢) انظر : الكتاب ١ / ٤٣٨ .

(٣) الخصائص ١ / ٢٣٨ .

(٤) انظر : الكتاب ، وممَّن وافقه : المازنيُّ (وقد نسب له هذا الرَّأي الجوهريُّ في الصِّحاح ٦ / ٢٢٦٣ ووافقه على رأيه) ، وابن السرَّاج في الأصول ٢ / ٤٤٢ – ٤٤٤ ، والفارسيُّ في التَّعليقة ١ / ٥٦ ، والعكبريُّ في اللُّباب ٢ / ١٠٩ ، وابن عصفور في الممتع ٣٤٢ – ٣٤٣ ، والرَّضيُّ في شرح الشَّافية ٣ / ١٨٥ .

(٥) الكتاب ٢ / ٥٩ .

(٦) الكنَّاش ٢ / ٢٩١ .

(٧) انظر : شرح القصائد التِّسع ٧٨ ، وممَّن وافقه : ابن جنِّي في سرِّ صناعة الإعراب ٢ / ٢٧٤ – ٢٧٥ ، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١ / ٢٤ – ٢٥ ، والباقوليُّ في شرح اللُّمع ٦٤١ ، والأنباريُّ في أسرار العربيَّة ٩٤ ، وابن الأثير في البديع ٢ / ٦٦١ .

وفي المسألة الحادية عشرة الَّتي دارت حول ذهاب حركة الإعراب من الفعل المضارع كما في قول امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثـمًا مـن الله ولا واغـلِ

وفيها شبَّه سيبويه حركة الإعراب في الفعل (أشرب) بحركة البناء الواقعة حشوًا في نحو : (عجُز) و (كتِف) عند حذفها تخفيفًا [١] ، فتكون عنده من تشبيه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة الثانية عشرة وهي مسألة حذف تاء التَّأنيث من الفعل الماضي ، الَّتي استشهد سيبويه عليها بقول الأعشى :

فإمَّا تري لمَّتي بدِّلت فإنَّ الحوادث أودى بها

فإنَّ في الفعل (أودى) ضميرًا مستترًا يعود على (الحوادث) وهي جمع تكسيرٍ فلا بدَّ من إلحاق تاء التَّأنيث الفعل دلالةً عليها ، إلَّا أنَّ الشَّاعر حذف تاء التأنيث من الفعل لأنَّ (الأصل هو المذكَّر) [٢] ، ففيه رجوعٌ إلى الأصل ، وهذا ما نصَّ عليه العكبريُّ وابن يعيشٍ [٣] .

وقد نصَّ سيبويه على أنَّ الَّذي سهَّل حذف التَّاء هنا وجود دليلٍ على المحذوف ، وهو تقدُّم الاسم المجموع (الحوادث) على الفعل ، فاكتُفي به عن التَّاء [٤] ، وهذا التَّوجيه ــ وهو حذف الحرف لدلالة المتقدِّم عليه ــ مندرجٌ في الحمل على المعنى .

وكذلك حمل الفرَّاء والفارسيُّ وجماعةٌ من النَّحويين [٥] البيت على المعنى إلَّا أنَّهم وجَّهوا الحذف حملًا للحوادث على الحَدَثان لأنَّ معناهما واحدٌ ، والحدثان مذكَّرٌ لذا حذف الشَّاعر تاء التيث من الفعل .

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ٢٩٧ .

(٢) اللُّباب للعكبريِّ ٢ / ١٠٢ .

(٣) انظر : اللُّباب للعكبريِّ ٢ / ١٠٢ ؛ شرح المفصَّل ٣ / ٣٦٢ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٢٣٩ .

(٥) انظر : معاني القرآن ١ / ١٢٨ ؛ التَّكملة ٣١٣ ، ووافقهما : السِّيرافيُّ في شرح الكتاب ١ / ٢٥٣ ، والصَّيمريُّ في التَّبصرة والتَّذكرة ٢ / ٦٢٥ ، والأعلم في تحصيل عين الذَّهب ٢٥٦ ، وابن يعيشٍ في شرح المفصَّل ٣ / ٣٦٢ ؛ والعينيُّ في المقاصد النَّحويَّة ٢ / ٩٣١ ؛ والشَّيخ خالد الأزهريُّ في التَّصريح ١ / ٤٠٨ .

وفي المسألة الثالثة عشرة وهي مسألة إيلاء (قلَّما) اسماً ، الَّتي استشهد سيبويه فيها بقول المزَّار الفقعسيِّ :

صددتَ فأطولتَ الصُّدود وقلَّما وصالٌ على طول الصُّدود يدوم

فإنَّ الرَّاجح فيها أن يرتفع (وصالٌ) بفعلٍ مضمرٍ قبله ، وقد شبَّه ابن يعيشٍ والشَّيخ خالد الأزهريُّ إضمار الفعل بعد (قلَّما) في الضَّرورة بجواز إضماره بعد (هلَّا) و (إن) و (إذا) الشَّرطيَّتين [١] ، واستشهد الشَّيخ خالد الأزهريُّ بقول الله تعالى :

﴿ إِنِ امْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ .

فإنَّ التَّقدير : إن هلك امرؤٌ هلك [٢] ، فيكون بهذا من تشبيه غير الجائز بالجائز .

وعدَّه الرُّمَّانيُّ والشَّاطبيُّ من ردِّ الفرع إلى الأصل ؛ لأنَّ (قلَّ) قبل أن تدخله (ما) كان أصله أن يليه الأسماء [٣] .

وفي المسألة الرَّابعة عشرة وهي مسألة إيلاء أداة الشَّرط اسمًا ، الَّتي من شواهدها عند سيبويه قول عديِّ بن زيدٍ :

فمتى واغلٌ ينُبْهم يُحيُّوه وتُعطف عليه كأس السَّاقي

الَّتي شبَّه سيبويه فيها اسم الشَّرط باسم الفاعل ؛ وذلك من حيث إنَّ اسم الشَّرط قد يدخل على الفعل الماضي فلا يجزم لفظه ويصير كأنَّه فارق الجزم ، كما أنَّ اسم الفاعل قد يُفارق الجرَّ ويعمل في معموله عمل الفعل ، والَّذي دعا سيبويه إلى تشبيه الجازم بالجارِّ أنَّ عوامل الجزم في الأفعال نظيرة عوامل الجرِّ في الأسماء [٤] ، وهو بهذا التشبيه يكون قد وجَّه الضَّرورة بتشبيه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة الخامسة عشرة الَّتي دخلت نون التَّوكيد فيها على غير مستحقِّها ، الَّتي استشهد سيبويه فيها بقول الكُميت بن معروف :

فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

---

(١) انظر : شرح المفصَّل ٥ / ٦٩ ؛ موصل الطلَّاب ١٥٤ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢ / ١٣٦ ؛ النُّكت في القرآن ١٩٩ ؛ إعراب القرآن للأصبهاني ٩٨ .

(٣) انظر : شرح الكتاب ١ / ١٦٣ ؛ المقاصد الشَّافية ٢ / ٢٦٦ .

(٤) انظر : الكتاب ١ / ٤٥٧ .

فقد دخلت (النُّون) على جواب الشَّرط (تمنعا) وهو من المواضع الَّتي يمتنع فيها دخول نون التَّوكيد عليها ، وقد وجَّهه سيبويه وابن يعيشٍ والرُّعينيُّ بمشابهة فعل الشَّرط للفعل الَّذي دخله نهيٌ لأنَّ كليهما مستقبلٌ مجزومٌ [١] ، فكما جاز تأكيد الفعل إذا دخله نهيٌ في سَعَة الكلام جاز تأكيد جواب الشَّرط في الشِّعر تشبيهًا لغير الجائز بالجائز .

وفي المسألة السَّادسة عشرة وهي مسألة دخول (أن) على خبر (كاد) ، الَّتي جاء شاهدها قول رؤبة :

ربعٌ عفاه الدَّهر طولًا فانمحى قد كاد من طول البِلى أن يَمصَحَا

فقد شبَّه سيبويه زيادة (أن) في خبر (كاد) بـ (عسى) الَّتي يلزم خبرها (أن) ؛ يقول : " وقد جاء في الشِّعر كاد أن يفعل ، شبَّهوه بـ (عسى) " [٢] ، والجامع بينهما أنَّ كليهما فعلٌ ماضٍ من أفعال المقاربة يستلزم فعلًا مستقبلًا بعده ، وهو بقوله هذا يكون قد جعل الضَّرورة من تشبيه غير الجائز بالجائز .

أمَّا مكِّي بن أبي طالب فقد حملها على لهجةٍ من لهجات العرب [٣] .

وفي المسألة السَّابعة عشرة وهي مسألة حذف حرف النِّداء من اسم الجنس المعيَّن ، وشاهدها قول العجَّاج :

جاريَ لا تستنكري عذيري

فقد شبَّه الرمَّانيُّ اسم الجنس فيها بالمعرفة الَّتي يُحذف معها حرف النِّداء جوازًا [٤] ، فكما جاز حذف حرف النِّداء من العَلَم جاز حذفه من اسم الجنس المعيَّن في الشِّعر ، وهو من تشبيه غير الجائز بالجائز .

واستحسن المبرِّد حذف حرف النِّداء من اسم الجنس المعيَّن المختوم بتاء التَّأنيث كما في الشَّاهد لأنَّه يُرخَّم في النِّداء بحذف هذه (التَّاء) ، فإذا رُخِّم عُلم أنَّه منادًى حُذف منه حرف النِّداء ، وهو بهذا يكون قد وجَّه الضَّرورة بالحمل على المعنى ؛ وهو حذف الحرف للدِّلالة عليه [٥] .

وفي المسألة الثَّامنة عشرة الَّتي دخلت فيها (لا) النَّافية المهملة على الخبر مع عدم تكريرها ، الَّتي استشهد عليها

---

(١) انظر : الكتاب ٢ / ١٥٢ ؛ المفصَّل ٤٥٧ – ٤٥٨ ؛ شرح ألفيَّة ابن معطٍ ١ / ٢٦٠ .
(٢) الكتاب ١ / ٤٧٨ .
(٣) انظر : مشكل إعراب القرآن ١ / ٣٣٨ ، ٢ / ٦٧٤ .
(٤) انظر : شرح الكتاب ٢١٧ .
(٥) انظر : المقتضب ٤ / ٢٥٩ .

سيبويه بقول الضحَّاك الرُّقاشي :

وأنت امرؤٌ منَّا خُلقت لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعُ

فقد وجَّه الأعلم والخوارزميُّ وابن يعيشٍ عدم تكرير (لا) هنا على أنَّه من الحمل على المعنى ؛ وذلك لأنَّ ما بعدها يقوم مقام التَّكرير في المعنى ؛ فقوله : (حياتك لا نفعٌ ، وموتك فاجع) بمعنى : (لا نفعٌ ولا ضرر) [١] .

وفي المسألة التَّاسعة عشرة وهي مسألة حذف لام الأمر من الفعل المضارع المجزوم ، الَّتي استشهد سيبويه فيها بقول الشَّاعر :

محمَّد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

حيث جزم الشَّاعر الفعل المضارع (تفدِ) بلام الأمر المحذوفة ، فشبَّه سيبويه إضماره للام الأمر مع عملها بإضمار (أن) النَّاصبة ؛ يقول : " واعلم أنَّ هذه اللَّام قد يجوز حذفها في الشِّعر وتعمل مضمرةً ، كأنَّهم شبَّهوها بـ (أن) إذا أعملوها مضمرةً " [٢] ، وهو بقوله هذا يكون قد شبَّه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة العشرين وهي مسألة حذف (الفاء) من جواب الشَّرط الَّتي جاء من شواهدها قول عبد الرَّحمن بن حسَّان رضي الله عنهما :

مَنْ يفعل الحسناتِ الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

فإنَّ سيبويه شبَّه الجملة الاسميَّة بالفعل المستوفي لجميع الشُّروط الَّتي تؤهِّله لأن يقع جواب شرطٍ والمستغني عن (الفاء) ؛ يقول : " وقد قاله الشَّاعر مضطرًّا ، يشبِّهه بما يُتكلم به من الفعل " [٣] ، وواضحٌ أنَّه يشبِّه غير الجائز بالجائز .

وفي المسألة الواحدة والعشرين وهي مسألة إضمار (أن) في غير الموضع الَّذي تُضمر فيه والَّتي من شواهدها عند سيبويه قول المغيرة بن حبِّناء :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحا

---

(١) انظر : تحصيل عين الذَّهب ٣٥٤ ؛ التَّخمير ١ / ٥١٧ – ٥١٨ ؛ شرح المفصَّل ٢ / ١١٤ .
(٢) الكتاب ١ / ٤٠٨ .
(٣) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

شبَّه سيبويه النَّصب بـ (أن) المضمرة بعد (الفاء) في الفعل الواجب بالنَّصب بها مضمرةً في الفعل غير الواجب ؛ يقول : " وقد يجوز النَّصب في الواجب في اضطرار الشِّعر ، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب " [1] ، وهو بهذا يُشبِّه غير الجائز بالجائز .

وواضحٌ ممَّا سبق أنَّ وجه تشبيه غير الجائز بالجائز هو الوجه الغالب الَّذي وجَّه به النَّحويُّون الضَّرائر الواردة في شواهد مسائل البحث ، يليه حمل الضَّرورة على المعنى ، وردُّها إلى الأصل ، وأخيرًا الحمل على لهجةٍ من لهجات العرب ، والله تعالى أعلم .

(١) انظر : الكتاب ٤٢٣ .

المطلب الثَّاني

قضيَّة المعاني الحاصلة بالمخالفة في شواهد المسائل

أنواع المعاني الواردة في شواهد المسائل وأثرها في توجيه الضَّرورة

لقد وردت الضَّرائر في شواهد مسائل البحث على أنواعٍ ثلاث : الزِّيادة ، والحذف ، والتَّغيير ، وقد أحدثت هذه الضَّرائر أثرًا بالغًا في توجيه الشَّاهد ؛ وذلك إمَّا بتأكيد المعنى وتقويته في النَّفس ، وإمَّا بإضافة معنًى جديدٍ ، بل إنَّ بعض المعاني اشتركت في هذه الأنواع حينًا واختلفت أحيانًا أخرى ، وتفصيل ذلك على النَّحو التَّالي :

أولًا : المعاني الحاصلة بالزِّيادة

وقعت الزِّيادة في شواهد الضَّرائر في الحركة تارةً وفي الحرف تارةً وفي الحركة والحرف معًا تارةً أخرى ، وقد أدَّت هذه الزِّيادة إلى تطويل اللَّفظ ، والَّذي من شأنه أن يؤكِّد المعنى ؛ ومن ذلك ما أحدثته زيادة (نون التَّوكيد) على الفعل في بيت الكميت :

فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

وقد يؤدِّي تطويل اللَّفظ إلى التَّطمين إضافةً إلى التَّأكيد كما في بيت الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ

كما أنَّ تطويل اللَّفظ قد يؤدِّي أحيانًا إلى مدِّ الصَّوت الَّذي يعبِّر عن السُّهولة الَّتي تتَّفق ومعنى البيت ؛ وذلك كما في قول أبي ذؤيب الهذليِّ :

فقيل تحمَّل فوق طوقك إنَّها مطبَّعةٌ من يأتها لا يَضيرُها

وقد دلَّت الزِّيادة والتَّطويل في مواطن أخرى على تباعد حدوث الفعل عن زمن الحال كما في بيت رؤبة :

ربعٌ عفاه الدَّهر طولًا فانمحى قد كاد من طول البِلى أن يَمصَحَا

بل إنَّ الزِّيادة أحيانًا تكون إشارةً للمعنى المتواري خلف اللَّفظ ، كما في بيت المتنخِّل الهذليِّ :

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ بهنَّ مُلوَّبٌ كدمِ العِباطِ

وقد يشترك أكثر من معنًى في الزِّيادة ؛ وذلك كما في بيت قيس بن زهير التَّالي والَّذي دلَّت الزِّيادة فيه على معنى

التَّفخيم والتَّشويق والتَّشفِّي ؛ يقول :

ألم يأتيْك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ

ومن معانيها الإغاظة والتَّحدِّي كما في قول الشَّاعر :

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليَا

ثانيًا : المعاني الحاصلة بالحذف

والمراد بالحذف هنا النَّقص الَّذي يُرتكب في حقِّ البناء من أجل الوصول به إلى المعنى المراد ، وقد تنوَّعت صوره في الشَّواهد ؛ فوقع في الحركات والحروف والأدوات ، وأغرب دورٍ أدَّاه الحذف في معنى الشَّاهد أن أسهم في تقوية المعنى وتأكيده مع أنَّه نقصٌ وتقليل ، ويظهر هذا جليًّا في قول جرير :

وريشي منكمُ وهوايَ معْكم وإن كانت زيارتُكم لِماما

وقول امرئ القيس :

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ

ففي البيتين حُذفت الحركة فأدَّى ذلك إلى الوقوف على حروفٍ مجهورةٍ ممَّا زاد من قوَّتها وقوَّة المعنى المراد منها ؛ فأكَّد الحذف معنى المصاحبة في بيت جرير ، كما أكَّد في بيت امرئ القيس معنى الرَّاحة بعد التَّعب والنَّوال بعد الصَّبر إضافةً إلى معنى التَّنفيس ، ويظهر معنى التَّنفيس أيضًا بمدِّ الصَّوت بعد حذف الحرف في قول الأعشى :

فإمَّا تري لمَّتي بدِّلت فإنَّ الحوادث أودى بها

وقد يؤدِّي الحذف إلى التَّودُّد والتَّقرُّب والاستعطاف كما في قول العجَّاج :

جاريَ لا تستنكري عذيري

بل إنَّ الحذف قد يؤدِّي إلى تصدير ما بعد المحذوف بسرعة ذكره لإبرازه وإظهاره توبيخًا وتشنيعًا ؛ وذلك كما في قول الشَّاعر :

بني ثُعَلٍ لا تنكعوا العنز شربها بني ثُعَلٍ مَنْ ينكَعِ العنز ظالمُ

أو تشريفًا وتعظيمًا ؛ كما في قول عبد الرَّحمن بن حسَّان ﷺ :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

وقد يكون سبب الحذف رسوخ الأمر في نفس الشَّاعر وثبوته وشعوره بتحقُّقه فيحذفه تخفيفًا كما فعل الشَّاعر في قوله :

محمَّد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

وأحيانًا يؤدِّي الحذف إلى زيادة المعنى كما في ترك تكرير (لا) النَّافية في قول الرُّقاشي :

وأنت امرؤٌ منَّا خُلقت لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعُ

ثالثًا : المعاني الحاصلة بالتَّغيير

ومخالفة التَّغيير هي من أقوى المخالفات الَّتي أباحتها الضَّرورة ؛ ففيها تقدَّم المتأخِّر وتأخَّر المتقدِّم ، وفُصل بين المتلازمين ، وأُعطيت بعض الأدوات عمل بعضٍ ، بل أُعمل بعضها في موضعٍ لا يصلح أن تعمل فيه ، والَّذي جوَّز هذا وحسَّنه أنَّ الشَّاعر جعل منه سهمًا صائبًا يصيب به المعنى المراد الَّذي لن يُفهم إلَّا به ؛ وذلك عندما أظهر التَّقديم العناية بالمقدَّم كما في قول عُديِّ بن زيدٍ :

فمتى واغلٌ ينُبْهم يُحيُّوه وتُعطف عليه كأس السَّاقي

هذا بالإضافة إلى الفخر والاعتزاز به كما فعل هشام المرِّي بقوله :

فمَنْ نحن نُؤْمنه بيت وهو آمن ومَنْ لا نُجِره يُمسِ منَّا مفزَّعًا

أمَّا الفرزدق فقد أعمل (ما) في الخبر المقدَّم لتعيينه وتمييزه عن المبتدأ وذلك عند قوله :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

وقد يكون المراد من التَّقديم جعل المقدَّم مختصًا بالفعل كما في قول كعب بن جعيل :

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الرِّيح تميِّلها تمل

وفي المقابل قد يُحذف الفعل ويتأخَّر مفسِّره لاستبعاد وقوعه وذلك كما فعل المرَّار الفقعسيُّ عندما حذف الفعل وأخَّر مفسِّره في قوله :

صددتَ فأطولتَ الصُّدود وقلَّما وصالٌ على طول الصُّدود يدوم

أمَّا عن أحد المعاني الكامنة خلف الفصل بين المتضايفين فقد ظهر واضحًا جليًّا في بيت العبَّاس بن مرداس الَّذي أراد أن يعبِّر عن طول هجر محبوبته له فأطال اللَّفظ بالفصل بينهما ليعبِّر عن ذلك ؛ يقول :

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلًا

كما أنَّ الفصل بينهما ببعض المتعلِّقات لغرض تقديمها لدليلٌ واضحٌ على إرادة التَّعبير عن تقدُّمها في الوجدان والتَّعويل عليها في الحكم ؛ وذلك كما في قول أنس بن زنيم :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخله قد وضعه

بل قد يدلُّ تقديمها على اختصاصها بالحكم كما في قول الفرزدق :

كم فيهمُ ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ حكمٍ بأردية المكارم مُحتبي

وقول الشَّاعر :

كم في بني بكر بن سعدٍ سيِّدٍ ضخم الدَّسيعة ماجدٍ نفاع

وقد يشترك التَّقديم والفصل في التَّعبير عن معنى التَّخصيص والتَّمهيد لذكر المحذوف كما في قول عمرة الخثعميَّة :

هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخا له إذا خافَ يومًا نبْوةً فدعاهما

ومن صور التَّغيير الجزم بـ (إذا) الشَّرطيَّة لإفادة معنى الشَّرط وتعيين (إذا) للشَّرط دون غيره كما في قول الشَّاعر :

ترفع لي خَندِفٌ والله يرفع لي نارًا إذا خمدت نيرانهم تقِدِ

ومنه إعمال (أن) النَّاصبة مضمرةً بعد (فاء) السببيَّة في غير المواضع الَّتي تضمر فيها وذلك لإرادة معنى التَّرتيب والسببيَّة كما في قول المغيرة بن حبِّناء :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحا

وقول الأعشى:

ثمَّت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيُعقِبا

وقول طرفة :

لنا هضبةٌ لا يدخل الذُّلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصما

مع إرادة معنى التَّمنِّي في الأوَّل ، والدُّعاء في الثَّاني ، والأمر في الثَّالث .

وقد كان لتوجيه هذه الضَّرائر توجيهًا معنويًّا أثرٌ واضحٌ فيها ، إذ رفعت من قيمة الضَّرورة وأكسبتها جمالًا وحسنًا بدلًا من عدِّها عيبًا ومثلبةً لخروجها عن نسق الكلام وسَننه ، بل يمكن القول إنَّ هذه المخالفات قد قوَّت المعنى المراد أو أضافت معنًى جديدًا ما كان ليُفهم لولاها .

المطلب الثَّالث

قضيَّة سيبويه والضَّرورة

وبعد وقفات التَّأمُّل في شواهد الضَّرائر عند سيبويه الَّتي كان (المعنى) هو السَّبب الرَّئيس لحصول تلك المخالفات فيها كان لا بدَّ من ختامها بتسليط الضَّوء على موقف سيبويه من الضَّرورة ، فسيبويه قد أكَّد عند عرضه لشواهد الضَّرائر على أنَّ الضَّرورة هي ما ورد في الشِّعر دون النَّثر وذلك في مواضع منها قوله : '' لا يكون هذا إلَّا أن يضطرَّ شاعرٌ '' (١) ، '' ولا يحسن ... وقد جاء في الشِّعر '' (٢) ، '' ولا يجوز ... إلَّا في شعرٍ '' (٣) ولكنَّه عاد وحكم على بعض الضَّرائر بمجيئها في الكلام على ضعفٍ ؛ ومن ذلك حكمه على بيت أبي النَّجم العجلي :

قد أصبحت أمُّ الخيار تدَّعي عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصنعِ

بقوله : '' ولكنَّه قد يجوز في الشِّعر ، وهو ضعيفٌ في الكلام '' (٤) ، وحكمه على بيت حسَّان بن ثابت ﷺ :

كأنَّ سبيئةٌ من بيت رأسٍ يكون مزاجها عسلٌ وماءُ (٥)

بقوله : '' وقد يجوز في الشِّعر وفي ضعفٍ من الكلام '' (٦) وقال في موضعٍ آخر : '' وقد يجوز ... في اضطرار الشِّعر ... وهو ضعيفٌ في الكلام '' (٧) ، وقال : '' فهذا فيه ضعفٌ في الكلام ... وممَّا جاء في الشِّعر '' (٨) .

ومن الملاحظ في حكمه على هذا النَّوع أنَّه عبَّر بلفظ (الجواز) ولفظ (المجيء في الشِّعر) ولم يعبِّر عنه بلفظ (الضَّرورة) إلَّا في موضعٍ واحدٍ قرنه بالجواز أيضًا ، وكأنَّه أراد الإشارة إلى أنَّ هذا التَّركيب الضَّعيف في النَّثر لمَّا دخل الشِّعر خرج من الضَّعف إلى القوَّة والجواز .

---

(١) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٢) الكتاب ١ / ٤٣٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٥٧ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٤ .

(٥) ديوانه ١٨ ، والبيت من بحر الوافر ، السَّبيئة : الخمرة ، بيت رأس : اسم لقريتين في بلاد الشَّام في كلٍّ واحدةٍ منهما كرومٌ كثيرة ، لذا ينسب إليها الخمر .

– انظر : معجم البلدان ١ / ٥٢٠ ؛ لسان العرب ١ / ٩٣ ، مادَّة : (س ب أ) .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب : ١ / ٢٢ ، والمبرِّد في المقتضب ٤ / ٩٢ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٦٧ ، وابن الورَّاق في علل النَّحو ٢٥٢ ، والزَّمخشريُّ في المفصَّل ٣٥٠ ، وابن هشامٍ في المغني ٥٩١ .

(٦) الكتاب ١ / ٢٢ .

(٧) الكتاب ١ / ٤٢٣ .

(٨) الكتاب ١ / ٤٥٨ .

وعليه يمكن تقسيم حكم سيبويه على الكلام المخالف في النَّثر والشِّعر إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأوَّل : ما يجوز في الشِّعر وحده ، ويجوز في النَّثر على ضعفٍ ، كما في الشَّاهدين السَّابقين .

القسم الثَّاني : ما يجوز في الشِّعر وحده ولا يجوز في النَّثر ، ومنها الشواهد الَّتي دُرست في مسائل البحث .

القسم الثَّالث : ما لا يجوز في شعرٍ أو نثر ، وهو الغلط أو الخطأ ، وهذا النُّوع من الكلام هو ما دعا سيبويه إلى تأسيس مبدأٍ للضَّرائر ...

مبدأ الضَّرورة عند سيبويه :

لقد أوجب سيبويه لإجازة الضَّرورة شرطًا لا بدَّ من التزام الشَّاعر به وإلَّا عُدَّ خارجًا عن سَنن العربيَّة وقواعدها ، وذلك الشَّرط هو التماس وجهٍ صحيحٍ تخرَّج عليه الضَّرورة ، كأن يكون بينها وبين قواعد العربيَّة صلةٌ فتشبَّه بجائزٍ أو تردُّ إلى أصلها ، أو تُحمل على لهجةٍ أو معنًى لا يستقيم توجيه الضَّرورة إلَّا به ، فإن لم يوجد ما يُخرَّج عليه البيت خرج الكلام عن الضَّرورة وأصبح خطأً ؛ وذلك كحكم سيبويه على فتح كاف التَّشبيه إذا وقع بعدها (ياء) المتكلِّم بالخطأ ؛ يقول : " ولو اضطرَّ شاعرٌ فأضاف الكاف إلى نفسه قال : ما أنت كِي ، و (كَي) خطأٌ ؛ من قِبل أنَّه ليس في العربية حرفٌ يُفتح قبل ياء الإضافة " [١] ، وواضحٌ كيف أنَّ الصِّلة بين الضَّرورة وقواعد العربيَّة لمَّا انتفت خرجت المخالفة من القبول إلى الردِّ والرَّفض .

بل إنَّ وجود الصِّلة بينهما هي ما جعلت سيبويه يُجيز للشَّاعر إجازاتٍ دون أن يأتي لها بشواهد من الشِّعر ، وقاسها على صلةٍ لها في النَّثر ؛ ومن ذلك [٢] قوله : " وقد يجوز في الشِّعر أيضًا لعلِّي أن أفعل ، بمنزلة عسيت أن أفعل " [٣] ، فأجاز إدخال (أن) على الفعل المضارع بعد (لعلَّ) لشبهها بـ (عسى) في معنى الرَّجاء .

تعبيره عن الضَّرورة :

لقد عبَّر سيبويه عن الضَّرورة بألفاظٍ عدَّةٍ يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أقسام :

---

(١) الكتاب ١ / ٣٩٢ .

(٢) انظر مواضع أخرى في الكتاب ١ / ٥١ ، ٥٢ ، ٦٤ ، ٦٨ ، ١٨١ ، ٣١٥ ، ٣٨١ ، ٣٩٨ ، ٤٣٨ ، ٤٤١ ، ٤٤٣ ، ٤٥٣ ، ٤٧٤ ، ٢ / ١٧٥ ، ٢٠٢ ، ٢١٩ .

(٣) الكتاب ١ / ٤٧٨ .

القسم الأوَّل : ما عبَّر عنه بتصاريف (الضَّرورة) المختلفة ؛ نحو : اضطرَّ ، ويضطرُّ ، واضطرار ، ومضطرِّين ، وذلك كأن يقول : '' إذا اضطرَّ شاعرٌ '' (١) ، '' جازوا بها في الشِّعر مضطرِّين ... فهذا اضطرارٌ '' (٢) ، '' وهذا لا يجوز إلَّا في اضطرارٍ '' (٣) ، '' إلَّا أن يضطرَّ شاعرٌ '' (٤) .

ومع أنَّه عبَّر بهذه التَّصاريف للفظة (ضرورة) إلَّا أنَّه لم يسمِّها ، والَّذي يظهر أنَّ الَّذين اصطلحوا على هذه التَّسمية هم النَّحويُّون الَّذين جاءوا من بعده .

القسم الثَّاني : ما عبَّر عنه بالجواز ؛ ومنه قوله : '' قد يجوز حذفها في الشِّعر ''(٥) ، '' وقد يجوز في الشِّعر ''(٦).

القسم الثَّالث : ما عبَّر عنه بالمجيء في الشِّعر ؛ ومنه قوله : '' وممَّا جاء من الشِّعر '' (٧) ، '' وقد جاء في الشِّعر '' (٨) ، '' إلَّا أن يجيء في الشِّعر '' (٩) .

ويُلاحظ أنَّ سيبويه لم يفرِّق بين هذه الألفاظ في المعنى ؛ إذ كان يجمع بينها في بعض الأحيان ؛ كأن يقول : '' ويجوز للمضطرِّ '' (١٠) ، '' قد يجوز ... في اضطرار الشِّعر '' (١١) ، '' وقد يجوز في الشعر ... إذا اضطرَّ الشَّاعر '' (١٢) ، '' ولو اضطرَّ شاعرٌ ... جاز له '' (١٣) ، وقد يحكم على البيت تارةً بالضَّرورة وتارةً بالجواز أو بالمجيئ في الشِّعر ؛ وذلك كحكمه على بيت الشَّاعر :

---

(١) الكتاب ١ / ٥٠ .
(٢) الكتاب ١ / ٤٣٤ .
(٣) الكتاب ٢ / ١٥٣ .
(٤) الكتاب ١ / ٣٣٠ .
(٥) الكتاب ١ / ٤٠٨ .
(٦) الكتاب ١ / ٤٣٨ .
(٧) الكتاب ١ / ٤٥ .
(٨) الكتاب ١ / ٩٦ .
(٩) الكتاب ١ / ٣٩٠ .
(١٠) الكتاب ٢ / ١٥٣ .
(١١) الكتاب ١ / ٤٢٣ .
(١٢) الكتاب ١ / ٣٩١ .
(١٣) الكتاب ١ / ٤٤١ .

إذا عاش الفتى مائتين عامًا فقد أودى المسرَّة والفتاء [١]

إذ قال عنه في موضعٍ : '' وقد جاء في الشِّعر '' [٢] وقال في موضعٍ آخر : '' لأنَّه لو جاز في الكلام أو اضطرَّ شاعرٌ فقال : ثلاثة أثوابًا ، كان معناه ثلاثة أثوابٍ '' [٣] ثمَّ استشهد بالشَّاهد .

ومثله حكمه على بيت عبد الرَّحمن بن حسَّان ﷺ :

مَنْ يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

فقد قال عنه في موضعٍ : '' وقد قاله الشَّاعر مضطرًّا '' [٤] وقال في موضعٍ آخر : '' وجاز في الشِّعر '' [٥] .

فما اضطرَّ إليه شاعرٌ ، وما جاء في الشِّعر ، وما يجوز فيه ... كلُّها عباراتٌ تدلُّ على معنًى واحدٍ عند سيبويه هو : ما ورد في الشِّعر ولم يجز وروده في النَّثر ، والَّذي يؤكِّد هذا أنَّه ابتدأ باب (ما يحتمل الشِّعر) في كتابه بقوله : '' اعلم أنه يجوز في الشِّعر ما لا يجوز في الكلام '' [٦] ثم قال في آخر الباب مقرِّرًا لمبدأ الضَّرورة : '' وليس شيءٌ يضطرون إليه إلَّا وهم يحاولون به وجهًا ، وما يجوز في الشِّعر أكثر من أن أذكره لك ههنا '' [٧] فقرن بين ما يضطرُّ إليه الشَّاعر وما يجوز له .

سبب ارتكاب الضَّرورة في شواهد سيبويه :

إنَّ المتتبِّع لشواهد (الكتاب) الَّتي ارتكب فيها الشَّاعر ضرورةً أو أكثر يجد أنَّ سيبويه قد استشهد بشواهد كان

---

(١) نُسب إلى الرَّبيع بن ضبع الفزاري ويزيد بن ضبَّة ، والبيت من بحر الوافر .

– وهو من شواهد : سيبويه في الكتاب ١ / ١٠٦ ، ٢٩٣ ، والمبرِّد في المقتضب ٢ / ١٦٩ ، وابن السرَّاج في الأصول ١ / ٣١٢ ، وابن الورَّاق في علل النَّحو ٥١٣ ، والزَّمخشريِّ في المفصَّل ٢٩٦ ، والعكبريِّ في اللُّباب ١ / ٣١٧ ، وابن مالكٍ في شرح الكافية الشَّافية ٣ / ١٦٦٧ .

(٢) الكتاب ١ / ١٠٦ .

(٣) الكتاب ١ / ٢٩٣ .

(٤) الكتاب ١ / ٤٣٥ .

(٥) الكتاب ١ / ٤٥٨ .

(٦) الكتاب ١ / ٨ .

(٧) الكتاب ١ / ١٣ .

سبب ارتكاب الضَّرورة فيها (الوزن والقافية) فقط ، ولم يتَّضح جانب المعنى فيها وذلك بعد البحث والتقصِّي [١] ، فمن ضرائر (الوزن) الفصل بين المضاف والمضاف إليه في قول ذي الرُّمَّة :

كأَنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بِنَا أواخرِ المَيس أصواتَ الفراريج

وقول أبي حيَّة النُّميريِّ :

كَمَا خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا يهوديٌّ يُقَاربُ أَو يُزيلُ

ومنه حذف لام الأمر من الفعل المضارع مع جزمه بها في قول متمِّم بن نويرة :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمُشي لكِ الويل حرَّ الوجه أو يبكِ من بكى

ومن ضرائر (القافية) جزم فعل الشَّرط ورفع الفعل الواقع جوابًا للشَّرط مع أنَّ حقَّه الجزم وذلك في قول الشَّاعر :

يا أقرع بن حابسٍ يا أقرعُ إنَّك إن يُصرع أخوك تُصرعُ

ومنه دخول (نون) التَّوكيد على غير مستحقِّه في قول العجَّاج :

يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخًا على كرسيِّه معمَّما

كما استشهد سيبويه بشواهد كان سبب ارتكاب الضَّرورة فيها (المعنى) فقط ، وليس لقيود الشِّعر مدخلٌ فيها ؛ وهي قول المُتنخِّل الهُذليِّ:

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ بهنَّ مُلوَّبٌ كدمِ العِباطِ

وقول الشَّاعر :

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُهُ ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليَا

فإنَّهما لو قالا : (معارٍ) و (موالٍ) لخرجا عن المخالفة ، ولكنَّهما خالفا اختيارًا لغرضٍ مقصودٍ ، وكذلك لو رفع

---

(١) هذا القسم لم يتناوله البحث بالدِّراسة لعدم ارتباطه بالمعنى وحتى لا يكون في دراسته خروجٌ عن موضوع البحث ، والشَّواهد الَّتي سيقت هنا للتَّمثيل فقط وإلَّا فعددها أكبر من ذلك بكثير .

الفرزدق (مثلُهم) في قوله :

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ

لخرج عن المخالفة ، ولو نصب أنس بن زنيم مفسِّر (كم) في قوله :

كم بجودٍ مقرفٍ نال العلى وكريمٍ بخله قد وضعه

وقال : (مقرفًا) لخرج عن المخالفة ، ولو قال الشَّاعر (متى) بدل (إذا) في بيته :

ترفع لي خَندِفٌ والله يرفع لي نارًا إذا خمدت نيرانهم تقِدِ

لكان صوابًا ، وقيس بن زهير عندما قال :

ألم يأتيْك والأنباءُ تنمي بما لاقت لبونُ بني زيادِ

كان سيوافق القاعدة لو قال : (ألم يأتِك) أو (ألم يبلغك) أو (ألا هل أتاك) ، ولو قال امرؤ القيس (فاليوم فاشربْ) أو (أُسقى) بدل قوله :

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ إثمًا من الله ولا واغلِ

لخرج عن المخالفة كذلك ، أمَّا قول أبي ذؤيب الهذلي :

فقيل تحمَّل فوق طوقك إنَّها مطبَّعةٌ من يأتها لا يَضيرُها

فإنَّه لو قال : (لا يضرُّها) بالضَّمِّ أو الكسر أو الفتح لأتى بها على الصَّواب ، وكذلك قول عبد الرحمن بن حسَّان ﵁ :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان

فإنَّه لو قال : (فالرَّحمن يشكرها) لخرج عن المخالفة ، وفي قول المغيرة بن حبِّناء :

سأترك منزلي لبني تميمٍ وألحق بالحجاز فأستريحا

وقول الأعشى:

ثمَّت لا تجزونني عند ذاكم ولكن سيجزيني الإله فيُعقِبا

وقول طرفة :

لنا هضبةٌ لا يدخل الذُّلُّ وسطها ويأوي إليها المستجير فيُعصما

لو قالوا : (لِأستريحا) (لِيُعقبا) (لِيُعصما) لخرجوا عن المخالفة .

فعُلم أنَّ هذه الضَّرائر ما هي إلَّا ضرائر معنًى ، إذ إنَّ الألفاظ الموافقة للقاعدة ألفاظٌ قريبةٌ وسهلةٌ وفي متناول الشَّاعر ، لكنَّه آثر تلك الألفاظ المخالِفة للقاعدة لشيءٍ في نفسه .

وكما استشهد سيبويه بشواهد كان سبب ارتكاب الضَّرورة فيها (الوزن والقافية) أو (المعنى) فقط ، استشهد أيضًا بشواهد كان سبب حدوث الضَّرورة فيها (المعنى والوزن والقافية) معًا ؛ فالَّتي اشترك فيها (المعنى والوزن) قول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ

وقول جرير :

وريشي منكمُ وهوايَ معْكم وإن كانت زيارتُكم لِماما

وقول الشَّاعر :

محمَّد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ إذا ما خفت من شيءٍ تبالا

فهذه الأبيات الثلاث من بحر الوافر ، وتفعيلاته :

مفاعلتن مفاعلتن فعولن مفاعلتن مفاعلتن فعولن

فلو حذف الأحوص التَّنوين من (مطر) لاضطرَّ إلى حذف نون (مفاعلتن) وحذفها وحدها في بحر الوافر لا يجوز [1] ؛ لأنَّه سيؤدِّي إلى اجتماع خمس حركاتٍ ، الميم والطَّاء والرَّاء والعين واللَّام من : (مطرُ عليها) ، ولا يجتمع في

(١) انظر : العروض ٨٢ – ٨٣ .

الشِّعر هذا العدد من الحركات .

أمَّا بيت جريرٍ فإنَّه لو فتح العين في (معكم) لوقع في زحاف (فعولن) وهذه التَّفعيلة لا يجوز أن يدخلها زحافٌ في بحر الوافر [١] .

أمَّا زيادة (الَّلام) في الفعل (تفدِ) في البيت الثَّالث فستؤدِّي إلى زيادة حركةٍ بين (اللَّام والتَّاء) في (مفاعلتن) فتجتمع أربع حركاتٍ ، الميم والدَّال واللَّام والتَّاء من : (محمَّد لِتفدِ) وهذا لا يكون في بحر الوافر [٢] .

وفي قول عمرة الخثعميَّة :

هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخا له إذا خافَ يومًا نبْوةً فدعاهما

وقول رجلٍ من بني أسد :

بني ثُعَلٍ لا تنكعوا العنز شربها بني ثُعَلٍ مَنْ ينكَعِ العنز ظالمُ

وقول هشام المرِّي :

فمَنْ نحن نُؤْمنه بِبت وهو آمن ومَنْ لا نُجِره يُمسِ منَّا مفزَّعًا

وقول الرَّقاشي :

وأنت امرؤٌ منَّا خُلقت لغيرنا حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعُ

فهذه الأبيات من بحر الطَّويل ، وتفعيلاته :

فعولن مفاعلين فعولن مفاعلن فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن

فلو زادت الشَّاعرة (نون) في قولها (أخوا) لقطعت الاسم من الإضافة ، ولخرجت من مخالفة الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، لكنَّها ستزيد حركةً بين (ألف وعين) (مفاعيلن) وهذا لا يجوز [٣] .

---

(١) انظر : العروض ٨٣ .

(٢) انظر : العروض ٨٢ – ٨٣ .

(٣) انظر : العروض ٦٢ .

وفي البيت الثَّاني لو زاد الشَّاعر (الفاء) في (ظالم) فسيزيد حركةً بين (الميم والفاء) في (مفاعل) وهذا أيضًا لا يجوز [١] .

أمَّا بيت هشامٍ لو جيء به على الصَّواب فلن يستقيم له وزنٌ ؛ إذ سيصير : (فمَنْ نؤْمنه يبت وهو آمن) ، ومثله بيت الرُّقاشيُّ ؛ فسيصير : (حياتك لا نفعٌ ولا ضررُ) وبهذا سيفسد الوزن والقافية معًا .

وفي قول العبَّاس بن مرداس :

على أنَّني بعد ما قد مضى ثلاثون للهجر حولًا كميلًا

البيت من بحر المتقارب ، وتفعيلاته :

فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن فعولن

ولو أتى بالبيت على الصَّواب فقال : (ثلاثون حولًا للهجر كميلا) لأفسد الوزن [٢] .

ومثله قول عديِّ بن زيدٍ :

فمتى واغلٌ ينُبْهم يُحيُّوه وتُعطف عليه كأس السَّاقي

فالبيت من بحر الخفيف ، وتفعيلاته :

فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن فاعلاتن مستفع لن فاعلاتن

ولو قال : (فمتى ينبهم واغلٌ يحيُّوه) لخرج عن الوزن [٣] .

وفي قول كعب بن جُعيل :

صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ أينما الرِّيح تميِّلها تمل

---

(١) انظر : العروض ٦٢ – ٦٣ .

(٢) انظر : العروض ١٤٧ .

(٣) انظر : العروض ١٢٧ .

البيت من بحر الرَّمل ، وتفعيلاته :

فاعلاتن فاعلاتن فاعلن فاعلاتن فاعلاتن فاعلن

ولو أتى بالبيت على الصَّواب وقال : (أينما تميِّلها الرِّيح تمل) لكسر الوزن وأخلَّ به [١] .

وفي قول العجَّاج :

جاريَ لا تستنكري عذيري

أتى البيت على بحر الرَّجز : وتفعيلاته :

مستفعلن مستفعلن فعولن

ولو زاد الشَّاعر (يا) النِّداء أو همزة النِّداء في أوَّل البيت لأدَّى إلى زيادة حرفٍ أو حرفين أوَّل التَّفعيلة وهذا لا يجوز [٢] .

أمَّا الشَّواهد الَّتي اشترك في سبب ارتكاب الضَّرورة فيها (المعنى والقافية) هي ؛ قول الفرزدق :

كم فيهمُ ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ حكمٍ بأردية المكارم مُحتبي

وقول الشَّاعر :

كم في بني بكر بن سعدٍ سيِّدٍ ضخم الدَّسيعة ماجدٍ نفَّاعِ

فإنَّهما لو نصبا مفسِّر (كم) فقالا : (ملكًا) و(سيِّدًا) لاضطرَّا إلى العطف عليه بالنَّصب ، فسيلزم الفرزدق قول : (حكمًا بأردية المكارم محتبيًا) وسيلزم الشَّاعر في البيت الثَّاني قول : (ضخمَ الدَّسيعةِ ماجدًا نفَّاعًا) وهذا لا يستقيم لأنَّ القافيتين مكسورتان فسيقعان في الإقواء [٣] .

ومثله قول الكُميت بن معروف :

فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكم ومهما تشأ منه فزارة تمنعا

---

(١) انظر : العروض ١٠٦ .

(٢) انظر : العروض ٧٤ ، ١٠٤ .

(٣) والإقواء هو : اختلاف حركة الرَّوي فتحًا وضمًّا وكسرًا .

– انظر : قواعد الشِّعر ٦٤ ؛ الموشَّح ٩.

فإنَّه لو حذف نون التَّوكيد من الفعل (تمنع) لصارت : (تمنعِ) ، وبذلك يُخالف القافية المفتوحة .

ولو قال المزَّار الفقعسيُّ :

صددتَ فأطولتَ الصُّدود وقلَّما يدوم على طول الصُّدود وصالُ

بدل قوله :

وصالٌ على طول الصُّدود يدوم

لما كسر وزنًا ، لكنَّه سيُخلُّ بقافية الميم .

أمَّا الأعشى فسيقع بعيب سناد الرَّدف لو قال (فإنَّ الحوادث أودت بها) بدل قوله :

فإمَّا تري لمَّتي بدِّلت فإنَّ الحوادث أودى بها

لأنَّه سيحذف حرف الرَّدف قبل القافية [١] .

أمَّا رؤبة فإنَّه سيُخلُّ بالوزن والقافية لو حذف (أن) من قوله :

ربعٌ عفاه الدَّهر طولًا فانمحى قد كاد من طول البِلى أن يَمصَحَا

فهو من بحر الرَّجز ، وسيضطرُّ إلى حذف (ميم و سين) (مستفعلن) من الضَّرب وهذا لا يجوز [٢] ،كما أنَّه سيرفع الفعل المضارع بعد حذف (أن) فيصير (قد كاد من طول البلى يمصحُ) فيرفع القافية وهي منصوبةٌ .

وبعد هذا العرض اتَّضح جليًا كيف أنَّ الضَّرورة قد يشترك في سبب ارتكابها الوزن والقافية والمعنى معًا ، وقد ينفرد المعنى وحده ، وهو بذلك يستحقُّ أن يكون قسيمهما في أسباب ارتكاب الضَّرائر فيُضمُّ معهما .

---

(١) انظر : القوافي ٥٩ ؛ العقد الفريد ٦ / ٣٥٣ ؛ شرح الكتاب للسِّيرافيِّ ٢ / ٣٧٦ ؛ العمدة ١ / ١٦٨ ؛ المقتصد في شرح التَّكملة ١ / ٥٧٧ ؛ تحصيل عين الذَّهب ٢٥٦ ؛ حاشية الصبَّان ٢ / ٧٥ – ٧٦ ؛ الضَّرائر ١٤٤ .

(٢) انظر : العروض ٧٤ .

الخاتـــمة

الخاتمة

الحمد لله حمداً لا يبلغ نداه ، ولا ينفصل أخراه عن أولاه ، على ما تفضَّل به عليَّ من التَّيسير والإعانة لبلوغ ما بلغته ، وبيان ما أردته ، ثمَّ الحمد لله الذي أعطى كثيرا ، وقبِل من الشُّكر قليلا ، وأوجب به مزيدا ، والصَّلاة على نبيِّه محمدٍ وعلى آله وصحبه والسَّلام كثيرا .

فهذه آخر مراحل البحث الَّذي تناولتُ فيه دور المعنى وأثره في توجيه شواهد الضرائر في كتاب سيبويه ، ويطيب لي بعد هذا أن أُجمل أهمَّ النَّتائج الَّتي أسفرت عنها الدِّراسة فيما يلي :

– اختلاف العلماء في تحديد تعريفٍ للضَّرورة الشِّعريَّة ، والتَّعريف الرَّاجح هو أنَّها : كلُّ ما وقع في الشِّعر دون النَّثر من مخالفةٍ لمقاييسهم سواءٌ أكان للشَّاعر عنه مندوحةٌ أم لا .

– أنَّ مصطلح (الضَّرورة الشِّعريَّة) لا يعبِّر عن المفهوم الدَّقيق لها ، والأولى تسميتها بـ (الرُّخصة الشِّعريَّة) .

– يُعدُّ الخليل بن أحمد هو أوَّل مَنْ عبَّر عن الضَّرورة بمعناها القريب الَّذي انطلق منه النَّحويُّون لوضع ضوابط الضَّرورة وسنِّ قوانينها وشروطها .

– وصل أقصى عددٍ لتقسيم الضَّرورة عند النَّحويين إلى تسعةٍ أقسامٍ ، وبالمقابل هناك من جمعها وجعلها في ثلاثة أقسامٍ فقط ، وقد التزم البحث هذا التَّقسيم وسار عليه لإجماله وشموله .

– من فوائد الضَّرورة الشِّعريَّة توليد صيغٍ وألفاظٍ جديدةٍ في اللُّغة أدَّت إلى إثرائها وغناها ، وعليه يكون من الإجحاف وعدم الإنصاف الحكم على مرتكبها بالعجز والاضطرار ، فهي على خلاف ذلك تمامًا إذ تدلُّ على الاقتدار اللُّغويِّ لدى الشَّاعر الَّذي حرص على أن يلتمس لها وجهًا صحيحًا في اللُّغة ؛ فيردُّها عليه .

– أصالة فكرة دور المعنى في توجيه مخالفة الشَّاعر ؛ وأنَّ جذورها كانت عند علماء النَّحو الأوائل كابن السرَّاج ، والأعلم ، والشَّاطبيِّ ، الَّذين لاحظوا أنَّ الضَّرورة الشِّعريَّة لا تُحدثها مضائق الشِّعر من وزنٍ وقافيةٍ فحسب ، بل قد تحدثها حاجات النَّفس وأغراضها أيضًا .

– إثبات أنَّ أصحاب شواهد المسائل هم الشُّعراء الَّذين ارتضى النَّحويُّون سنَّ قواعدهم بناءً على الشَّائع من

منظومهم ، فاتِّهامهم بالضَّعف يُعدُّ اتِّهامًا للنَّحويين بالأخذ عمَّن لا يوثق بعربيَّته .

– أنَّ ما ورد في الشِّعر دون النَّثر الأولى أن يُحكم عليه بالجواز في الشِّعر لا بالضَّرورة ؛ لأنَّه إن ورد في موضعٍ لضَّرورةٍ ما فقد يرد في غيره دون ضرورةٍ .

– أنَّ ما وافق من الضَّرائر بعض القراءات القرآنيَّة يجب الحكم عليه بالقوَّة والفصاحة .

– ورود شواهد نثريَّةٍ قليلةٍ تتَّفق مع الضَّرورة لا تُجوِّز القياس عليها ، والأولى قصرها على الضَّرورة والحكم على النَّثر بالسَّماع ، حتَّى وإن كانت هذه الشَّواهد النَّثريَّة لهجةً لبعض العرب ، لأنَّ موافقة الضَّرورة لبعض لهجات العرب لا تخرجها عن كونها خاصَّةً بالشِّعر ، والضَّابط في استعمال لهجات العرب أنَّ اللَّهجة إذا كانت شائعةً مقيسةً فإنَّه يجوز الكلام بها في السَّعة ، أمَّا إذا كانت قليلةً وغيرها أقيس منها وأكثر ، فالواجب ترك القليل والأخذ بالشَّائع في السَّعة ، مع جواز نظم الشِّعر باللَّهجة القليلة .

– أنَّ الشَّاعر قد يستخدم لهجة غيره لأنَّها مناسبةٌ لمقتضى حاله ، وتعبِّر عن مراده أتمَّ تعبيرٍ ، وتسفر عن حاجات نفسه .

– أنَّ أقوى دليلٍ على أنَّ الوزن والقافية ليسا السَّبب الوحيد في مخالفة الشُّعراء مجيء شواهد كثيرةٍ لو أُنشدت على الصَّواب لما اختلَّ وزنٌ ولا انكسرت قافيةٌ .

– أنَّ النَّحويين قد التمسوا للضَّرائر وجوهًا حتَّى لا تُعدُّ خروجًا عن قواعدهم بالكلِّية ، وذلك إمَّا بردِّها إلى أصلها ، أو بتشبيهها بجائزٍ ، أو بحملها على معنًى ، أو لهجةٍ من لهجات العرب .

– أنَّ تشبيه الضَّرورة بجائزٍ هو الأكثر في توجيه العلماء للضَّرورة في شواهد المسائل إذ بلغ عددها (١٧) توجيهًا ، يليه حمل الضَّرورة على معنًى من المعاني ، وردِّها إلى أصلٍ كان لها ، إذ بلغ عدد كلِّ واحدٍ منهما (٥) توجيهاتٍ ، وأخيرًا حملها على لهجةٍ من لهجات العرب الَّتي لم يتجاوز عددها (٣) توجيهاتٍ فقط .

– أنَّ الأكثر في تشبيه غير الجائز بالجائز أن يكون التَّشبيه مباشرًا ، إلَّا أنَّه قد ورد تشبيه غير الجائز بغير الجائز المشبَّه بالجائز ، وهو أبعد من الأوَّل .

– أنَّ توجيه الضَّرائر توجيهًا معنويًّا كان له أثرٌ واضحٌ في تقويتها ، إذ رفعت من قيمة الضَّرورة وأكسبتها جمالًا وحسنًا بدلًا من عدِّها عيبًا ومثلبةً على الشَّاعر ، فهي الَّتي أدَّت إلى تقوية المعنى المراد وإبرازه في مواضع وأضافت معنًى جديدًا ما كان ليُفهم لولاها في مواضع أخرى .

– أنَّ سيبويه قد عبَّر بتعبيراتٍ مختلفةٍ عند حكمه على الضَّرورة ، واتَّضح جليًّا أنَّه يعني بها معنًى واحدًا هو ما ورد في الشِّعر دون النَّثر من مخالفةٍ سواءٌ أكان للشَّاعر عنه مندوحةٌ أم لا .

– أنَّ أغلب المخالفات في شواهد المسائل كان للمعنى دورٌ واضحٌ في سبب ارتكابها ، وهو قد يشترك مع الوزن والقافية في ذلك السَّبب وقد ينفرد بنفسه ؛ لذا يمكن عدُّ (المعنى) قسمًا قائمًا بنفسه يشاطر (الوزن) و (القافية) في سبب ارتكاب الضَّرورة .

وبعد هذا العرض لأهمِّ ما أسفرت عنه الدِّراسة من نتائج أوصي الباحثين بتتبُّع شواهد الضَّرائر الشِّعريَّة عند النَّحويين الصَّرفيَّة منها والنَّحويَّة وتلمُّس المعاني الكامنة وراء المخالفات ، وإبراز دور المعنى في تقوية الشَّاهد الشِّعريِّ وإنصافه ممَّن وصمه بالقبح والخطأ ، وإنصاف الشَّاعر ممَّن اتَّهمه بالضَّعف ، خصوصًا إذا كان الشَّاعر ممَّن ارتضى النَّحويُّون الاستشهاد بشعره .

وبعدُ ... فهذه خلاصة بحثٍ استغرق من عمري بضع سنين ، حاولت من خلاله الكشف عن بعض أغراض الشُّعراء بخروجهم عن قواعد الكلام ، وبذلت في سبيل ذلك ما استطعت من جهدٍ .

وكان هدفي من ذلك كلِّه خدمة لغة القرآن الكريم المنزَّل على سيِّد البشر محمَّدٍ ﷺ .

الفـهـارس الفنـيَّـة

- فهرس الشَّواهد القرآنيَّة .
- فهرس الأحاديث النَّبويَّة والأثر .
- فهرس الأمثال .
- فهرس الشَّواهد الشِّعريَّة .
- فهرس شواهد المسائل .
- فهرس الأعلام .
- ثبت المصادر والمراجع .
- فهرس الموضوعات .

فهرس الشَّواهد القرآنيَّة

فهرس الشَّواهد القرآنيَّة

الآيات	رقمها	الصفحة
(سورة البقرة)		
﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ ﴾ .	٣٨	١٦٨
﴿ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ﴾ .	٥٤	١٣٢
﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ .	١٨٠	٢١٥
﴿إِن تَرَكَ خَيْرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ ﴾ .	١٨٠	٢١٣
﴿ كَمْ لَبِثْتَ ﴾ .	٢٥٩	٩٨
﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ .	٢٧٥	١٤٠
(سورة آل عمران)		
﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا ﴾ .	٨	١٨٨
﴿هَآأَنتُمْ أُوْلَآءِ تُحِبُّونَهُمْ ﴾ .	١١٩	١٩١
﴿ لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ .	١٢٠	١٣
(سورة النساء)		
﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾ .	٤٠	١٩٤
﴿وَلَا تُظْلَمُونَ فَتِيلًا﴾ .	٧٧	١١٨
﴿أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ .	٧٨	١١٧
﴿إِنِ ٱمْرُؤٌاْ هَلَكَ لَيْسَ لَهُۥ وَلَدٌ ﴾ .	١٧٦	١٥٦، ٢٣٦
(سورة المائدة)		
﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ .	١٣	١٤٩
﴿ هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ .	٩٥	٧٨
﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُۗ ﴾ .	٩٥	٢١١
(سورة الأنعام)		
﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ ﴿١٢١﴾﴾ .	١٢١	٢١٤

الآيات	رقمها	الصفحة
﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ .	١٣٧	٧٩
﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰٓ إِلَّا مِثْلَهَا﴾ .	١٦٠	٢١٦
(سورة الأعراف)		
﴿وَمِن فَوْقِهِمْ غَوَاشٍ﴾ .	٤١	٤٧
﴿فَأْتِنَا بِمَا تَعِدُنَآ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ .	٧٠	١٠٨
﴿سَأُوْرِيكُمْ دَارَ ٱلْفَٰسِقِينَ﴾ .	١٤٥	١٢٨
(سورة الأنفال)		
﴿وَٱتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ .	٢٥	١٦٧
(سورة يونس)		
﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلْإِنسَٰنَ ٱلضُّرُّ دَعَانَا لِجَنۢبِهِۦٓ﴾ .	١٢	١٣
﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ﴾ .	٥٨	٢٠١
(سورة يوسف)		
﴿مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا﴾ .	١١	١٣٥
﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾ .	١٧	٦٩
﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ .	٢٦	٢١٢
﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ .	٢٩	١٨٨
﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾ .	٣١	٦٩
﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ﴾ .	٣٢	١٦٤
﴿إِن يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ .	٧٧	٢١٢
﴿مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ .	٩٠	١٢١

الآيات	رقمها	الصفحة
(سورة الرعد)		
- ﴿ ٱلْكَبِيرُ ٱلْمُتَعَالِ ﴾ .	٩	٥١
(سورة إبراهيم)		
- ﴿ مَّآ أَنَا۠ بِمُصْرِخِكُمْ وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ﴾ .	٢٢	٦٩
- ﴿ قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ .	٣١	٢٠٦
(سورة الحجر)		
- ﴿ قَالَ فَمَا خَطْبُكُمْ أَيُّهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴾ .	٥٧	١٨٨
(سورة الكهف)		
- ﴿ ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ ﴾ .	٦٤	٥١، ٢٠٧
(سورة طه)		
- ﴿ لَّا تَخَٰفُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ﴾ .	٧٧	١٢١
(سورة الأنبياء)		
- ﴿ هَٰذَا ذِكْرُ مَن مَّعِىَ ﴾ .	٢٤	٦١
- ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾ .	٥٧	١٦٥
(سورة الفرقان)		
- ﴿ وَيَخْلُدْ فِيهِۦ مُهَانًا ﴾ .	٦٩	٥٧
(سورة الشعراء)		
- ﴿ لَا ضَيْرَ ۖ إِنَّآ إِلَىٰ رَبِّنَا مُنقَلِبُونَ ﴾ .	٥٠	١١٩
(سورة العنكبوت)		
- ﴿ وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ ﴾ .	١٢	٢٠٠
(سورة الروم)		
- ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ .	٣٦	١٠٥

الآيات	رقمها	الصفحة
(سورة فاطر)		
– ﴿ وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ .	٤٣	١٣٢
(سورة يس)		
– ﴿قَالُواْ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ .	١٥	٧١
(سورة غافر)		
– ﴿يَوْمَ ٱلتَّنَادِ ﴾ .	٣٢	٥١
(سورة الجاثية)		
– ﴿ قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُواْ يَغْفِرُواْ ﴾.	١٤	٢٠٥
(سورة القمر)		
– ﴿ يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ .	٦	٥١
(سورة الرحمن)		
– ﴿وَلَهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنشَـَٔاتُ﴾ .	٢٤	٤٨
(سورة الواقعة)		
– ﴿وَفُرُشٍ مَّرْفُوعَةٍ﴾ .	٣٤	٥٦
– ﴿إِنَّآ أَنشَأْنَٰهُنَّ إِنشَآءً ﴿٣٥﴾﴾ .	٣٥	٥٦
– ﴿فَجَعَلْنَٰهُنَّ أَبْكَارًا ﴿٣٦﴾﴾ .	٣٦	٥٦
(سورة المجادلة)		
– ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾ .	٢	٦٩
(سورة الصف)		
– ﴿ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١١﴾ يَغْفِرْ لَكُمْ ﴿١٢﴾﴾ .	١١-١٢	٢٠٨

الآيات	رقمها	الصفحة
(سورة المزمل)		
– ﴿ ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ ﴾ .	١٨	١٤٢
(سورة القيامة)		
– ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ .	١	١٦٦
(سورة الانشقاق)		
– ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ﴾ .	١	١٠٧
(سورة الفجر)		
– ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ﴾ .	٤	٥١
(سورة الليل)		
– ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ﴾ .	١	١٠٦

فهرس الأحاديث النَّبويَّة والأثر

فهرس الأحاديث النَّبويَّة والأثر

الحديث	الصَّفحة
- (اشتدِّي أزمةُ تنفرجي)	١٩٠
- (إنَّك إن تركت ولدك أغنياء خيرٌ من أن تذرهم عالة)	٢١٤
- (إنَّ من البيان لسحرًا وإنَّ من الشِّعر لحِكَمًا)	٢
- (ثوبي حجرُ ! ثوبي حجرُ !)	١٩٠
- (فإمَّا أدركنَّ أحدٌ منكم الدَّجَّال)	١٦٤
- (لتأخذوا مصافَّكم)	٢٠١
- قال : وإن زنى وإن سرق ؟ قال : (وإن)	١٥٤

الأثر	القائل	الصَّفحة
- (ما كدت أن أصلِّي حتَّى كادت الشَّمس أن تغرب)	عمر بن الخطاب رضي الله عنه	١٨٣

فهرس الأمثـــال

فهرس الأمثال

المثل	الصَّفحة
- (أصبح ليلُ)	١٩٠
- (افتدِ مخنوقُ)	١٩٠
- (بألمٍ ما تُختننَّه)	١٦٩
- (بعينٍ ما أرينَّك)	١٦٩
- (عسى الغوير أبؤسا)	١٨١
- (ما مسيءٌ من أعتب)	٧٤

فهرس الشَّواهد الشِّعريَّة

فهرس الشواهد الشعرية (*)

البيت		البحر	القائل	الصَّفحة
قافية الألف				
قافية الألف المفتوحة				
على مثل أصحاب البعوضة فاخمُشي	لكِ الويل حرَّ الوجه أو يبكِ من بكى	الطَّويل	متمِّم بن نويرة	٢٠٤
قال لها من تحتها وما استوى	هزي إليك الجذع يجنيك الجنى	الرجز	ــ	١٢٢
قافية الألف المضمومة				
كأنَّ سبيئةٌ من بيت رأسٍ	يكون مزاجها عسلٌ وماءُ	الوافر	حسَّان بن ثابت	٢٤٧
قافية الألف المكسورة				
فأَشهد عند اللَّه أن قد رأيتها	وعشرون منها إصبعًا من ورائيا	الطَّويل	عبد بني الحسحاس	٩١
قافية الباء				
قافية الباب المفتوحة				
أ عبدًا حلَّ في شُعَبَى غريبًا	أ لؤمًا لا أبالكَ واغترابا	الوافر	جرير	٣٧
قافية الباب المضمومة				
سيروا بني العمِّ فالأهواز منزلكم	ونهر تيرى فلا تعرفْكم العربُ	البسيط	جرير	١٣٣
على مثلها من أربُعٍ ومَلاعب	تُذال مصونات الدُّموع السَّواكب	الطويل	أبو تمَّام	٤٣
لا بارك الله في الغوانِي هل	يصبحن إلَّا لهنَّ مطَّلب	المنسرح	ابن قيس الرُّقيَّات	١٢٣
عسى الهمُّ الَّذي أمسيت فيه	يكون وراءه فرجٌ قريب	الوافر	هدبة بن الخشرم	١٨٢
قافية الباء المكسورة				
لجارتنا إذ رأت لمتي	تقول لك الويل أنَّى بها	المتقارب	الأعشى	١٤٤
إذا قصُرت أسيافُنا كان وصلها	خُطانا إلى أعدائنا فنضارِبِ	الطَّويل	قيس بن الخطيم	١٠٨
نجوت وقد بلَّ المراديُّ سيفَه	من ابنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ	الطويل	معاوية بن أبي سفيان	٨٢
قافية التَّاء				
قافية التَّاء المضمومة				
ربَّما أوفيتُ في علمٍ	ترفعَنْ ثوبي شمالات	المديد	جذيمة الأبرش	١٧١

(*) لقد جمعت في هذا الفهرس الأبيات الَّتي وردت في قصائد شواهد المسائل ، والَّتي ذُكرت في البحث لتوضيح القاعدة وتقريب معنى الشَّاهد.

البيت		البحر	القائل	الصَّفحة
ألا رجلًا جزَاه اللهُ خيرًا	يَدلُّ على محصلةٍ تبيتُ	الوافر	عمرو بن قعَّاس	٢٣
قافية الجيم				
قافية الجيم المكسورة				
كأَنَّ أصواتَ من إيغالهنَّ بِنَا	أواخرِ المَيس أصواتَ الفراريج	البسيط	ذو الرُّمة	٨١، ٢٥١
قافية الحاء				
قافية الحاء المفتوحة				
دامنَّ سعدكِ إن رحمت متيَّما	لولاكِ لم يكُ للصَّبابة جانحا	الكامل	ــ	١٦٤
قافية الحاء المكسورة				
فأنت من الغوائل حين تلقى	ومن ذمِّ الرِّجال بمنتزاح	الوافر	ابن هرمة	١٢٤
قافية الدال				
قافية الدال المفتوحة				
فزججتُها بمزجَّةٍ	زجَّ القلوصَ أبي مزادة	الكامل	ــ	٧٩
	أقائلنَّ أحضروا الشُّهودا	الرجز	رؤبة	١٧٢
قافية الدال المضمومة				
يُثني عليك وأنت أهل ثنائه	ولديك إن هو يستزدك مزيد	الكامل	عبد الله بن عنَمة الضبِّي	١٥٦
قافية الدال المكسورة				
ومحبِسُها على القرشيِّ تُشرَى	بأدراعٍ وأسيافٍ حِدَادِ	الوافر	قيس بن زهير	١٢٦
وأخو الغوانِ متى يشأ يصرمْنَه	ويكُنَّ أعداءً بُعيدَ ودادِ	الكامل	الأعشى	٥١
ومن يتَّقْ فإنَّ الله معْهُ	ورزق الله مؤتابٌ وغادِ	الوافر	ــ	٦٤
في خمس عشرة من جُمادى ليلةً	لا أستطيع على الفراش رُقادي	الكامل	جرير	٩٢
قافية الراء				
قافية الراء المضمومة				
إلا عُلالة أو بُدا	هة قارحٍ نهد الجَزَاره	مجزوء الكامل	الأعشى	٢٣٣
فطر خالدًا إن كنت تستطيع طيرةً	ولا تقعنَّ إلَّا وقلبك حاذر	الطَّويل	ــ	٣٦
فأُبْت إلى فهمٍ وما كدت آيبا	وكم مثلها فارقتها وهي تَصْفِرُ	الطَّويل	تأبَّط شرًا	١٧٦
وأنّني حيثما يشري الهوى بصري	من حيثما سلكوا أدنو فأنظور	البسيط	ابن هرمة	١٢٤
ما حُمِّل البختيُّ عام غِيَـاره	عليه الوُسوقُ بُرُّها وشعيُره	الطَّويل	أبو ذؤيب الهذلي	١١٨
أتى قريةً كانت كثيرًا طعامُها	كرفْغِ التُّرابِ كلُّ شيءٍ يميرها			

البيت	البحر	القائل	الصَّفحة
قافية الطاء			
قافية الطاء المكسورة			
عرفتُ بأجدُثٍ فنِعافِ عِرقٍ — علاماتٍ كتحبير النِّماطِ	الوافر	المتنخِّل الهذلي	٥٥
يقالُ لهنَّ من كرمٍ وحسنٍ — ظباءُ تَبالةَ الأُدْمُ العَواطِي	الوافر	المُتنخِّل الهذلي	٥٧
قافية العين			
قافية العين الساكنة			
يا سيِّدًا ما أنت من سيِّدٍ — موطَّإِ الأكنافِ رحبِ الذِّراعْ	السريع	السَّفَّاح بن بُكَير	٣٧
قافية العين المفتوحة			
تركنا رقاب الناس تحت سيوفنا — لطاعتنا من رهبة الموت خُضَّعا	الطَّويل	هشام المرّي	١٥٩
نبتُّم نبات الخيزرانيِّ في الثَّرى — حديثًا متى ما يأتك الخير ينفعا	الطويل	النَّجاشيِّ الحارثيِّ	١٧٠
ولا تُكثروا فيها الضِّجاج فإنَّه — محا السيفُ ما قال ابنُ دارةَ أجمعا	الطَّويل	الكميت بن معروف	١٧٣
قافية العين المضمومة			
يا أقرع بن حابسٍ يا أقرعُ — إنَّك إن يُصرع أخوك تُصرعُ	الرَّجز المشطور	جرير البجلي	١١٦، ٢٥١
فبتُّ كأنِّي ساورتني ضئيلةٌ — من الرَّقشِ في أنيابها السُّمُّ ناقعُ	الطويل	النَّابغة الذُّبياني	٢٢
قافية العين المكسورة			
كم في بني بكر بن سعدٍ سيِّدٍ — ضخم الدَّسيعة ماجدٍ نفَّاعِ	الكامل	منسوب إلى الفرزدق	٢٥٦
هجوتَ زَبَّان ثم جئتَ معتذراً — من سبِّ زَبَّانَ لم تهجُو ولم تَدَعِ	البسيط	أبوعمرو بن العلاء	١٢١
قد أصبحت أمُّ الخِيارِ تدَّعي — عليَّ ذنباً كلُّه لم أصنعِ	الرجز	أبو النَّجم العجليِّ	١٥، ٢٤٧
قافية القاف			
قافية القاف المضمومة			
أ محمدٌ والضِّئء ضِئء نجيبةٍ — في قومها والفحل فحلٌ مُعرِقُ	الكامل	قُتيلة بنت الحارث	٣٥
قافية القاف المكسورة			
وهمُ ما همُ إذا عزَّتِ الخَمْرُ — وقامت زقاقهم بالحِقاقِ	الخفيف	عدي بن زيد	١٥٨
يعقِرون العشار للشَّرْبِ والذِّ — مَّة والفاقدين للأوراقِ			
قافية الفاء			
قافية الفاء المضمومة			
تُسقي امتياحًا ندى المسواكَ ريقتِها — كما تضمَّن ماءَ المزنةِ الرَّصفُ	البسيط	جرير	٨١

البيت		البحر	القائل	الصَّفحة
وعضُّ زمانٍ يا ابن مروان لم يدعْ	من المالِ إلا مَسحَتًا أو مجلَّفُ	الطَّويل	الفرزدق	٥٨
قافية اللَّام				
قافية اللَّام السَّاكنة				
قدِّموا إذ قيل قيسٌ قدِّموا	وارفعوا المجد بأطراف الأسل	الرَّمل	لبيد	٣٦
قافية اللَّام المفتوحة				
أنْجبَ أيامَ والداه به	إذ نجَلاه فنعمَ ما نجلا	المنسرح	الأعشى	٨١
يذكِّرنيك حنين العَجول	ونوح الحمامة تدعو هديلا	المتقارب	العبَّاس بن مرداس	٩٢
قافية اللَّام المضمومة				
ليت التَّحيَّةَ كانت لي فأشكرَها	مكانَ يا جملٌ حييت يا رجلُ	البسيط	كُثيِّر عزَّة	٣٧
لِميَّة موحشًا طللُ	يلوح كأنَّه خِللُ	مجزوء الوافر	كُثيِّر عزَّة	٧٢
فيومًا يُجارين الهوى غير ماضيٍ	ويومًا ترى منهنَّ غُولًا تغوَّلُ	الطويل	جرير	١٢٢
كَمَا خُطَّ الكتابُ بكفِّ يومًا	يهوديٍّ يُقَاربُ أَو يُزِيلُ	الوافر	أبو حيَّة النُّميريِّ	٨٠، ٢٥١
قافية اللَّام المكسورة				
حلَّت لي الخمر وكنت امرأً	من شربها في شغلٍ شاغل	السَّريع	امرؤ القيس	١٣٦
قافية الميم				
قافية الميم المفتوحة				
لمَّا رَأَتْ ساتيدما استعبرت	لله درُّ الْيَوْمَ مَنْ لامَها	السَّريع	عمرو بن قميئة	٨٠
وريشي منكمُ وهوايَ معْكم	وإن كانت زيارتُكم لِماما	الوافر	جرير	٦١
كفَّاكَ كفٌّ لا تُليقُ درهمًا	جودًا ، وأخرى تُعطِ بالسَّيف الدَّمَا	الرجز	ــ	٥٢
يحسبه الجاهل ما لم يعلما	شيخًا على كرسيِّه معمَّما	الرجز	العجَّاج	١٧١، ٢٥١
قافية الميم المضمومة				
وحتى يبيت القوم في الصَّفِّ ليلةً	يقولون نوِّر صبحُ واللَّيل عاتمُ	الطَّويل	الأعشى	١٩٠
إذا هملت عيني لها قال صاحبي	بمثلك هذا فتنةٌ وغرامُ	الطَّويل	ذو الرمَّة	١٩٠
فطلِّقها فلست لها بأهلٍ	وإلَّا يعلُ مَفْرِقَك الحُسامُ	بدون	الأحوص	٤٢
وليس الغواني للجفاء ولا الَّذي	له عن تقاضي دَينهن هموم	الطَّويل	المزَّار الفقعسيُّ	١٥١
ولكنَّما يستنجز الوعد تابعٌ	هواهنَّ حلافٌ لهنَّ أثيم			
صَرمتَ وَلم تُصرم وَأَنت صروم	وَكَيف تصابى من يُقَال حَلِيم	الطَّويل	المزَّار الفقعسيُّ	١٥٠

البيت	البحر	القائل	الصَّفحة
قافية الميم المكسورة			
كأنَّ برذون أبا عصام زيدٍ حمار دق باللِّجام	الرَّجز	_	٨٢
إذا اعوججن قلتُ : صاحبْ قوِّمِ بالدَّوِّ أمثال السَّفين العوَّمِ	الرَّجز	أبو نخيلة	١٣٢
قافية النُّون			
قافية النُّون المضمومة			
لها ثنايا أربعٌ حسانُ وأربعٌ فثغرُها ثمانُ	الرَّجز	_	٤٨
قافية النُّون المكسورة			
من يفعل الحسنات الله يشكرها والشرُّ بالشرِّ عند الله مثلان	البسيط	عبد الرَّحمن بن حسَّان	٢٠٩
قافية الياء			
قافية الياء السَّاكنة			
ضربت صدرَها إليَّ وقالت يا عديًا لقد وقتك الأواقي	الخفيف	مهلهل بن ربيعة	٣٦
مَنْ نثقفنْ منهم فليس بآيبٍ أبدًا وقتل بني قتيبة شافي	الكامل	_	١٦٩
قافية الياء المفتوحة			
ومستبدلٍ من بعد غضبى صريمةٍ فأحر به من طول فقرٍ وأحريا	الطَّويل	_	١٧٢
وتَضْحَكُ مني شيخةٌ عَبْشَميَّةٌ كأنْ لم تَرَى قبْلي أَسِيرًا يَمَانِيا	الطَّويل	عبد يغوث بن الوقَّاص	١٢٢

فهرس شواهد المسائل

فهرس شواهد المسائل

البيت		البحر	القائل	الصَّفحة
		قافية الباء		
		قافية الباء المفتوحة		
ثمَّت لا تجزونني عند ذاكم	ولكن سيجزيني الإله فيُعقِبا	الطَّويل	الأعشى	٢١٨، ٢٨٠، ٢٥٣
		قافية الباء المكسورة		
كم فيهمُ ملكٍ أغرَّ وسوقةٍ	حكمٍ بأردية المكارم مُحتبي	الكامل	الفرزدق	٩٣، ١٠٣، ٢٤٤، ٢٥٦
فإمَّا تري لمَّتي بدِّلت	فإنَّ الحوادث أودى بها	المتقارب	الأعشى	١٣٨، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٧
		قافية الحاء		
		قافية الحاء المفتوحة		
ربعٌ عفاه الدَّهر طولًا فانمحى	قد كاد من طول البِلى أن يَمصَحَا	الرَّجز المشطور	رؤبة	١٧٤، ١٨٢، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٥٧
سأترك منزلي لبني تميمٍ	وألحق بالحجاز فأستريحا	الوافر	المغيرة بن حبِّناء	٢١٨، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٥٢
		قافية الدَّال		
		قافية الدال المكسورة		
ألم يأتيك والأنباءُ تنمي	بما لاقت لبونُ بني زيادِ	الوافر	قيس بن زهير	١٢٠، ٢٣٤، ٢٤٢، ٢٥٢
ترفع لي خَندِفٌ والله يرفع لي	نارًا إذا خمدت نيرانهم تقِدِ	البسيط	منسوب إلى الفرزدق	١٠٥، ٢٣٣، ٢٤٤، ٢٥٢
		قافية الرَّاء		
		قافية الرَّاء المضمومة		
فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم	إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ	البسيط	الفرزدق	٦٨، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٥٢

البيت		البحر	القائل	الصَّفحة
فقيل تحمَّل فوق طوقك إنَّها	مطبَّعةً من يأتها لا يَضيرُها	الطَّويل	أبو ذؤيب الهذلي	١١٣، ١١٦، ١١٨، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٥٢

قافية الرَّاء المكسورة

جاريَ لا تستنكري عذيري		الرَّجز	العجَّاج	١٨٧، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٥٦

قافية الطَّاء

قافية الطَّاء المكسورة

أبيتُ على معاريَ واضحاتٍ	بهنَّ مُلوَّبٌ كدمِ العِباطِ	الوافر	المُتنخِّل الهُذليُّ	٤٥، ٢٣٠، ٢٤١، ٢٥١

قافية العين

قافية العين المفتوحة

فمَنْ نحن نُؤْمنه يبِت وهو آمن	ومَنْ لا نُجِره يُمسِ منَّا مفزَّعًا	الطَّويل	هشام المرِّي	١٥٢، ١٥٩، ٢٤٣، ٢٥٤
فمهما تشأ منه فزارةُ تعطكم	ومهما تشأ منه فزارة تمنعا	الطَّويل	الكُميت بن معروف	١٦٣، ١٧٣، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٥٦

قافية العين المضمومة

وأنت امرؤٌ منَّا خُلقت لغيرنا	حياتك لا نفعٌ وموتك فاجعُ	الطَّويل	الرِّقاشي	١٩٤، ١٩٧، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٥٤

قافية القاف

قافية القاف المكسورة

فمتى واغلٌ ينُبْهم يُحيُّوه	وتُعطف عليه كأس السَّاقي	الخفيف	عديُّ بن زيدٍ	١٥٢، ١٥٨، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٥

البيت		البحر	القائل	الصَّفحة
		قافية اللَّام		
		قافية اللَّام السَّاكنة		
صعدةٌ نابتةٌ في حائرٍ	أينما الرِّيح تميِّلها تمل	الرَّمل	كعب بن جُعيل	١٥٢، ١٥٩، ٢٤٤، ٢٥٥
		قافية اللَّام المفتوحة		
محمَّد تفدِ نفسك كلُّ نفسٍ	إذا ما خفت من شيءٍ تبالا	الوافر	حسَّان بن ثابت أو أبو طالب	٢٠٠، ٢٠٤، ٢٣٨، ٢٤٣، ٢٥٣
على أنَّني بعد ما قد مضى	ثلاثون للهجر حولًا كميلًا	المتقارب	العبَّاس بن مرداس	٨٧، ٩٢، ١٠٠، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٥
		قافية اللام المكسورة		
فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ	إثمًا من الله ولا واغلِ	السَّريع	امرؤ القيس	١٤، ١٣٠، ١٣٦، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٢
		قافية الميم		
		قافية الميم المفتوحة		
وريشي منكمُ وهوايَ معْكم	وإن كانت زيارتُكم لِماما	الوافر	جرير	٦١، ٢٣١، ٢٤٢، ٢٥٣
لنا هضبةٌ لا يدخل الذُّلُّ وسطها	ويأوي إليها المستجير فيُعصما	الطويل	طرفه	٢١٨، ٢٤٥، ٢٥٣
هما أخوا في الحربِ مَنْ لا أخا له	إذا خافَ يومًا نبْوةً فدعاهما	الطَّويل	عمرة الخثعميَّة	٧٧، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٤
		قافية الميم المضمومة		
سلامُ الله يا مطرٌ عليها	وليس عليك يا مطرُ السَّلامُ	الوافر	الأحوص	٣٣، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٥٣
بني ثُعَلٍ لا تنكعوا العنز شربها	بني ثُعَلٍ مَنْ ينكَعِ العنز ظالمُ	الطَّويل	رجل من بني أسد	٢٠٩، ٢١٦، ٢٤٣، ٢٥٤

البيت		البحر	القائل	الصَّفحة
صددتَ فأطولتَ الصُّدود وقلَّما	وصالٌ على طول الصُّدود يدوم	الطَّويل	المزَّار الفقعسيُّ	١٤٦، ٢٣٦، ٢٤٤، ٢٥٧

قافية الياء

قافية الياء السَّاكنة

فمتى واغلٌ ينُبْهم يُحَيُّوه	وتُعطف عليه كأس السَّاقي	الخفيف	عديُّ بن زيدٍ	١٥٢، ١٥٨، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٥

قافية الياء المفتوحة

فلو كان عبدُ الله مولًى هجوتُهُ	ولكنَّ عبدَ الله مولى مواليَا	الطَّويل	منسوب إلى الفرزدق	٤٥، ٥٨، ٢٣٠، ٢٤٢، ٢٥١

فهرس الأعلام

فهرس الأعلام

العلم	الصَّفحة
(أ)	
– تقيُّ الدِّين إبراهيم بن الحسين ، النِّيليُّ :	١٤٧، ١٧١
– أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريُّ ، الزَّجاج :	١٤، ٦٥، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٧، ٢٠٦، ٢٠٧
– أبو إسحاق إبراهيم بن علي ، ابن هرمة :	١٢٤
– أبو إسحاق إبراهيم بن موسى ، الشَّاطبيُّ :	٢٩، ٣٥، ٤٠، ٨٥، ١٤٧، ١٧١، ١٧٢، ١٧٩، ٢٣٦
– أبو العبَّاس شمس الدِّين أحمد بن الحسين بن أحمد ، ابن الخبَّاز :	٤١، ٧٣، ٧٤، ١٨٤، ١٩٨
– أبو الطيِّب أحمد بن الحسين بن الحسن ، المتنبِّي :	٢٩
– أبو بكر أحمد بن الحسين بن العبَّاس ، ابن شقير :	٦٩، ١١٧، ٢١٣، ٢٢٢
– أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخيُّ ، المعرِّيُّ :	٥٥
– أبو جعفر أحمد بن عبد النُّور بن أحمد ، المالقيُّ :	٤١، ٦٣، ١١٥، ١٤٣، ١٧١
– أبو الحسين أحمد بن فارس ، ابن فارس :	١٩، ٢٠، ٥٦، ٦٥، ١٢٤
– أبو جعفر أحمد بن محمَّد بن إسماعيل ، النَّحاس :	١٠، ٧٠، ٧٢، ٨٣، ١٠٢، ١٢٣، ١٤٩، ١٨٣، ٢٠١، ٢١٤، ٢٣٢
– أبو العبَّاس تقي الدِّين أحمد بن محمَّد ، الشُّمنِّي :	٤١
– أبو العبَّاس أحمد بن محمد بن الوليد ، ابن ولَّاد :	٧٢
– أبو العبَّاس أحمد بن يحى ، ثعلب :	٦٢، ١٨١
– أبو جعفر أحمد بن يوسف بن مالك ، الرُّعينيُّ :	١٢٠، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ٢٣٧
– شهاب الدِّين أحمد بن يوسف ، السَّمين الحلبيُّ :	٦٥، ٨٣، ١١٨، ١٢٥، ١٨٣
– أبو عمرو إسحاق بن مرَّار ، أبو عمرو الشَّيباني :	٢٣
– عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ، أبو الفداء :	١٧٩
– أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد ، أبو العتاهية :	٢٨
– امرؤ القيس بن حجر الكندي :	١٤، ، ١٣٠، ١٣٦، ١٣٧، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٥٢
– أنس بن الكنانيُّ الدائليُّ :	١٦، (٩٣)، ١٠٠، ١٠٣، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٢
(ب)	
– أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان ، المازنيُّ :	٣٧، ٥٥، ٧٢، ٢٢٩

العلم	الصَّفحة

(ث)

- أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان ، تأبَّط شرًّا : ١٧٦

(ج)

- جذيمة الملك بن مالك بن فهم الأبرش : ١٧١
- جرير بن خثارم البجلي : ١١٦
- أبو حزرة جرير بن عطيَّة بن حذيفة التميميِّ : (٦١)، ٣٧، ٦٥، ٨١، ٩١، ٩٩، ١٢٢، ١٣٣، ١٣٥
- أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري ﷺ : ١٥٤

(ح)

- أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن ، القرطاجنيُّ : ٢٠
- أبو تمَّام حبيب بن أوس الطَّائي ، أبو تمَّام : ٤٣
- أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، أبو هلال العسكري : ١٩
- أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن مرزبان ، السِّيرافيُّ : ١٠، ١٤، ٢٤، ٤٧، ٤٩، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٦٥، ٧٠، ٧٢، ٧٣، ٧٤، ٨٣، ١٠٩، ١٣٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٥٠، ١٧٠، ١٧١، ١٨٤، ٢٢٤، ٢٣١، ٢٣٢
- بدر الدِّين الحسن بن قاسم ، المراديُّ : ٦٣، ٨٢
- أبو علي الحسين بن أحمد بن عبد الغفَّار ، الفارسيُّ : ١٠، ٢٧، ٧٢، ٩٧، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٠، ١٦٦، ١٧٩، ١٨١، ١٩٧، ١٩٨، ٢٣١، ٢٣٥
- أبو سعيد الحسن بن يسار ، الحسن البصري : ١٢٨، ١٦٦، ٤٨
- الحُضين بن المنذر : ١٩٨، ١٩٩
- أبو عمر حفص بن سليمان بن المغيرة : ٥٧
- أبو عماره حمزة بن حبيب الزيَّات التَّيميُّ : ١٢١، ١٢٣، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٩
- أبو عبد الله حمزة بن الحسن ، الأصفهانيُّ : ٢١

(خ)

- الشَّيخ خالد ، زين الدِّين خالد بن عبدالله الأزهريُّ : ٦٣، ١٠٩، ١٥٠، ١٩٢، ٢٣٦، ٢٣٦
- أبو عبد الرَّحمن الخليل بن أحمد الفراهيديُّ ، الخليل : ٢٣، ٢٣، ٢٥، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ١٣٥
- أبو ذؤيب خويلد بن خالد ، أبو ذؤيب الهذلي : (١١٣)، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٥٢

(ر)

- أبو الجحَّاف رؤبة بن العجَّاج بن رؤبة : ١٧٢، (١٧٤)، ١٨٢، ١٨٤، ٢٣٧، ٢٤١، ٢٥٧

(ز)

العلم	الصَّفحة

- أبو عمرو بن العلاء ، زبَّان بن عمَّار : ١٢١
- زهير بن أبي سُلمى ربيعة بن رباح المزني : ١١٤
- أبو أمامة زياد بن معاوية ، النَّابغة الذِّبيانيُّ : ٢٢

(س)

- سالم بن دارة الغطفانيُّ : ١٧٣
- أبو زيد سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاريِّ ، أبو زيد : ٥٥
- أبو الحسن سعيد بن مسعدة ، الأخفش الأوسط : ٢٧، ٤٨، ٤٩، ١٣٤، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٩، ١٥٧، ١٦٧، ٢٠١، ٢٠٢
- السفَّاح بن بُكَير بن معدان اليربوعي : ٣٧
- أبو الحسين سليمان بن محمَّد بن عبد الله ، ابن الطَّراوة : ١٧٩
- أبو محمَّد سليمان بن مهران الأسدي ، الأعمش : ١٢١، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥
- أبو حاتم سهل بن محمَّد بن عثمان ، السِّجستانيُّ : ٥٩

(ص)

- أبو عمر صالح بن إسحاق ، الجرميُّ : ٣٨، ٧٤، ٢٢٢، ٢٢٩
- صلاح بن علي بن محمَّد ، بن أبي القاسم : ٥٥، ٢٣١

(ض)

- الضحَّاك بن هنَّام الرُّقاشيُّ (١٩٤)، ٢٣٨

(ط)

- أبو الحسن طاهر بن أحمد ، ابن بابشاذ : ٤٩، ٩٧، ٢٠١
- طرفة بن العبد بن سفيان : (٢١٨)، ٢٤٥، ٢٥٣
- أبو عبد الله طلحة بن مصرِّف بن عمرو بن كعب : ٦١

(ع)

- أبو بكر عاصم بن أبي النُّجود الكوفيُّ : ٥٧
- عامر بن جوين الطَّائي : ٢٧، ١٤٢
- العبَّاس بن مرداس بن أبي عامر : (٨٧)، ١٠٠، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٥
- أبو محمَّد عبد الحقِّ بن غالب ، ابن عطيَّة : ٢١٣
- أبو الفضل جلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر ، السُّيوطيُّ : ٣٩، ٦٣
- أبو القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق ، الزَّجاجيُّ : ٣٨، ١٢٦، ١٧٨، ١٨١، ٢٢٩
- أبو سعيد عبد الرَّحمن بن حسَّان بن ثابت ﷺ : ٢٠٥، (٢٠٩)، ٢٤٧

العلم	الصَّفحة
– أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله ، الأنباريُّ	٧٣، ٨٣، ٢١٤، ٢١٥
– أبو داود عبد الرحمن بن هرمز ، الأعرج :	١٦٦
– عبد القادر بن عمر ، البغداديُّ :	٤، ٢٢، ١٤٨
– أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن ، الجرجانيُّ :	٤٩، ١١٥، ١٧٨، ١٨٣
– عبد الله بن جمعة بن زيد الموصلي ، ابن جمعة :	١٤٧، ١٧٩
– عبد الله بن أبي إسحاق :	٢٢، ٢٢، ٥٣، ٥٤، ٥٨، ٥٩
– أبو محمَّد عبد الله بن جعفر الفَسَوي ، ابن درستويه :	٢٣
– أبو البقاء عبد الله بن الحسين ، العكبريُّ :	٧٣، ١٠٢، ١٨٠، ١٨٤، ٢١٣، ٢١٤، ٢٣٥
– أبو الشَّعثاء عبد الله بن رؤبة ، العجَّاج :	١٧٠، (١٨٧)، ٢٣٧، ٢٤٢، ٢٥١، ٢٥٦
– أبو عمران عبدالله بن عامر اليحصبيُّ الشَّاميُّ ، ابن عامر :	٨٣، ٨٤
– عبد الله بن عبَّاس بن عبد المطَّلب بن هاشم ، ابن عبَّاس رضي الله عنهما :	١٩١، ١٩٢
– أبو محمَّد بهاء الدِّين عبد الله بن عبد الرَّحمن ، ابن عقيل :	٦٣، ١٤٨
– أبو محمَّد عبد الله بن علي ، الصَّيمريُّ :	١٦٨، ١٧١، ١٩٨
– عبد الله بن عنَمة الضبِّي :	١٥٦
– أبو معبد عبد الله بن كثير بن عمرو المكيُّ ، ابن كثير :	٥٧، ١٢١، ١٦٦
– أبو محمَّد عبد الله بن محمَّد ، ابن السِّيْد البطليوسيُّ :	٤١، ٤٢
– أبو عاصم عبد الله بن محمَّد بن عاصم ، الأحوص :	(٣٣)، ٤٢، ٢٢٩، ٢٤١، ٢٥٣
– أبو عبد الرَّحمن عبد الله بن مسعود بن الحارث بن غافل :	٤٨، ٤٨
– أبو محمَّد عبد الله بن مسلم الدِّينَوَرِي ، ابن قتيبة :	١٣، ١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٥٥، ١٨٣، ١٩١، ١٩٢
– أبو محمَّد جمال الدِّين عبد الله بن يوسف ، ابن هشامٍ الأنصاري :	٤٠، ٤١، ٧٣، ٧٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ٢٠٢، ٢١٤، ٢٢٣
– أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي ، الأصمعيُّ :	١٢٦، ٢١٥
– عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف ، الزَّملكانيُّ :	١٧١
– أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي ، ابن برهان العكبري :	٢٠٧
– أبو عبيدة التنوري عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان :	٤٨
– عبد يغوث بن الوقَّاص :	١٢٢
– أبو الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ، ابن أبي الرَّبيع :	١٨٠
– عبيد الله بن قيس بن شُريح ، ابن قيس الرُّقيَّات :	١٢٣
– أبو الفتح عثمان ، ابن جنِّي :	١٦، ٢٠، ٢٦، ٢٧، ٥٢، ٨٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٨، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٧، ٢٣٤
– أبو عمرو عثمان بن عمر ، ابن الحاجب :	٥٤، ٥٥، ٧٨، ١٠٩، ١٢٣، ١٩٨، ٢٣١
– عدي بن ربيعة بن مرَّة ، المهلهل بن ربيعة :	٣٦

العلم	الصَّفحة
– عديُّ بن زيد بن حِمار العبَّاديُّ التَّميميُّ :	(١٥٢)، ٢٣٦، ٢٤٣، ٢٥٥
– علاء الدِّين بن علي بن بدر الدِّين ، اللإربلِّي :	٦٣، ٢٠١
– أبو الحسن علي بن الحسين بن علي الأصفهاني ، الباقوليُّ :	١٠٢
– أبو الحسن علي بن حمزة ، الكسائيُّ :	٢٣، ٥٣، ٥٥، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٥، ٢٠٧
– أبو الحسن علي بن سليمان ، الحيدرة اليمنيُّ :	١١٧
– أبو الحسن علي بن عبد العزيز ، القاضي الجرجانيُّ :	١٩
– أبو الحسن علي بن مؤمن ، ابن عصفور :	١٦، ٢٤، ٤٠، ٥٥، ١٠٩، ١٣٥، ١٤٨، ١٧١، ١٨٥
– أبو الحسن علي بن محمَّد بن علي ، ابن خروف :	٩٧، ١١٥، ١٤٩، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢
– علي بن محمد بن علي الزين ، الشَّريف الجرجاني :	٢١
– أبو الحسن علي بن محمَّد بن عيسى ، الأشمونيُّ :	١٩٢
– أبو الحسن علي بن محمَّد ، الهرويُّ :	١٩٨
– أبو رجاء عمران بن تيم العطاردي ، أبو رجاء :	٤٨
– أبو القاسم عمر بن ثابت ، الثمانينيُّ :	٥٥، ١٧٩
– أبو حفص عمر بن الخطَّاب ﷺ :	١٨٣
– أبو حفص عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم :	٧٥
– أبو علي عمر بن محمَّد بن عمر ، الشَّلوبين :	١٧٨
– عمرة الخثعميَّة :	٧٧، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٥٤
– أبو بشر عمرو بن عثمان ، سيبويه :	٣، ٦، ٧، ٨، ١٠، ١٥، ١٦، ١٨، ٢٤، ٢٥، ٢٥، ٣٠، ٣٣، ٣٧، ٤٠، ٤٥، ٤٧، ٤٨، ٤٩، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ٦١، ٦٤، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧٢، ٧٧، ٨٢، ٨٧، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ١٠١، ١٠١، ١٠٥، ١٠٨، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٠، ١٢٣، ١٣٠، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٢، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٠، ١٧١، ١٧٤، ١٧٨، ١٨١، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٧، ١٩١، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٨، ٢٢٢، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣
– عمرو بن قعَّاس	٢٣

العلم	الصَّفحة
– عمرو بن قميئة بن ذُريح بن سعد :	٨٠
– عُمير القطَّامي	١٠٢
– عيسى بن عبد الرحمن الأنصاريُّ الكوفيُّ ، ابن أبي ليلى :	١٢١
(غ)	
– غيلان بن عقبة بن نهيس ، ذو الرُّمَّة :	٨١، ١٠٦، ١٩٠، ٢٥١
(ف)	
– الفضل بن قدامة ، أبو النجم العجلي :	١٥، ٢٤٧
(ق)	
– صدر الأفاضل القاسم بن الحسين ، الخوارزميُّ :	٤٩، ٧٤، ١٨١، ٢٣١، ٢٣٨
– أبو الفضل قاسم بن علي بن محمَّد الصفَّار البطليوسي، الصفَّار :	١٤، ١٥، ٤٠، ٨٣
– قُتيلة بنت الحارث بن النَّضر :	٣٥
– أبو هندٍ قيس بن زهير بن جذيمة العبسيُّ :	(١٢٠)، ١٢٦، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٥٢
– قيس بن عمرو بن مالك ، النَّجاشيُّ الحارثيُّ :	١٧٠
(ك)	
– كُثيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود ، كُثيِّر عزَّة :	٣٦، ٧٢
– كعب بن جُعيل :	(١٥٢)، ١٥٩، ٢٤٤، ٢٥٥
– أبو أيُّوب الكميت بن معروف بن الكميت :	(١٦٣)، ٢٣٦، ٢٥٦
(ل)	
– أبو عقيل لبيد بن ربيعة بن مالك :	٣٦
(م)	
– أبو أُثيلة مالك بن عُويمر بن عثمان ، المتنخِّل الهذليُّ	(٤٥)
– أبو السَّعادات المبارك بن محمَّد بن محمَّد ، ابن الأثير :	٥٥، ١٠٢، ١٠٩، ١٧٠، ١٩٨، ٢١٣
– أبو نهشل مُتمِّم بن نوَيرة بن حمزة بن شدَّاد التميمي :	٢٠٤، ٢٥١
– أبو حسَّان المزَّار بن سعيد بن حبيب الفقعسيُّ :	(١٤٦)، ٢٤٤، ٢٥٧
– بدر الدِّين محمَّد بن أبي بكر بن عمر ، الدَّماميُّ :	٤١
– أبو منصور محمَّد بن أحمد ، الأزهريُّ :	١٣٤
– أبو عبد الله شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد الخالق ، ابن الصَّائغ :	٣٩، ٨٣، ٢١٥
– أبو الحسن محمَّد بن أحمد ، ابن كيسان :	١٣، ١٤، ١٤٢، ١٤٣، ١٩٧، ١٩٨

العلم	الصَّفحة
– شمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد اللَّطيف ، الكيشيُّ :	٥٥، ٢٣١
– أبو جعفر محمَّد بن جرير الطَّبريُّ :	١٣٤
– أبو عبد الله جمال الدِّين محمَّد بن حسن ، الفاسيُّ :	١٤، ١٨
– محمَّد بن الحسن الأستراباذيُّ ، الرَّضيُّ :	٥٠، ٥١، ٥٣، ٥٥، ٦٣، ٨٣، ١٤٩، ١٧٠، ١٧٨، ١٨٠، ٢٠١، ٢٣١
– أبو عبد الله التَّميميُّ محمد بن جعفر القزاز ، القيروانيُّ :	٢٠، ٢٤، ٤٠، ٨٣
– أبو بكر محمَّد بن سهل ، ابن السرَّاج :	٢٤، ٢٥، ٢٥، ٢٧، ٢٩، ٥٥، ١١٥، ١٣٤، ١٤٧، ١٤٨، ٢٣٤
– أبو عمر محمد بن عبد الرحمن بن محمد ، قنبل :	١٢١، ١٢٣
– جمال الدِّين محمَّد بن عبد الله بن عبد الله الجيانيُّ ، ابن مالكٍ :	١٤، ١٥، ١٧، ١٨، ١٩، ٣٩، ٦٣، ٦٥، ٧٤، ٨٣، ٨٤، ٨٥، ٩٢، ٩٧، ١٠٩، ١١٥، ١١٧، ١٣٥، ١٧٠، ١٧١، ١٨٠، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ١٩٣، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٤
– أبو العرفان محمَّد بن علي ، الصبَّان :	٣٩، ١٤٩
– أبو عبدالله محمَّد بن عيسى ، السَّلسيليُّ :	٦٣
– أبو بكر محمَّد بن القاسم بن محمَّد ، ابن الأنباريِّ :	١٢٣، ٢٣٤
– أبو عبد الله بدر الدِّين محمَّد بن محمَّد بن مالك ، ابن النَّاظم :	٦٣، ٦٥، ١١٧، ٢٠٧، ٢١٥، ٢٣١
– محمَّد بن مصطفى بن حسن ، الخضريُّ :	٥٠، ٥١، ٥٣، ٦٣، ١٩٢
– أبو العباس محمَّد بن يزيد ، المبرِّد :	١٣، ١٤، ١٨، ١٩، ٢٤، ٢٦، ٣٨، ٥٠، ٦٤، ٧٢، ١١٥، ١١٧، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٧، ١٤٩، ١٧٠، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٢٩، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٧
– بدر الدِّين محمَّد بن يعقوب ، ابن النحويَّة :	٤٠، ٥٥، ١٤٩، ١٦٦، ١٧٠، ١٨٠، ٢٣١
– محبُّ الدِّين محمَّد بن يوسف ، ناظر الجيش :	١٤٧، ١٤٨
– أثير الدِّين محمَّد بن يوسف بن علي ، أبو حيَّان :	١٦، ٢٤، ٦٣، ٧٥، ٨٣، ١٢٠، ١٣٦، ١٤٧، ٢٠٧، ٢١٤، ٢٢٣
– أبو المعالي محمود شكري بن عبد الله ، الألوسيُّ :	٦، ٢٥، ٢٧
– أبو القاسم محمود بن عمر بن محمَّد جار الله ، الزَّمخشريُّ :	٨٣، ١١٧، ١٣٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٨
– مروان بن الحكم بن أبي العاص الأمويُّ :	٧٥
– أبو علي المظفَّر بن الفضل بن يحيى ، العلويُّ :	١٢٤، ١٣٤
– أبو عبد الرَّحمن معاوية بن أبي سفيان بن حرب ﷺ :	٨٢
– أبو عيسى المغيرة بن عمرو ، المغيرة بن حبِّناء :	(٢١٨)، ٢٣٨، ٢٤٥، ٢٥٢

العلم	الصَّفحة
– أبو محمَّد مكي بن أبي طالب حموش بن محمَّد القيسيُّ :	١٨٤، ٢٣٧
– منصور الأسدي :	٢٠٦
– أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل ، الأعشى :	٥١، ٨١، (١٣٨)، ١٩٠، ٢١٨، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٥٣، ٢٥٧
(هـ)	
– أبو السَّعادات هبة الله بن علي بن محمَّد ، ابن الشَّجريِّ :	١٩٨، ٢٠١
– هدبة بن الخشرم بن كُرز :	١٨٢، ١٨٤
– هشام المرِّي :	(١٥٢)، ١٥٩، ٢٤٣، ٢٥٤
– أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان:	٦٥
– همَّام بن غالب ، الفرزدق :	٢٢، ٥٨، ٥٩، (٦٨)، ٧١، ٧٤، ٧٥، ٩٣، ٩٩، ١٠٣، ١٠٣، ١١٤، ٢٣١، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٦
– أبو حيَّة الهيثم بن الرَّبيع بن زرارة ، أبو حيَّة النُّميري :	٨٠، ٢٥١
(و)	
– أبو حذيفة واصل بن عطاء المخزوميُّ :	٢٨
(ي)	
– أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله ، الفرَّاء :	٢٤، ٣٩، ٤٠، ٦٩، ٧٠، ٨٣، ٩٨، ١٠٢، ١٠٩، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٣٥، ١٣٦، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٩، ١٦٧، ١٧٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٣٥
– أبو الحسين زين الدِّين يحيى بن عبد المعطي ، ابن معطٍ :	١٤٧
– يحيى بن وثَّاب الأسديُّ :	١٢١
– أبو سليمان يحيى بن يعمر البصري :	٦١
– أبو جُنيد يعمر بن حزن بن زائدة ، أبو نُخيلة :	١٣٢
– أبو البقاء موفَّق الدِّين يعيش بن علي ، ابن يعيش :	١١٥، ١٢٧، ١٥٠، ١٧١، ١٨٥، ١٩٨، ٢٠١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨
– أبو محمَّد يوسف بن الحسن بن عبد الله ، ابن السِّيرافيِّ :	١٠، ٢٤، ٧٢
– أبو الحجَّاج يوسف بن سلمان بن عيسى ، الأعلم الشَّنتمريُّ :	١٠، ١٦، ٥٥، ٧٢، ٧٥، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٧٠، ١٧١، ١٩٨، ٢٠٥، ٢٣٨
– أبو عبد الرَّحمن يونس بن حبيب الضبِّي :	٢٣، ٣٨، ٤٠، ٥٣، ٥٤، ٥٥، ١٠١، ٢٢٩، ٢٣٠

ثبت المصادر والمراجع

ثبت المصادر والمراجع

أوّلًا : الكتب المطبوعة

(أ)

- الإبانة في اللُّغة العربيَّة ؛ لسَلَمة بن مسلم العَوْتبي الصُحاري ، تحقيق : د. عبد الكريم خليفة ، وآخرين ، وزارة التراث القومي والثقافة ، مسقط _ سلطنة عمان، ط١ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م
- الإتقان في علوم القرآن ؛ لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطيِّ ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب ، ١٣٩٤هـ / ١٩٧٤ م .
- أخبار النَّحويِّين البصريِّين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ؛ لأبي سعيد السِّيرافي ، تحقيق : د. محمَّد إبراهيم البنَّا ، دار الاعتصام ، القاهرة _ مصر ، ط ١ ، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥ .
- ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب ؛ لأبي حيَّان محمّد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : د. رجب عثمان محمَّد ، مراجعة : د. رمضان عبد التوَّاب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- إرشاد السَّاري لشرح صحيح البخاري ؛ لأبي العبَّاس أحمد بن محمد بن أبي بكر القسطلاني ، المطبعة الكبرى الأميريَّة ، مصر ، ط ٧ ، ١٣٢٣ هـ .
- إرشاد السَّالك إلى حلِّ ألفيَّة ابن مالك ، لبرهان الدِّين إبراهيم بن محمَّد ، تحقيق : د. محمَّد بن عوض بن محمَّد السَّهلي ، أضواء السَّلف ، الرِّياض ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .
- الإرشاد إلى علم الإعراب ؛ لشمس الدِّين محمَّد بن أحمد بن عبد اللَّطيف الكيشي ، تحقيق : د. عبد الله علي البركاتي و د. محسن سالم العميري ، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلامي مركز إحياء التُّراث الإسلامي جامعة أم القرى ، مكَّة المكرَّمة .
- الأزهية في علم الحروف ؛ لعلي بن محمَّد النَّحوي الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملُّوحي ، مجمَّع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، سوريا ، ط ٢ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩٣ م .
- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ؛ لأبي عمر يوسف بن عبد الله النمري القرطبي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

- أسرار العربيَّة ؛ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمَّد الأنباري ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، ط ١ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- أسرار النَّحو ؛ لشمس الدِّين أحمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا ، تحقيق : أحمد حسن حامد ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، ط ٢ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .
- الأشباه والنَّظائر ؛ لتاج الدِّين عبد الوهاب بن تقي الدين السَّبكي ، دار الكتب العلميَّة ، ط ١ ، ١٤١١هـ / ١٩٩١ م .
- الأشباه والنَّظائر ؛ لجلال الدّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي ، تحقيق : د. عبد العال مكرم ، مؤسَّسة الرِّسالة ، ط ١ ، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥ م .
- الاشتقاق ؛ لأبي بكرٍ محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، تحقيق : د. عبد السلام محمَّد هارون ، دار الجيل ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- الإصابة في تمييز الصحابة ، لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمد معوض ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ
- الأصوات اللُّغويَّة ؛ للدكتور : إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصريَّة ، مطبعة محمَّد عبد الكريم محمَّد ، مصر ، ١٩٩٩ م .
- الأصول في النحو ؛ لمحمَّد بن السَّري بن السَّراج ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النشر: بدون] .
- إعراب القراءات الشَّواذ ؛ لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمَّد السَّيد عزوز ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٦ م .
- إعراب القرآن ؛ لأبي جعفر أحمد بن محمَّد النَّحاس ، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ .
- إعراب القرآن ؛ لإسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني الملقَّب بـ (قوام السُّنة) ، قدَّمت له ووثَّقت نصوصه: د. فائزة بنت عمر المؤيد ، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية ، الرياض ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .

- إعـراب القـرآن ؛ لعلي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي ، تحقيق : إبراهيم الإبياري ، دار الكتاب المصري ـ القاهرة ، ودار الكتب اللّبنانيَّة ـ بيروت ، ط ٤ ، ١٤٢٠ هـ .
- إعراب القرآن وبيانه ؛ لمحيي الدِّين بن أحمد مصطفى درويش ، دار الإرشاد للشُّؤون الجامعيَّة ، سورية ـ حمص، دار اليمامة ، دمشق ـ بيروت ، دار ابن كثير ، دمشق – بيروت ، ط ٤ ، ١٤١٥ هـ .
- الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ؛ لخير الدِّين الزَّركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ـ لبنان ، ط ١٥ ، ٢٠٠٢ م .
- الأغاني ؛ لأبي الفرج علي بن الحسين الأصبهاني ، تحقيق : عبد الرَّحيم محمود ، دار الكتب المصريَّة ، مصر ، ط ٢ ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- الإغفال وهو المسائل المصلحة من كتاب (معاني القرآن وإعرابه) لأبي إسحاق الزَّجاج ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، المجمَّع الثَّقافي ، أبوظبي ، الإمارات العربيَّة المتحدة ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ؛ لأبي نصر الحسن بن أسد الفارقي ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، ط ٢ ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- الاقتراح في أصول النحو وجدله ؛ لجلال الدّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي ، تحقيق : د. محمود فجال ، دار القلم ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- أمالي ابن الحاجب ؛ لأبي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة ، دار الجيل ، بيروت ، ودار عمار ، عمّان ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أمالي ابن الشَّجري ؛ لهبة الله بن علي بن محمَّد الحسيني العلوي ، تحقيق : د. محمود محمَّد الطناحي ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٣ هـ / ١٩٩١ م .
- أمالي الزجَّاجيِّ ؛ لعبد الرَّحمن بن إسحاق الزجَّاجيِّ ، تحقيق : عبد السَّلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- الأمثال في القرآن ؛ لمحمَّد بن أبي بكر بن أيُّوب ابن قيِّم الجوزيَّة ، تحقيق : أبو حذيفة إبراهيم بن محمد ، مكتبة الصَّحابة ، مصر ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة ؛ لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ومؤسَّسة الكتب الثقافيَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٢ م .
- الانتصار لسيبويه على المبرِّد ، لأبي العبَّاس أحمد بن محمَّد بن ولَّاد ، تحقيق : د. زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسسة الرِّسالة ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ؛ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريِّ ، تحقيق : محمَّد عبد الحميد ، المكتبة العصريَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ؛ لجمال الدِّين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : يوسف الشيخ محمد البقاعي ، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتوزيع ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النشر : بدون] .
- الإيضاح العضدي ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : حسن شاذلي فرهود ، النَّاشر : غير معروف ، ط ١ ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- إيضاح الوقف والابتداء ؛ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمَّد الأنباري ، تحقيق : محيي الدِّين عبد الرَّحمن رمضان ، مطبوعات مجمع اللُّغة العربية بدمشق ، ١٣٩٠ هـ / ١٩٧١ م .
- إيضاح شواهد الإيضاح ؛ لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي ، تحقيق : د. محمَّد بن حمود الدَّعجاني ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .
- الإيضاح في شرح المفصَّل ؛ لابن الحاجب عثمان بن عمر بن أبي بكر ، تحقيق : د. موسى بناي العليلي ، إحياء التُّراث الإسلامي ، بغداد ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- الإيضاح في علل النَّحو ؛ لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار النَّفائس ، بيروت ، ط ٣ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- الإيضاح في علوم البلاغة ؛ لجلال الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحمن القزوينيِّ ، شرح : د. علي بو ملحم ، دار مكتبة الهلال ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ م .

(ب)

- البحر المحيط ؛ لأبي حيَّان محمَّد بن يوسف الأندلسي ، تحقيق : صدقي محمَّد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، ١٤٢٠هـ .

- بدائع الفوائد ؛ لمحمَّد بن أبي بكر بن أيُّوب ابن قيِّم الجوزيَّة ، دار الكتاب العربي ، بيروت – لبنان [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- البديع في علم العربيَّة ؛ لأبي السَّعادات مجد الدِّين ابن الأثير ، تحقيق : فتحي أحمد علي الدِّين ، جامعة أم القرى ، مكَّة المكرَّمة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ .
- البرهان في علوم القرآن ؛ لأبي عبد الله بدر الدِّين محمد الزَّركشي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربيَّة عيسى البابى الحلبي وشركائه ، ط ١ ، ١٣٧٦ هـ / ١٩٥٧ م .
- البسيط في شرح جمل الزَّجاجي ؛ لابن أبي الرَّبيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرشي ، تحقيق : د . عيَّاد بن عيد الثُّبيتي ، دار المغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ /١٩٨٦ م .
- بصائر ذوي التَّمييز في لطائف الكتاب العزيز ؛ لمجد الدِّين محمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : محمَّد علي النَّجار ، المجلس الأعلى للشُّؤون الإسلاميَّة ، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي ، القاهرة ، الجزء الأوَّل : ١٤١٦هـ / ١٩٩٦ م ، الجزء السَّادس : ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- بغية الوعاة في طبقات اللُّغويِّين والنُّحاة ؛ لجلال الدّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي ، تحقيق : محمَّد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصريَّة ، صيدا – بيروت ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- البلاغة ؛ لأبي العبَّاس محمَّد بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : د. رمضان عبد التوَّاب ، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة ، القاهرة ، ط٢ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- البلغة في تراجم أئمَّة النَّحو واللُّغة ؛ لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، تحقيق : محمَّد المصري ، دار سعد الدِّين ، دمشق – سوريا ، ط١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- البهجة المرضيَّة (شرح السُّيوطيِّ على ألفيَّة ابن مالك) ؛ لجلال الدِّين عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُّيوطي ، مع حاشية التَّحقيقات الوافية بما في البهجة المرضيَّة من النِّكات والرُّموز الخفيَّة لمحمَّد بن أحمد الغَرسي ، دار السَّلام ، القاهرة – مصر ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- البيان في شرح اللُّمع ؛ لعمر بن إبراهيم الكوفي ، تحقيق : د. علاء الدِّين حمويَّة ، دار عمَّار ، عمان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٢ م .

- البيان في غريب إعراب القرآن ؛ لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباريّ ، تحقيق : د. طه عبد الحميد طه ، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس ؛ لمحمَّد بن محمَّد الزَّبيدي ، تحقيق : مجموعة من المحقِّقين ، دار الهداية [رقم الطبعة وتاريخ النشر : بدون] .
- التاريخ الكبير ؛ لأبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري ، دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد – الدكن [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- تاريخ دمشق ؛ لابن عساكر علي بن الحسن بن هبة الله ، تحقيق : عمرو بن غرامة العمروي ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- تأويل مشكل القرآن ،لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيَنَوري ، تحقيق : إبراهيم شمس الدِّين ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- التَّبصرة والتَّذكرة ؛ لأبي محمَّد عبد الله بن علي بن إسحاق الصَّيمريِّ ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدِّين ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- التِّبيان في إعراب القرآن ؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : علي محمَّد البجاوي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه للنَّشر [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- التَّبيين عن مذاهب النَّحويِّين البصريين والكوفيين ؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- التَّحرير والتَّنوير (تحرير المعنى السَّديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد) ؛ لمحمَّد الطَّاهر بن محمَّد الطاهر بن عاشور التُّونسي ، الدَّار التُّونسيَّة للنَّشر ، تونس ، ١٩٨٤ هـ .
- تحصيل عين الذَّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب ؛ للأعلم الشَّنتمري يوسف بن سليمان ، تحقيق : زهير عبد المحسن سلطان ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٢١٥ هـ / ١٩٩٤ م .

- تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد ؛ لجمال الدِّين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : د. عباس مصطفى الصَّالحي ، دار الكتاب العربي ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل ؛ لأبي حيَّان محمّد بن يوسف الأندلسي ، دار كنوز أشبيليا ، الرِّياض ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ؛ لمحمَّد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : محمَّد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطِّباعة والنَّشر ، القاهرة ، ١٣٨٧ هـ – ١٩٦٧ م .
- تصحيح الفصيح وشرحه ؛ لأبي محمَّد عبد الله بن جعفر بن محمَّد بن دُرُسْتَوَيْه ، تحقيق : د. محمد بدوي المختون ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو ؛ للشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق : محمَّد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- التَّعريفات ؛ لعلي بن محمَّد الجرجاني ، تحقيق : جماعة من العلماء بإشراف النَّاشر ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- التَّعريفات الفقهيَّة ، لمحمَّد عميم الإحسان المجددي البركتي ، دار الكتب العلمية ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ؛ لمحمَّد بدر الدَّين بن أبي بكر بن عمر الدَّماميني ، تحقيق : د. محمَّد بن عبدالرَّحمن المفدى ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- التَّعليقة على المقرَّب ؛ لبهاء الدِّين بن النَّحاس الحلبي ، تحقيق : د. جميل عبد الله عويضة ، وزارة الثَّقافة ، عمَّان – الأردن ، ط ١ ، ١٤٣٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
- التَّعليقة على كتاب سيبويه ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق : عوض حمد القوزي ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- تفسير ابن كثير المسمَّى بـ (تفسير القرآن العظيم) ؛ لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ، تحقيق : سامي بن محمَّد سلامة ، دار طيبة للنَّشر والتَّوزيع ، ط ٢ ، ١٤٢٠ هـ / ١٩٩٩ م .

- تفسير البغوي المسمَّى بـ (معالم التنزيل في تفسير القرآن) ؛ لمحيي السنة الحسين بن مسعود البغوي ، تحقيق : محمَّد عبد الله النمر ، وعثمان جمعة ضميرية ، وسليمان مسلم الحرش ، دار طيبة للنَّشر والتَّوزيع ، ط ٤ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م .
- تفسير الثَّعالبي المسمَّى بـ (الجواهر الحسان في تفسير القرآن) ؛ لأبي زيد عبد الرَّحمن بن محمَّد بن مخلوف الثعالبي ، تحقيق : محمَّد علي معوض ، وعادل أحمد عبد الموجود ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ .
- تفسير الرَّازي المسمَّى بـ (مفاتيح الغيب أو التَّفسير الكبير) ؛ لمحمَّد بن عمر بن الحسن الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٢٠ هـ .
- تفسير الطَّبري المسمَّى بـ (جامع البيان في تأويل القرآن) ؛ لمحمَّد بن جرير بن يزيد الطبري ، تحقيق : أحمد محمَّد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- تفسير الفاتحة والبقرة ، لمحمَّد بن صالح بن محمد العثيمين ، دار ابن الجوزي ، المملكة العربيَّة السُّعودية ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ .
- تفسير القرطبي المسمَّى بـ (الجامع لأحكام القرآن) ؛ لمحمَّد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تحقيق : أحمد البردوني ، وإبراهيم أطفيش ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٣٨٤ هـ / ١٩٦٤ م .
- تفسير حدائق الرُّوح والرَّيحان في روابي علوم القرآن ؛ لمحمَّد الأمين بن عبد الله الأرمي العلوي الهرري ، إشراف ومراجعة : د. هاشم محمَّد علي بن حسين مهدي ، دار طوق النجاة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- تفسير رسالة أدب الكُتَّاب ؛ لعبد الرَّحمن بن إسحاق الزجَّاجيِّ ، تحقيق : عبد الفتَّاح سليم ، معهد المخطوطات العربيَّة ، القاهرة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- تفسير مقاتل بن سليمان ؛ لأبي الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي البلخي ، تحقيق : عبد الله محمود شحاته ، دار إحياء التراث ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ .
- التَّكملة ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيِّ ، تحقيق : د. كاظم بحر المرجان ، عالم الكتب ، بيروت – لبنان، ط٢ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

- التَّمام في تفسير أشعار هذيل ممَّا أغفله أبو سعيد السَّكري ؛ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق : أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرَّزاق الحديثي ، وأحمد مطلوب ، مطبعة العاني ، بغداد ، ط ١ ، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ؛ لمحمَّد بن يوسف بن أحمد المعروف بناظر الجيش ، تحقيق : أ.د. علي محمَّد فاخر وآخرون ، دار السَّلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة ، القاهرة ، جمهوريَّة مصر العربيَّة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ .
- التَّنبيه على حدوث التَّصحيف ؛ لحمزة بن الحسن الأصفهاني ، تحقيق : محمَّد أسعد طلس ، دار صادر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- تنوير المقباس من تفسير ابن عباس ؛ لعبد الله بن عبَّاس ﷺ ، جمعه : مجد الدِّين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى ، دار الكتب العلمية ، لبنان [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- تهذيب اللغة ؛ لمحمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، تحقيق : محمَّد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٠١ م .
- توجيه اللُّمع شرح كتاب اللُّمع ؛ لأحمد بن الحسين بن الخبَّاز ، تحقيق : أ.د. فايز زكي محمَّد دياب ، دار السَّلام ، مصر ، ط ٢ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ؛ للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٨ م .
- التَّوطئة ؛ لأبي علي الشَّلوبين ، تحقيق : يوسف أحمد المطوَّع ، دار الكتب , الكويت ، ١٩٨٠م .
- التيسير بشرح الجامع الصغير ؛ لمحمَّد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين ، مكتبة الإمام الشافعي ، الرِّياض ، ط ٣ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- التَّوقيف على مهمَّات التَّعاريف ؛ لزين الدين محمَّد المعروف بعبد الرؤوف المناوي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٠هـ /١٩٩٠م .

(ج)

- جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ؛ لعبد النَّبي بن عبد الرسول الأحمد نكري ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

- الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسُننه وأيامه (صحيح البخاري) ؛ لأبي عبد الله محمَّد بن إسماعيل البخاري ، تحقيق : محمَّد زهير بن ناصر النَّاصر ، دار طوق النَّجاة ، ط١ ، ١٤٢٢هـ .
- الجراثيم ؛ لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري ، تحقيق : محمد جاسم الحميدي ، تقديم : الدكتور مسعود بوبو ، وزارة الثقافة ، دمشق ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- الجرح والتعديل ؛ لابن أبي حاتم عبد الرَّحمن بن محمد بن إدريس الرَّازي ، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية ، حيدر آباد – الهند ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٢٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- الجمل في النَّحو ؛ لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجي ، تحقيق : د. علي توفيق الحمد ، دار الكتب الحديث ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠١٦ م .
- جمل من أنساب الأشراف ؛ لأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري ، تحقيق : سهيل زكار ، ورياض الزِّركلي ، دار الفكر ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- جمهرة الأمثال ؛ لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، دار الفكر ، بيروت ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- جمهرة اللغة ؛ لمحمَّد بن الحسن بن دريد ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧م .
- جمهرة أنساب العرب ؛ لعلي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي ، تحقيق: لجنةٌ من العلماء ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- الجنى الدَّاني في حروف المعاني ؛ للحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، ومحمَّد نديم فاضل ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- جواهر الأدب في معرفة كلام العرب ؛ لعلاء الدِّين بن علي الإربلي ، تحقيق : د. إميل بديع يعقوب ، دار النَّفائس ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .

(ح)

- حاشية الأمير على مغني اللَّبيب ومعها متن مغني اللَّبيب ؛ لمحمَّد الأمير ، مطبعة دار إحياء الكتب العربيَّة ، القاهرة [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفيَّة ابن مالك ، وبالهامش شرح ابن عقيل ؛ لمحمَّد الخضري ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع [مكان وتاريخ النَّشر : بدون] .
- حاشية الشَّمني المسمَّاة بالمصنَّف من الكلام على مغني ابن هشام ، لتقي الدِّين أحمد بن محمَّد الشُّمنِّي ، وبهامشها شرح الإمام محمَّد بن أبي بكر بن عمر الدَّماميني على متن المغني ، مطبعة محمَّد أفندي مصطفى ، مصر [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- حاشية الشِّهاب على تفسير البيضاوي المسمَّى بـ (عناية القاضي وكفاية الرَّاضي على تفسير البيضاوي ؛ لشهاب الدِّين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي ، دار صادر ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- حاشية الصَّبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ؛ لمحمَّد بن علي الصَّبان ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٧م .
- حجة القراءات ؛ لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دار الرسالة [مكان وتاريخ النَّشر : بدون] .
- الحجة في القراءات السبع ؛ للحسين بن أحمد بن خالويه ، تحقيق : د. عبد العال سالم مكرم ، دار الشروق ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠١ هـ .
- الحجَّة للقرَّاء السَّبعة أئمَّة الأمصار بالحجاز والعراق والشَّام الَّذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد ؛ لأبي علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي ، تحقيق : بدر الدِّين قهرجي ، وبشير جويجابي ، دار المأمون للتُّراث ، دمشق ، ط ١ ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤ م .
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل ؛ لأبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السِّيد البطليوسي ، تحقيق : سعيد عبد الكريم سعُّودي ، دار الطَّليعة للطِّباعة والنَّشر ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- الحلل في شرح أبيات الجمل ؛ لأبي محمَّد عبد الله بن محمَّد بن السِّيد البطليوسيِّ ، تعليق : د. يحيى مراد ، منشورات محمَّد علي بيضون ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

(خ)

- خزانة الأدب ولبُّ لباب العرب ؛ لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق وشرح : عبد السَّلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- الخصائص ؛ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق : محمَّد علي النجَّار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٤ [تاريخ النشر : بدون] .

(د)

- الدُّر المصون في علوم الكتاب المصنون ؛ لأحمد بن يوسف المعروف بالسَّمين الحلبي ، تحقيق : د.أحمد محمد الخرَّاط ، دار القلم ، دمشق .
- الدُّر المنثور في طبقات ربَّات الخدور ؛ لزينب بنت علي بن حسين العاملي ، المطبعة الكبرى الأميريَّة ، مصر ، ط ١ ، ١٣١٢ هـ .
- دراسة الصَّوت اللُّغوي ؛ للدكتور : أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- الدرّة الألفيَّة في النَّحو والصَّرف والخط والكتابة ؛ ليحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي ، تقديم : سليمان إبراهيم البلكيمي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .
- درَّة الغوَّاص في أوهام الخواص ؛ للقاسم بن علي بن محمد الحريري ، تحقيق : عرفات مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت / ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- دستور العلماء ؛ لعبد النَّبي بن عبد الرَّسول الأحمد نكري ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- دلائل الإعجاز ؛ لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، قرأه وعلَّق عليه : محمود محمَّد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، دار المدني بجدة ، ط ٣ ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الدِّيباج على صحيح مسلم بن الحجَّاج ؛ لجلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطيِّ ، تحقيق : أبو إسحق الحويني الأثري ، دار ابن عفَّان للنَّشر والتَّوزيع ، الخبر – المملكة العربيَّة السُّعودية ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٦ م .

- ديوان أبي النَّجم العجلي ؛ جمع وشرح وتحقيق : محمَّد أديب جمران ، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ؛ شرح وتحقيق : محمَّد حسين ، المطبعة النَّموذجيَّة ، مكتبة الآداب بالجماميزت ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- ديوان الحماسة ؛ لأبي تمَّام حبيب بن أوس الطَّائي ، تحقيق : عبد الله عسيلان ، مطبوعات جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- ديوان الرَّاعي النُّميريِّ : جمع وتحقيق : راينهَرت فايبرت ، المعهد الألماني للأبحاث الشَّرقيَّة ، بيروت – لبنان ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ م .
- ديوان الفرزدق ؛ تحقيق : علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٧ م .
- ديوان النَّابغة الذُّبيانيِّ ؛ شرح : حمدو طمَّاس ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- ديوان النَّجاشي الحارثي قيس بن عمرو ؛ تحقيق : الَّيِّب العشَّاش وآخرون ، مؤسَّسة المواهب للطِّباعة والنَّشر ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .
- ديوان امرئ القيس ؛ تحقيق : مصطفى عبدالشافي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط٥ ، ٢٠٠٤ م .
- ديوان تأبط شرًا وأخباره ؛ تحقيق : علي ذو الفقار شاكر . دار الغرب الإسلامي ، ط١ ، ١٤٠٤ هـ .
- ديوان جرير ؛ شرح : محمَّد بن حبيب ، تحقيق : نعمان محمَّد أمين طه ، دار المعارف ، القاهرة ، ط٣ ، [تاريخ النَّشر : بدون] .
- ديوان حسَّان بن ثابت ؛ شرح وتقديم : عبدأ علي مهنَّا ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ٣ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- ديوان ذي الرمَّة ؛ شرح : أحمد حسن بَسَج ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- ديوان زهير بن أبي سُلمى ؛ تحقيق : علي حسن فاعور ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، لبنان ، ط١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .

- ديوان سحيم عبد بني الحسحاس ؛ تحقيق : عبدالعزيز الميمني ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٦٩ هـ .

- ديوان طرفة بن العبد بشرح الأعلم الشنتمري ؛ تحقيق : دريَّة الخطيب ولطفي الصقَّال ، المؤسَّسة العربيَّة ، بيروت – لبنان ، إدارة الثَّقافة والفنون ، البحرين ، ط٢ ، ٢٠٠٠ م .

- ديوان عبيد الله بن قيس الرُّقيَّات ؛ تحقيق وشرح : د. محمَّد يوسف نجم ، دار صادر ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

- ديوان عدي بن زيد العبادي ، تحقيق : محمَّد جبَّار المعيبد ، شركة دار الجمهورية للنَّشر والطَّبع ، بغداد ، ١٩٦٥م .

- ديوان عمرو بن قميئة ؛ تحقيق وشرح وتعليق : حسن كامل الصَّيرفيُّ ، جامعة الدُّول العربيَّة ، معهد المخطوطات العربيَّة ، مطابع دار الكاتب العربيِّ ، ١٣٨٥ هـ / ١٩٦٥ .

- ديوان عمير بن شيم القطامي التغلبي ؛ تحقيق : محمود الربيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتب ، ٢٠٠١ م .

- ديوان عنترة ؛ تحقيق ودراسة : محمَّد سعيد مولوي ، المكتب الإسلامي ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

- ديوان قيس بن الخطيم ؛ تحقيق : د. ناصر الدِّين الأسد ، دار صادر ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

- ديوان كُثيِّر عَزَّة ؛ جمع وشرح : إحسان عبَّاس ، دار الثَّقافة ، بيروت – لبنان ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .

- ديوان لُبيد بن ربيعة ؛ جمع : حمدو طمَّاس ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

- ديوان مالك ومتمِّم ابنا نويرة اليربوعي ؛ تحقيق : ابتسام مرهون الصفَّار ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٨ م .

- ديوان مهلهل بن ربيعة ؛ شرح : طلال حرب ، الدَّار العالميَّة ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

(ذ)

- ذمُّ الخطأ في الشِّعر ؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس ، تحقيق : د. رمضان عبد التوَّاب ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .

(ر)

- ربيع الأبرار ونصوص الأخيار ؛ لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري ، مؤسسة الأعلمي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ .
- الرَّدُّ على النُّحاة ؛ لابن مضاء القرطبي ، تحقيق : د. محمَّد إبراهيم البنَّا ، دار الاعتصام ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- رسالة الاشتقاق ؛ لأبي بكرٍ محمَّد بن السَّري السرَّاج ، تحقيق : محمَّد علي الدَّرويش ومصطفى الحدري ، مكتبة جامعة اليرموك [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- رسالة الحدود ؛ لعلي بن عيسى بن علي الرمَّاني ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، دار الفكر ، عمان [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- رسالة الغفران ؛ لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي ، تصحيح : إبراهيم اليازجي ، مطبعة أمين هندية بالموسكي ، مصر ، ط ١ ، ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧ م .
- رسالة الملائكة ؛ لأبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان المعري التنوخي ، نشرها الميمنيُّ كملحقٍ في آخر كتابه (أبو العلاء وما إليه) ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣ م .
- رسالة منازل الحروف ؛ لعلي بن عيسى بن علي الرمَّاني ، تحقيق : إبراهيم السامرَّائي ، دار الفكر ، عمان [رقم الطبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- رصف المباني في شروح حروف المعاني ؛ لأحمد بن عبد النُّور المالقي ، تحقيق : أحمد محمَّد الخرَّاط ، مجمَّع اللُّغة العربيَّة ، دمشق [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

- روح البيان ؛ لإسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي الخلوتي , دار الفكر ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسَّبع المثاني ؛ لشهاب الدِّين محمود الألوسي ، تحقيق : علي عبد الباري عطية ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٥ هـ .
- الرَّوض الأُنُف في شرح السِّيرة النَّبويَّة لابن هشام ؛ لعبد الرَّحمن بن عبد الله السُّهيلي ، تحقيق : عمر عبد السَّلام السَّلامي ، دار إحياء التُّراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

(ز)

- زاد المسير في علم التَّفسير ؛ لجمال الدِّين عبد الرَّحمن بن علي الجوزي ، تحقيق : عبد الرَّزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- الزَّاهر في معاني كلمات الناس ؛ لأبي بكر محمَّد بن القاسم بن محمَّد بن الأنباريِّ ، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- زهر الآداب وثمر الألباب ؛ لإبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري الحُصري ، دار الجيل ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

(س)

- السَّبعة في القراءات ؛ لأبي بكر بن مجاهد أحمد بن موسى بن العباس التميمي ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ ، ١٤٠٠ هـ .
- سرُّ صناعة الإعراب ؛ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م .
- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي ؛ لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، تحقيق : عبد العزيز الميمني ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

(ش)

- الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه ؛ لد. خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- شرح ابن النَّاظم على ألفيَّة ابن مالك ؛ لابن النَّاظم أبي عبدالله بدر الدِّين محمَّد ابن مالك ، تحقيق : محمَّد باسل عيون السُّود ، دار الكتب العلميَّة , بيروت ، ط١ ، ١٤٢٠ هـ — ٢٠٠٠ م .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ؛ لابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي ، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار التُّراث ، القاهرة ، دار مصر للطِّباعة ، سعيد جودة السَّحار وشركاه ، ط ٢٠ ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م .
- شرح أبيات سيبويه ؛ لأبي جعفر أحمد بن محمَّد النحَّاس ، تحقيق : د. زهير غازي زاهد ، عالم الكتب ، مكتبة النَّهضة العربيَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .
- شرح أبيات سيبويه ؛ ليوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبَّان السِّيرافي ، تحقيق : د. محمَّد علي الرِّيح هاشم ، مراجعة : طه عبد الرَّؤوف سعد ، مكتبة الكليَّات الأزهريَّة ، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، القاهرة – مصر ، ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .
- شرح أشعار الهذليين ؛ لأبي سعيد الحسن بن الحسين السُّكَّري ، تحقيق : عبد السَّتار أحمد فرَّاج ، راجعه : محمود محمَّد شاكر ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- شرح الأشموني لألفيَّة ابن مالك ؛ لعلي بن محمَّد بن عيسى الأشموني ، در الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- شرح التسهيل ؛ لمحمَّد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا ، وطارق فتحي السيِّد ، دار الكتب العلميّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- شرح التَّصريف ؛ لأبي القاسم عمر بن ثابت الثمانيني ، تحقيق : د. إبراهيم بن سليمان البعيمي ، مكتبة الرشد ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٩ م .

- شرح الجمل ، لابن الفخَّار محمَّد بن علي بن أحمد ، تحقيق : د. روعة محمَّد ناجي ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م .
- شرح الرَّضي لكافية ابن الحاجب ؛ لرضيِّ الدِّين محمَّد بن الحسن الأستراباذيِّ ، تحقيق : د. حسن بن إبراهيم الحفظي ، إدارة الثَّقافة والنَّشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- شرح العوامل المائة النَّحويَّة في أصول علم العربيَّة ؛ للشَّيخ خالد الأزهري على متن العوامل النَّحويَّة لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : د. البدراوي زهران ، دار المعارف ، مصر ، ط ٢ .
- شرح ألفيَّة ابن معطٍ ؛ لعبد العزيز بن جمعة الموصلي ، تحقيق : علي موسى الشمولي ، مكتبة الخريجي ، الرياض ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- شرح القصائد التِّسع المشهورات ؛ لأبي جعفر أحمد بن محمَّد النَّحاس ، دار الحريَّة للطِّباعة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .
- شرح القصائد السَّبع الطِّوال الجاهليَّات ؛ لأبي بكر محمَّد بن القاسم الأنباريِّ ، تحقيق: عبد السَّلام محمَّد هارون ، دار المعارف ، ط ٥ [سنة النَّشر : بدون] .
- شرح الكافية الشَّافية ؛ لمحمَّد بن عبد الله بن مالك ، تحقيق : عبد المنعم أحمد هويدي ، دار المأمون للتراث ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- شرح اللَّمحة البدريَّة في علم اللُّغة العربيَّة ؛ لعبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق : هادي نهر ، دار اليازوري العلميَّة للنَّشر والتَّوزيع ، عمَّان – الأردن [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- شرح اللُّمع ؛ لابن برهان عبد الواحد بن علي العكبري ، تحقيق : فائز فارس ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- شرح اللُّمع ؛ لعلي بن الحسين بن علي الأصفهاني الباقولي ، تحقيق : إبراهيم بن محمَّد أبو عباة ، إدارة الثَّقافة والنَّشر بجامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠ م .
- شرح اللُّمع في النَّحو ؛ للقاسم بن محمَّد بن مباشر الواسطي الضَّرير ، تحقيق : رجب عثمان محمَّد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م .

- شرح المفصَّل ؛ ليعيش بن علي بن يعيش ، تحقيق : محمَّد منير ، إدارة الطِّباعة المنيرية ، مصر ، ١٩٢٨م .

- شرح المفصَّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتَّخمير ؛ لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي ، تحقيق : د. عبدالرَّحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، مكَّة المكرَّمة ، ١٤٠٢ هـ .

- شرح المقدِّمة المحسبة ؛ لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق : خالد عبد الكريم ، المطبعة العصريَّة ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٧ هـ .

- شرح المكُّودي على ألفيّة ابن مالك ، لأبي زيد عبد الرحمن بن علي المكُّودي ، تحقيق : د. فاطمة راشد الراجحي ، جامعة الكويت ، ١٩٩٣م .

- شرح النَّووي على مسلم المسمَّى (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج) ؛ لأبي زكريَّا محيي الدين يحيى بن شرف النووي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٣٩٢ هـ .

- شرح جمل الزَّجاجي ؛ لأبي الحسن عليّ ابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : فواز الشَّعَّار ، إشراف : إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .

- شرح جمل الزَّجاجي ؛ لأبي الحسن عليّ بن خروف الأشبيلي ، تحقيق : سلوى محمَّد عرب ، جامعة أم القرى معهد البحوث العلميَّة لإحياء التُّراث الإسلامي , مكَّة المكرَّمة ، ١٤١٩هـ .

- شرح جمل الزجَّاجيِّ ؛ لطاهر بن أحمد بن بابشاذ ، تحقيق : د. علي بن توفيق الحمد ، دار الكتب الحديث ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠١٦ .

- شرح درَّة الغواص في أوهام الخواص (مطبوع ضمن كتاب " درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها ") ؛ لأحمد بن محمَّد الخفاجي المصري ، تحقيق : عبد الحفيظ فرغلي علي قرني ، دار الجيل، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

- شرح ديوان أبي تمَّام ؛ للخطيب التِّبريزي ، تحقيق : راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .

- شرح ديوان الحماسة ؛ لأبي على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني ، تحقيق : غريد الشيخ ، منشورات محمَّد علي بيضون ، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .

- شرح ديوان الحماسة ؛ ليحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي ، دار القلم ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- شرح ديوان عمر بن أبي ربيعة ؛ لمحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، مطبعة السَّعادة ، مصر ، ط١ ، ١٣٧١ هـ / ١٩٥٢ م .
- شرح شافية ابن الحاجب ؛ لرضيِّ الدِّين محمَّد بن الحسن الأستراباذيّ ، مع شرح شواهده لعبد القادر البغدادي، تحقيق : محمَّد نور الحسن وجماعة ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٣٩٥ هـ / ١٩٧٥ م .
- شرح شافية ابن الحاجب ؛ لركن الدِّين حسن الأستراباذي ، تحقيق : د. عبد المقصود محمَّد عبد المقصود ، مكتبة الثَّقافة الدِّينيَّة ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .
- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب ؛ لجمال الدِّين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : عبد الغني الدَّقر ، الشَّركة المتحدِّة للتَّوزيع ، سوريا [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- شرح شذور الذَّهب في معرفة كلام العرب ؛ لشمس الدِّين محمَّد الجَوجَري ، تحقيق : نوَّاف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة ، المدينة المنوَّرة ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٤ م .
- شرح شواهد المغني ؛ لجلال الدِّين عبد الرحمن بن أبي بكر السُّيوطيِّ ، تحقيق : أحمد ظافر كوجان ، ومحمَّد محمود التركزي الشنقيطي ، لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦ هـ /١٩٦٦ م .
- شرح طيبة النشر في القراءات ؛ لابن الجزري محمَّد بن محمَّد بن يوسف ، تعليق : أنس مهرة ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط ٢ ،١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- شرح طيبة النَّشر في القراءات العشر ؛ لأبي القاسم محمَّد بن محمَّد النُّوَيْري ، تحقيق : د. مجدي محمَّد باسلوم ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللَّافظ ؛ لجمال الدِّين محمَّد بن مالك ، تحقيق : عدنان عبد الرَّحمن الدُّوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م .
- شرح قطر الندى وبل الصدى ؛ لجمال الدِّين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، القاهرة ، ط ١١ ، ١٣٨٣ هـ .

- شرح قواعد الإعراب ؛ لشيخ زاده محمَّد بن مصطفى القُوجَوي ، تحقيق : إسماعيل إسماعيل مروة ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر ، دمشق – سورية ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م .
- شرح كافية ابن الحاجب ؛ لبدر الدِّين بن جماعة ، تحقيق : د. محمَّد محمَّد داود ، دار المنار ، القاهرة [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- شرح كتاب الحدود في النَّحو ؛ عبداللَّه بن أحمد الفاكهي المكِّي ، تحقيق : د. المتولِّي رمضان أحمد الدَّميري ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- شرح كتاب سيبويه ، لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، تحقيق : أحمد حسن مهدلي ، وعلي سيد علي ، دار الكتب العلميَّة، ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م
- شرح كتاب سيبويه ؛ لأبي الفضل قاسم بن علي الصفَّار البطليوسيُّ ، تحقيق : د. معيض بن مساعد العوفي ، دار المآثر للنَّشر والتَّوزيع ، المدينة المنوَّرة ، ط ١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م .
- شرح كتاب سيبويه المسمَّى (تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب ؛ لأبي الحسن عليّ بن خروف الأشبيلي، تحقيق : خليفة محمَّد خليفة بريري ، منشورات كليَّة الدَّعوة الإسلاميَّة ولجنة الحفاظ على التُّراث الإسلامي ، طرابلس ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ١٩٩٥ م .
- شرح ملحة الإعراب ؛ لأبي محمَّد القاسم بن علي الحريري ، تحقيق : فائز فارس ، دار الأمل للنَّشر والتَّوزيع ، الأردن ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩١ م .
- شعر إبراهيم بن هرمة القرشي ؛ تحقيق : محمَّد نفَّاع ، وحسين عطوان ، مطبوعات مجمَّع اللُّغة العربيَّة بدمشق ، ١٣٨٩ هـ / ١٩٦٩ م .
- شعر الأحوص الأنصاري ؛ جمع وتحقيق : عادل سليمان جمال ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٤١١ هـ/ ١٩٩٠ م .
- شعر عبد الرحمن بن حسانَّ بن ثابت الأنصاري ؛ جمع وتحقيق : سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧١م .
- شعر عبدالرحمن بن حسَّان الأنصاري ؛ تحقيق : سامي مكِّي ، مطبعة المعارف – بغداد ، ١٩٧١ م .

- شعر قيس بن زهير ؛ تحقيق : عادل جاسم ، مطبعة الآداب ، النَّجف ، ١٩٧٢ م .
- شعر هدبة بن الخشرم العُذري ؛ تحقيق : يحيى الجبوري ، دار العلم للنشر والتوزيع ، دمشق ، ط١ ، ١٩٧٦ م .
- الشِّعر والشُّعراء ؛ لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيَنَوري ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣ هـ .
- شعراء أمويُّون ؛ لنوري حمودي القيسي ، مطبعة المجمَّع العلمي العراقي ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- شفاء العليل في إيضاح التَّسهيل ؛ لأبي عبدالله محمَّد بن عيسى السَّلسيلي ، تحقيق : د. الشَّريف عبدالله علي الحسيني البركاتي ، الفيصليَّة , مكَّة المكرَّمة ، ط١ ، ١٤١٦ هـ .
- شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح ، لمحمَّد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجيَّاني ، تحقيق : د. طه محسن ، مكتبة ابن تيمية ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

(ص)

- الصَّاحبي في فقه اللُّغة العربيَّة ومسائلها وسَنن العرب في كلامها ؛ لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، محمد علي بيضون ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٧ م .
- الصِّحاح تاج اللُّغة وصحاح العربيَّة ؛ لأبي نصر إسماعيل الجوهري الفارابي ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطَّار، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ٤ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- الصَّفوة الصَّفيَّة في شرح الدُّرة الألفيَّة ؛ لتقي الدِّين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنَّيلي ، تحقيق : د. محسن سالم العميري ، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلامي – جامعة أم القرى ، مكَّة المكرَّمة ، ١٤١٥هـ .
- الصناعتين ؛ لأبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد العسكري ، تحقيق : علي محمَّد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العنصريَّة ، بيروت ، ١٤١٩ هـ .

(ض)

- ضرائر الشِّعر ؛ لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق : السَّيد إبراهيم محمَّد ، دار الأندلس للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، ط ١ ، ١٩٨٠ م .

- الضَّرائر وما يَسُوغ للشَّاعر دون النَّاثر ؛ لمحمود شكري الألوسيِّ ، شرح : محمَّد بهجة الأثري البغدادي ، دار الآفاق العربيَّة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .

(ط)

- الطبقات الكبرى ؛ أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع المعروف بابن سعد ، تحقيق : محمَّد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ / ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .

(ع)

- العروض ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق : د. أحمد فوزي الهيب ، دار القلم ، الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- عشرة شعراء مقلُّون ؛ د. حاتم صالح الضَّامن ، وزارة التَّعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠ م .
- العقد الفريد ؛ لأبي عمر أحمد بن محمَّد بن عبد ربه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٤ هـ .
- علل النحو ؛ لمحمَّد بن عبد الله ابن الورَّاق ، تحقيق : محمود جاسم محمَّد الدرويش ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط١ ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م .
- عمدة القاري شرح صحيح البخاري ؛ لأبي محمَّد محمود بن أحمد بن موسى العينى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- العمدة في محاسن الشعر وآدابه ، لأبي علي الحسن بن رشيق ، تحقيق : محمَّد محيي الدين عبد الحميد ، دار الجيل ، ط ٥ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .
- العوامل المائة النَّحويَّة ؛ لأبي بكر عبد القاهر الجرجاني ، عني به : أنور بن أبي بكر الشَّيخي الدَّاغستاني ، دار المنهاج ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م .
- العين ؛ للخليل بن أحمد الفراهيدي ، تحقيق : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، دار ومكتبة الهلال [رقم الطبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

(غ)

- غريب القرآن ؛ لأبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينَوَري ، تحقيق : أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ١٣٩٨ هـ / ١٩٧٨ م .

(ف)

- فتح الباري شرح صحيح البخاري ؛ لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، وعليه تعليقات العلَّامة : عبد العزيز بن عبد الله بن باز ، تصحيح : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٣٧٩ هـ .
- فتح القدير ؛ لمحمَّد بن علي الشوكاني ، دار ابن كثير ، دار الكلم الطيِّب ، دمشق ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ .
- فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافيِّ في شرح أبيات سيبويه ؛ لأبي محمَّد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني ، تحقيق : د. محمَّد علي سلطاني ، دار النِّبراس ، مطبعة دار الكتاب ، دمشق ، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م .
- الفروق اللغوية ؛ لأبي هلال الحسن بن عبد الله العسكري ، تحقيق : محمَّد إبراهيم سليم ، دار العلم والثَّقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- الفصول الخمسون ؛ ليحى بن عبد المعطي المغربي ، تحقيق : محمود محمَّد الطِّناحي ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، سوريا [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ؛ لصلاح الدِّين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي ، تحقيق : حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمان ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٩٠ م .
- الفهرست ؛ لأبي الفرج محمَّد بن إسحاق المعروف بابن النديم ، تحقيق : إبراهيم رمضان ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٧ هـ /١٩٩٧ م .
- الفوائد الضِّيائيَّة في شرح كافية ابن الحاجب ؛ لنور الدِّين عبدالرَّحمن الجامي ، ومعه حاشية : الشَّيخ مولانا عبد الرَّحمن وحواشٍ متفرِّقة ، مكتبة البُشرى ، كراتشي – باكستان ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م .

- الفوائد والقواعد ؛ لعمر بن ثابت الثمانينيِّ ، تحقيق : د. عبد الوهَّاب محمود الكحلة ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م .

(ق)

- القاموس المحيط ؛ لمحمَّد بن يعقوب الفيروز آبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة ، بإشراف : محمَّد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان ، ط ٨ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .
- القرط على الكامل (وهي الطُّرر والحواشي على الكامل للمبرِّد لأبي الوليد الوقشي وابن السِّيد البطليوسي) ؛ لعلي بن إبراهيم ابن سعد الخير الأنصاري ، تحقيق : ظهور أحمد أظهر ، مؤسَّسة مطبوعات جامعة بنجاب بلاهور ، باكستان ، ط ١ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨٠ .
- القسطاس في علم العروض ؛ لأبي القاسم محمود بن عمرو جار الله الزَّمخشري ، تحقيق : د. فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م .
- القوافي ؛ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش ، تحقيق : أحمد راتب النفَّاخ ، دار الأمانة [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

(ك)

- الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح ؛ لابن أبي الرَّبيع السَّبتي الأندلسي ، تحقيق : فيصل الحفيان ، مكتبة الرُّشد ، الرِّياض ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- الكافية في علم النَّحو ؛ لابن الحاجب جمال الدِّين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري ، تحقيق : د. صالح عبد العظيم الشَّاعر ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .
- الكامل في اللغة والأدب ؛ لمحمَّد بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط ٣ ، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م .

- الكتاب ؛ لعمرو بن عثمان قنبر الملَّقب بـ (سيبويه) ، بهامشه تقريرات وزبد من شرح أبي سعيد السِّيرافي ، وبأسفل الصَّحفة بالقاعدة الصَّغيرة شرح الشَّواهد المسمَّى (تحصيل عين الذَّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب) ليوسف بن سليمان الشَّمنتري ، المطبعة الكبرى الأميريَّة ببولاق ، مصر ، ط ١ ، ١٣١٦ هـ .
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل ؛ لأبي القاسم جار الله محمود بن عمرو الزمخشري ، مذيَّلٌ بحاشية (الانتصاف فيما تضمَّنه الكشَّاف) لابن المنير الإسكندري ، و (تخريج أحاديث الكشَّاف) للإمام الزيلعى ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤٠٧ هـ
- كشف الظُّنون عن أسامي الكتب والفنون ؛ لحاجي خليفة ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢ م .
- كشف المشكل في النَّحو ؛ لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ، تحقيق : د. هادي عطيَّة مطر ، مطبعة الإرشاد ، العراق – بغداد ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ؛ لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني الباقولي ، تحقيق : د. محمَّد أحمد الدَّالي ، مطبعة الصَّباح ، دمشق ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- الكشكول ؛ لمحمَّد بن حسين بن عبد الصَّمد الحارثي العاملي الهمذاني ، تحقيق : محمد عبد الكريم النمري ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- الكليَّات معجم في المصطلحات والفروق اللُّغويَّة ؛ لأبي البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، تحقيق : عدنان درويش و محمَّد المصري ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- الكنَّاش في فنَّي النَّحو والصَّرف ؛ لأبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود بن محمد ابن عمر بن شاهنشاه ، تحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، المكتبة العصرية للطِّباعة والنَّشر ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٠ م .
- الكنز في القراءات العشر ؛ لأبي محمد عبد الله بن عبد المؤمن بن الوجيه بن عبد الله الواسطيّ ، تحقيق : د. خالد المشهداني ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط ١ ، ١٤٢٥ هـ / ٢٠٠٤ م .

- الكوكب الدرّي فيما يتخرَّج على الأصول النحويَّة من الفروع الفقهيَّة ؛ لعبد الرَّحيم بن الحسن بن علي الإسنوي الشافعيّ ، تحقيق : د. محمَّد حسن عواد ، در عمَّار ، عمان – الأردن ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ .

(ل)

- اللَّامات ؛ لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزَّجاجي ، تحقيق : د. مازن المبارك ، دار صادر ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- اللُّباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير علي بن أبي الكرم محمد بن محمد الجزري ، دار صادر ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- اللُّباب في علل البناء والإعراب ؛ لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ، تحقيق : د. عبد الإله النبهان ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٤١٦ هـ / ١٩٩٥ م .
- اللُّباب في علم الإعراب ؛ للاسفراييني ، تحقيق : د. شوقي المعري ، مكتبة لبنان ناشرون ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- اللُّباب في علوم الكتاب ؛ لسراج الدِّين النُّعمانيّ ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعمر علي الحنبلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط١ ، ١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م
- لسان العرب ؛ لمحمَّد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣ ، ١٤١٤هـ .
- اللَّمحة في شرح الملحة ؛ لمحمَّد بن حسن المعروف بابن الصَّائغ ، تحقيق : إبراهيم بن سالم الصَّاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة ، المدينة المنوَّرة ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
- اللُّمع في العربيَّة ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : د. فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ، الكويت ، [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

(م)

- ما يجوز للشاعر في الضرورة ؛ لمحمَّد بن جعفر القزاز القيرواني ، تحقيق : د. رمضان عبد التواب ، و د. صلاح الدين الهادي ، دار العروبة ، الكويت ، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة [رقم الطَّبعة ، وسنة النشر ، بدون] .

- ما ينصرف وما لا ينصرف ؛ لأبي إسحاق إبراهيم بن السرِّي الزجَّاج ، تحقيق : هدى محمود قراعة ، لجنة إحياء التُّراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٣٩١ هـ / ١٩٧١ م .
- المبسوط في القراءات العشر؛ لأحمد بن الحسين النيسابوريِّ ، تحقيق : سبيع حمزة حاكيمي ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٩٨١ م .
- المتَّبع في شرح اللُّمع ؛ لأبي البقاء العكبريِّ ، تحقيق : د. عبد الحميد حمد محمود الزَّويِّ ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، ط ٢ ، ١٩٩٤ م .
- المثل السَّائر في أدب الكاتب والشَّاعر ؛ لضياء الدِّين نصر الله بن محمد بن الأثير ، تحقيق : أحمد الحوفي ، وبدوي طبانة ، دار نهضة مصر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع ، الفجالة . القاهرة [رقم الطَّبعة وتاريخ النشر: بدون] .
- مجالس العلماء ؛ لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن إسحاق الزجَّاجي ، تحقيق : عبد السَّلام محمَّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، دار الرفاعي ، الرِّياض [رقم الطَّبعة وتاريخ النشر: بدون] .
- مجالس ثعلب ؛ لأبي العبَّاس أحمد بن يحيى الملقَّب بـ (ثعلب) ، تحقيق : عبد السَّلام محمَّد هارون ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٤٨ هـ .
- مجمع الأمثال ؛ لأبي الفضل أحمد النَّيسابوري ، تحقيق : محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد ، دار المعرفة ، بيروت – لبنان [رقم الطَّبعة وتاريخ النشر: بدون] .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ؛ لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: علي النجدي ناصف ، ود. عبد الحليم النجار ، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة ، ١٤١٥ هـ / ١٩٩٤ م .
- المحرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ؛ لأبي محمَّد عبد الحق بن عطيَّة الأندلسي ، تحقيق : عبد السلام عبد الشافي محمَّد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٢ هـ .
- المحكم والمحيط الأعظم ؛ لأبي الحسن علي بن سيده ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- المحلَّى (وجوه النَّصب) ؛ لأبي بكر أحمد بن الحسن بن شقير النَّحوي البغدادي ، تحقيق : د. فائز فارس ، مؤسَّسة الرِّسالة دار الأمل ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٧ م .

- مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها ؛ لأبي الفتح عثمان بن جنِّي ، تحقيق : حسين أحمد بو عبَّاس ، مطبعة مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة ، الرِّياض ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١٠ م .
- مختصر تاريخ دمشق لابن عساكر ؛ لمحمَّد بن مكرم بن علي ابن منظور الانصاري ، تحقيق : روحية النحاس ، ورياض عبد الحميد مراد ، ومحمَّد مطيع ، دار الفكر للطِّباعة والتوزيع والنشر ، دمشق – سوريا ، ط ١ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٤م .
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ؛ لابن خالويه ، المطبعة الرَّحمانيَّة ، مصر ، ١٩٣٤ م .
- المُخصَّص ؛ لعلي بن إسماعيل بن سِيدَه ، تحقيق : خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .
- المذكَّر والمؤنَّث ؛ لأبي بكر محمَّد بن القاسم بن محمد الأنباري ، تحقيق : محمَّد عبد الخالق عضيمة ، مراجعة : د. رمضان عبد التواب ، وزارة الأوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، لجنة إحياء التراث ، مصر ، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- المرتجل ؛ لأبي محمَّد عبد الله بن أحمد بن الخشَّاب ، ضبط نصَّه وصنع فهارسه وأشرف عليه : عطيَّة لطفي ، علَّق حواشية : أسامة رضوان ، دار الكتاب الإسلامي , القاهرة ، ط ١ ، ١٤٣٢ هـ – ٢٠١٢ م .
- المساعد على تسهيل الفوائد لابن مالك ؛ لعبد الله بهاء الِّدين الهمذاني ابن عقيل ، تحقيق : محمّد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .
- المسائل السفريَّة في النحو ؛ لجمال الدِّين عبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .
- المسائل الشِّيرازيَّات ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيِّ ، تحقيق : حسن بن محمود هنداوي ، كنوز أشبيليا للنَّشر والتَّوزيع ، الرِّياض ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٤ م .
- المسائل المشكلة ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيِّ ، تحقيق : د. يحيى مراد ، منشورات محمَّد علي بيضون ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٣ هـ / ٢٠٠٣ م .
- المسائل المنثورة ؛ لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسيِّ ، تحقيق : د. شريف عبد الكريم النجَّار ، دار عمَّار للنَّشر والتَّوزيع [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر: بدون] .

- المستدرك على الصحيحين ؛ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري المعروف بابن البيع ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩٠م .
- المستقصى في أمثال العرب ؛ لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .
- مسند الشهاب ؛ لأبي عبد الله محمَّد بن سلامة بن جعفر القضاعي ، تحقيق : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٦ م .
- المسند الصَّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ (صحيح مسلم) ؛ لمسلم بن الحجَّاج أبي الحسن القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمَّد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التُّراث العربي ، بيروت [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- مشكل إعراب القرآن ؛ لمكِّي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي ، تحقيق : د. حاتم صالح الضَّامن ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤٠٥ هـ .
- معاني الأبنيَّة في العربيَّة ؛ للدكتور : فاضل صالح السَّامرَّائي ، دار عمَّار ، الأردن ، ط٣ ، ١٤٣٣ هـ / ٢٠١٢ م .
- معاني القراءات ؛ لمحمَّد بن أحمد بن الأزهري الهروي ، مركز البحوث في كليَّة الآداب – جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م .
- معاني القرآن ؛ لأبي الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ، تحقيق : د. هدى محمود قراعه ، مكتبة الخناجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٤١١هـ /١٩٩٠م .
- معاني القرآن ؛ لأبي زكريَّا يحيى بن زياد الفرَّاء ، تحقيق : أحمد يوسف النجاتي ، ومحمَّد علي النَّجار ، وعبد الفتَّاح إسماعيل الشلبي ، الدار المصريَّة للتأليف والترجمة ، مصر ، ط١ [تاريخ النشر : بدون] .
- معاني القرآن وإعرابه ؛ لأبي إسحاق الزَّجاج ، تحقيق : د. عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م .
- معاني النَّحو ؛ للدكتور : فاضل صالح السَّامرَّائي ، دار الفكر ، الأردن ، ط٥ ، ١٤٣٢ هـ / ٢٠١١ م .

- معجم الأدباء المسمَّى (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب) ؛ لشهاب الدِّين ياقوت بن عبد الله الرُّومي الحموي ، تحقيق : إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٣ م .
- معجم الشعراء ؛ لأبي عبيد الله محمَّد بن عمران المرزبَّاني ، مكتبة القدسي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م .
- المعجم الوسيط ؛ مجمَّع اللُّغة العربيَّة بالقاهرة ، إبراهيم مصطفى وأحمد الزَّيَّات وحامد عبد القادر ومحمَّد النَّجار ، دار الدَّعوة [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- معجم ديوان الأدب ؛ لإسحاق بن إبراهيم بن الحسين الفارابي ، تحقيق: د. أحمد مختار عمر ، مراجعة : د. إبراهيم أنيس ، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر ، القاهرة ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ؛ لعبد الله بن يوسف بن هشام ، تحقيق : د. مازن المبارك ، ومحمَّد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط ٦ ، ١٩٨٥ م .
- مفتاح العلوم ؛ ليوسف بن أبي بكر بن محمَّد بن علي السكَّاكي ، ضبطه وكتب هوامشه وعلق عليه : نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ٢ ، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .
- المفصَّل في صنعة الإعراب ؛ لأبي القاسم محمود بن عمرو الزَّمخشري ، تحقيق : د. علي بوم لحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٣ م .
- المفضليات ، للمفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبِّي ، تحقيق : أحمد محمَّد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٦ .
- المقاصد الشَّافية في شرح الخلاصة الكافية ؛ لأبي اسحاق إبراهيم بن موسى الشَّاطبي ، تحقيق : مجموعة من المحقِّقين منهم : د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين ود. محمَّد إبراهيم البنَّا ود. عيَّاد بن عيد الثُّبيتي ، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلامي – جامعة أم القرى ، مكة المكرَّمة ، ١٤٢٨ هـ .
- المقاصد النَّحويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة ، لبدر الدِّين محمود بن أحمد العيني ، تحقيق : محمَّد باسل عيون السُّود ، منشورات محمَّد علي بيضون ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٦ هـ / ٢٠٠٥ م .

- مقاييس اللغة ؛ لأحمد بن فارس بن زكريَّا ، تحقيق : عبد السّلام محمَّد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩ م .
- المقتصد في شرح الإيضاح ؛ لعبد القاهر بن عبد الرَّحمن الجرجاني ، تحقيق : كاظم بحر مرجان ، دار الرَّشيد للنَّشر، بغداد ، ١٩٨٢م .
- المقتصد في شرح التكملة ؛ لعبد القاهر بن عبد الرَّحمن الجرجاني ، تحقيق : د. أحمد بن عبد الله الدويش ، منشورات جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- المقتضب ؛ لمحمَّد بن يزيد المبرِّد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، [رقم الطبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- المقدِّمة الجزوليَّة في النَّحو؛ لأبي موسى عيسى بن عبدالعزيز الجزولي ، تحقيق : شعبان عبد الوهَّاب محمَّد ، مطبعة أم القرى ، القاهرة [رقم الطبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- المقرَّب ؛ لعلي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد السَّتار الجواري ، وعبد الله الجبوري ، ط ١ ، ١٣٩٢ هـ — ١٩٧٢ م .
- الممتع الكبير في التَّصريف ، لابن عصفور علي بن مؤمن بن محمد ، مكتبة لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٦ م .
- من أساليب القرآن ؛ د. إبراهيم السَّامرَّائي ، دار الفرقان ، عمَّان — الأردن ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت ، ط ٢ / ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م .
- المنتخب من غريب كلام العرب ؛ لعلي بن الحسن الهُنائي الملقَّب بـ " كراع النَّمل " ، تحقيق : د. محمَّد بن أحمد العمري ، جامعة أم القرى ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، مكَّة المكرَّمة ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م .
- المُنجَّد في اللغة ؛ لعلي بن الحسن الهُنائي الملقَّب بـ " كراع النمل " ، تحقيق : د. أحمد مختار عمر ، و د. ضاحي عبد الباقي ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٨٨ م .
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي لكتاب التَّصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي ؛ لابن جنِّي ، تحقيق : إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، دار إحياء التراث القديم ، ط ١ ، ١٣٧٣ هـ / ١٩٥٤ م .

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء ؛ لأبي الحسن حازم القرطاجنِّي ، تحقيق : محمَّح الحبيب بن الخوجة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان [رقم الطبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- موارد البصائر لفرائد الضَّرائر ؛ لمحمَّد سليم بن حسين بن عبد الحليم ، تحقيق : د. حازم سعيد يونس ، دار عمَّار ، عمان – الأردن ، ط ١ ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- المؤتلف والمختلف في أسماء الشُّعراء وكناهم وألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم ؛ لأبي القاسم الحسن بن بشر الآمدي ، تحقيق : ف. كرنكو ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٤١١ هـ / ١٩٩١ م .
- موصل الطُّلاب إلى قواعد الإعراب ؛ للشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهري ، تحقيق : د. عبد الكريم مجاهد ، مؤسَّسة الرِّسالة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .

(ن)

- نتائج التَّحصيل في شرح كتاب التَّسهيل ؛ لمحمَّد بن محمَّد المرابط الدَّلائي ، تحقيق : د. مصطفى الصَّادق العربي ، مطابع الثَّورة للطِّباعة والنَّشر ، بنغازي [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- نتائج الفكر في النَّحو ؛ لأبي القاسم عبد الرَّحمن بن عبد الله السُّهيلي ، تحقيق : عادل أحمد عبد الموجود ، وعلي محمَّد معوَّض ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت – لبنان ، ط ١ ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .
- النَّجم الثَّاقب شرح كافية ابن الحاجب ؛ لصلاح بن علي بن محمَّد بن أبي القاسم ، تحقيق : د. محمَّد جُمعة حسن نبعة ، مؤسَّسة الإمام زيد بن علي الثَّقافيَّة ، مركز النَّهاري للطِّباعة ، صنعاء ، ط ١ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- نزهة الألبَّاء في طبقات الأدباء ؛ لأبي البركات كمال الدِّين الأنباري ، تحقيق : إبراهيم السَّامرائي ، مكتبة المنار، الزَّرقاء – الأردن ، ط ٣ ، ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م .
- نسب قريش ؛ لمصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ، تحقيق: ليفي بروفنسال ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٣ [تاريخ النَّشر : بدون] .
- النَّشر في القراءات العشر ؛ لابن الجزي محمَّد بن محمَّد بن يوسف ، تحقيق : علي محمد الضباع ، المطبعة التجاريَّة الكبرى ، دار الكتاب العلمية [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .

- نضرة الإغريض في نُصرة القريض ؛ للمظفَّر بن الفضل العلويِّ ، تحقيق : د. نهى عارف الحسن ، دار صادر ، بيروت ، ط ٢ ، ١٤١٦هـ / ١٩٩٥ م .
- نظم الدُّرر في تناسب الآيات والسُّور ؛ لإبراهيم بن عمر بن حسن الرباط البقاعي ، دار الكتاب الإسلامي ، القاهرة [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- نظم الفرائد وحصر الشَّرائد ؛ لمهلَّب بن حسن بن بركات بن علي المهَلَّبي ، تحقيق : د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين ، مكتبة العبيكان ، الرِّياض ، ط ١ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .
- النُّكت في القرآن الكريم ؛ لعلي بن فضَّال بن علي القيرواني ، تحقيق : د. عبد الله عبد القادر الطَّويل ، دار الكتب العلميَّة ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٢٨ هـ / ٢٠٠٧ م .
- النَّوادر في اللُّغة ؛ لأبي زيد الأنصاري ، تحقيق ودراسة : د. محمَّد عبد القادر أحمد ، دار الشُّروق ، بيروت ، القاهرة ، ط١ ، ١٤٠١ هـ / ١٩٨١ م .

(هـ)

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ؛ لجلال الدين عبد الرحمن السُّيوطي ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر [رقم الطبعة وتاريخ النشر : بدون] .

(و)

- الوافي بالوفيَّات ؛ لصلاح الدِّين خليل الصَّفدي ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التُّراث ، بيروت ، ١٤٢٠ هـ / ٢٠٠٠ م .
- الوساطة بين المتنبي وخصومه ؛ لأبي الحسن علي بن عبد العزيز القاضي الجرجاني ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمَّد البجاوي ، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه [رقم الطَّبعة وتاريخ النَّشر : بدون] .
- وفيَّات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان ؛ لأبي العبَّاس شمس الدِّين أحمد ابن خلكان ، تحقيق : إحسان عبَّاس ، دار صادر ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٠٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٩٤ م .

ثانيًا : الرَّسائل الجامعيَّة

- ابن النَّحويَّة وحاشيته على كافية ابن الحاجب (دراسة وتحقيق) ؛ تحقيق : حسن محمَّد عبد الرَّحمن أحمد ، رسالة مقدَّمة لنيل درجة الماجستير ، إشراف : د. فتحي أحمد مصطفى علي الدِّين ، جامعة أم القرى ، فرع اللُّغة ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م .
- شرح الجمل في النَّحو ؛ لعبد القاهر بن عبد الرَّحمن الجرجاني (تحقيق ودراسة) ، تحقيق : خديجة محمَّد حسين باكستاني ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الماجستير ، إشراف : أ.د. محسن سالم العميري ، جامعة أمِّ القرى ، فرع النَّحو ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربيَّة السعوديَّة ، ١٤٠٧ هـ – ١٤٠٨ هـ .
- شرح ألفيَّة ابن معطٍ ؛ لأبي جعفر أحمد بن يوسف الرُّعينيِّ (تحقيق ودراسة) ، تحقيق : حسن محمَّد عبد الرَّحمن أحمد ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف : أ.د. محمَّد إبراهيم البنَّا ، جامعة أمِّ القرى ، فرع اللُّغة ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربيَّة السعوديَّة ، ١٤١٤ هـ / ١٩٩٤ م .
- شرح ألفيَّة ابن معطٍ المسمَّى (حرز الفوائد وقيد الأوابد) (من أوَّله إلى نهاية باب التَّوابع) ؛ لبدر الدِّين محمَّد بن يعقوب المعروف بابن النَّحويَّة (دراسة وتحقيق) ، تحقيق : عبد الله بن فهد البقمي ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف : أ.د. سليمان بن إبراهيم العايد ، جامعة أمِّ القرى ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربيَّة السعوديَّة ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- شرح كتاب سيبويه (من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال) ؛ لأبي الحسن علي بن عيسى الرمَّاني ، تحقيق : سيف بن عبد الرحمن بن ناصر العريفي ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف : د. تركي بن سهو العتيبي ، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلامية ، قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللُّغة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- العباب في شرح لباب الإعراب (من المنصوبات إلى آخر الكتاب) ؛ لعبد الله بن محمَّد بن أحمد المعروف بنقره كار ، تحقيق : محمَّد نصير الدِّين ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل شهادة الدكتوراه ، إشراف : د. نصيب دار محمَّد ، جامعة بشاور ، الكليَّة الإسلاميَّة ، قسم اللُّغة العربيَّة ، باكستان ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠٠ م .

- غاية المحصَّل في شرح المفصَّل لعبد الواحد بن عبد الكريم الزَّملكانيِّ من القسم الثَّاني " قسم الأفعال " إلى قسم المشترك (دراسةٌ وتحقيق) ، تحقيق : أسماء بنت محمَّد صالح الحبيب ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الماجستير ، إشراف : أ.د. رياض الخوام ، جامعة أمِّ القرى ، فرع اللُّغة والنَّحو والصَّرف ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربيَّة السعوديَّة ، ١٤٢٤ هـ .
- كشف الوافية في شرح الكافية لسراج الدِّين محمَّد بن عمر الحلبي (دراسةٌ وتحقيق) ، تحقيق : سعيدة عبَّاس عبد القادر شهاب ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الماجستير ، إشراف : د. عبد الله علي الحسيني البركاتي ، جامعة أمِّ القرى ، فرع النَّحو والصَّرف ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربيَّة السعوديَّة ، ١٤٠٨ هـ .
- موصل النَّبيل إلى نحو التَّسهيل ؛ للشَّيخ خالد بن عبد الله الأزهري (تحقيق ودراسة) ، تحقيق : ثريَّا عبد السَّميع إسماعيل ، رسالةٌ مقدَّمةٌ لنيل درجة الدكتوراه ، إشراف : د. عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم ، جامعة أم القرى ، فرع اللُّغة ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٨ هـ / ١٩٩٨ م .
- موطِّئة الفصيح لموطَّأة الفصيح من أوَّله إلى باب فُعِلَ " بضمِّ الفاء " (تحقيقٌ ودراسة) ؛ لابن الطَّيِّب الفاسي ، تحقيق : عبد الرَّحمن بن محمَّد بن سعد الحُجيلي ، رسالةٌ مقدَّمةٌ للحصول على درجة الدكتوراه ، إشراف : أ. د. عبد الحميد محمَّد أبو سكِّين ، الجامعة الأسلاميَّة ، شعبة اللُّغويَّات ، المدينة المنوَّرة ، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة ، ١٤٠٧ م .
- النِّهاية في شرح الكفاية (تحقيقٌ ودراسةٌ) ؛ لأحمد بن الحسين بن الخبَّاز ، تحقيق : عبد الله عمر حاج إبراهيم ، رسالةٌ مقدَّمةٌ للحصول على درجة الماجستير ، إشراف : د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أمِّ القرى ، فرع اللُّغة ، مكَّة المكرَّمة ، المملكة العربيَّة السعوديَّة ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م .

ثالثًا : المجلَّات العلميَّة

- الحدود في علم النحو ؛ لأحمد بن محمد بن محمد البجائي الأُبَّذي ، تحقيق : نجاة حسن عبد الله نولي ، مجلَّة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، العدد ١١٢ ، ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١ م .
- الضَّرورة الشِّعريَّة بين نحو الجملة ولسانيَّات النَّص ؛ د. منال محمَّد هاشم نجَّار ، النَّدوة الدَّوليَّة الثَّانية ، قراءة التُّراث الأدبي واللُّغوي في الدِّراسات الحديثة ، بحوث علميَّة محكَّمة ، جامعة الملك سعود ، كليَّة الآداب ، قسم اللُّغة العربيَّة وآدابها ، ٢٥ – ٢٧ / ٤ / ١٤٣٥ هـ / ٢٥ – ٢٧ / ٢ / ٢٠١٤ م .
- المرَّار بن سعيد الفقعسي حياته وما بقي من شعره ؛ لنوري حمودي القيسي ، مجلَّة المورد ، المجلَّد الثَّاني ، العدد الثَّاني ، دار الحريَّة للطِّباعة ، مطبعة الحكومة ، بغداد ، ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصَّفحة
المقدِّمة	١-١١
التَّمهيد	١٢-٣٠
المبحث الأوَّل : الأسماء	٣١
المطلب الأوَّل : الزِّيادة	٣٢
تنوين المنادى المفرد العَلَم	٣٣-٤٤
إجراء الاسم المعتلِّ مُجرى الصَّحيح	٤٥-٥٩
المطلب الثَّاني :الحذف	٦٠
تسكين عين (مع)	٦١-٦٦
المطلب الثَّالث : التَّغيير	٦٧
تقديم خبر (ما) منصوبًا	٦٨-٧٦
الفصل بين المضاف والمضاف إليه	٧٧-٨٦
الفصل بين العدد وتمييزه المنصوب	٨٧-٩٢
الفصل بين كم ومجرورها	٩٣-١٠٤
الجزم بـ (إذا) في الشَّرط	١٠٥-١١٠
المبحث الثَّاني : الأفعال	١١١
المطلب الأوَّل : الزِّيادة	١١٢
رفع الفعل المضارع الواقع جوابًا للشَّرط	١١٣-١١٩
إجراء الفعل المعتلِّ مجرى الصَّحيح	١٢٠-١٢٨

الموضوع	الصَّفحة
المطلب الثَّاني : الحذف	١٢٩
ذهاب حركة الإعراب من الفعل المضارع	١٣٠-١٣٧
حذف تاء التَّأنيث من الفعل الماضي	١٣٨-١٤٤
المطلب الثَّالث : التَّغيير	١٤٥
إيلاء (قلَّما) اسمًا	١٤٦-١٥١
إيلاء اسم الشَّرط اسمًا	١٥٢-١٦٠
المبحث الثَّالث : الحروف	١٦١
المطلب الأوَّل : الزِّيادة	١٦٢
دخول نون التَّوكيد على غير مستحقِّه	١٦٣-١٧٣
دخول (أن) على خبر (كاد)	١٧٤-١٨٥
المطلب الثَّاني : الحذف	١٨٦
حذف حرف النِّداء من اسم الجنس المعيَّن	١٨٧-١٩٣
دخول (لا) النَّافية المهملة على الخبر مع عدم تكريرها	١٩٤-١٩٩
حذف (لام) الأمر مع بقاء عملها	٢٠٠-٢٠٨
حذف (الفاء) من جواب الشَّرط	٢٠٩-٢١٦
المطلب الثَّالث : التَّغيير	٢١٧
إضمار (أنْ) في غير الموضع الَّذي تُضمر فيه	٢١٨-٢٢٥
المبحث الرَّابع : أهمُّ قضايا شواهد الضَّرائر عند سيبويه	٢٢٦
المطلب الأوَّل : قضيَّة أوجه الضَّرورة في شواهد المسائل	٢٢٨-٢٣٩
المطلب الثَّاني : قضيَّة المعاني الحاصلة بالمخالفة في شواهد المسائل	٢٤٠-٢٤٥

الموضوع	الصَّفحة
المطلب الثَّالث : قضيَّة سيبويه والضَّرورة	٢٤٦-٢٥٧
الخاتمة	٢٥٨-٢٦١
الفهارس الفنيَّة	٢٦٢
فهرس الشَّواهد القرآنيَّة	٢٦٣-٢٦٨
فهرس الأحاديث النَّبويَّة والأثر	٢٦٩-٢٧٠
فهرس الأمثال	٢٧١-٢٧٢
فهرس الشَّواهد الشِّعريَّة	٢٧٣-٢٧٨
فهرس شواهد المسائل	٢٧٩-٢٨٣
فهرس الأعلام	٢٨٤-٢٩٢
ثبت المصادر والمراجع	٢٩٣-٣٣٥
الملخَّص	٣٣٦

الملخَّص

الملخَّص

الحمد لله والصَّلاة والسَّلام على رسول الله محمَّدٍ وعلى آله وأصحابه الشُّرفاء ، وبعد :

فهذا ملخَّصٌ لبحثٍ بعنوان :

(دور المعنى في إنصاف ما وقع في شواهد سيبويه من ضرائر شعريَّة)

وقد دار البحث حول فكرة مشاركة (المعنى) للوزن والقافية في سبب ارتكاب الضَّرورة ، وإبراز دوره وغلبته على الوزن والقافية ، فدرست شواهد الضَّرائر النَّحويَّة في كتاب سيبويه والَّتي كان المعنى سببًا في ارتكابها ، ووضَّحت أثر المخالفة في تقوية المعنى أو في إضافة معنًى جديدٍ ، وبيَّنت كيف أنَّ الشُّعراء أخضعوا اللُّغة للتَّعبير عن مراميهم وحاجاتهم ولم يلتفتوا إلى قياسٍ ونحوه .

وقد ابتدأت البحث بمقدِّمةٍ ضمنتها موضوع البحث ، وأهمِّيَّته وأهدافه ، وأسباب اختياره ، والمنهج المتَّبع في عرض مسائله ، والصُّعوبات الَّتي اعترضته .

ثم مهَّدت للبحث عن تعريف الضَّرورة لغةً ، وآراء النَّحويين المختلفة في تعريفها الاصطلاحيِّ ، والتَّعريف الَّذي ارتضاه البحث وسار عليه ، ثم ذكرت نبذةً عن نشأة الضَّرورة وأهمِّ المصنَّفات حولها ، وأسسها الَّتي وضعها النَّحويُّون ، ودور المعنى فيها .

ثمَّ نظَمت مسائل البحث في ثلاثة مباحث ؛ مبحثٍ للأسماء ، ومبحثٍ للأفعال ، ومبحثٍ للحروف ، وقسَّمت المسائل في كلِّ مبحثٍ إلى ثلاثة مطالب ؛ زيادةٍ ، وحذفٍ ، وتغيير .

ثم أفردت مبحثًا للحديث عن أهمِّ ثلاث قضايا دارت في البحث ، جاعلةً كلَّ قضيَّةٍ في مطلبٍ ؛ تحدثت في الأوَّل عن قضيَّة أوجه الضَّرورة في شواهد المسائل ، وفي الثَّاني عن قضيّة المعاني الحاصلة بالمخالفة في شواهد المسائل ، وفي الثَّالث عن قضيَّة سيبويه وطريقة استشهاده بالضَّرورة .

وختمت البحث بخاتمةٍ ضمَّنتها أهمَّ النَّتائج الَّتي تمخَّضت عنها الدِّراسة ، ثمَّ ذيَّلت البحث بفهارس فنيَّة .

وقد اقتضت طبيعة الموضوع اتِّباع المنهج (الاستقرائيَّ الوصفيَّ التحليليَّ) بجمع شواهد الضَّرائر النَّحويَّة في كتاب سيبويه والَّتي كان المعنى سببًا في ارتكابها ، ثمَّ درستها دراسةً وصفيَّةً تحليليَّةً تحقَّقت من خلالها أهداف البحث .

وبعدُ ... فأسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم ، وينفع به الإسلام والمسلمين .

Summary

This is a summary for a research entitled:

(The role of concerned for fairness about what happened in the Sebawayh's evidence)

The research was about the idea of sharing the meaning of rhyme into the reason of necessary commission, also improving and overcoming the rhyme. It examined the grammatical evidence in Sebawayh's book, which was the cause of its commission. What is more it explained the effect of the violation in reinforcing or adding new meaning, and showed how the poets subjected the language to express their goals and their needs, and they ignored the measurement, etc.

I started with an introduction, which was included in the research topic, importance, objectives, and the reason for choosing it, also the methodology used in presenting its issues, and the difficulties encountered in it.

Then I prepared the search for the necessity definition linguist, also different grammatical opinions in its conventional definition, moreover the definition that the research proposed and followed it. Then I mentioned the brief of the creation of necessity and the important categories around it.

In addition, the grammatical placed its basics and the role of the meaning.

Then I organized the research issues into three sections such as name, research, verb research, and letter research.

The issues were divided in each research into three demands: increase, delete, and change. Then I released research to talk about the most important three causes in the search that made each cause required. First, I talked about the cause of necessity in witness matters, second I talked about the cause of meanings that located in witness issues, third I also talked about Sebawayh's cause and his inference method of necessity. The research ended with the conclusion of the most important results of the study.

The nature of the subject followed inductive, descriptive, and analysis method, all grammatical evidence in Sebawayh's book that was the meaning reason of the commission.

Then, I studied descriptive and analysis study, which is the objective research, were achieved.

After that, I ask Allah to make this work purely for his holy face, and benefit by Islam and Muslims.